

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق مافقره مجلس الأزهر الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد
بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الأول

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِلَهًا لَا
نَعْبُدُ إِلَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمِينَ.

تصدير الطبعة الثالثة وفهرسها

١ - التصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

« الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى » . أما بعد ، فهذه الطبعة الثالثة من كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » أقدمها لقرأني الأكرميين بعد أن أعدتُ النظر فيه ، رجاء أن أدرك الكمال أو أقارب ، فزدتُ وحذفتُ ، وقدمتُ وأخرتُ ، وصححتُ واستدركتُ ، ثم هَيَّا اللَّهُ - تباركت آلاؤه - مطبعةًعاونتني على حسن إخراجه ، فضبطته وشكلته ، ونظمته وصقلته . ولولا أزمة الورق الحادة للبس الكتاب حلةً أبهى من هذه الحلة . ولكن إذا سلم لك الجوهر واللباب ، فلا عليك من القشر والإهاب . « خُذْ بِنَصْلِ السِّيفِ وَاتْرِكْ غِمْدَهُ » واعتبر فضَّلَ الفتى دونَ الحُلَّالِ »

على أن الذنب في ذلك هو ذنب هذه الحرب الضروس الطاحنة ، التي طفت وبغت ، وطمئت وعمت ، حتى لم ينبج من شرها شرق ولا غرب ، ولا ضيق ولا رعب ، بل قعدت للناس بكل صراط ، وأثرت في جميع المرافق حتى أدوات الطبع (بالطبع) .

لطف الله بالبلاد والعباد ، وأخرج الإسلام من هذه المحنة قوى السناد ، رفيع العماد ، على الكلمة ، مسموع الصوت ، حتى يفيء الجميع إلى محبوبته ، ويتفسيثوا وارِفَ ظلاله وسلامه ، وأمنه وإيمانه ، وعدله ورحمته ، وبصره وسماحته ، وحتى يعلموا أن نهضة العلم جنابة على الإنسانية جائمة ، إن لم تسيرها نهضة روحية صالحة ، توفق بين مطالب الروح والجسد ،

وتواخى بين إنسان الشرق والغرب، وتستأصل النعرات الجنسية والطائفية، وتنظم من الكل جبهةً متحدةً على صراط الحق والخير، « حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » .

وهل توجد هذه المزايا مجتمعةً إلا في الإسلام؟ وهل يوجد الإسلام بغير القرآن؟ وهل يفهم القرآن إلا « بعلوم القرآن »؟ وهو موضوع كتابنا الآن؟ « يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ * » .

محاولاتى :

ولقد حاولت في هذا التأليف أموراً خمسة :

أولها - أن تكون كتابتى من النسق الأزهرى الجديد فى تفكيره وفى تعبيره ، بحيث يمتسرفهمه وهضمه للقراء من أبناء هذا الجيل ، سواء منهم المحقق الأزهرى والمثقف المدنى ، فإن لكل زمان لغةً ولساناً ، ومنطقاً وبرهاناً . « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ » .

على أننى فى هذه المحاولة لا أدعى أننى أنشأت وابتكرت ، ولا أحدثت وابتدعت . بل قصارى أننى فهمت وأحسننت العرض إذا كنت قد وقفت . أما المادة نفسها فالفضل فيها لعلماء هذه الأمة الذين أبلّغوا فى جمعها بلاءاً حسناً ، ولم يخرجوا من الدنيا إلا بعد أن شقوا لنا الطريق ، وقرّبوا البعيد ، وجمعوا الشقيت ، وتركوا من خلفهم ثروة علمية هائلة ، وكنوزاً ثقافية زاخرة ، لا يوجد مثلها ولا قريب منها فى أية أمة من أمم الأرض إلى يوم الناس هذا ! وأعتقد أننا لو أحسننا القيام على هذه التركة لكان لنا شأن غير هذا الشأن ، ومكانة وسلطان لا يبدانها مكانة ولا سلطان !

ولكن ما قضى كان . ولعل المستقبل القريب يكون أسعد من هذا الحاضر الحزين
الأسوان ! .

ثانيها — أن أعالج شبهات عصرنا الراهن علاجاً ينجي الأذى عن طريق عشاق الحق،
وطلاب الحقيقة ، ورواد البحث ، ومريدى الإسلام .

ولقد التزمت في علاج هذه الشبهات أدب الباحث وواجب المناظر . ورأيت لمثل
هذا الاعتبار أن أرخى الستر على أسماء أصحاب هذه الشبه خصوصاً المعاصرين منهم .
وتعمدت هذه السياسية محاسبة لهم عسى أن يرعوا ، وحباً في سلام البحث وهدوءه عسى
أن يسلموا ويهدوا ، وغضاً من شأنهم إن كان لهم شأن كيلا يقلدوا ، فإننا أصبحنا في
زمان افتتن كثير من الناس فيه بالأسماء والرتب، والأموال والنسب . وباتوا لا يعرفون
الرجال بالحق إنما يعرفون الحق بالرجال ، فالباطل إن صدر من فلان النابه فهو عندهم حقٌّ
وزين ، والحق إن جاء به فلان الخامل فهو عندهم باطل وشين ! وهكذا اختلت الضوابط
وانقلبت الموازين ! .

ثالثها — أن أظهر عند كل مناسبة جلال التعاخي بين الإسلام والعلم ، لتفكك
تلك الدسيسة الرخيصة المفضوحة التي خيلت إلى المخدوعين أن بين الدين والعلم خصومةً
قائمة ، وحرماً طاحنة ، وعداوة متأصلة ، كأن الدين رديف الجهل ، وكأن العلم حليف
الكفر ! « كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا » .

رابعها — أن أُجَلِّي أسرار التشريع وحكمه كلما دعاني المقام ، ليعلم من لم يكن يعلم
أن هذا الدين هو حاجة الإنسانية ، ودواء البشرية ، وكمال الفرد ، وصلاح الجماعة ، ولتنقطع
أنفاس تلك الدعاية الضالة ، دعاية فصل الدين عن السياسة ، والثقافة الدينية عن الثقافة المدنية ،

وقوانين العدل ودساتير الحكم عن مقررات العقيدة وشعائر العبادة! وهي أخبث الدعوات وأفسقها فيما نعلم ! .

ولئن صحَّ أن يقال هذا في أديانٍ قاصرة عن الوفاء بحاجات الإنسانية في مناحي الإصلاح البشري ، فما كان يصحُّ أن يقال هذا في دين الإسلام بحال من الأحوال ، لأنه دين عقيدة وعمل ، وعبادة وقيادة ، وعلم وخلق ، وحكم وعدل ، ورحمة وحق ، ومصحف ، وسيف ، ودنيا وآخرة !

ومن كان في ريب فليسأل التاريخ عن جليل الآثار التي تركها الحكم الإسلامي الصالح في أتباعه ومن انضوى تحت لوائهم من الأقليات الأجنبية ، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم الطائفية .

بل ليسألوا العالم وأحداثه ، والدهر ونصاريفه : أي الحكيم كان أنجح في تربية الأفراد ، وأنجح في إصلاحات الجماعات ، وأهدى سبيلاً في الاعتدال والاستدلال؟ أحكم السماء أم حكم الأرض؟ وقانون الخالق أم قوانين الخلق؟ وتشريع العليم الحكيم المنزه عن الغرض والهوى ، أم تشاريع الإنسان القاصر النظر والاطلاع ، المتأثر بطغيان الغرائز وجحوش القوى ؟ « وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ . فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاَعْلَمُ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ . وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ ؟ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ؟ »

وإن لم يكفهم هذا فليسألوا المنصفين من مشاهير الغرب ، كغوستاف لوبون الفرنسي وبرناردشو الانجليزي ، وأمثالهما من الذين درسوا الإسلام وبحشوه ، ثم حكموا له وأنصفوه ، وأطروه وامتدحوه . « والفضل ما شهدت به الأعداء » ! .

ولنمسك القلم عن الجولان في هذا الميدان، فالكلمة هنا للتصدير والتنوير، لا للمقارنة والتنظير. وحسبنا أن نردّد قول الشاعر العربي :

« ملَكْنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مِنَّا سَجِيَّةً فَلَمَّا مَلَكَتُمْ سَالَ بِالْدمِ أَبْطَحُ »
« فحسبكم هذا التفاوتُ بيننا وكلُّ إناءٍ بالذى فيه ينضحُ »

خامسها : أن أنفخ الروح من بوق هذا الكتاب في الكرام القارئين ، لاسيما حلالي الأعراء الذين هم على وشك النزول إلى ميادين الدعوة والإرشاد، فأوقظهما أخاف أن تكون قد نامت ، وأحيى عزائم معاذ الله أن تكون قد ماتت . والروح هي كل شيء ! هي القوة الدافعة ، وهي الحياة الرائعة ! والروح الصحيحة لا توجد إلا في القرآن بل الروح الصحيحة هي القرآن ! « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ! إِنْ الْإِسْلَامَ لَا يَرِيدُ مِنَ الْمَسْلَمِ وَلَا يَرْضَى لَهُ أَنْ يَكُونَ هَيْكَلًا جَامِدًا ، وَلَا أَنْ يَكُونَ تَمَثَلًا جَامِدًا ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ عَدُوٌّ الْهَيْكَلِ وَالْجَمُودِ ، خَصِيمُ التَّمَاتِيلِ وَالْهَمُودِ .

إنما يريد الإسلام أن يكون المسلم روحاً يبعث الروح ، وحياةً يملأ الدنيا حياة ، ورسولاً من رسل السلام والرحمة والنجاة ! أجل . ويريد الإسلام أن يكون أهل العلم من أتباعه أصحاب همٍ عليّية ، ونفوس أبيّة ، لا يشترون بعهد الله ثمناً قليلاً ، ولا يريدون بعلمهم عرض هذا الأدنى . إنما همهم ورائة الأنبياء في إصلاح العالم ؛ وتبليغ دعوة الإسلام على وجهها لطبقات الخلق ، وتنفيذ أحكام الله في الأقضية وسائر شئون الحكم . « فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » !

وهنا في هذه الآية الحكيمة تتجلى رسالة العالم والطالب . ويألها رسالة ! ثم يألها أمانة ! نسأل الله السلامة والإعانة .

رجائي

تلك محاولاتى وأهدافى، فإذا كنت قد أصبتها فذلك الفضل من الله، « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ». وإن كانت الثانية فإنما هى نفسى، وأستغفر الله .
ورجائى من كل ناظر يطلع على عيب أن يدلنى عليه، ويرشدنى إليه . فالدين النصيحة، والمسلمون بخير ماتعاونوا . وما ينجح سلفنا الصالح وكانوا خير أمة أخرجت للناس إلا بهذه الفضيلة . وإنه ليحلولى أن أقول هنا ما قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه :
« رحم الله رجلاً أهدى إلى عيوب نفسى » .

شكرى

وإلى مدين ببالغ الشكر، وسابغ الحمد، لأولئك السادة الأماجد الذين طوقوا عنقى بجميل معاونتهم وتشجيعهم، وجميل تقريظهم وتقديرهم .
ولا أزال أحفظ بالإجلال والإكبار، ما لقيته فى هذه المناسبة السعيدة من بعض رجالات الدولة، وكبار العلماء ورؤساء الجماعات الإسلامية، وأصحاب المجلات والصحف اليومية، وإخوانى أبناء الأقطار الشقيقة، خصوصاً الذين عملوا منهم على ترجمة هذا الكتاب ونقله فى دقة وأمانة إلى بعض اللغات الشرقية .
وأعتذر عن عدم نشر تقاريظهم والتنويه بفضلهم فى هذه المرة، لخجل فى طبعى، وضيق فى طبع الكتاب .

عجل الله الفرج للأنام، وأعاد عهد الرخاء واليسر والسلام، وجعل العاقبة للإسلام وبلاد الإسلام « إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعُ أَمْرِهِ . قَدْ جَمَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الحمد لله الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا » ، والصلاة والسلام على من أرسله الله بالقرآن رحمة للعالمين وفرجًا ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحابه ، وأتباعه ومحبيه وأمه .

أما بعد ، فهذا كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » . كتبتّه تحقيقاً لرغبة طلابي المتخصصين في الدعوة والإرشاد من كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية . مستمداً معارفه - بعد فتوح الله وتوفيقه - مما كتب علماء الإسلام قديماً وحديثاً ، في القرآن الكريم وعلومه ، والتفسير ومقدماته ، وعلم تاريخ التشريع ، وعلمي الكلام والأصول ، وعلوم اللغة العربية ومعاجرها ، وعلمي الفلسفة والاجتماع ، وعلمي النفس والأخلاق ، وبعض البحوث المنشورة هنا وهناك ، في غضون الرسائل والمجلات ، من عربية صميعة ، ومترجمة منقولة .

وإلى الله تعالى أضرع ، أن يكتب لي فيه النجاح والتوفيق والقبول ، وأن يحقق به النفع المرجو والأثر المأمول . « إِنَّ رَبِّي أَسْمِعُ الدُّعَاءَ » .

مقدمة

في القرآن وعلومه ومنهجي في التأليف

القرآن الكريم : كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء، بدين عام خالد ختم به الأديان .

فهو دستورُ الخالق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لهداية الأرض ، أنهى إليه مُنزله كل تشريع ، وأودعه كل نهضة ، وناط به كل سعادة .
وهو حجة الرسول وآيته الكبرى : يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالته ، ناطقاً بنبوته ، دليلاً على صدقه وأمانته .

وهو ملاذ الدين الأعلى : يستند الإسلامُ إليه في عقائده وعباداته، وحكمه وأحكامه وآدابه وأخلاقه ، وقصصه ومواعظه ، وعلومه ومعارفه . !

وهو عماد لغة العرب الأسمى : تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها ، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادتها .

وهو - أولاً وآخرأ - القوة المحوِّلة التي غيّرت صورة العالم ، ونقلت حدود الممالك ، وحوّلت مجرى التاريخ ، وأنقذت الإنسانية العائرة ، فكانت ما خلقت الوجود خلقاً جديداً . !

لذلك كله ، كان القرآنُ الكريم موضعَ العناية الكبرى من الرسول ﷺ وصحابته ، ومن سلف الأمة وخلفها جميعاً إلى يوم الناس هذا .

وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة ، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه ، وأخرى إلى أسلوبه وإيجازه ، وثالثة إلى كتابته ورسمه ، ورابعة إلى تفسيره وشرحه إلى غير ذلك .

ولقد أفرد العلماء كل ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف ، ووضعوا من أجلها العلوم ودوتوا الكتب ، وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة ، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بثرات مجيد من آثار سلفنا الصالح ، وعلمائنا الأعلام . وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة تتحدى بها أمم الأرض ، ونفعم بها أهل الملل والنحل في كل عصر ومصر !

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة ، وموسوعات قيّمة ، فيما نسميه علم القراءات ، وعلم التجويد ، وعلم النسخ العثماني ، وعلم التفسير ، وعلم النسخ والمنسوخ ، وعلم غريب القرآن ، وعلم إعجاز القرآن ، وعلم إعراب القرآن ، وماشا كل ذلك من العلوم الدينية والعربية ، مما يعتبر بحق أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسة كتاب هو سيد الكتب ، وبات هذا المظهر معجزة جديدة مصدقة لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

ولقد أنجبت تلك العلوم الآتفة وليداً جديداً ، هو مزيج منها جميعاً ، وسليل لها جميعاً ، فيه مقاصدها وأغراضها وخصائصها وأسرارها ، و « الولد سرُّ أبيه » .

وقد أسمونه (علوم القرآن) وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله . وسأحاول فيما أكتبه أن أمزج بين حاجة الأزهريين إلى البحث والتحليل ، وبين رغبات جماهير القراء المعاصرين في تقريب الأسلوب وتعبيد السبيل ، ما وسعني الإمكان . وسأضطر بسبب ذلك إلى شيء من الإسهاب والتطويل ، ولسكنها تضحية ضئيلة بجانب تأدية رسالتنا في وجوب الاتصال الديني بال جماهير .

وسأعرض — بعون الله وتأييده — لعلاج الشبهات التي أطلق بخورها أعداء الإسلام ، وسددوا سهامها الطائشة إلى القرآن ، ولكن عند المناسبة وسنوح الفرصة .

وسأجتزئ في كل مبحث ببعض أمثلة من القرآن الكريم ، دون أن أحاول ما حاوله سلف الكتابين من استيعاب كل فرد لكل نوع ؛ فإن حبل ذلك طويل وثقيل ، على حين أن الناظر يكفيه الإيضاح بقليل من التمثيل .
وسأجعل نقاط المنهج المقرر عناوين بارزة بين المباحث التي يقوم عليها هذا الكتاب مقتفياً في الغالب أثر تلك النقاط في التسمية وفي الترتيب . « وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » .

المبحث الأول

في معنى علوم القرآن

①

يقضي علينا منهج البحث التحليلي لهذا المركب الإضافي ، أن نتحدث عن طرفيه ، وعن الإضافة بينهما ، ثم عن المراد بهذا المركب بعد نقله وتسمية هذا الفن المدون به .
(١) أما العلوم : فجمع علم ، والعلم في اللغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة ؛ ويرادف الجزم أيضاً في رأى . ثم تداولت هذا اللفظ اصطلاحات مختلفة :
فالحكام : يريدون به صورة الشيء الحاصلة في العقل ، أو حصول الصورة في العقل ، أو تعلق النفس بالشيء على جهة انكشافه . والتحقيق عندهم هو الإطلاق الأول .
(والتكلمون : يعرفون العلم : بأنه صفة يتجلى بها الأمر لمن قامت به) ، وهو مراد من قال منهم : « إنه صفة توجب لحملها تمييزاً لا يحتمل النقيض » ولو كان هذا التمييز بواسطة الحواس كما هو رأى الأشعرى .

(ويطلق العلم في لسان الشرع العام : على معرفة الله تعالى وآياته ، وأفعاله في عباده وخلقه) قال الإمام الغزالي في الإحياء : « قد كان العلم يطلق على العلم بالله تعالى وآياته وبأفعاله في عباده وخلقه ، فتصرفوا فيه بالتخصيص حتى اشتهر في المناظرة مع الخصوم

في المسائل الفقهية وغيرها . ولكن ماورد في فضل العلم والعلماء أكثره في المعنى الأول « اه وهو يفيد أن العلم الشرعي الخاص يطلق على أخص من هذا الذي ذكره الغزال في لسان الشرع العام ، ولكن بحسب ما يقتضيه المقام . بل لقد نص الغزالي نفسه في الإحياء أيضاً على أن الناس اختلفوا في العلم الذي هو فريضة على كل مسلم ، وقال : إنهم تفرقوا فيه إلى عشرين فرقة . ثم ذهب إلى أن المراد به علم المعاملة الشامل لما يصلح الظاهر من عبادات وعادات إسلامية ، ولما يصلح الباطن من عقائد الإسلام وأخلاقه .

والماديون : يزعمون أن العلم ليس إلا خصوص اليقينيات التي تستند إلى الحسّ وحده . وسنناقش مذهبهم في مبحث نزول القرآن .

ولسنا بسبيل بيان تلك الاصطلاحات الآنفه الذكر ، فلها علومها وكتبها ومباحثها ، إنما هو غرض عام ، يعرف منه كيف أن لفظاً واحداً - هو العلم - أنه كته الاصطلاحات المتعددة ، وتداولته الأقول المتنوعة ، فلا تنفع في لبس إذا ورد عليك في صورة شبه متعارضة .

العلم في عرف التدوين العام :

والذي يعنيننا كثيراً هو العلم في اصطلاح آخر ، هو اصطلاح علماء التدوين ؛ لأننا بصدد الكلام في علوم القرآن كفنّ مدون .

(قالوا : يطلق العلم على المسائل المضبوطة بجهة واحدة) والغالب أن تكون تلك المسائل نظرية كلية ، وقد تكون ضرورية ، وقد تكون جزئية . أقول : وقد تكون شخصية أيضاً كمسائل علم الحديث رواية ، فإنها في الواقع قضايا شخصية موضوعها ذات النبي ﷺ .

وقال السعد في « المقاصد » وعبد الحكيم على المطول : ما يفيد أن العلم المدون قد يطلق على طائفة من التصورات ، أي المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة . وأقول : يمكن أن نستخلص من ذلك كلاً أن العلم في عرف التدوين العام يقال على المعلومات المنضبطة بجهة واحدة سواء كانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية ؛ وسواء

أكانت تلك المعلومات تصورات كعلم البديع ، أم تصديقات . وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كاية - وهو الغالب - أم جزئية أم شخصية كعلم الحديث رواية . هذا كله إطلاق واحد من إطلاقات ثلاثة لعلماء التدوين . والإطلاق الثاني عندهم : (هو الإدراك أى إدراك تلك المعارف السالفة) والإطلاق الثالث : هو على ما يسمونه ملكة الاستحصاء أى التى تستحصل بها تلك المعارف . أو ملكة الاستحضار أى التى تستحضر بها المعارف بعد حصولها . وأول هذه الإطلاقات هو أولها بالقبول لأنه المتبادر من نحو قولهم : « تعلمتُ علماً من العلوم ، وموضوع العلم كذا » والتبادر - كما يقولون - أمانة الحقيقة . ذلك ما أردنا بسطه فى الكلام على لفظ « علوم » من قولنا : « علوم القرآن » .

(٢ - أما لفظ القرآن : فهو فى اللغة مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : « إِنْ عَلَيْنَا جُمُوعُهُ وَقُرْآنُهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ » ثم نقل من هذا المعنى المصدري وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، من باب إطلاق المصدر على مفعولاه . ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة ، وقوانين الاشتقاق ، وإليه ذهب اللحياني وجماعة . أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع ، أو أنه مشتق من القرائن . أو أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء ، أو أنه مرتجل أى موضوع من أول الأمر علماً على الكلام المعجز المنزل ، غير مهموز ولا مجرد من أل ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة . وعلى رأى المختار فلفظ قرآن مهموز ؛ وإذا حذف همزه ، فإنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته « أل » بعد التسمية فإنما هى للمح الأصل لا للتعريف)

(ويقال للقرآن : فرقان أيضاً ، وأصله مصدر كذلك ، ثم سمي به النظم الكريم ، تسمية للمفعول أو الفاعل بالمصدر ، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل ، أو مفروق

بعضه عن بعض في النزول ، أوفى السور والآيات . قال تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ
الْقُرْآنَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا » ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء
الفظم الكريم . بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه ، كما ترجع صفات الله على
كثرتها إلى معنى الجلال والجمال . وبلى هذين الاسمين في الشهرة : هذه الأسماء الثلاثة :
الكتاب ، والذكر والتنزيل . وقد تجاوز صاحب البرهان حدود القسمية ، فبلغ بعدتها
خمس وخمسين ، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفاً وتسعين ، كما ذكره صاحب
التبيان . واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور ، وفاتهما
أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم ، وما ورد على أنه وصف ، ويتضح
ذلك لك على سبيل التمثيل ، في عدما من الأسماء ، لفظ « قرآن » ولفظ « كريم » أخذاً
من قوله تعالى « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » كما عدّا من الأسماء لفظ « ذكر » ولفظ « مبارك »
اعتماداً على قوله تعالى : « وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » على حين أن لفظ قرآن وذكر
في الآيتين ، مقبول كونهما اسمين . أما لفظ كريم ومبارك ؛ فلا شك أنهما وصفان كما ترى .
والخطب في ذلك سهل يسير ، بيد أنه مسهب طويل ، حتى لقد أفرد به بعضهم بالتأليف .
وفيا ذكرناه كفاية « وَكَلَى اللَّهُ قَصْدُ السَّبِيلِ » .

القرآن في الاصطلاح

معلوم أن القرآن كلام الله ، وأن كلام الله غير كلام البشر ، ما في ذلك ريب .
ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام ، قد يراد به المعنى المصدري ، أى التكلم ، وقد يراد
به المعنى الحاصل بالمصدر ، أى المتكلم به . وكل من هذين المعنيين : لفظي ونفسي .
فالكلام البشري اللفظي بالمعنى المصدري : هو تحريك الإنسان لسانه وما يساعده في
إخراج الحروف من الخارج . والكلام اللفظي بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات

المنطوقة ، التي هي كيفية في الصوت الحسى ، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح .
أما الكلام النفسى بالمعنى المصدري ، فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة ،
الكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح ؛ فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها في الذهن بحيث إذا
تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية . والكلام النفسى بالمعنى الحاصل
بالمصدر : هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه
الترتيب الخارجى .

ومن الكلام البشرى النفسى بنوعيه قوله تعالى : « فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ
يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ : أَنَسِمْتُ شَرًّا مَكَانًا » . ومنه الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى
عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال : « إِنِّى لأُحَدِّثُ نَفْسِى
بِالشَّيْءِ لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهِ لَأُحْبِطْتُ أَجْرِى » فقال عليه السلام : « لَا يَلْقَى ذَلِكَ الْكَلَامَ
إِلَّا مُؤْمِنٌ » فانت ترى أن النبى ﷺ سَمَّى ذلك الشئ الذى تحدثت به النفس كلاماً ،
مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها أجره . وهذا الإطلاق من
الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل ولا صارف عنها .

كذلكم القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به الكلام النفسى ،
وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى . والذين يطلقونه إطلاق الكلام النفسى هم المتكلمون
خسب ، لأنهم المتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية ، والمقررون لحقيقة
أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى . أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام
اللفظى ، فالأصوليون والفقهاء وعلماء العربية ، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً ،
بإطلاق ثالث عندهم كما يبين لك بعد . وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن
على الكلام اللفظى ، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ .
وكذلك علماء العربية يعنيهم أمر الإعجاز ، فلا جرم كانت وجهتهم الألفاظ .

والمتكلمون يُعْمِنُونَ أيضاً بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزلة ومنها القرآن ،
وبإثبات نبوة الرسول ﷺ بمعجزة القرآن . وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ ، فلا
يدع أن ساءموا في هذا الإطلاق الثالث .

القرآن عند المتكلمين

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين :
(أحدهما : أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عداه من الكلام الإلهى .

ثانيهما : أنه كلام الله ، وكلام الله قديم غير مخلوق ، فيجب تنزهه عن الحوادث
وإعراض الحوادث)

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين أحدهما : على المعنى المصدرى
وثانيهما على المعنى الحاصل بالمصدر . فكذلك كلام الله النفسى . يطلق بإطلاقين أحدهما :
على نظير المعنى المصدرى للبشر . وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر . وإنما
قلنا (على نظير) لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهى النفسى عن الخلق وأشباه
الخلق . ففروءه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدرى البشرى . وقالوا : « إنه الصفة
القديمة المتعلقة بالكلمات الحكمية . من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهى مترتبة
غير متعاقبة . كالصورة تنطبع فى المرآة مترتبة غير متعاقبة . وقالوا فى تعريفهم هذا :
إنها حكمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصورة بصورة الحروف والأصوات . وقالوا :
إنها أزلية ، ليثبتوا لها معنى القدم . وقالوا : إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية
والروحية لينفوا عنها أنها مخلوقة . وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة ، لأن التعاقب يستلزم
الزمان ، والزمان حادث . وأثبتوا لها الترتب ، ضرورة أن القرآن حقيقة مترتبة بل بمقارنة
بشكل ترتيبها وانسجامها .

إذا عرفت هذا الإطلاق الأول عند المتكلمين ، سهل عليك أن تعرف إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم (وهو أنه تلك الكلمات الحكيمية الأزلية المترتبة في غير تعاقب لمجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام البشر النفسى . ذاك إطلاقان اختص بهما للتكلمون كما رأيت .

وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن يشاركون فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية . ذلك أنه هو :
الْبَاءُ لُكْ « اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس » الممتاز بخصائصه التي سنذكرها بعد قليل .

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكيمية الأزلية ، التي أشرنا إليها آنفاً .
ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتي المصحف ، باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة ، والكلمات الغيبية ، واللفظ المنزل . وهذا إطلاق شرعى عام . ولنضرب لك مثلاً بوضح ذلك المقام الذى ضلّت فيه الأفهام ، وزلّت فيه الأقدام .

رجل شاعر ، كشرف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان يحمل في نفسه قوة شاعرة ، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من غرر القصائد ، وعندما اتجهت شاعريته فعلاً ، أن يمتدح أفضل الخليقة صلوات الله وسلامه عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية ، لا شك أنه عاجل النظم في نفسه ، واستحضر المعانى والألفاظ والأوزان ، حتى تمثل له ذلك القصيد في نفسه وتأثرت نفسه به ، على وجه إذا تكلم به بصوت حسى كان عين نظمه الملقى الموزون . ثم لاشك أنه نطق بقصيده بعد ، ثم كتبه بعد أن أنشده . فهذا الاسم الشهير بالهمزية في مدح خير البرية ، يمكن أن تقرب

به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم : يصح أن نطلق الهمزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار اتجاهها إلى هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش . ويصح أن نطلقها على هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الألفاظ والنقوش كذلك . ويصح أن نطلقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة . ويصح أن نطلقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة ، ونقوشه المكتوبة .

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية

أظنني قد أطلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير ، فلا تضق ذرعاً بهذا التطويل والتمثيل ، ثم استمع لما وعدتك إياه من بيان (معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس)

هذا الإطلاق كما علمت — ينسب إلى علماء الأصول والفقه واللغة العربية . ويوافقهم عليه المتكلمون أيضاً . غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل الخ اختلفوا في تعريفه : فمنهم من أطل في التعريف وأطنب ، بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة . ومنهم من اختصر فيه وأوجز . ومنهم من اقتصد وتوسط . فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته) وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز ، والتنزيل على النبي ﷺ ، والكتابة في المصاحف ، والنقل بالتواتر ، والتعبد بالتلاوة . وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم . وإن كان قد امتاز بكثير سواها . ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً ، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان ، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان . لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويسهبوا .

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف : منهم من اقتصر على ذكر وصف

واحد هو الإيجاز . ووجهة نظرهم في هذا الاختصار أن الإيجاز هو الوصف الذاتي للقرآن .
وأنه الآية الكبرى على صدق النبي ﷺ ، والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله .
ومنهم من اقتصر على وصفين : هما الإنزال و الإيجاز ، وحجتهم أن ما عدا هذين
الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن . بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون
سواهما على عهد النبوة .

ومنهم من اقتصر على وصفي النقل في المصاحف والتواتر ، لأنهما يكفيان في تحصيل
الغرض ، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه .

والذين توسطوا : منهم من عرض لـ إنزال الألفاظ ، ولـ الكتابة في المصاحف والنقل
بالتواتر فحسب ، موجّهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة ،
وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها ، بخلاف
الإيجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم ، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن .
ومن أولئك الذين توسطوا من عرض لـ الإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط ،
مستنداً إلى أن ذلك هو الذي يناسب غرض الأصوليين . وعرفوه بأنه : (اللفظ المنزل على
النبي ﷺ ، المنقول عنه بالتواتر ، المتعبد بتلاوته) فاللفظ جنس في التعريف ، يشمل المفرد
والمركب . ولا شك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركات يكون بالمفردات ،
كالعام والخاص والمطلق والمقيّد . وخرج بالمنزل على النبي ﷺ ما لم ينزل أصلاً مثل
كلامنا ، ومثل الحديث النبوي ، وما نزل على غير النبي ﷺ كالتوراة والإنجيل . وخرج
بـ المنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة ، سواء
أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود « متتابعات » عقيب قوله تعالى « فَمَنْ لَمْ يُجِدْ
فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » أم كانت آحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ « مُتَتَابِعَاتٍ » عقيب
قوله سبحانه « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » فإن شيئاً

من ذلك لا يسمى قرآنًا ، ولا يأخذ حكمه . وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم « المتعبد بتلاوته » .

X

هل القرآن علمُ شخص ؟

أسلفنا أن القرآن يطلق على الصفة القديمة ، ويطلق على الكلمات الحكيمية الأزلية ، وهذان الإطلاقان لا تعدد فيهما ألبتة ، لا حقيقة ولا اعتباراً . بل هما منزهان عنه ، لأن التعدد من أمارات الحدوث . كيف وهما قديمان ؟

وإذا فلفظ القرآن علم شخص بهذين الإطلاحين لا محالة . أما إذا أريد بالقرآن « اللفظ المنزل » فهذا يكون الخلاف . فالرأي السائد أنه علم شخص ، مدلوله تلك الآيات للنزلة الممتازة بخصائصها العليا من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وهذه الألفاظ المعينة لا يقدح في تشخصها اختلاف المتلفظين ولا تعدد القارئین ، كما لا يقدح في تشخص محمود مثلاً أن يكون في مكة أو في المدينة ، ولا أن يتقلب في أطوار مختلفة من طفولة إلى شيخوخة ، ومن صحة إلى مرض ، ومن حياة إلى موت ، ونحو ذلك . وبعضهم يجعله علم جنس ، نظراً إلى تعدد هذه الألفاظ المنزلة بتعدد قارئها وكاتبها . وهذا مردود من وجهين :

أحدهما : أن علم الجنس ضرورة نحوية اقتضتها أحكام لفظية ، كاستناع إضافته ، ودخول أل عليه . ولا ضرورة هنا لفظية .

ثانيهما : أن علم الجنس نسكرة في المعنى . وأفراده منتشرة متعددة حقيقة لا اعتباراً . والتمدد الملحوظ هنا اعتباري لاحق . للقطع بأن ما يقرؤه أو يكتبه كل منا فهو القرآن عينه لا فرد من أفراده .

هل يُصاغ للأعلام تعاريف

بقي علينا أن نسأل : إذا كان القرآن علماً فكيف ساغ أن يُصاغ له تعريف

بل تعاريف على نحو ماسبق ؟ مع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات ، والعلم جزئي مركب من الماهية ومشخصاتها . والمشخصات لا يمكن معرفتها إلا بالاطلاع عليها بالحواس كالإشارة مثلاً ، أو بالتعبير عنها باسم علم ؟
ولنا على ذلك أجوبة ثلاثة :

أولها : أنا نمنع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات . لم لا يجوز أن تعرف الجزئيات بأمور كلية لا يتحقق مجموعها في الخارج إلا في هذا الشخص بخصوصه . وهذا الجواب قريب مما ذكره صاحب التلويح ؛ إذ قال : « الحق أن الشخص يمكن أن يُحدَّ بما يفيد امتيازَه عن جميع ما عداه بحسب الوجود ، لا بما يفيد تعيينَه وتخصُّصَه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل . فإن ذلك إنما يحصل بالإشارة لا غير » ١٥ .

ثانيها : أنا نسلم أن التعاريف لا تكون إلا للكليات . لكن ما ذكره ليس بتعريف حقيق إنما هو ضابط مميز ، وليس بمعرّف .

ثالثها : أن هذا تعريف على رأى الأصوليين الذين لا يشترطون في التعاريف أجناساً ولا فصولاً . بل الحد عندهم هو الجامع المانع مطلقاً . وعليه فيصح أن يحد الشخص عند الأصوليين دون المناطقة .

إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه

لا شك أن القرآن يطلق على الكل وعلى أبعاضه . فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله : إنه قرأ قرآنًا . وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه : إنه قرأ قرآنًا . لكنهم اختلفوا : فقيل : إن لفظ قرآن حقيقة في كل منهما ، وإذا يكون مشتركاً لفظياً . وقيل : هو موضوع للقدر المشترك بينهما ، وإذا يكون مشتركاً معنوياً ، ويكون مدلوله حينئذ كلياً .

وقد يقال : إن إطلاقه على الكل حقيقة وعلى البعض مجاز . والتحقيق أنه مشترك لفظي ، بدليل التبادر عند إطلاق اللفظ على الكل وعلى البعض كليهما ، والتبادر أمانة الحقيقة . والقول بعلمية الشخص فيه كما حققنا آنفا يمنع أنه مشترك معنوي ، فتعين أن يكون مشتركاً لفظياً . وهو ما يفهم من كلام الفقهاء إذ قالوا مثلاً : (يحرم قراءة القرآن على الجنب) فإنهم يقصدون حرمة قراءته كله أو بعضه على السواء .

٣ — معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافي

الآن وقد انتهينا من الكلام على المتضايين في لفظ « علوم القرآن » ننقل بك إلى أن الإضافة بينهما تشير إلى طوائف المعارف المتصلة بالقرآن سواء أكانت تصورات أم تصديقات ، على ما عرفت وجه اختياره في مدلول لفظ العلم في عرف التدوين العام . وإنما جمعت هذه العلوم ولم تفرد لأنه لم يقصد إلى علم واحد يتصل بالقرآن . وإنما أريد شمول كل علم يخدم القرآن أو يستند إليه . وينتظم ذلك علم التفسير ، وعلم القراءات ، وعلم الرسم العثماني ، وعلم إعجاز القرآن ، وعلم أسباب النزول ، وعلم الناسخ والمنسوخ ، وعلم إعراب القرآن ، وعلم غريب القرآن ، وعلوم الدين واللغة إلى غير ذلك . وتلك أشقات من العلوم توسّع السيوطي فيها حتى اعتبر منها علم الهيئة والهندسة والطب ونحوها . ثم نقل عن أبي بكر بن العربي في قانونه التأويل أنه قال : « علوم القرآن ٧٧٤٥٠ خمسون وأربعمائة وسبعة آلاف وسبعون ألف علم ، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة . إذ أن لكل كلمة ظهراً وبطناً ، وحداً ومطلماً . هذا في المفردات فحسب . أما إذا اعتبرت التراكيب وما بينها من روابط كان ما لا يحصى ، مما لا يعلمه إلا الله تعالى » اهـ بتصرف قليل .

وأحب أن تعرف أن هذا الكلام من السيوطي وابن العربي ، محمول على ضرب

كبير من التأويل والتوسع ، بأن يراد من العلوم كل ما يدل عليه القرآن من المعارف ، سواء أكانت علوماً مدوّنة أم غير مدوّنة ، وسواء أكانت تلك الدلالةً تصرّحية أم تلميحية ، عن قرب أم عن بعد . فأما أن تُراد العلوم المدوّنة صراحة فدون ذلك خرط التقاد وصعود السناء .

القرآن كتاب هداية وإعجاز

وتحقيق القول في هذا الموضوع : أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز ، من أجل هذين المصطلحين نزل ، وفيهما تحدّث ، وعليهما دلّ . فكل علم يتصل بالقرآن من ناحية قرآنيته ، أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه ، فذلك من علوم القرآن . وهذا ظاهر في العلوم الدينية والعربية .

أما العلوم السكونية ، وأما المعارف والصنائع ، وما جدّ أو يجدّ في العالم من فنون ومعارف كعلم الهندسة والحساب ، وعلم الهيئة والفلك ، وعلم الاقتصاد والاجتماع ، وعلم الطبعة والكيمياء ، وعلم الحيوان والنبات ، فإن شيئاً من ذلك لا يحمل عبّءه من علوم القرآن ؛ لأن القرآن لم ينزل ليُدلّل على نظريةٍ من نظريات الهندسة مثلاً ، ولا ليقرّر قانوناً من قوانينها . وكذلك علم الهندسة لم يوضع ليخدّم القرآن في شرح آياته ، أو بيان أسرارهِ . وهكذا القول في سائر العلوم السكونية والصنائع العالمية . وإن كان القرآن قد دعا المسلمين إلى تعلّمها وحذقها والتمهّز فيها خصوصاً عند الحاجة إليها . وإنما قلنا : إنه لا يحمل اعتبار علوم السكون وصنائعه من علوم القرآن مع أن القرآن يدعو إلى تعلّمها ؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين الشيء يحثُّ القرآن على تعلّمه في هموماته أو خصوصاته ، وبين العلم يدلُّ القرآن على مسائله أو يرشد إلى أحكامه ، أو يكون ذلك العلم خادماً للقرآن بمسائله أو أحكامه أو مفرداته . فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني . وهو ما نريد أن نرشدك إليه ، وأن نعرض أنت بدورك عليه .

القرآن يحضُّ على الانتفاع بالكون

أَجَلٌ : إن القرآن حضُّ على معرفة علوم الكون وصنائع العالم، وحثُّ على الانتفاع بكل ما يقع تحت نظرنا في الوجود. قال سبحانه وتعالى « قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » وقال جلَّتْ حكمته « وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » . فلا يليق بالمسلمين وهم المخاطبون بهذا أن يفرُّوا من وجه هذه المنافع العامة ، ولا أن يزهدوا في علوم الكون ، ولا أن يحرموا أنفسهم فوائد التمتع بشيرات هذه القوى العظيمة التي أودعها الله خلقه، في خزائن سمواته وأرضه . ولهذا نصَّ علماؤنا على أن تعلم تلك العلوم الكونية، وحذق هذه الصناعات الفنية ، فرضٌ من فروض الكفايات ، ماداموا في حاجة إليها لمصلحة الفرد أو المجموع . وذلك لأن البقاء في هذه الحياة للأصلح ، والحياة في هذا الوجود للسلام المسلح ، والأسلحة في كل عصر عامَّة وفي هذا العصر خاصَّة إنما تقوم على التمهُّد في العلوم وعلى السبق في حلبة الصناعات والفنون . والويل فينا للضعيف، والحظ كلُّ الحظ للقوى، والله تعالى يقول : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ » ، والنبي ﷺ يقول فيما رواه مسلم عن أبي هريرة : المؤمنُ القوىُّ خيرٌ من المؤمن الضعيف، وفي كل خيرٍ . احرصن على ما ينفعكم، واستعين بالله ولا تعجزن . وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا . ولكن قل : قدر الله ، وما شاء فعل . فإن لو تفتتح عمل الشيطان » .

إعجاز علمي للقرآن

وأحبُّ ألا أنتهى من هذا الموضوع حتى أنبهك إلى شيء آخر جدير بالنظر والتقدير : وهو أن القرآن الكريم في طريقة عرضه للهداية والإعجاز على الخلق قد حاكم الناس إلى عقولهم ، وفتح عيونهم إلى الكون وما في الكون من سماء وأرض ،

وبر وبحر ، وحيوان ونبات ، وخصائص وظواهر ؛ ونواميس وسُنن . وكان القرآن في طريقة عرضه هذه موفّقاً كل التوفيق ، بل كان معجزاً أبهر الإعجاز ؛ لأن حديثه عن تلك الكونيّات كان حديث العليم بأسرارها ، الخبير بدقائقها ، المحيط بعلومها ومعارفها ، على حين أن هذا الذي جاء بالقرآن رَجُلٌ أُمِّيٌّ ، نشأ في أمة أميّة جاهلة ، لا صلة لها بتلك العلوم وتدوينها ، ولا إلام لها بكتبتها ومباحثها . بل إن بعض تلك العلوم لم ينشأ إلا بعد عهد النبوة ومهبط الوحي بقرون وأجيال . فأتى يكون لرجل أُمِّيٍّ كمحمد ذلك السجلّ الجامع لتلك المعارف كلها إن لم يكن تلقّاه من لدن حكيم عليم ؟ قال سبحانه مقررّاً لهذا الإعجاز العلمي : « وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ . بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ » ولعل من الحكمة أن أن نسوق لك نموذجين من القرآن على سبيل التمثيل ؛ أولهما في سورة النور إذ يقول الله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَجَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشَاءُ يَسْكَدُ سَكَادٌ بَرْقَةٍ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ » قل لي - بربك - ألا يملكك العجب حين تقرأ هذا النصّ الكريم الذي يتفق وأحدث النظريات العلمية في الظواهر الطبيعية : من سحب ، ومطر ، وبرق ، ١٩ .

النموذج الثاني : يقول الله تعالى في سورة القيامة مبيناً ومقررّاً كمال اقتداره على إعادة الإنسان وبعثه بعد موته : « أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَنَّ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » . أرجو أن تقف قليلاً عند تخصيصه « البنان » بالتسوية في هذا المقام . ثم تستمع بعد ذلك إلى هذا العلم الوليد (علم تحقيق الشخصية) في عصرنا الأخير ، وهو يقرر أن أدق شيء وأبدعه في بناء جسم الإنسان ، هو تسوية البنان ، حتى إنه لا يمكن أن تجد بناناً لأحد يشبه بنان آخر بحال من الأحوال . وقد انتهوا من هذا القرار إلى أن حكموا البنان في كثير من القضايا والحوادث

« فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ! ولا أريد أن أطيل عليك في هذا ؛ فمعجزات القرآن العلمية لها ميدان آخر . إنما هي نظرة خاطفة نوضح بها المراد بعلوم القرآن ، ونوجه بها كلام السيوطي في الإتيان ، ونعتذر فيها عن ابن العربي في التأويل . والله وحده هو المحيط بأسرار كتابه . ولا يزال الكون وما يحدث في الكون من علوم وفنون وشؤون : لا يزال كل أولئك يشرح القرآن ويفسره ، ويميط اللثام عن نواح كثيرة من أسرارهِ وإعجازهِ ، مصداقاً لقوله جلّ ذكره « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي آلَاقٍ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ » . « وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَالَّذِينَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » .

٤ — معنى علوم القرآن كفن مدون ، وموضوعه ، وقائده

أما بعد ، فقد تبين لك فيما سبق ، أن لفظ علوم القرآن يراد بمعناه الإضافي ما يشمل العلوم الدينية والعربية ، ونفيك هنا أن هذا اللفظ نقل من ذلك المعنى الإضافي ، ثم جعل علماً على الفن المدون ، وأصبح مدلوله بعد النقل وهو علم ، غير مدلوله قبل النقل وهو مركب إضافي ، ضرورة أن هذا الفن ليس هو مجموعة العلوم الدينية والعربية ، بل هو غيرها ، وإن كان مستمدّاً منها ، ومأخوذاً عنها ، ويمكن أن نعرفه : بأنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله ، وترتيبه، وجمعه ، وكتابته وقرآته وتفسيره ، وإعجازهِ ، وناسخه ومنسوخه ، ودفع الشبه عنه ، ونحو ذلك .

وموضوعه القرآن الكريم من أية ناحية من النواحي المذكورة في التعريف . بخلاف علوم القرآن بالمعنى الإضافي ، فإن موضوعه هو مجموع موضوعات تلك العلوم المنضوية تحت لوائهِ . وموضوع كل واحد منها هو القرآن الكريم من ناحية واحدة من تلك النواحي . فعلم القراءات مثلاً موضوعه القرآن الكريم من ناحية لفظه وأدائه ، وعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية شرحه ومعناه ، وهلمّ جراً .

وقائدة هذا العلم : ترجع إلى الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم ، وإلى التسلسل بالمعارف القيّمة فيه ، استعداداً لحسن الدفاع عن حمى الكتاب العزيز ، ثم إلى سهولة

خوض غمار تفسير القرآن الكريم به كمفتاح للمفسرين ، فمثله من هذا الناحية كمثل علوم الحديث بالنسبة لمن أراد أن يدرس علم الحديث .

وقد صرح السيوطي بذلك في خطبة كتابه الإتقان إذ قال : « ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين ، إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن ، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث » ١٥ .

ثم رأيت صاحب كتاب التبيان في علوم القرآن ، يشير إلى ذلك المعنى ؛ إذ وضع على طرّة كتابه الكلمة الآتية :

« وهذا هو المقدمة الصغرى من مقدمتي التفسير » .

هذا - وإنما سمى هذا العلم القرآن (بالجمع دون الأفراد) . للإشارة إلى أنه خلاصة علوم متنوعة ، باعتبار أن مباحثه المدوّنة تتّصل اتصالاً وثيقاً - كما علمت - بالعلوم الدينية والعلوم العربية ، حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليقاً أن يُسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم .

فنسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله ، أو الدليل إلى مدلوله . وما أشبهه ببقاوة منسقة من الورود والياسمين ، إزاء بستان حافل بألوان الزهور والرياحين . « والحمد لله رب العالمين » .

المبحث الثاني

في تاريخ علوم القرآن وظهور اصطلاحه

عهد ما قبل التدوين

كان الرسول ﷺ وأصحابه يعرفون عن القرآن وعلومه ، ما عرف العلماء وفوق ما عرف العلماء من بعد . ولكن معارفهم لم توضع على ذلك العهد كفنون مدوّنة ، ولم تجمع في كتب مؤلفة ، لأنهم لم تكن لهم حاجة إلى التدوين والتأليف .

أما الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - فلا نه كان يتلقى الوحي عن الله وحده .
والله تعالى كتب على نفسه الرحمة ، ليجمعه له في صدره ، وليطلقن لسانه بقراءته
وترنيله ، وليربطن له اللثام عن معانيه وأسراره . اقرأ إن شئت قوله سبحانه :
« لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانُكَ لَتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ
قُرْآنَهُ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ » .

ثم بلغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه ، وقراه على الناس على مَكْثٍ أى على
مهل وتؤدة ، ليحسنوا أخذه ، ويحفظوا لفظه ، ويفهموا سره . ثم شرح الرسول
لهم القرآن بقوله ، وبعمله ، وبتقريره ، وبخلقه ، أى بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله ،
وتقريراته ، وصفاته ، مصداقاً لقوله سبحانه « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » . ولكن الصحابة وقتئذ كانوا عرباً خلصاً ،
متمتعين بجميع خصائص العروبة ومزاياها السكاملة من قوة في الحافظة ، وذكاء في
القرينة ، وتدقيق للبيان ؛ وتقدير للأساليب ، ووزن لما يسمعون بأدق المعايير ، حتى
أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بسليقتهم وصفاء فطرتهم ، ما لا نستطيع نحن أن ندركه
مع راحة العلوم وكثرة الفنون .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم مع هذه الخصائص أميين ، وأدوات الكتابة
لم تكن ميسورة لديهم ، والرسول نهام أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن وقال لهم أول
العهد بنزل القرآن فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه :
« لَا تَكْتُبُوا عَنِّي . ومن كتب غير القرآن فليمحجه . وَحَدَّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ . ومن
كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مُقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ » . وذلك مخافة أن يلتبس القرآن بغيره ، أو
يختلط بالقرآن ما ليس منه ؛ ما دام الوحي نازلاً بالقرآن . فلتلك الأسباب المتضاربة لم
تكتب علوم القرآن ، كما لم يكتب الحديث الشريف . ومضى الرعيل الأول على ذلك في عهد
الشيخين أبي بكر وعمر . ولكن الصحابة كانوا مضرب الأمثال في نشر الإسلام

وتعاليمه ، والقرآن وعلومه ، والسنة وتحريرها ، تلقيناً لا تدويناً ، ومشافهة لا كتابة .

عهد التمهيد لتدوين علوم القرآن

ثم جاءت خلافة عثمان رضى الله عنه ، وقد اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب الفاتحون بالأُم التي لا تعرف العربية ، وخيف أن تذوب خصائص العروبة من العرب من جراء هذا الفتح والاختلاف ، بل خيف على القرآن نفسه أن يختلف المسلمون فيه إن لم يجتمعوا على مصحف إمام ، فتكون فتنة في الأرض وفساد كبير . لهذا أمر رضى الله عنه أن يجمع القرآن في مصحف إمام ، وأن تُنسخ منه مصاحف يبعث بها إلى أقطار الإسلام ، وأن يحرق الناس كل ما عداها ولا يعتمدوا سواها . كما يأتيك تفصيله في مبحث جمع القرآن وكتابه .

وبهذا العمل وضع عثمان رضى الله عنه الأساس لما نسميه علم رسم القرآن أو علم الرسم العثماني .

ثم جاء على رضى الله عنه فلاحظ العجمة تحيف على اللغة العربية ؛ وسمع ما أوجس منه خيفة على لسان العرب فأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع بعض قواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل ، وخط له الخطط وشرع له المنهج . وبذلك يمكننا أن نعتبر أن علياً رضى الله عنه قد وضع الأساس لما نسميه علم النحو ، ويقبعه علم إعراب القرآن . (على الخلاف في هذه الرواية) .

ثم انقضى عهد الخلافة الرشيدة ، وجاء عهد بني أمية ، وهمة مشاهير الصحابة والتابعين متجهة إلى نشر علوم القرآن بالرواية والتلقين ، لا بالكتابة والتدوين . ولكن هذه المهمة في هذا النشر يصح أن نعتبرها تمهيداً لتدوينها . وعلى رأس من ضرب بسهم وفير في هذه الرواية : الأربعة الخلفاء ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير وكلهم من الصحابة رضوان الله عليهم .

وعلى رأس التابعين في تلك الرواية : مجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وقتادة ،
والحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وزيد بن أسلم بالمدينة ، وعنه أخذ ابنه عبد الرحمن
ومالك بن أنس من تابعي التابعين ، رضى الله عنهم أجمعين . وهؤلاء جميعاً يعتبرون أنهم
واضعو الأساس لما يسمى علم التفسير ، وعلم أسباب النزول ، وعلم الناسخ والمنسوخ ،
وعلم غريب القرآن ، ونحو ذلك . وتستجد بسطاً لهذا الإجمال في بحث طبقات المفسرين .

عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافي

ثم جاء عصر التدوين ، فألفت كتب في أنواع علوم القرآن ، واتجهت الهمم قبل
كل شيء إلى التفسير ، باعتباره أمّ العلوم القرآنية لما فيه من التعرّض لها ، في كثير
من المناسبات عند شرح السكتاب العزيز . ومن أوائل السكتابين في التفسير : شعبة بن
الحجاج ، وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، وتفسيرهم جامعة لأقوال الصحابة
والتابعين . وهم من علماء القرن الثاني . ثم تلاهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ
وكتابه أجل التفاسير وأعظمها ؛ لأنه أول من عرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها
على بعض ، كما عرض للإعراب والاستنباط . وبقيت العناية بالتفسير قائمة إلى عصرنا
هذا ، حتى وجدت منه مجموعة رائعة فيها المعجب والمطرب ، والموجز والمطول والمتوسط ،
ومنها التفسير بالمعقول والتفسير بالمأثور ، ومنها تفسير القرآن كله ، وتفسير جزء ، وتفسير
سورة وتفسير آية ، وتفسير آيات الأحكام إلى غير ذلك .

أما علوم القرآن الأخرى ، ففي مقدمة المؤلفين فيها : علي بن المديني شيخ البخاري ؛
إذ أُلّف في أسباب النزول ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ؛ إذ كتب في الناسخ والمنسوخ ؛
وكلاهما من علماء القرن الثالث . وفي مقدمة من أُلّف في غريب القرآن : أبو بكر
السجستاني ، وهو من علماء القرن الرابع . وفي طليعة من صنف في إعراب القرآن :
علي بن سعيد الحوفي ، وهو من علماء القرن الخامس . ومن أوائل من كتب في

مبهمات القرآن: أبو القاسم عبد الرحمن المعروف بالسبيلي، وهو من علماء القرن السادس. كذلك تصدّر للتأليف في مجاز القرآن: ابن عبد السلام، وفي القراءات: علم الدين السخاوي، وهما من علماء القرن السابع.

وهكذا قويت العزائم، وتبارت الهمم، ونشأت علوم جديدة للقرآن. وظهرت مؤلفات في كل نوع منها، سواء في ذلك أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وحجج القرآن، وبدائع القرآن، ورسم القرآن، وما أشبهها مما يروعك تصوّره بلاء الاطلاع عليه، وما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم. ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزبدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنبى وتزدهر وتزيد، بينما الزمان ينفى والعالم يبيد! أليس إعجازاً آخر للقرآن؟ يريك إلى أي حد بلغ علماء الإسلام في خدمة التنزيل. ويريك أنه كتاب لا تنفى عجائبه، ولا تنقضى معارفه، ولن يستطيع أن يحيط بأسراره إلا صاحبه ومُنزله!

إذا أضفت إلى علوم القرآن ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوثه باعتبارها من علوم القرآن، نظراً إلى أن الحديث شارح للقرآن يبين مبهمات، ويفصل مجملاته، ويخصّص عامّه، كما قال سبحانه لنبيه ﷺ «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» أقول: إذا أضفت الحديث النبوي وعلومه إلى علوم القرآن، تراءى لك بحر متلاطم الأمواج. فإذا زدت عليها سائر العلوم الدنيوية والعربية باعتبارها خادمة للقرآن أو مستمدة منه، رأيت نفسك أمام مؤلفات كالجبال، وموسوعات تكاثر الرمال، ولا يسمع حينئذ إلا أن تردّد قول الله «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ».

وتزداد عجباً إذا علمت أن طريقة أولئك المؤلفين في تأليفهم، كانت طريقة استيعاب واستقصاء، يعمد أصحابها أن يحيطوا بمجزئيات القرآن من الناحية التي كتبوا فيها بقدر طاقتهم البشرية. فمن يكتب في غريب القرآن مثلاً يذكر كل مفرد

من مفردات القرآن التي فيها غرابة وإيهام ، ومن يكتب في مجاز القرآن يقتفي أثر كل لفظ فيه مجازاً أيّاً كان نوعه في القرآن ، ومن يكتب في أمثال القرآن يتحدث عن كل مثل ضربه الله في القرآن ، وهكذا سائر أنواع علوم القرآن . ولا ريب أن تلك الجهود الجبارة لا يتهيأ لإنسان أن يحيط بها ولو أفنى عمره ، واستنفد وسعه ! .

لهذا ائتمرتُ أعناقُ العلماء أن يمتصروا من تلك العلوم علماً جديداً يكون كالنهر من لها ، والدليل عليها ، والمتحدث عنها . فكان هذا العلم هو ما نسميه (علوم القرآن) بالمعنى المدوّن .

ولا نعلم أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة ألف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدوّن ، لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف . وإن كنا نعلم أنها كانت مجموعة في صدور المبرزين من العلماء ، على الرغم من أنهم لم يدونوها في كتاب ، ولم يفردوها باسم .

أجل : كانت علوم القرآن مجموعة في صدور المبرزين من العلماء . فنحن نقرأ في تاريخ الشافعي رضي الله عنه أنه في محنته التي أشهم فيها بأنه رئيس حزب العلويين باليمن ؛ وسبق بسبب هذه التهمة إلى الرشيد مَكْبَلًا بالخديد في بغداد ؛ سأله الرشيد حين لمح علمه وفضله ، فقال : كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل ؟ فإنه أولى الأشياء أن يُبتدأ به . فقال الشافعي : عن أي كتاب من كتب الله تسألني يا أمير المؤمنين ؟ فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة . قال الرشيد : قد أحسنت ، لكن إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد ﷺ . فقال الشافعي : إن علوم القرآن كثيرة ؛ فهل تسألني عن محكمه ومتشابهه ، أو عن تقديمه وتأخيرهِ ، أو عن ناسخه ومنسوخه ، أو عن . . . أو عن . . . ؟ وصار يسرد عليه من علوم القرآن ، ويجيب على كل سؤال بما أدهش الرشيد والحاضرين .

فأنت ترى من جواب الشافعي هذا ، ومن فليجّه بالصواب في هذا الموقف الرهيب ،

ما يثبت على أن قلوب أكابر العلماء كانت أناجيل علوم القرآن من قبل أن يجمع في كتاب ، أو تدون في علم . وقد نوه جلال الدين البلقيني في خطبة كتابه بكلمة الشافعي التي ذكرناها إذ قال : « قد اشتهر عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس ، فيها ذكر بعض أنواع علوم القرآن يحصل منها لمقصدنا الاقتباس . ونحن لا نستبعد على الشافعي هذا ، فقد كان آية من آيات الله في علمه وذكائه ، وفي ابتكاره وتجديده ، وفي قوة حجته وتوفيقه . حتى إنه وضع كتابه (الحجة) في العراق يستدرك به على مذاهب بعض أهل الرأي ، وألف في مصر كتاباً يستدرك بها على مذاهب بعض أهل الحديث . ثم وضع دستوراً للاجتهاد والاستنباط لم يقس لأحد قبله ، إذ كان أول من صنف في أصول الفقه وهو من علوم القرآن كما علمت . قال ابن خلدون في مقدمته « كان أول من كتب فيه - أي علم أصول الفقه - الشافعي رضي الله عنه ، أمل في رسالته المشهورة ، تكلم فيها على الأوامر والنواهي ، والبيان ، والخبر ، والنسخ ، وحكم العلة المنصوصة من القياس » ١ هـ .

وقال الزركشي في كتابه البحر المحيط في أصول الفقه « الشافعي أول من صنف في أصول الفقه . صنف فيه كتابه الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس الذي ذكر فيه توضيل المعزلة ورجوعه عن قبول رسالتهم » ١ هـ رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المجتهدين .

أول عهد لظهور هذا الاصطلاح

ولقد كان المعروف لدى الكاتبين في تاريخ هذا الفن ، أن أول عهد ظهر فيه هذا الاصطلاح أي اصطلاح علوم القرآن ، هو القرن السابع . لكنني ظفرت في دار الكتب المصرية بكتاب لعلي بن إبراهيم بن سعيد الشهير

بالخوفى للتوفى سنة ٣٣٠ هـ « اسمه البرهان فى علوم القرآن ». وهو يقع فى ثلاثين مجلداً ،
 وللوجود منه الآن خمسة عشر مجلداً ، غير مرتبة ولا متعاقبة ، من نسخة مخطوطة .
 وإذن نستطيع أن نتقدم بتاريخ هذا الفن نحو قرنين من الزمان أى إلى بداية القرن
 الخامس بدلا من القرن السابع . ولقد كنت مشغوقاً أن أقرأ مقدمة كتابه هذا ،
 لأخذ اعترافاً صريحاً منه بمحاولته إنشاء هذا العلم الوليد . ولكن ماذا أصنع ، والجزء
 الأول مفقود ؟ غير أن اسم الكتاب يدلنى على هذه المحاولة . وكذلك استعرضت
 بعض الأجزاء الموجودة فرأيت بعرض الآية الكريمة بترتيب المصحف ثم يتكلم
 عليها من علوم القرآن ، خاصاً كل نوع منها بعنوان ، فيسوق النظم الكريم تحت عنوان :
 (القول فى قوله عز وجل) . وبعد أن يفرغ منه يضع هذا العنوان : (القول فى
 الإعراب) ويتحدث عنها من الناحية النحوية واللغوية : ثم يتبع ذلك بهذا العنوان (القول
 فى المعنى والتفسير) ويشرح الآية بالمأثور والمعقول . ثم ينتقل من الشرح إلى العنوان
 الآتى : (القول فى الوقف والتمام) مبيناً تحته ما يجوز من الوقف وما لا يجوز . وقد
 يفرد القراءات بعنوان مستقل فيقول (القول فى القراءة) . وقد يتكلم فى الأحكام
 الشرعية التى تؤخذ من الآية عند عرضها ، فى آية (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ
 وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ) من سورة البقرة يذكر أوقات
 الصلاة وأدلتها ، وأنصبة الزكاة ومقاديرها . ويتكلم على أسباب النزول ، وعلى النسخ ،
 وما إلى ذلك عند المناسبة . فأتت ترى أن هذا الكتاب أتى على علوم القرآن ، ولكن
 لا على طريقة ضم النظائر والأشباه بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد لنوع واحد ، بل
 على طريقة النشر والتوزيع تبعاً لانتشار الألفاظ المتشكلة فى القرآن وتوزعها . حتى كان
 هذا التأليف تفسير من التفاسير عرض فيه صاحبه لأنواع من علوم القرآن عند المناسبات .
 وأياً ما يكن هذا الكتاب فإنه مجهد عظيم ، ومحاولة جديرة بالتقدير فى هذا الباب . جزى
 الله مؤلفه خير الجزاء .

ثم جاء القرن السادس فألف فيه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ كتابين : أحدهما اسمه « فنون الأفنان في علوم القرآن » والثاني اسمه « المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن ». وكلاهما مخطوط بدار الكتب المصرية.

وفي القرن السابع ألف علم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤١ هـ كتاباً سماه « جمال القراء » وألف أبو شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ كتاباً أسماه « المرشد الوجيز فيما يتعلق بالقرآن العزيز » وما - كما قال السيرطى - عبارة عن طائفة يسيرة ، ونبذ قصيرة ، بالنسبة للمؤلفات التي ألفت بعد ذلك في هذا النوع .

ثم أهل القرن الثامن فكتب فيه بدر الدين الزر كشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ كتاباً سماه « البرهان في علوم القرآن » وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخرزانة التيمورية ، في دار الكتب المصرية ، تقع في مجلدين ناقصين . ثم طلع القرن التاسع على هذا العلم باليمن والبركة ، فدرج فيه وترعرع ، إذ ألف محمد بن سليمان الكافيحي المتوفى سنة ٨٧٣ هـ كتاباً يقول السيوطى عنه : « لأنه لم يسبق إليه ، وقد اشتمل على بابين : الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية . أما الثانى ففي شروط القول في القرآن بالرأى . وبمدها خاتمة في آداب العالم والمتعلم » غير أنه قال أخيراً : « ولكن ذلك لم يشف لى غليلاً ؛ ولم يهدينى إلى المقصود سبيلاً » ١ . وفي هذا القرن أيضاً وضع جلال الدين البلقينى كتاباً سماه « مواقع العلوم من مواقع النجوم » . وقد رتبّه على ستة مباحث : الأول في مواطن النزول وأوقاته ووقائمه ، وفيه اثنا عشر نوعاً^(١) . الثانى في سند القرآن وهو ستة أنواع^(٢) . الثالث في أدائه وهو ستة

(١) المكى ، المدنى ، السفرى ، الحضرى ، اللبلى ، النهارى ، الصيفى ، الشتائى ، الفراضى ، أسباب النزول ، أول ما نزل ، آخر ما نزل .

(٢) للتواتر ، الأحاد ، الشاذ ، قراءات النبي صلى الله عليه وسلم ، الرواة ، الحفاظ .

أنواع أيضاً^(١) . الرابع في ألفاظه وهو سبعة أنواع^(٢) . الخامس في معانيه المتعلقة بأحكامه ، وهو أربعة عشرة نوعاً^(٣) . السادس في معانيه المتعلقة بألفاظه وهو خمسة أنواع^(٤) . وبذلك يكمل الكتاب كله خمسين نوعاً غير ما فيه من أنواع الأسماء والكفى والألقاب والمبهمات . وهي لا تدخل تحت حصر .

وفي هذا القرن التاسع أيضاً ألف السيوطي كتاباً سماه « التحجير في علوم التفسير » ضمنه ما ذكره البقفي من الأنواع مع زيادة مثلها ، وأضاف إليه فوائد سمحت قريحته بنقلها . وقد أوفى هذا الكتاب على الاثنيف بعد المائة من الأنواع . وفرغ الإمام من تأليف تحجيره هذا سنة ٨٧٢ هـ غير أن نفسه الكبيرة لم تقنع بهذا الجهد العظيم بل طمح إلى التبجّر والتوسع والترتيب ، فوضع كتابه الثاني « كتاب الإتيان في علوم القرآن » ، وهو عمدة الباحثين والكتاتيب في هذا الفن . ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن على سبيل الإجمال والإدماج ، ثم قال بعد أن سردها نوعاً نوعاً : « ولو نُوعَتْ باعتبار ما أدمجته فيها لزادت على الثلاثمائة » ا هـ .

وتوفي السيوطي رحمه الله سنة ٩١١ هـ في مفتتح القرن العاشر ، وكان نهايته كانت نهاية لهضة التأليف في علوم القرآن ، عليه سبحانه الرحمة والرضوان ، فلم نر من سار في هذا المضمار مثله بعده ، كما لم نر من برّه فيه قبله .

(١) الوقف ، الابتداء ، الإمامة ، المد ، تخفيف الهزرة ، الإدغام .

(٢) الغريب ، العرب ، الحجاز ، المشترك ، المترادف ، الاستعارة التشبيهية .

(٣) العام الباقي على عمومته ، العام الخصوص ، العام الذي أريد به الخصوص ، ماخص فيه الكتاب السنة ، ماخصت فيه السنة الكتاب الجمل ، المبين ، المؤول ، المفهوم ، المطلق ، المقيد ، الناسخ ، للنسخ ، نوع من الناسخ والنسخ وهو ما عمل به مدة معينة والمعامل به واحد من المكلفين .

(٤) الفصل ، الوصل ، الإيجاز ، الإطناب ، القصر .

علوم القرآن في القرن الأخير

بيد أنه ظهرت في أيامنا بوادر استئناف لحركة النشاط والتأليف في هذا العلم . إذ ألف العلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري كتاباً جليلاً سماه « التبيان في علوم القرآن » يقع في قريب من ثلاثمائة صفحة . وفرغ من تأليفه سنة ١٣٣٥ هـ .

وألّف العلامة المرحوم الشيخ محمود أبو دقيقة مذكرة قيّمة لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين . وقفاه العلامة الشيخ محمد علي سلامة فوضع كتاباً حافلاً لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد كذلك سماه « منهج الفرقان في علوم القرآن » . وتوجد مؤلفات في بعض مباحث علوم القرآن لكثير من أفاضل العلماء والأدباء ، نذكر من بينهم الأعلام المرحومين : الشيخ محمد نجيت ، والشيخ محمد حسين العدوي والشيخ محمد خلف الحسيني ، إذ كتبوا في نزول القرآن على سبعة أحرف ، وفي بعض مباحث أخرى ، والرحوم السيد مصطفى صادق الرافعي ؛ إذ ألف في إعجاز القرآن كتاباً جليلاً طبعه المغفوره الملك فؤاد الأول على نفقته . ومنهم المرحوم الشيخ عبد العزيز جاديش ، إذ كتب محاضرات موضوعها : أثر القرآن في تحرير العقل البشري وألقاها في نادي دار العلوم . والرحوم الشيخ عبد العزيز الخولي ؛ إذ وضع كتابه « للقرآن الكريم : وصفه ، أثره ، هدايته ، وإعجازه » . والرحوم الشيخ طنطاوي جوهرى ؛ إذ وضع رسالة سماها : القرآن والعلوم العصرية .

ثم أنبرى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر للقول بجواز ترجمة القرآن ، وكتب في ذلك رسالة عظيمة الشأن وأيده آخرون ، وتصدّى العلامة الكبير الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام بتركيا سابقاً للردّ على ذلك في كتاب دقيق سماه « مسألة ترجمة القرآن » وظهره آخرون . وقد اطلعت أخيراً على صدر كتاب اسمه : « النبأ العظيم عن القرآن الكريم » .

والطريقة المثلى في دراسته ، فراعنى دقة بحثه وتفكيره ، وراقنى رقة أسلوبه وتعبيره
ووددت لو تم هذا الكتاب ، وهو لصديق العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز مبعوث
الأزهر إلى فرنسا الآن (رده الله سالماً غانماً وأمتع به الإسلام والمسلمين آمين) .

خلاصة

ويمكنك أن نستخلص مما سبق أن علوم القرآن كفن مدون استهلت صارخة على
يد الحوفى في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، ثم تربت في حجر ابن الجوزى والسخاوى
وأبى شامة في القرنين السادس والسابع . ثم تعرضت في القرن الثامن برعاية الزركشى .
ثم بلغت أشدها واستوت في القرن التاسع بعناية الكافيجى وجلال الدين البلقينى . ثم
اهتزت وربت وأنبئت من كل زوج بهيج في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر ، بهمة
خارس ذلك الميدان صاحب كتابى التحبير ، والإتقان في علوم القرآن : للسيوطى
عليه ألف رحمة من الله ورضوان . ثم وقف نموها بعد ذلك حتى هذا القرن الأخير .
ثم بدأت تنتمش في هذه السنين من جديد ، وعسى أن تعود سيرتها الأولى (ألا إن
نصر الله قريب) .

كلمة لا بد منها

وقبل أن ننهى من هذا البحث نلفت نظرك إلى أن هذا العلم يسير على سنة غيره
من العلوم بين جزر ومد . وزيادة ونقص . على مقدار ما يستهدف له من مؤثرات
خاصة . فلا بدع أن تجد في منهج دراستك اليوم مباحث جليلة ، ومواضع مبتكرة ،
لم تنتظم قبل في سمط علوم القرآن ؛ ذلك لأن الأفكار متحركة ومتجددة ، ولأن
الشبهات التى تحوم فى رءوس بعض الناس فى هذا العصر ، والمطاعن التى يوجهها

أعداء الإسلام في هذا الجيل ، قد تكون هي الأخرى جديدة ومبتكرة . ومن الحكمة أن تقاتل الناس بمثل سلاحهم ، وأن ندرس في علوم القرآن ما يحمي حرم القرآن الشريف ، من هذا العدوان الخبيث . أضف إلى ذلك أن العلوم تخبئ بالإهمال والترك ، وتزكو بالدرس والبحث . سُنَّةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ « وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » .

المبحث الثالث

في نزول القرآن

هذا مبحث مهم في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعاً ، لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله ، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ وأن الإسلام حق . ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعد في علوم القرآن . فلا جرم أن يتصدَّرها جماعة ليكون من تقريره وتحقيقه ، سبيل إلى تقريرها وتحقيقها . وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام ؟ .

ولأجل الإحاطة بهذا المطلب العزيز ، نتكلم - إن شاء الله - على معنى نزول القرآن ، ثم على مرات هذا النزول ، ودليل كل نزول ، وكيفية ، وحكمته ، ثم على الوحي وأدلتها العقلية والعلمية ، مع دفع الشبهات الواردة في ذلك المقام .

١ - معنى نزول القرآن

جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة ، ومن أمثله قوله سبحانه في سورة الإسراء : « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » . وقوله

ﷺ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . وهو حديث مشهور بل قيل فيه بالتواتر كما سيأتي .

لكن النزول في استعمال اللغة يطلق ويراد به الحلول في مكان والأوئى به . ومنه قولهم « نزل الأمير المدينة » . والمتعدى منه وهو الإنزال يكون معناه إحلال الغير في مكان وإبواءه به . ومنه قوله جل ذكره « رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ » ويطلق النزول إطلاقاً آخر في اللغة على انحدار الشيء من علو إلى سفلى نحو « نَزَلَ فُلَانٌ مِنَ الْجَبَلِ » . والمتعدى منه يكون معناه تحريك الشيء من علو إلى سفلى ومنه قوله سبحانه : « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً » .

ولا ريب أن كلا هذين المعنيين لا يليق إرادته هنا في إنزال الله للقرآن ، ولا في نزول القرآن من الله ، لما يلزم هذين المعنيين من المكانية والجسمية . والقرآن ليس جسمًا حتى يحلّ في مكان أو ينحدر من علو إلى سفلى ، سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية ، أم أردنا به نفس تلك الكلمات ، أم أردنا به اللفظ المعجز ؛ لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها وهو الكلمات الغيبية عن الحوادث وأعراض الحوادث ، ولما تعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها ، كما يقولون .

إذن فنحن بحاجة إلى التجوُّز ، والمجاز باباه واسع وميدانه فسيح . ويمكن المعنى المجازى لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته . أما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة أو متعلقها ، فإنزاله : الإعلام به بواسطة ما يدل عليه من النقوش بالنسبة لإنزاله في اللوح المحفوظ وفي بيت العزة من السماء الدنيا ، وبواسطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقية بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ ، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازى هي اللزوم ؛ لأن إنزال شيء إلى شيء يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء به إن كان عاقلًا ، ويستلزم إعلام من يطلع عليه من الخلق به مطلقًا ، وإذن فالمجاز مرسل .

وأما على أن المراد بالقرآن اللفظ المعجز، فغنى إنزاله بالإسلام به أيضاً ، ويمكن
بوساطة إثباته هو أو إثبات دالّه ، فإثباته هو بالنسبة لإنزاله على قلب النبي ﷺ ،
وإثبات دالّه بالنسبة إلى اللوح المحفوظ وبيت العزة ، والعلاقة للزوم كذلك ، والحاز
مرسل كتابه .

ويمكن أن يكون هذا التجوّز من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية ، بأن
يُشَبَّه إعلام السيد لعبده بإنزال الشيء من علو إلى سفلى ، بجامع أن فى كل من طرفى
التشبيه صدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل ، وإن كان العلو والسفلى فى وجه
الشبه حسياً بالنسبة إلى المشبه به ، ومعنوياً بالنسبة إلى المشبه .

وأنت خير بأن النزول مطاوع الإنزال ، فما يجرى من التجوّز فى أحدهما يجرى
نظيره فى الآخر . وقل مثل ذلك فى التنزيل والتنزل .

وكان وجه اختيار التعبير بمادة الإنزال وما تصرف منها أوالتقى معها ، هو التنويه
بشرف ذلك الكتاب ، نظراً إلى ما تشير إليه هذه المادة من علو صاحب هذا
الكتاب المنزل علواً كبيراً ، كما قال تعالى فى فاتحة سورة الزخرف : « حَمْدُ الْكِتَابِ
الْمُبِينِ ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ، وَإِنَّهُ فى أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا
لَعَلِّ حَكِيمٌ » .

ثم إن تأويل الإنزال بالإعلام على ما رأيت هو الأقرب والأوفق بالمقام ، وذلك
من وجوه ثلاثة :

أحدها : أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام ، ولا ريب أن القرآن كلام ،
فتأويل إنزاله بالإعلام ، رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه ، ومفهوم من تحقّقه .
ثانيها : أن المقصود من ثبوت القرآن فى اللوح وفى سماء الدنيا وفى قلب النبي
ﷺ ، هو إعلام الخلق فى العالمين العلوى والسفلى بما شاء الله دلالة البشر عليه من
هذا الحق .

(ثالثها : أن تفسير الإنزال بالإعلام ، ينسجم مع القرآن بأى إطلاق من إطلاقاته ، وعلى أى تنزّل من تنزلاته .)

٢ - تنزلات القرآن

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنزّلات :

١- التنزيل الأول إلى اللوح المحفوظ . ودليله قول سبحانه : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ » . وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة وفى وقت لا يعلمها إلا الله تعالى ، ومن أطلعه على غيبه . وكان جملة لامفرقا ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ، ولا صارف عنه . ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل تحققها في هذا التنزيل .

وحكمة هذا النزول ، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه ، وإقامته سجلا جامعا لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون من هوالم الإيجاد والتكوين . فهو شاهد ناطق ، ومظهر من أروع المظاهر ، الدالة على عظمة الله ، وعلمه ، وإرادته ، وحكمته ، وواسع سلطانه وقدرته . ولا ريب أن الإيمان به يقوى إيمان العبد بربه من هذه النواحي ، ويبعث الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله خلقه ، من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه وسائر أفضيته وشؤونه في عباده ، كما يحمل الناس على السكون والرضا ، تحت سلطان القدر والقضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها ، وسرائها ، كما قال - جل شأنه - « مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » ١٥ من سورة الحديد . وللإيمان باللوح وبالكتابة فيه ، أثر صالح في استقامة المؤمن على الجادة ، وتقانيه في طاعة الله ومراضيه ، وبعبء عن مساخطه ومعاصيه ، لا اعتقاده أنها مسطورة عند الله في لوحه . مسجلة لديه في

كتابه . كما قال - جل ذكره - : « وكلٌ صغيرٌ وكبيرٌ مستطيرٌ » ا هـ من سورة القمر .

(ب — التنزيل الثاني للقرآن كان هذا التنزل الثاني إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ » . وفي سورة القدر « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وفي سورة البقرة « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » .)

دلّت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة ، توصف بأنها مباركة أخذاً من آية الدخان ، وتسمى ليلة القدر أخذاً من آية سورة القدر ، وهي من ليالى شهر رمضان أخذاً من آية البقرة . وإنما قلنا ذلك جمعاً بين هذه النصوص في العمل بها ، ودفعاً للتعارض فيما بينها . ومعلوم بالأدلة القاطعة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مفزاً لا في ليلة واحدة ، بل في مدى سنين عدداً ، فتعين أن يكون هذا النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولاً آخر غير النزول على النبي ﷺ . وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبينةً لمكان هذا النزول وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا ، كما تدل الروايات الآتية :

١٧ — أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : « فُصِّلَ القرآن من الذكر فوُضِعَ في بيتِ العزة من السماء الدنيا فجعل جبريلُ يُنزلُ به على النبي ﷺ » .

٢ — وأخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : « أنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة » ثم قرأ « وَلَا يَأْتُوكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ »

وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا . « وَفَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » .

٣ — وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بمضه في إثر بعض .

٤ — وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأل عطية بن الأسود فقال : أوقع في قلبي الشك قوله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » وقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وهذا أنزل في شوال ، وفي ذى القعدة ، وفي ذى الحجة ، وفي المحرم ، وصفر ، وشهر ربيع . فقال ابن عباس : « إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام » . قال أبو شامة : رسلاً أى رفقا . وعلى مواقع النجوم أى على مثل مساقطها . يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقا ، يتلو بعضه بعضاً على تودة ورفق .

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب ، وكلها صحيحة كما قال السيوطي ، وهى أحاديث موقوفة على ابن عباس ، غير أن لها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، لما هو مقرر من أن قول الصحابي ما لا مجال للرأى فيه ولم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، حكمه حكم المرفوع . ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم ، وابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، فثبت الاحتجاج بها .

وكان هذا النزول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت ؛ لأنه المتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة ، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي

عرضناها عليك ما بل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

وهناك يقول ثان ينزل القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدر منها ما يقدر الله أنزاله في كل السنة ، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي ﷺ .

وثمة قول ثالث : أنه ابتدئ أنزاله في ليلة القدر ؛ ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي ﷺ . وكان صاحب هذا القول ينفى النزول جملة إلى بيت العزة في ليلة القدر .

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة ، وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة . ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بعزل عن التحقيق ، وهي محجوبة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول .

والحكمة في هذا النزول ، على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة - هي تفخيم أمره (أي القرآن) وأمر من نزل عليه ، بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وبأنزاله مرتين ، مرة جملة ومرة مفزعة . بخلاف الكتب السابقة ، فقد كانت تنزل جملة مرة واحدة .

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي ﷺ إليه على حد قول القائل :

« وأعظم ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الخيام من الخيام »

أقول : وفي تعدد النزول وأما كنهه ، مرة في اللوح ، وأخرى في بيت العزة ، وثالثة على قلب النبي ﷺ : في ذلك التعدد مبالغ في نفي الشك عن القرآن وزيادة

للإيمان وباعث على الثقة فيه ، لأن الكلام إذا سُجِّلَ في سَجَلَاتٍ متعددة ، وضعت له وجودات كثيرة ، كان ذلك أنفى الريب عنه وأدعى إلى تسليم ثبوته ، وأدنى إلى وفرة الإيقان به ، مما لو سُجِّلَ في سَجَلٍ واحد ، أو كان له وجود واحد .

(ج - التنزيل الثالث للقرآن هذا هو واسطة عقد التنزيلات ، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شمع النور على العالم ، ووصلت هداية الله إلى الخلق ، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي ﷺ . ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام : « نزل به الروح الأمين . على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين » .)

كيفية أخذ جبريل للقرآن ، وعمن أخذ

هذا من أنباء الغيب . فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد بدليل صحيح عن المعصوم ، وكل ما عثرنا عليه أقوال منشورة هنا وهناك ، نجتمعها لك فيما يأتي مع إبداء رأينا في كل منها :

(أولها : قال الطيبي : « لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقفه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ ، فينزل به على النبي ﷺ فيلقيه إليه » اهـ)
وأنت خير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً ، ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً ، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً .

(ثانيها : حكى الماوردي أن الحفظة نجمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة ؛ وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة اهـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة نجومًا عشرين) ولعلنا لا نعرف لصاحب هذا الرأي دليلاً ولا شبه دليل .

ثالثها: قال البيهقي في معنى قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» «يريد - والله أعلم - إِنَّا أَسْمَعْنَا الْمَلَكَ وَأَفْهَمْنَاهُ إِيَّاهُ وَأَنْزَلْنَاهُ بِمَا سَمِعَ» . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الله سماعاً . وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله لامن ناحية تأويل النزول في الآية بافتداء النزول . ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً إلى النبي ﷺ «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ أَخَذَتِ السَّمَاءُ رَجْفَةً شَدِيدَةً مِنْ خَوْفِ اللَّهِ ، فَإِذَا سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ صُعِقُوا وَخَرُّوا سَجْدًا فَيَكُونُ أَوَّلُهُمْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جَبْرِيلُ ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ بِوَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ ، فَيَنْتَهِي بِهِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ فَكُلُّهُمْ مَرَّةً بِسْمَاءٍ سَأَلَهُ أَهْلُهَا : مَا قَالَ رَبُّنَا ؟ قَالَ : الْحَقُّ ، فَيَنْتَهِي بِهِ حَيْثُ أَمَرَ » .

وأياً ما تكن هذه الأقوال ، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض ، مادامنا نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده .

ما الذي نزل به جبريل ؟

ولتعلم في هذا المقام ، أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده ، لا دخل لجبريل ولا لحمد في إنشائها وترتيبها ، بل الذي رتبها أولاً هو الله سبحانه وتعالى ، ولذلك تنسب له دون سواه ، وإن نطق بها جبريل ومحمد ، وملايين المخلوق من بعد جبريل ومحمد ، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة . وذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأ ورتبه في نفسه أولاً دون غيره ، ولو نطق به آلاف المخلوقات ، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فإنه - جلّت حكمته - هو الذي أبرز ألفاظ القرآن وكلماته مرتبة على وفق ترتيب كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم ، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسي

لأجل التفهيم والفهم ، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولاً ، دون من اقتصر على حكايته وقراءته ، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد ، ولا لغير جبريل ومحمد ، كما لا يجوز نسبة كلام أنشاء شخص ورتبته في نفسه أولاً إلى شخص آخر حكاه وقرأه حين اطلع عليه أو سمعه .

وقد أسف بعض الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن ، والرسول يعبر عنها بلغة العرب . وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه المعنى فقط ، وكلاهما قول باطل أثيم ، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع ، ولا يساوى قيمة المداد الذي يكتب به . وعقيدتي أنه مذكوس على المسلمين في كتبهم . وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجزاً واللفظ لمحمد أو لجبريل ؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله ؟ مع أن الله يقول : (حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) ، إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله .

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيجائه إليه ، وليس للرسول ﷺ في هذا القرآن سوى وعية وحفظه ، ثم حكايته وتبليغه ، ثم بيانه وتفسيره ، ثم تطبيقه وتنفيذه . نقرأ في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد نحو « وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » . ونحو « وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا آجْتَبَيْنَاهَا . قُلْ إِنَّمَا أُتِيتُ بِمَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي » . ونحو « وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ مِنْ رَبِّنَا قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . ونحو « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ » .

نم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن؛ نقل السيوطي عن الجويني أنه قال: «كلام الله المنزل قسمان: (قسم) نقل الله جبريل: قل للنبي الذي أتت مرسل إليه: إن الله يقول افعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي، وقال له ما قاله ربه. ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة واجمع جندك للقتال، فإن قال الرسول: يقول لك الملك: لا تنهون في خدمتي، ولا تترك الجند يتفرق، وحُثُّهم على المقاتلة، لا ينسب إلى كذب ولا تبصير في أداء الرسالة. (وقسم آخر) قال الله لجبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل به جبريل من الله من غير تغيير، كما يكتب الملك كتاباً ويسله إلى أمين، ويقول اقرأه على فلان، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً» ١٥١.

قال السيوطي بعد ذلك: قلت: «القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى: لأن جبريل أداها بالمعنى. ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أدي القرآن باللفظ، ولم يبيح له أداؤه بالمعنى. والسر في ذلك أن المقصود منه التعبد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدم أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرف منه معاني لا يحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى. ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشتى، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف فتأمل» ١٥٢.

أقول: وهذا كلام نفيس، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الأنفاط اللوحية إليه في غير القرآن. وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يكتفي في هذا الباب. ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث للكتاب والسنة، وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حاكياً عن الله تعالى، فهو كلام الله تعالى أيضاً،

غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه. والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز ، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الأنف ، من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام الله المعجز ، ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز ، لأنه تصح روايته بالمعنى ، وقراءة الجنب وحمله ومسه إياه ، إلى غير ذلك .

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً ، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور ، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول والألفاظ من الرسول صلى الله عليه وسلم . بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبدية ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك (وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص) والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بالآفاظ القرآن ، فلو أبيع أدأؤه بالمعنى لذهب إعجازه ، وكان مظنة للتغيير والتبديل ، واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل . (أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز ، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى ، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسة الممتازة التي منحها القرآن الكريم ، تخفيفاً على الأمة ، ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من مننح ومنع . « إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَّحِيمٌ »)
 لمدة هذا النزول

وابتداء هذا الإنزال من مبعثه عليه الصلاة والسلام ، وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة ، وتقدير هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً ، تبعاً للخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة بعد البعثة ، أكانت عشرين سنة أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة . أمامدة إقامته بالمدينة فعشرين سنة اتفاقاً . كذلك قال السيوطي . ولكن بعض محقق تاريخ التشريع الإسلامي يذكر أن مدة مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده

الشریف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه . أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع ذى الحجة سنة ٦٣ منه . ويوافق ذلك سنة عشر من الهجرة . وهذا التحقيق قريب من القول بأن مدة إقامته ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة وفي المدينة عشر سنين ، وأن مدة الوحي بالقرآن ثلاثة وعشرون عاماً .

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقيقات ثلاثة ؛ ذلك لأنه أهمل من حسابه باكورة الوحي إليه ﷺ عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر ، على حين أنها ثابتة في الصحيح . ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من رمضان وهي ليلة القدر على بعض الآراء ، غير أنه يخالف المشهور الذي يؤيده الصحيح ثم ذهب فيه مذهب القائلين بأن آخر ما نزل من القرآن هو آية « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » وذلك في تاسع ذى الحجة سنة عشر من الهجرة ، وسرى في مبحث آخر ما نزل من القرآن أن هذا المذهب غير صحيح .

دليل تنجيم هذا النزول

مهم

والدليل على تفرق هذا النزول وتنجييمه ، قول الله تعالى حكيمته - في سورة الإسراء : « وَقَرَأْنَا مَا أَرْفَقْنَاهُ لَتُقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ، وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » وقوله في سورة الفرقان : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً . كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا . وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » . روى أن الكفار من يهود ومشركين عابوا على النبي ﷺ نزول القرآن مفروقاً ، واقترحوا عليه أن ينزل جملةً ، فأنزل الله هاتين الآيتين ردّاً عليهم ، وهذا الردُّ يدل على أمرين :

أحدهما : أن القرآن نزل مفارقاً على النبي ﷺ . والثاني : أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملةً ، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء حتى كاد يكون إجماعاً .
 ووجه الدلالة على هذين الأمرين ، أن الله تعالى لم يكذبهم فيما ادعوا من نزول الكتب السماوية جملةً ، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مفارقاً ، ولو كان نزول الكتب السماوية مفارقاً كالقرآن لردَّ عليهم بالتكذيب ، ويأعلان أن التنجيم هو سنة الله فيما أنزل على الأنبياء من قبل ، كما ردَّ عليهم بقوله : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ) . حين طعنوا على الرسول وقالوا : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » (١٠٩ هـ من سورة الفرقان .

الحكم والأسرار في تنجيم القرآن

لتنجيم نزول القرآن الكريم أسراراً عدَّة وحِكَم كثيرة ، نستطيع أن نُجملها في أربع حِكَم رئيسية :-

الحكمة الأولى

تثبيت فؤاد النبي ﷺ ، وتقوية قلبه ، وذلك من وجوه خمسة :

الوجه الأول : أن في تجدد الوحي ، وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله ﷺ ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاهما يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتعهده مولاه بإياه في كل نوبة من فوَّات هذا النزول .

الوجه الثاني : أن في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحِكَمه ، وذلك مُطْمَئِنِّ له على وَغَى ما يُوحَى إليه حفظاً وفهماً ، وأحكاماً وحِكَمًا ، كما أن فيه تقويةً لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

كبحه يد للمعصية

الوجه الثالث : أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم معجزة جديدة غالباً حيث تخدام كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل ، فظهر عجزهم عن المعارضة ، وضائق عليهم الأرض بما رحبت . ولا شك أن المعجزة تشدُّ أزره وترهف عزمه ، باعتبارها مؤيدة له ولحزبه . خاذلة لأعدائه وتخلصه .

الوجه الرابع : أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه - المرة بعد الأخرى - تسكراً للذة فوزه وقلجته بالحق والصواب ، وشهوده لضحايا الباطل في كل مهبط للوحي والكتاب . وإن كل ذلك إلا مشجّع للنفس مقوٍ للقلب والفؤاد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو المازوم ولازمه ، فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ومثبتة لفؤاده ، بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها . ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لفؤاده أيضاً ، أشبه شيء بالسلاح : وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في خصمه ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا عمل فيــــه مطمئن للفؤاد مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس : تمهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد ، ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة ، فلا جرم كانت القسلية تحدث هي الأخرى في مرات متكافئة . فكلما أخرج خصمه ، سلاهم ربه . وتجيء تلك القسلية تارة عن طريق قصص الأنبياء والرسلين ، التي لها في القرآن عَرْضٌ طويل ، وفيها يقول الله : « وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ » من سورة هود . وتارة تجيء القسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : « وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » وقوله في سورة المائدة : « وَاللَّهُ يَمْصُرُكَ مِنَ النَّاسِ » ونحو ما في

سورتي الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة ، والعطايا العظيمة . وطوراً ثانية التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإنذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر : « سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيَرْثُونَ الْأَدْبُرَ » وقوله سبحانه في سورة فصلت : « فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ » . وطوراً آخر يرد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه في سورة الأحقاف : « فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَؤُا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ » أو في صورة النهي عن التفجع عليهم ؛ والحزن منهم . نحو قول الله في سورة طاهر : « فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ » ونحو قوله سبحانه في خواتم سورة النحل : « وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ » .

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه عواقب حزنه من كفر أعدائه نحو : « لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » في فاتحة سورة الشعراء . ومنها أن يؤسسه منهم ليستريح ويقسلى عنهم نحو : « وَأِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ . إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ نَمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ » من سورة الأنعام .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن « كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ » من سورة الفرقان .

الحكمة الثانية

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علماً وعملاً . وينصوي تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضاً :

أولها : تبسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت كانت أمة أمية .

وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى الكتّابين منهم على ندرتهم ، وكانت مُشْتَغَلَةً بمصالحها المعاشية ، وبالدفّاع عن دينها الجديد بالحديد والدم ، فلو أنزل القرآن جملةً واحدة لعجزوا عن حفظه ، فاقضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقاً ليسهل عليهم حفظه ، وينهيّا لهم اشتغاله .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه .
ثالثها : التمهيد لكمال تحلّهم عن عقائدهم الباطلة ، وعباداتهم الفاسدة ، وعاداتهم للرذولة . وذلك بأن يراضوا على هذا التخلّي شيئاً فشيئاً ، بسبب أنزل القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً ، فكلما نجح الإسلام معهم في هدم باطل ، انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالأهم ثم بالهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها وهم لا يشعرون بعنتٍ ولا حرج ، وفطمهم عنها دون أن يرتكسوا في سابق فتنه أو عادة . وكانت هذه سياسةً رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المحمّدية ، لاسيما أنها كانت أئبى معاندة ، تتحمّس لموروثاتها ، وتستमित في الدفاع عما تعتقد من شرفها ؛ وتتهوّر في سفك الدماء وشنّ الفارات ، لأنّ هذه الأسباب .

رابعها : التمهيد لكمال تحلّهم بالعقائد الحقّة ، والعبادات الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة . ولهذا بدأ الإسلام بقطامهم عن الشرك والإباحة ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جرّاء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت ، وحُجَج الحساب والمسئولية والجزاء . ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة ، وثنى بالزكاة وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها . وكذلك كان الشأن في العادات : زجرهم عن الكبائر وشدّد التنكير عليهم فيها . ثم نهاهم عن الصفات في شيء من الرفق ، وتدرّج بهم في تحرّم ما كان مستأصلاً فيهم

كالخمر . . تدرُّجاً حكماً حَقَّقَ الغاية ، وأنقذهم من كابوسها في النهاية . وكان الإسلام في اتباع هذه الخطة المثلَّى أبعد نظراً ، وأهدى سبيلاً ، وأنجح تشريعاً ، وأنجح سياسةً ، من تلك الأمم المتمدينة المتحضرة التي أفلست في تحريم الخمر على شعوبها أفطع إفلاس ، وفشلت أمرٌ فشَل . وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر بيبعيد . !

أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب ، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم ؟ بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين ! ! .

خامسها : تثبيت قلوب المؤمنين وتسليةهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان يقضه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة والحين بعد الحين ، من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من النصر والأجر والتأييد والتسكين . والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العليِّ الكبير في سورة النور : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ، وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا . وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » . وقد صدق الله وعده ونصر عبده وأعزَّ جنده ، وهزم الأحزاب وحده « فَقَطَّعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء « وَقَرَأْنَا مَا فَرَّقْنَاهُ لَتَقَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُسْكٍ » كما يمكن أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم « وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا » باعتبار أن التنبؤين العظيم إشارة إلى المعاني المنطوية تحت هذا الترتيل .

الحكمة الثالثة

مُسَايَرَةُ الحَوَادِثِ والطَوَارِئِ فِي تَجَدُّدِهَا وَتَفَرُّقِهَا ، فَكَلِمَا جَدِّ مِنْهُمْ جَدِيدٌ ، نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَنْاسِبُهُ ، وَفَضَّلَ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا يُوَافِقُهُ . وَنَنْتَظِمُ هَذِهِ الْحِكْمَةَ أُمُورًا أَرْبَعَةً :

أولها : إجابة السائلين على أسئلتهم عند ما يوجهونها إلى الرسول ﷺ . سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته . كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » في سورة الإسراء ، وقوله « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْآنِ قُلِ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا » النخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ » . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلِ : إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ . وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ » .

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت تُرْفَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَعَلَى نَوَابِتٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، حَاسِكِيَّةٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا وَلَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَ . فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْزِلَ الْجَوَابُ عَلَيْهَا كَذَلِكَ فِي أَوْقَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ ، وَنَوَابِتِهَا الْمُتَعَدِّدَةِ .

ثانيها : مُجَارَاةُ الْأَقْصِيَةِ وَالْوَقَائِعِ فِي حِينِهَا بَيَانِ حُكْمِ اللَّهِ فِيهَا عِنْدَ حَدُوثِهَا وَوُقُوعِهَا . وَمَعْلُومٌ أَنَّ تِلْكَ الْأَقْصِيَةَ وَالْوَقَائِعَ لَمْ تَقَعْ هَلَاةً ، بَلْ وَقَعَتْ تَفْصِيلًا وَتَدْرِيجًا ، فَلَا مَنَاصَ إِذْنٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ فِيهَا بِنَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى طَهِّهَا تَفْصِيلًا وَتَدْرِيجًا . وَالْأَمثلةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ النُّورِ : « إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ » إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ « أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ » وَهُنَّ عَشْرُ آيَاتٍ نَزَلْنَ فِي حَادِثٍ مِنْ أَرْوَاعِ الْحَوَادِثِ : هُوَ اتِّهَامُ السَّيِّدَةِ الْجَلِيلَةِ

أَمَ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالْإِفْكَ . وَفِيهَا دُرُوسُ اجْتِمَاعِيَّةٌ لَا تَزَالُ تُقْرَأُ عَلَى النَّاسِ ، كَمَا لَا تَزَالُ تُسَجَّلُ بَرَاءَةُ هَذِهِ الْخَصَانِ الطَّاهِرَةِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مُفْتَتِحِ سُورَةِ الْمَجَادَلَةِ : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ، إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ » إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى « وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . وَهِيَ ثَلَاثُ آيَاتٍ نَزَلْنَ عِنْدَمَا رَفَعَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ نَعْلَبَةَ شَكَاوَاهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنَّ زَوْجَهَا أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ ظَاهَرَ مِنْهَا ، وَجَادَلَتْ الرَّسُولَ بِأَنَّ مَعَهَا صَبِيَّةً صَغِيرًا إِنْ ضَمَّتْهُمْ إِلَى زَوْجِهَا ضَاعُوا ، وَإِنْ ضَمَّتْهُمْ إِلَيْهَا جَاعُوا .

ثَالِثًا : لَقِيَ أَنْظَارَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى تَصْحِيحِ أَغْلَاطِهِمُ الَّتِي يَخْطِئُونَ فِيهَا ، وَإِرْشَادَهُمْ إِلَى شَاكِلَةِ الصَّوَابِ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ . وَلَا رَبَّ أَنْ تِلْكَ الْأَغْلَاطُ كَانَتْ فِي أَرْمَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَمِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ النَّازِلُ فِي إِصْلَاحِهَا ، مُتَكَافِئًا مَعَهَا فِي زَمَانِهَا .

أَقْرَأْ إِنْ شِئْتَ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : « وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » إِلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ بَعْدَهَا ، وَكُلُّهَا نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ أَحَدٍ إِرْشَادًا لِلْمُسْلِمِينَ إِلَى مَوَاضِعِ أَخْطَائِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ الرَّهِيبِ وَالْمَأْرَقِ الْعَصِيبِ . وَكَذَلِكَ أَقْرَأْ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ : « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ، وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَبِّحِينَ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ . ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » وَهِيَ آيَاتٌ تَرُدُّعُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ رَذِيلَةِ الْإِعْجَابِ وَالِاغْتِرَالِ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ ، وَتَلَقَّى نَظَرَهُمْ إِلَى مَقْدَارِ تَدَارُكِ اللَّهِ لَهُمْ فِي شِدَّتِهِمْ ، وَإِلَى وَجْهِ أَنْ يَتُوبُوا إِلَى رَشَدِهِمْ ، وَيَتُوبُوا إِلَى رَبِّهِمْ .

رابعها: كشف حال أعداء الله المنافقين، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي والمسلمين،
 كما يأخذوا منهم حذرهم فيما نوا، شرهم . وحتى يتوب من شاء منهم . اقرأ - إن شئت -
 قوله تعالى في سورة البقرة: « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ
 وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ » إلى قوله « وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » وهن ثلاث عشرة آية
 فضحت للمنافقين ، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن
 أسرارهم في كثير من المناسبات . ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها
 الأربعة في قول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان: « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا
 جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » .

الحكمة الرابعة

الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون كلام
 محمد ﷺ ولا كلام مخلوق سواه .
 وبيان ذلك . أن القرآن الكريم تقرأه من أوله إلى آخره ، فإذا هو مُحْكَمُ السرد،
 دقيق السبك ، متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، أخذ بعضه برقاب بعض في سورته
 وآياته وجملة ، يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة ، ولا يكاد
 يوجد بين أجزائه تفكك ولا تخاذل كأنه حلقة مفرغة ! أو كأنه سبط وحيد وعقد
 فريد يأخذ بالأبصار : نُظِّمَتْ حُرُوفُهُ وَكَلَامُهُ ، وَنُسِّقَتْ جُمْلُهُ وَآيَاتُهُ ، وجاء آخره مُسَاقَا
 لأوله ، وبدا أوله مؤاتياً لآخره ١١ .

وهنا نقسأل: كيف اتسق للقرآن هذا التألف المعجز؟ وكيف استقام له هذا التماسق
 للدهش؟ على حين أنه يتنزل جملة واحدة بل تنزل آحاداً مفرقة تفرق الوقائع
 والحوادث في أكثر من عشرين عاماً ١١ .

الجواب: أننا نلتح هنا ميراً جديداً من أسرار الإعجاز ، ونشهد سمة فذة من

سِمَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

وإلا فحدثني - بريك - كيف تستطيع أنت ؟ أم كيف يستطيع الخلق جميعاً أن يأتوا بكتاب بحكم الاتصال والترابط ، متين النسيج والسرمد ، متكافئ البدايات والنهايات ، مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر ، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجمي كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدتاً عنها : سبباً بعد سبب ، وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي ، وتغاير ما بين تلك الأسباب ، ومع تراخي زمان هذا التأليف ، وتطاول آماد هذه النجوم ، إلى أكثر من عشرين عاماً .

لأريب أن هذا الانفصال الزماني ، وذاك الاختلاف للمحفوظ بين هاتيك الدواعي ، يستلزمان في مجرى المادة التفكير والانحلال ، ولا يدعان مجالاً للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً : نزل مُفْرَقاً منجماً ، ولكنه تَمَّ مترابطاً مُحْكَمًا . وَتَفَرَّقَتْ نَجُومُهُ تَفَرَّقَ الْأَسْبَابُ ، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأحاب . ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عاماً ، ولكن تكامل انسجامه بدايةً وختاماً !!! .

أليس ذلك برهاناً ساطعاً على أنه كلام خالق القُوى والمُدر ، ومالك الأسباب والتسببات ، ومدير الخلق والكائنات ، وقُيُوم الأرض والسماوات ، العليم بما كان وما سيكون ، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟ .

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات ، قال « ضوها في مكان كذا من سورة كذا » . وهو بشر لا يدري (طبعاً) - ما ستجيء به الأيام ، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا يدرك ما سيحدث

من الدواعي والأحداث فضلاً عما سينزل من الله فيها . وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد ، يأتيه الوحي بالقرآن نجماً بعد نجم ، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم ، وينتظم وينأخي ويأنلف ويلتم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تحاذل ولا تفاوت ، بل يعجز الخلق طرّاً بما فيه من انسجام ووحدة وترايط : « كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » ١١ .

ولأنه ليستبين لك سرّ هذا الإعجاز ، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام ، لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط ، لا في كلام الرسول ﷺ ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما هو في روعته وبلاغته ، وطهره وسموه : لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة ، لدواع متباينة ، في أزمان متطاولة فهل في مُكْتَمِكَ ومُكْنَى البشر معك ، أن ينظموا من هذا السرد الشتيت وحدة ، كتاباً واحداً يصفقه الاسترسال والوحدة ، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟

ذلك ما لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ، ويخرج للناس شوب مرقع ، وكلام ملفق ينقصه الترايط والانسجام ، ونعورُه الوحدة والاسترسال ، وتعمّجه الأسماع والأفهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله متجسماً بأنه كلام الله وحده . وتلك حكمة جليلة الشأن ، تدلّ الخلق على الحق في مصدر القرآن ! : « قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً » .

٣ — الحركة الطاحنة

أو الوحي بين معتقديه ومنكريه

كل ما قدمناه إليك في نزول القرآن لا يسلم ولا يقبل إلا من آمن بالوحي وأسانيه ، والاتصالات الروحية بالملأ الأعلى ، واستعداد الإنسان لمعارفه عن الله تعالى بوساطة الملك ، على غير الطريقة المعتادة بين البشر . ولكن العقلية المصرية أصابها مس من المادية والإلحاد والإباحة ، فأصبح كثير من المتعلمين تعليماً مدرسياً ناقصاً ، لا يهضمون هذه الحقائق العليا ، ولا يستسيغون فهمها ، بل يلقنون حبلاً وعصياً في سبيل المؤمنين بها ، ولا شبهة لهم فيما ذهبوا إليه إلا شكوك تلقفوها من هنا وهناك ، يروجونها باسم العقل مرة ؛ وباسم العلم مرة أخرى .

لهذا نرى لزماً علينا أن نقف هنا بجانب الوحي وقفة نرفع فيها النقاب عن حقيقة وأنواعه وكيفيةاته ، ثم ننبع ذلك بالأدلة العلمية على الوحي وإمكانه ، ثم نردفها بالأدلة العقلية على تحققه ووقوعه . ثم نختم هذا المبحث بعلاج الشبهات التي تعترضهم ويعترضون بها في هذا الموقف الجلل . والموضوع الخطير .

تلك نقاط أربع إذا وقفتنا في بحثها ، قطعنا الطريق على عصابات مجرمة ، اتخذت مبحث الوحي أداة للفتنة ، وستاراً يقضون من ورائه وطراً للغواية ، ومأرباً للإباحة ، وسبيلاً إلى هدم الأديان ، وضلال الإنسانية والإنسان .

١ — حقيقة الوحي وأنواعه وكيفيةاته

أما الوحي فعناه في لسان الشرع : أن يُعلم الله تعالى من اصطفاة من عباده كل ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم ، ولكن بطريقة سرية خفية ، غير معتادة للبشر .

ويكون على أنواع شتى : منه ما يكون مكالمةً بين العبد وربّه ، كما كلم الله موسى تكليماً . ومنّه ما يكون إلهاماً يقذفه الله في قلب مُصطفىه على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دفعاً ولا يجده فيه شكاً . ومنّه ما يكون مناماً صادقاً يجيء في تحقّقه ودفعه ، كما يجيء فلقُ الصبح في تبلّجه وسطوعه . ومنّه ما يكون بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام : وهو ملكٌ كريم ذو قوّة عند ذى العرش مكين ، مطاعٌ ثمّ أمين . وذلك النوع هو أشهر الأنواع وأكثرها . ووحى القرآن كلّ من هذا القبيل ، وهو المصطلح عليه بالوحي الجليّ . قال الله تعالى في سورة الشعراء : « نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ » .

١

ثم إن ملك الوحي يهبط هو الآخر على أساليب شتى : فتارة يظهر للرسول في صورته الحقيقية المملّكية . وتارة يظهر في صورة إنسان يراه الحاضرون ويستمعون إليه . وتارة يهبط على الرسول خفية فلا يرى ، ولكن يظهر أثرُ التغيير والانفعال على صاحب الرسالة فيعط غطيط الغائم ، ويفيب غيبة كأنها غشية أو إغماء وما هي في شيء من الغشية والإغماء ، إن هي إلا استغراق في لقاء الملك الروحاني ، وانخلاع عن حالته البشرية المادية ، فيؤثر ذلك على الجسم ، فيعط ويثقل ثقلاً شديداً ، قد يتصبّب منه الجبين عرقاً في اليوم الشديد البرد . وقد يكون وقع الوحي على الرسول كوقع الحجر إذا صلّصل في أذن سامعه ، وذلك أشدّ أنواعه . وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول كأنه دويّ النحل ، لكنهم لا يفقهون كلاماً ، ولا يفقهون حديثاً . أما هو - صلوات الله وسلامه عليه - فإنه يسمع ويبى ما يوحى إليه ، ويعلم علماً ضرورياً أن هذا هو وحي الله دون لبس ولا خفاء ، ومن غير شك ولا ارتياب ، فإذا انجلي عنه الوحي وجد ما أوحى إليه حاضراً في ذاكرته ، منتقشاً في حافظته ، كأنما كتّب في قلبه كتابةً .

والأدلة الشرعية على ما ذكرنا كثيرة في الكتاب والسنة ، منها ما قصصنا عليك في تنزيلات القرآن ، ومنها قوله تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

ومنها الحديث الذي يرويه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس - وهو أشده علي - فيفهم عني وقد وعيت عنه ما قال . وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » قالت عائشة : ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفهم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً .

ب - الوحي من ناحية العلم

اعلم أن أعداء الوحي ومنكره لا يؤمنون بالشرع وأدلة الشرع . إنما يؤمنون بالعقل على الطريقة التي يستسيغونها ، وبالعالم الذي تواضعوا عليه في اصطلاحهم الحديث ، وهو جملة المعارف اليقينية التي أنتجها دستور البحث الجديد في الوجود وكائناته ، من جعل الشك أساساً للبحث ، والاستناد إلى القاطع الذي يؤيده الحس دون سواه ، فهم يقدّمون الشكَّ ويُمغنُون فيه ، ثم لا يعترفون إلا بالحسيات ، ولا يَحْفَلُونَ بمجرد العقليات . ومن هنا سجنوا أنفسهم في سجن المادّة ، ومكثوا حيناً من الدهر ينكرون ما وراء المادّة ، ويسرفون في الشكوك إلى أبعد الحدود ويستخفّون بأمر الإلهيات والنبوءات والوحي إلى مدى بعيد لم تصل إليه أظلم عهود الجاهلية ، لولا أن صدمتهم العلم نفسه صدمة عنيفة غيّرت رأيهم في إنكار ما وراء المادّة كما يأتي إن شاء الله . ولإنما نبداً هنا بأدلة الوحي العلمية ؛ لأنها في الواقع أدلة لإمكان الوحي وتقريبه إلى العقول . وإمكان الوحي هو الخطوة الأولى في الموضوع ،

وهو ملحوظ في المقدمة الأساسية من مقدمات الدليل العقلي الآتي ، فلا غرو أن يكون لتلك الأدلة العلمية مكان الصدارة والتقديم .

« الدليل الأول » التنويمُ الصناعي ، أو التنويم المغناطيسي ، وهو من المقررات العلمية الثابتة . كشفه الدكتور « ماسمر » الألماني في القرن الثامن عشر ، وجاهد هو وأتباعه مدى قرن كامل من الزمان في سبيل إثباته وحلِّ العلماء على الاعتراف به وقد نجحوا في ذلك ، فاعترف العلماء به علمياً ؛ بعد أن اختبروا به الآلاف المؤلفة من الخلق واطمأنوا إلى تجاربه . وأخيراً أثبتوا بوساطته ما يأتي :

١ - أن للإنسان عقلاً باطنياً أرق من عقله المعتاد كثيراً .

٢ - أنه وهو في حالة التنويم يرى ويسمع من بعد شاسع ، ويقراء من وراء حجب ، ويخبر عما سيحدث ، مما لا يوجد في عالم الحس أقل علامة لحدوثه .

٣ - أن للتنويم درجات بعضها فوق بعض يزداد العقل الباطن سموً ببقائه فيها .

٤ - أنه قد يصل إلى درجة ————— تخرج فيها روح الوسيط من جسده ؛ وتمثل إلى جانبه غير مرئية ، بينما يكون الجسم في حالة تشبه الموت ، لولا علاقة خفية بين الروح والجسم .

٥ - أثبتوا من وراء ذلك أن هناك روحاً .

٦ - أن الروح مستقلة عن الجسم كل الاستقلال .

٧ - أن الروح لا تنحل بانحلاله .

٨ - أنها تتصل بالأرواح التي سبقتها إذا تجردت عن المادة ، إلى غير ذلك مما

لا نسلم جميع تفاصيله تقليداً ، وإن كنا نسلم هذا العلم وتجاربه . ومقرراته في الجملة ، لثبوت الدليل بها في الجملة أيضاً بواسطة التجارب العديدة .

والمشاهدات الكثيرة . وله في الغرب أنصار من علماء وطلاب ؛ وله دورٌ وكتب ، وله مستشفيات يؤمها الناس للتداوى به .

وليس من موضوعنا أن نتوسّع لك في هذا العلم وتاريخه وتجاربه وفوائده ، ولكننا نريد أن نتقدّم إليك بفكرة مجملة عنه ، تريك إلى أى حد أظهر الله في هذا العصر آياته باهرات ، على أيدي الطبيعيين الذين ينكرون ما وراء المادة ويسرفون في الإنكار ، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل ينشرون ما وراء المادة ويسرفون في الإثبات . تحقيقاً لقوله سبحانه « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَذَبِّحَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ » ١ هـ من خاتمة سورة فصلت .

وإننا نضع بين يديك هنا تجربة واحدة من تجارب التنويم ، تقرّب إليك الوحي كل التقريب ، وهذه التجربة رأيتها بعيني ، وسمعتها بأذني ، بنادى جمعية الشبان المسلمين ، على مرأى ومسمع من جمهور مثقف كبير ، حضر ليشهد محاضرة مهمة في التنويم المغناطيسى وإثبات أنه يمكن أن يتخذ سلاحاً مسموماً لتغيير عقيدة الشخص ودينه ، كما نسفل إلى ذلك بعض المبشرين ، إذ فتن بهذا العدوان الخبيث شاباً من خيرة الشبان المسلمين حول سنة ١٣٥١ هـ في حادثة مشهورة مروّعة ، وما هي منكم ببعيد .

قام المحاضر ، وهو أستاذ في التنويم المغناطيسى ، وأحضر الوسيط وهو فتى فيه استعداد خاص للتأثر بالأستاذ ، والأستاذ فيه استعداد خاص للتأثير على الوسيط ، فالأول ضعيف النفس ، والثاني قويها . وللضعف والقوة وجوه ليس هذا موضع بيانها . نظر الأستاذ في عين الوسيط نظرات عميقة نافذة ، وأجرى عليه حركات يسمونها سحبات ، فما هي إلا لحظة حتى رأينا الوسيط يغط غطيظ النائم ، وقد امتنع لو أنه ، وهد جسمه ، وفقد إحساسه المعتاد ، حتى لقد كان أحداً يخزّه بالإبرة وخزّات عدة ، ويخزّه كذلك ثانٍ وثالث ، فلا يبدى الوسيط حرّاً كآ ، ولا يظهر أى عرض لشعوره وإحساسه بها . وحينئذٍ تأكدنا أنه قد نام ذلك النوم الصناعى أو المغناطيسى .

وهناك تسلط الأستاذ على الوسيط يسأله: ما اسمك؟ فأجابه باسمه الحقيقي. فقال الأستاذ: ليس هذا هو اسمك، إنما اسمك كذا (وافترى عليه اسماً آخر) ثم أخذ يقرر في نفس الوسيط هذا الاسم الجديد الكاذب، ويمحو منه أثر الاسم القديم الصادق، بوساطة أغاليط يلقنها إياه في صورة الأدلة، وبكلام يوجهه إليه في صيغة الأمر والنهي. وهكذا أملى عليه هذه الأكذوبة إملاءً، وفرضها عليه فرضاً؛ حتى خضع لها الوسيط وأذعن!

ثم أخذ الأستاذ وأخذنا نناديه باسمه الحقيقي المرة بعد الأخرى في فترات متقطعة، وفي أثناء الحديث على حين غفلة، كل ذلك وهو لا يجيب. ثم نناديه كذلك باسمه الموضوع فيجيب، دون تردد، ولا تلعثم.

ثم أمر الأستاذ وسيطه أن يتذكر دائماً أن هذا الاسم الجديد هو اسمه الصحيح حتى إلى ما بعد نصف ساعة من صحوه ويقظته. ثم أبقظه وأخذ يتم محاضراته ونحن نفجأ الوسيط بالاسم الحقيقي فلا يجيب، ثم نفجؤه باسمه الثاني فيجيب، حتى إذا مضى نصف الساعة المضروب عاد الوسيط إلى حاله الأولى من العلم باسمه الحقيقي!

وبهذه التجربة أثبت الأستاذ أن النوم «بكسر الواو» يستطيع أن يمحو من نفس وسيطه كل أثر يريد محوه، مهما كان ثابتاً في النفس، كاسم الإنسان عينه، ومهما كان مقدساً فيها كعقائد الدين.

وإنما اختار الأستاذ محو الاسم دون الدين لأمرين: أحدهما أن محو الدين عدوانٌ أليم، وإجرام شنيع، لم تقبله نفسية المحاضر ولا الحاضرين. ثانيهما: أن الاسم أثبت في نفس صاحبه من ديفه؛ فمحوه منها أعجب، ومنه تعلم أن محو الدين منها أيسر! وبهذه التجربة أيضاً ثبت لي أنا من طريق علمي، ما قرّب إلى الوحي عملياً، وما جعلني أعلمه تعليلاً علمياً: فالوحي «عن طريق الملك» عبارة عن اتصال الملك

بالرسول اتصالاً يؤثر به الأول في الثاني ، ويتأثر فيه الثاني بالأول ، وذلك باستعداد خاص في كليهما ، فالأول فيه قوة الإلقاء والتأثير ، لأنه روحاني محض ، والثاني فيه قابلية التلقى عن هذا الملك لصفاء روحانيته ، وطهارة نفسه المناسبة لطهارة الملك . وعند تسلط الملك على الرسول ينسخ الرسول عن حالته العادية ، ويظهر أثر التغير عليه ، ويستغرق في الأخذ والتلقى عن الملك ، وينطبع ما تلقاه في نفسه ، حتى إذا انجلى عنه الوحي وعاد إلى حالته الأولى ، وجد ما تلقاه ماثلاً في نفسه ، حاضراً في قلبه ، كأنما كتب في صحيفة فؤاده كتاباً .

أتظن - أيها القاري الكريم - أن المخلوق يستطيع أن يؤثر في نفس مخلوق آخر ذلك التأثير بواسطة التنويم المغناطيسي ، ثم لا يستطيع مالك القوى والقدر أن يؤثر في نفس من شاء من عباده بواسطة الوحي ؟ كلا ثم كلا « إِنَّهُ عَلَى مَا يُشَاءُ قَدِيرٌ » .

« الدليل العلمي الثاني » أن العلم الحديث استطاع أن يخترع من العجائب ما نعرفه ونشاهده وننتفع به ، مما يسمونه التليفون ، واللاسلكي ، والميكروفون ، والراديو . وعن طريق أولئك أمكن الإنسان أن يخاطب من كان في آفاق بعيدة عنه وأن يفهمه ما شاء ويرشده إلى ما أراد . فهل يعقل بعد قيام هذه المخترعات المادية أن يعجز الإله القادر ، عن أن يوحى إلى بعض عباده ما شاء ، عن طريق الملك أو غير الملك ؟ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

« الدليل الثالث » استطاع العلم أيضاً أن يملأ بعض أسطوانات من الجراد الجامد الجاهل ، بأصوات وأنغام ، وبقرآن وأغانٍ وكلامٍ ، على وجه يجعلها حاكية له بدقة وإتقان ، وبين أيدينا من ذلك شيء كثير لا سبيل إلى إنكاره . يسمونه (بالقو نغراف) . أبعد هذه المخترعات القائمة ، يستبعد على القادر تعالى بواسطة ملك ومن غير وساطة ملك ؛ أن يملأ بعض نفوس بشرية صافية من خواص عباده ، بكلام مقدس

يهدي به خلقه . ويُظهر به حقّه ، على وجهٍ يجعل ذلك الكلام منتقشاً في قلب رسوله ،
حتى يحكمه بدقة وإتقان كذلك ؟

« الدليل الرابع » أننا نشاهد بعض الحيوانات الدنيا تأتي بعجائب الأنظمة
والأعمال ، مما يُحيل معه أن يكون صادراً عن تفكير لها ، أو غريزة ساذجة فيها ،
ومما يجعلنا نوقن بأنها لم تصدر في ذلك إلا عن إرادة عليا ، توحى إليها وتلهمها تلك
العجائب والغرائب ، من الصناعات والأعمال ، والدقة والاحتتيال .

وإذا صحّ هذا في عالم الحيوان ، فهو أولى أن يصح في عالم الإنسان ، حيث استمداده
للانصال بالأفق الأعلى يكون أقوى ، وأخذه عنه يكون أتمّ ، ومن ذلك ما يكون
بطريق الوحي .

وإن شئت أمثلةً لتلك الحيوانات التي ضربناها لك مثلاً في إلهاماته العلوية ،
فدونك النمل والنحل ، وما تأتيا من ضروب الأعمال ، ودقة النظام . وهاك
حيواناً غريباً أسموه « اكسيكلوب » . وقال عنه الأستاذ « ميلن إدوار » المدرس
بجامعة (السوربون) بفرنسا ما ترجمته : « إن الحيوانات المسماة « اكسيكلوب »
تعيش منفردة ، وتموت بعد أن تبيض مباشرة ، وتخرج صفارها على حالة ديدان
لا أرجل لها ، ولا تستطيع حماية نفسها من أية عادية ، كما لا تستطيع الحصول على
غذائها . ومع ذلك فحياتها تقتضى أن تعيش مدة سنة في مسكن مقفل ، وفي هدوء تام ،
وإلا هلكت .

فترى الأم متى حان وقت ببيضها ، تعمد إلى قطعة من الخشب ، فتحفر فيها
سرداباً طويلاً ، فإذا أتمته أخذت في جلب ذخيرة إليه ، تسكني صغيراً واحداً مدة
سنة ، تلك الذخيرة هي طلع الأزهار وبعض الأوراق السكرية ، فتحشو بها قاع
السرداب ، ثم تضع عليه بيضة واحدة ، ثم تأتي بنشارة الخشب ، وتكوّن منها
عميمة تجعلها سقفاً على تلك البيضة ، ثم تأتي بذخيرة أخرى فتضعها فوق ذلك

السقف ، ثم تضع بيضة أخرى ، وهلمَّ جرّاً حتى يفرغ بيضها ، ثم تترك الكل وتموت » ١١ .

فمن ذا الذى علم هذه الحشرة الضعيفة الساذجة ، تلك الصفاة المحيرة للعقل ؟ ومن أفهمها وهى تموت بعد أن تبيض مباشرة أن صفارها التى ستولد ، فى حاجة إلى البقاء سنة فى حالة ضعفه وعجزه ؟ من الذى غرس فى قلبها هذه العناية بنوعها ، حتى كلفتها كل هذه المشقة فى وضع بويضاتها ١٢ .

لاريب أن قيوم الوجود يؤتى الكائنات علماً بما يقيمها وبما يصلحها ، من غير طريق الحواس التى لا تستطيع أن تكتسبها . ومن العبث وضلال الرأى أن يثبت الباحث الطبيعى إلهاماً تبعته القدرة الإلهية إلى أحقر الحشرات ، ثم ينفيه عن النوع البشرى وهو أشدّ ما يكون حاجة إلى هذا الوحي والإلهام فى حياته الفردية والاجتماعية .

« الدليل الخامس » العبقرية ، ويعرّفها أفلاطون بأنها حالٌ إلهيةٌ مولدةٌ للإلهامات العلوية للبشر ، ويقرر الفلاسفة أنها حال علوية لا شأن للعقل فيها . ويقول الطبيعيون : إنها هبة من الطبيعة نفسها لا تحصلها دراسة ، ولا يوجد لها تفكير .

وهاك أمثلةً للعبقرية والعباقرة ، تشعُّ على موضوع الوحي نوراً كشافاً يهدى الحيارى الضالين ، إلى سواء السبيل .

١ - قال الأستاذ « ميرس » الانجليزى مدرس علم النفس بجامعة « كامبردج » فى كتاب كبير له أسماء « الشخصية الإنسانية » ما ترجمته : كان للمستير بيدلر خاصّة تكاد تلتحق بالمعجزات ، فإنه كان يعين على البديهة العوامل التى إذا ضرب بعضها فى بعض أنتجت عدداً من سبعة أو ثمانية أرقام . فإذا سئل مثلاً : ما هما العددان اللذان إذا ضرب أحدهما فى الآخر نتج العدد (١٧٨٦١) أجابك على الفور بأنهما

(٥٣٣٣٧). وهو يقول : إنه لا يدري على أية حال يأتي بهذا الجواب ، فكانت الإجابة عنده كأنها غريزة طبيعية .

(٢) ونقل عن الشاعر الكبير (سوللى برودوم) الفرنسى أنه قال : « حدث لى فى بعض الأحيان أنى كنت أجد فجأة برهان نظرية هندسية أقيت إلى منذ سنة ، وذلك بدون أن أتى إليها أقل التفات » .

(٣) وذكر الميسو (رينيه) الشاعر الفرنسى أنه ينام غالباً وهو يعمل قطعة من الشعر لم تتم ، ثم يستيقظ فيجدها تامة .

(٤) وكذلك يقول الشاعر (موسيه) الفرنسى « أنا لا أعمل شيئاً ولكن أسمع ما يلقى إلى فأنقله ، فكان إنساناً مجهولاً يناجيني فى أذنى » .

وهذه الأمثلة التى سققاها تثبت وجود اتصالات روحانية باطنة فى بعض الأفراد ، تُمدُّ الإنسان بعلم وهداية من طريق غير معتاد ؛ وذلك يقرب الوحي أَيْما تقريب ؛ فى وقت اشتد شكُّ الناس فيه حتى كذبوا بالإلهيات والنبوات ، وسخروا بالأديان والشرائع ، مع أنها أعظم عوامل التحوُّل الاجتماعى والفكرى فى الإنسان ؛ وأكبر الأحداث التى غيّرت العالم وحوَّلت مجرى التاريخ ، ومن العار الجارح لكرامة البشر ، أن تكون تلك العوامل والأحداث العظمى ، قامت على أوهام خاطئة ، أو على أكاذيب متعمدة !

« الدليل السادس » قرَّر العلم الحديث أنه شوهد على بعض الناس أنهم يظهرون بمظاهر روحانية ، تعتبر من الخوارق التى لم يكن يحلم بمحدثها العلماء ، على حين أن هؤلاء الذين أتوا بتلك الظواهر الخارقة كانوا فى حالة ذهول ، وقد استحال تحليل ما أتوا تحليلاً مادياً يستند إلى الحس ، وقد اختبروا تلك الظواهر ، واستحضروا لشهودها أكبر مُشعَّوذى الأرض ، فشهدوا بأنها ليست من الشعوذة فى شيء ؛ وإنما هى أحداثٌ روحانية ، لا أثر فيها للمهارة وخفة اليد .

تلك حقيقة من حقائق العلم الحديث الحاضر ، يقررون فيها أنه قد يفتح على بعض الناس في حالة من حالات ذهولهم بانكشافات وظواهر روحية ، فكيف يُستبعد بجانب هذا الكشف العلمى أن يفتح الله على بعض المتنازين من خلقه بانكشافات علمية عن طريق الوحي ، بينما هم من كلمة العقول والأخلاق ؟ لقد أسفر الصبح لذى عينين !

ج — الوحي من ناحية العقل

عرفت فيما سبقناه لك من الأدلة العلمية أن الوحي ممكن وقريب من الوقوع ، ونقيم لك الدليل العقلى هنا على أن هذا الأمر الممكن قد وقع فعلاً : ذلك أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم محمد ﷺ ، وكل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت ، وذلك هو المطلوب ، أما الدليل على أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم ، فما مرّ عليك من أنباء الوحي في الكتاب والسنة . وأما الدليل على أن كل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت ، فإن ذلك هو مقتضى الصدق والعصمة . وأما الدليل على أن محمداً ﷺ صادق معصوم فإنما هى للمعجزة القائمة مقام قوله تعالى لعباده في شأن تصديق رسوله : « صدق عبدى فى كل ما يبلغنى عنى » . ومن ذلك أنه يوحى إليه منى .

وهنا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى المعجزة ، فما هى المعجزة ؟ .

المعجزة

هى أمر يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله ، أو هى أمر خارق للعادة ، خارج عن حدود الأسباب المعروفة ، يخلقه الله تعالى على يد مدعى النبوة عند دعواه إياها شاهداً على صدقه . فإذا قام إنسان ما ، وادعى أنه مبعوث الله إلى

خلقه ؛ ورسولُهُ إلى عباده ؛ وقال : إن آية صدقي فيما أدعيه ؛ أن يغيّر الله الذي أرسلني عادةً من عاداته على يدي ، وأن يخرج الآن عن سُنَّةٍ من سُنَّته العامة في وجوده ، ثم قال : وسيأتاكم الله بهذا الأمر المُجاب من باب ترون أنكم فيه نابضون ، وعليه قادرون ، وإني أتحدّاكم زَرَاقَاتٍ وَوُحْدَانًا أن تأتوا بمثل هذه الآية ، وأمامكم الباب مفتوحاً كما تتقدّمون ، وفيكم النبوغ موفور كما تدّعون ، ثم أنتم مجتمعون وأنا وحدي . قال ذلك بلفة الوائقي ؛ وتحذّانا هذا التحدى الظاهر ، في وقت يشور فيه على عقائدنا وعاداتنا وأخلاقنا ، ويسفّه فيه أحلامنا وأحلام أمثالنا من آبائنا ، ونحن أحرص ما نكون على تمجيّزه وتبهيّته والغلبة عليه والظفر به ، دفاعاً عن كرامتنا ، وانتصاراً لأعزّ شيء لدينا .

ثم لم يلبث أن قام وقمنا ؛ وأجمع أمره وأجمعنا ، وإذا نحن جميعاً بعد مُحاولات ومُصاولات ؛ لم نستطع أن نأتى بمثل ما أتى به ، فضلاً عن أعظم منه . مع أننا أمة وهو فرد . ومع أنه قد دخل علينا من أيسر الطرق في نظرنا ؛ ومن أشهر فنّ في زماننا ، ومع أنه قد أعطانا الفرصة الكافية لمناظرته ، وأنصتنا كلّ إنصافٍ من نفسه !! هل يشكُّ ذو مُسَمِّكة من عقل ، في أن هذا الإنسان المتفوّق الممتاز ، صادق في رسالته ، محقّ في دعايته ؟ خصوصاً إذا عرفنا فوق ذلك كله ، أنه نشأ فينا على الصدق والأمانة ومكارم الأخلاق ، من لدُنّ صباه وطفولته ، إلى يوم مبعثه ورسالته ا .

لأنه جاء بالمعجزة من باب لا نعرفه ، قلنا : رجل حدّث فما من الفنون التي لا علم لنا بها ، أو تعلّم صناعةً من الصناعات التي لم نُحِطْ بنجربها . أما وقد جاءنا من الناحية التي نشهد لأنفسنا فيها بالفوق والسبق ، فلا يسمعن إلا الإذعان له ، والإيمان بما جاء به ، ما دمنا منصفين .

مولنضرب لك مثلاً : جاء موسى عليه السلام بمعجزته عصاً من الخشب ، لا روح

فيها ولا حركة ، ولا لين ولا رطوبة ، ثم ألقاها باسم الذي أرسله ؛ فإذا هي حية تسعى
بينما الأمة التي تحداها بذلك كانت قد تفوقت في السحر وحذقته ؛ وضربت فيه بأوفر
سهم وأوفى نصيب ، خصوصاً أنهم أمة وهو فرد . وهم نابفون في السحر وهو مع نشأته
فيهم لم يُعرف يوماً من الأيام بمعالجة السحر . وهم معتزّون بعُددهم وعُددهم وسلطانهم ،
وهو خلو من هذه الأسباب والمظاهر ! .

فهل يبقى للشك ظل بعد أن أتى موسى عصاه فإذا هي تلتف ما يافكون ، ووقع
الحق وبطل ما كانوا يعملون ، وَالْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ قَالُوا : آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ
رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ! . / فَعَسَىٰ أَمْرُهُمْ أَن يَمْسُكُهُمْ

الحق أبلج . ولذلك كان أول من آمن به هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعرف بالسحر
ومقدماته ونتائجه ، وقد رأوا رأى العين أن ذلك الإعجاز ليس من نوع هذا السحر المبني
على مقدمات يستطيع كل إنسان أن يزاولها ، ولها نتائج محدودة لا يمكن أن يتجاوزها
نعم لم يطق السحرة صبراً عن المسارعة إلى الاعتراف والخضوع للحق بعد ما تبين ،
مهما كلّفهم ذلك أن يُقتلوا أو يُصلبوا ؛ وقالوا لفرعون مليكهم ومعبودهم بالأمس
« أَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا . فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا
تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » . اقرأ إن شئت الآيات بعدها في سورة طه إلى قوله
سبحانه : « وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى » .

قل مثل ذلك في معجزة كل رسول أرسله الله : قلّه في عيسى عليه السلام وإبرائه
الأكمه والأبرص وإحيائه الموتى وخلقه من الطين كهيئة الطير بإذن الله ؛ أمام قوم
نبغوا في الطب أيّما نبوغ ومهروا فيه أيّما مهارة^(١) ! .

(١) لا تعبأ هنا بما يُعزى إلى المسيو رينان من إنكاره نبوغ قوم عيسى في الطب .
فإنه ناف ، والمثبتُ مقدّم على النافي . وعلى فرض صحة هذا النفي فإن هذا لا يضرنا
شيئاً لأن المعجزة يكفي في تحققها عجز البشر عن مثلها . وليس تفوق المواجّهين بها
شرطاً ، إنما هو أمر زائد غير مشروط .

شبهات

وقل مثل ذلك وأكثر من ذلك في خاتم الأنبياء سيدنا ومولانا محمد ﷺ وما جاء به من آيات بينات ، ومعجزات واضحة ! وحسبك القرآن وحده برهاناً ساطعاً بل براهين ساطعات : كل مقدار ثلاث آيات منه حجة قاطعة تقوم في فم الدنيا إلى يوم الساعة . تتحدثى العالم بما يكون فيها من أسرار الفصاحة والبيان ، والعلوم والمعارف ، وأنباء الغيب وشواهد الحق .

أضف إلى ذلك أن الذين شوفوها بخطابه عند مهبط الوحي كانوا أئمة الفصاحة ، وفُرسان البلاغة ، بضاعتهم الكلام والتفنن في إجادته . وصناعتهم التنافس في النثر وديباجته ، والشعر ورونته . وكرامتهم مرتبطة بما يُحيدون في هذا الباب ، لا بما يجمعون من الذهب أو يحملون من ألقاب . حتى بلغوا في هذا الميدان شأواً لا يُبارى ، وغاية لا تُدرك . وما يكون لنا أن نطلق العنان هنا للقلم . وإلا ضاق بنا التأليف والزمن . وأنت خبير بإعجاز القرآن ، وما كتبت في إعجاز القرآن . فاكثف بهذه الإشارة الخاطفة . وإن أردت المزيد فعليك بما كتبت في إعجاز القرآن .

د - دفع الشبهات

ولكنني أعالج بين يديك لهذه المناسبة شبهاتٍ عشرًا يردّها كثيرٌ من المفتونين : « الشبهة الأولى » يقولون : إن المعجزات شأنها شأن كثير من الاختراعات . فإذا كان فيها طرافة أو دهشة أو عجب ، فكذلك آثار العلم ومدعشاته فيما نرى ونسمع . والجواب : تعرفه مما ذكرناه آنفاً في بحث المعجزة . مما يقين به الفرقُ بعيداً والبولونُ شاسعاً بين المعجزة وما جدّ أو يحدّ في العالم من عجائب العلم ، وروائع الفن ، وبدائع الاختراع . فالمعجزة ليست لها أسباب معروفة حتى تلمس ويؤتى بمثلها . أما هذه الاختراعات فإن لها أسباباً معروفة عند أصحابها ، ويمكن معرفتها لمن لم يعرفها ببسر وسهولة متى التمسها من طريقها .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن المعجزة كالسحر والشعوذة وما إليهما : إن هي إلا تخييلات وتضليلات .

والجواب : يتبين لك مما قصصنا عليك في المعجزة وفي ضرب المثل لها بموسى . ويمكن تلخيصه بأن المعجزة نفحة من نفحات الحق تخرج عن أفق الأسباب المعتادة ، والوسائل المشاهدة ، والغايات المألوفة . أما السحر وما أشبهه ، فإنها فنون خبيثة ، ذات قواعد وأوضاع يعرفها كل من ألمَّ بها ، ويصل إلى وسائلها وغاياتها كل من عالجها من بابها . ولهذا كان أول من آمن بموسى هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعلم بهذا الفرق الواضح ، والبون الشاسع ، كما تقدم .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن ما تسمونه معجزات من العلوم والمعارف التي اشتغل على مثلها القرآن ، ما هي إلا آثار لمواهب بعض النابغين من الناس ، وهذه المواهب وآثارها وجدت ويمكن أن توجد في كل أمة .

والجواب : أن مواهب النابغين ، ونبوغ الموهوبين ، وما يكون منهم من آثار وأفكار كل ذلك له وسائل وعوامل ، ثم له أشباه معتادة ونظائر ، في كل أمة وجيل ، وفي كل عصر ومصر ، أما المعجزات فلن تجد لها من وسائل ولا عوامل ، وإن تستطيع أن تصل إلى أشباه معتادة لها ، نظائر ، اللهم إلا إذا خرجنا عن نطاق الـكون المعروف ، وسنن الوجود المألوف .

« الشبهة الرابعة » يقولون : إن خرق الله لعاداته على أيدي رسله كما تقولون ، يعتبر خروجاً عن النظام العام الذي تقتضيه الحكمة ، وتتناط به المصلحة .

والجواب : أن المعجزة - وإن كانت خارجة عن حدود الأنظمة المعتادة لا تعتبر خروجاً على النظام العام الذي تقضى به الحكمة ، وتتناط به المصلحة ، بل هي من مقتضيات ذلك النظام العام الذي تمليه الحكمة ، وتوحيه المصلحة . وأى حكمة أجل من تأييد الحق وأهل الحق ؟ وأى مصلحة أعظم من اهتداء الخلق إلى طريق سعادتهم ؟ بوساطة تلك المعجزات التي يفهمون منها مراد الخالق من تأييد رسله ، ووجوب تصديقهم لهم ، واتباعهم بإيم .

« الشبهة الخامسة » يقولون : لو كان الوحي ممكناً لأوحى الله إلى أفراد البشر عامة ، ولم يخص به شريحة قليلين يجعلهم واسطة بينه وبين خلقه .

والجواب : أن عامة البشر ليس لديهم استعداد لتلقى الوحي عن الله ، لا مباشرة ولا بواسطة الملك ، حتى لو جاءهم ملك لم يستطيعوا رؤيته إلا إذا ظهر في صورة إنسان ، وحينئذ يعود اللبس ويبقى الإشكال . فقضت الحكمة أن يجعل الله من بنى الإنسان طائفة ممتازة لها استعداد خاص يؤهلها لأن تتلقى عن الله الوحي ، ثم تؤديه في أمانة إلى العامة من إخوانهم في الإنسانية ، بعد أن وضع الله في أيديهم شواهد الحق الناطقة التي تدل العالم على مراده سبحانه من تصديقهم ، وبعد أن سلّحهم بالآيات التي تطمئن الناس على أنهم رسل لا نفاذهم وإرشادهم من عند ربهم . ثم إن اختصاص بعض أفراد النوع الإنساني بالوحي والنبوة ، فيه نوع من الاختبار والابتلاء ، الذي بنى الله عليه هذه الحياة وميز به الخبيث من الطيب : « يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ » .

وتلك الشبهة يقول الله في مثلها من سورة الأنعام : « وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ . وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَاً لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ . وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ » .

« الشبهة السادسة » يقولون : كيف تدل المعجزة على تصديق الله لرسله ، مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه .

والجواب : أن دلالة المعجزة على تصديق الرسول ، كدلالة الكون على خالقه مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه . ولنضرب لهم المثال ، كيلا تبقى لهم شبهة ولا يقوم لهم عذر : افرض أنك حضرت مجلساً عاماً فيه ملك من الملوك ، وكان من تقاليد هذا الملك ألا يكشف رأسه في مجلس من المجالس العامة ، وبينما القوم جلوس في حضرة صاحب الجلالة إذ نهض رجل من الحاضرين معروف للجميع بصدقه وأمانته ، وأدبه واستقامته ، وحسبه ونسبه . وإذا هذا الرجل يقول على مرأى ومسمع من المليك ورعيته : أيها القوم إن مولاي الملك حملني هذه الرسالة أبلغكم إياها ، وهي أن تفعلوا

كذا ، وتتركوا كذا ، ثم سكت الملك ولم يكذبه ، ثم لم يكتف الرجل بطهارة ماضيه ، وسكوت مليكه في ترويح دعوته ، وتأيد رسالته . بل قال إن آية صدق أن يُغَيَّر مولاى الملك عادته الآن ، ويخرج عن تقليد من تقاليده المعروفة لكم جميعا ، وذلك بأن يُعَرِّى رأسه في هذا المجلس العام . ثم ما كاد ينتهى حتى غرَّى المليك رأسه وخلع تاجه . أفلا يعتبر ذلك دليلا كافيا على صدق هذا الرجل وصدق ما جاء به ؟ ثم ما بالاك إذا هو قد عزز دليله بالتجدي فقال : إني أتحداكم أن يمجىكم الملك إلى مثل ما أجبني إليه . فأخذوا يطلبون ويلجئون ، فلم يستجب لهم الملك ، ولم يغير عادته معهم ولا مرة واحدة . أفلا يكون ذلك برهاناً أبلغ من الصبح على أن هذا الداعى هو رسول هذا الملك حقاً ؟ ثم ألا يكون المكذب بعد ذلك معانداً ومكابراً ، ويكون بالحيوان الذى لا يفهم ولا يعقل ؛ أشبه منه بالإنسان الذى يفهم ويعقل ؟ « أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ؛ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ » .

وذلك المثل هو مثل رُسُل الله ، تؤيدهم معجزات الله . « وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » .

« الشبهة السابعة » يقولون : إن هذا الوحي الذى تدعونه وتدعون تنجيته ، جاء بهذا القرآن غير مرتَّب ولا منظم ، فلم يُقَرِّد كلَّ غرض من أغراضه بفصل أو باب ، شأن سائر الكتب المنظمة . بل مُزجت أغراضه مزجاً غير مُراعى فيه نظام التأليف ، فيبعد أن يكون وحياً من الله . وهذه الشبهة واردة كما ترى على تنجيم القرآن وترتيبه أيضاً .

والجواب : أن مخالفة القرآن لأنظمة الكتب المؤلفة لا تعتبر عيباً فيه ، ولا فى وحيه ،

وموحيه ، بل هى - على العكس - دليل مادى ، على أنه ليس بكتاب وضعى بشرى ؛ يجلس إليه واضعه من الناس ؛ فيجعل لكل طائفة من معلوماته المتناسبة فصلاً ، ولكل مجموعة من فصوله المتناسقة باباً ؛ بل هو مخزوع لإشراقات من الوحي الإلهى الأعلى . اقتضتها الحكمة ودعت إليها المصلحة . على ما هو مفصل فى أسرار تنجيم القرآن .

ثم إن هذا المزيج الطريف الذي تجده في كل سورة أو طائفة منه ، له أثر بالغ في التذاذ قارئه ، وتشويق سامعه ، وإستفادة المستفيد بأنواع متنوعة منه ، في كل جلسة من جلساته أو درس من درسه . وهذا هو الأسلوب الحكيم في التعليم والإرشاد ، خصوصاً لتلك الأمة الأُمّية التي نزل عليها . فما أشبه كل مجموعة من القرآن بروضة يانعة يَتَنَقَّلُ الإنسان بين أفيائها متمتعاً بكل الثمرات ، أو بمائدة حافلة بشتى الأطعمة يُشبع الجائع حاجته بما فيها من جميع الألوان ..

وهنا دقيقة أحب ألا تغزب عن علمك . وهي أن هذا الروض الربانيّ اليبانع (القرآن الكريم) يقوم بين جُملته وآيهِ وسُورِهِ تناسبٌ بارع ، وارتباطٌ محكم ، وائتلافٌ بديع ، ينتهي إلى حدّ الإعجاز ، خصوصاً إذا لاحظنا نزوله مُنَجَّمَةً على السنين والشهور والأيام .

قال الشيخ ولي الدين الملوّي : « قَدْ وَهَمَ مَنْ قَالَ : لَا يُطْلَبُ اللَّائِي السَّكْرِمَةُ مُنَاسِبَةً لِأَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ الْمَفْرُوقَةِ . وَفَضَّلُ الْخُطَّابِ أَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ تَنْزِيلًا ، وَعَلَى حَسَبِ الْحِكْمَةِ تَرْتِيبًا وَتَأْصِيلًا . فَالْمَصْحَفُ عَلَى وَفْقِ مَا فِي الْوَحْيِ الْمَحْفُوظِ مَرْتَبَةً سُورُهُ ، كُلُّهَا وَآيَاتُهُ بِالتَّوْقِيفِ كَمَا أَنْزَلَ جَمْلَةً إِلَى بَيْتِ الْعِزَّةِ . وَمَنْ الْمَعْجَزُ الْبَيِّنُ أَسْلُوبُهُ وَنَظْمُهُ الْبَاهِرُ ، وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي كُلِّ آيَةٍ أَنْ يُبْحَثَ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ عَنْ كَوْنِهَا مَكْمَلَةً لِمَا قَبْلَهَا أَوْ مُسْتَقَلَّةً ، ثُمَّ الْمُسْتَقَلَّةُ مَا وَجِهَ مُنَاسِبَتَهَا لِمَا قَبْلَهَا ؟ فَنَفِي ذَلِكَ عِلْمٌ جَمٌّ . وَهَكَذَا فِي السُّورِ يُطْلَبُ وَجْهَ اتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا وَمَا سَمِيتَ لَهُ » .

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة ما نصه :

« وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي لُطَائِفِ نَظْمِ هَذِهِ السُّورَةِ وَفِي بَدَائِعِ تَرْتِيبِهَا ، عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنَّهُ مُعْجَزٌ بِحَسَبِ فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ وَشُرُوفِ مَعَانِيهِ ، فَهُوَ مُعْجَزٌ أَيْضًا بِسَبَبِ تَرْتِيبِهِ وَنَظْمِ آيَاتِهِ . وَلَعَلَّ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُعْجَزٌ بِسَبَبِ أَسْلُوبِهِ أَرَادُوا ذَلِكَ ، إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ جَمْعَ

المفسرين معرضين عن هذه اللطائف غير متنبهين لهذه الأسرار وليس الأمر في هذا الباب إلا كقليل :

والنَّجْمُ تَنْقَضِرُ الْأَبْصَارُ رُؤْيَاهُ وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ فِي الصَّغَرِ
« الشبهة الثامنة » يقولون : إن محمداً كان عصبياً حاد المزاج ، وكان مريضاً بما يسمونه (المستريا) فالوحي الذي كان يزعمه ما هو إلا أعراض لتلك الحال التي أصيب بها .

والجواب : أن هذه فريضة تدل على جهلهم الفاضح بمحمد ﷺ . فالمعروف عنه بشهادة التاريخ الصحيح ، والأدلة القاطعة ، أنه كان صلى الله عليه وسلم وديعاً ، صبوراً حليماً ، بل كان عظيم الصبر ، واسع الحلم ، فسيح الصدر ، حتى إنه وسع الناس جميعاً ببسطه وخلقه . وكان شجاعاً مقداماً سليم الجسم ، صحيح البدن ، حتى إنه صارع رُكَّنة المشهور بشجاعته فصعره ، وكان يثبت في الميدان حين يفرُّ الشجعان ، ويفزع الخلق ويشتدُّ الأمر ، ويقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » ويقول : « إلى عباد الله » ولا يزال كذلك حتى يُنفذ الموقف ويكسب المعركة . ولو أفضنا في هذا الموضوع لطال بنا الكلام ، ولكن موضوعه كتب السيرة والشمال المحمدية فارجع إليها إن شئت . . . أما مرض (المستريا) الذي يَصِفُونَهُ ﷺ كذباً به فهو داء عصبي عضال ، أكثر إصاباتة في النساء . ومن أعراضه شذوذ في الخلق ، وضيق في التنفس ، واضطراب في الهضم . وقد يصل بصاحبه إلى شلل موضعي ، ثم إلى تشنج ، ثم إلى إغماء ، ثم إلى هذيان مصحوب بحركة واضطراب في اليدين والرجلين ، وقفز من مكان إلى مكان . وقد يزعم المصاب أنه يرى أشباحاً تهدده ، وأعداء تحاربه أو أنه يسمع أصواتاً تحاطبه ، على حين أنه لا وجود لشيء من ذلك كله في الحس والواقع .

فهل يتفق ذلك وما هو معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه كان أمة وحده في أخلاقه ، و ثباته ، وحلمه ، وعقله ، ورَباطة جأشه ، وسلامة جسمه ، وقوة بنيائه ؟
 ثم كيف يتفق ذلك الداء العضال الذي أعيا الأطباء ، وما انتدب له محمد ﷺ من تكوين أمة شمسٍ أُبْيَّةٍ ، وتربيتها على أسس نواميس الهداية ، ودساتير الاجتماع ، وقوانين الأخلاق ، وقواعد النهضة والرقى ؟ !

أضف إلى ذلك أنه نجح في هذه المحاولة المعجزة إلى درجة جعلت تلك الأمة بعد قرن واحد من الزمان ، هي أمة الأمم ، وصاحبة العلم ، وربة السيف والقلم ! !
 فهل المريض المهووس الذي لا يصلح لقيادة نفسه يقضى له أن يقوم بهذه القيادة العالمية الفارقة ثم ينجح فيها هذا النجاح المعجز المدهش ؟ !

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمْدٍ وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ
 « الشبهة التاسعة » يقولون : إنكم تستدلون على الوحي بإعجاز القرآن وتستدلون على إعجاز القرآن بما فيه من أسرار البلاغة ، ونحن لا ندرك تلك الأسرار ولا نصلحها ، فلا نسلم الوحي المبني عليها .

والجواب : أن للقرآن نواحيَ أخرى في الإعجاز غير ما يحويه من أسرار البلاغة والبيان ، ومن السهل معرفتها على من لم يتمهر في علوم العربية واللسان . منها ما يحويه هذا التنزيل من المعارف السامية والتعاليم العالية ، في العقائد والعبادات ، وفي التشريعات المدنية والجنائية ، والحربية والمالية ، والحقوق الشخصية ، والاجتماعية والدولية . وإن مقارنة بسيطة بين تلك الهدايات القرآنية وبين ما يوجد على وجه الأرض من سائر التشريعات الدينية وغير الدينية ، توضّح لك ذلك الإعجاز الباهر ، خصوصا إذا لاحظت أن هذا الذي جاء بتلك المعارف الخارقة كان رجلا أميا ، نشأ وعاش ، وشبَّ وشاب ، وسقى ومات ، بين أمة أمية ، كانت لا تدرى ما الكتاب ولا الإيمان ! .

كذلك أنباء الغيب التي تحدث بها القرآن - وهي كثيرة - يمكن إدراك وجه الإعجاز فيها بيسر وسهولة لكل منصف . اقرأ إن شئت فاتحة سورة الروم ، لتعرف كيف أخبر القرآن صراحةً بأمرٍ كان لا يزال مستتراً في ضمائر الغيب ، بل كانت العوامل والظواهر لا تساعد عليه ، ذلك أنه أخبر في وقت انتصر فيه الفرس على الروم في أدنى الأرض ، بأن الروم سيُبدال لهم على الفرس وينصرون في بضع سنين ؛ وكان كما قال .

ثم اقرأ قوله سبحانه مخاطباً للنبيه في موقف من مواقف الخصومة والمُحاجة بينه وبين أعدائه اليهود : « قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ » وهذا من أبرز شواهد الإعجاز والتحدى : إذ كيف يَنسَى لرجل عظيم في موقفٍ من المواقف الفاصلة بينه وبين أعدائه ، أن يجروا على تحدّيتهم بشيء هو من شأنهم وحدهم ، وكان في استطاعتهم عادةً ، بل في استطاعة أقلِّ واحدٍ منهم ، أن يقول ولو ظاهراً : « إني أتمنى الموت » ليظفروا بذلك التمني على محمد ﷺ ، ويطلبوا به دعوته ، ويستريحوا منه على زعمهم . ولكن كل ذلك لم يكن ، فما تمنى أحد منهم الموت ، بل صرفوا وما زالوا مصروفين عنه أبداً ، ثم سجّل القرآن عليهم ما هو أبعد من ذلك ، إذ قال عقيب تلك الآية : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ » ١٥ من سورة البقرة .

أبست تلك أدلةً ماديةً قامت ولا تزال قائمةً ، على أن محمداً صلوات الله وسلامه عليه كان مؤيداً بالوحي من ربه ، وأنه إنما يتلقى القرآن من لدن حكيم عليم ؟

أما إعجاز القرآن من ناحية الأسرار البلاغية فلا يتدح فيه أن جمهرة الناس اليوم لا يدركونها ولا يتذوقونها ، فإن ذلك لا يرجع إلى خلوّ القرآن من أسرار البلاغة والبيان ، إنما يرجع إلى جهل الناس باللغة العربية وأساليبيها ، وإلى فساد ذوقهم من غلبة العجمة عليهم ، ومعروف أن عدم الإدراك لشيء ، لا ينهض دليلاً على عدم ذلك الشيء . ونظير ذلك أن عدم علمنا بلغة من اللغات الأجنبية مثلاً ، لا يلزم منه أن ننكر أن فلاناً متفوقاً في تلك اللغة بشهادة الإخصائيين فيها والحاقلين لها ، بل نحن نؤمن بوجود لغات لا نعرف منها شيئاً ، كما نؤمن بوجود نابغين فيها لا نعرفهم ولا نعرف من وجوه نبوغهم شيئاً ، اللهم إلا عن طريق سماعنا لذلك من مصادر تثق بها .

كذلك القرآن الكريم ، قد شهد الفنيون والإخصائيون من خُذاق اللغة العربية ، في أزهي عصور التوفّر عليها والتمهّر فيها ، أنه كتاب فاق الكتب ، وكلام برز سائر ضروب الكلام ، وبلغ في سموه وتفوقه حدود الإعجاز والإخام ، من ناحية الفصاحة والبلاغة وما يحمل لها من أسرار ! . ثم نقل إلينا ذلك كله نقلاً متواتراً قاطعاً لا ظلّ فيه للشك والنكران .

فلماذا لا نقبل هذا الحكم العادل ، ومصادره كثيرة محترمة كل الاحترام ؟ !
أليس ذلك تعصباً وعناداً ، على حين أن الباب كان ولا يزال مفتوحاً أمام كل من يحذق علوم اللغة العربية وأساليبيها ، أن يتذوق أسرار البلاغة والإعجاز في هذا القرآن ، وأن يحكم هو نفسه بما حكم به الآلاف المؤلفة في كل زمان ومكان !
وإذا لم ترَ الملالَ فسلمْ لأناسٍ رأَوْهُ بالأبصارِ
على أن لإعجاز القرآن ميداناً آخر فاطلبه إن شئت . « وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ » .

(الشبهة العاشرة) يقولون : إن إعجاز القرآن للعرب لا يدلُّ على أن القرآن كلام الله . بل هو كلام محمد نسبته إلى ربه ليستمدِّدٌ قدسيتُه من هذه النسبة . وإعجازه جاء من

من ناحية أن محمداً كان الفرد الكامل في بيانه بين قومه ، لذلك جاء قرآنه الفرد الكامل أيضاً بين ما جاء به قومه ، ولم يستطيعوا لهذا الاعتبار وحده أن يأتوا بمثله ، شأن الرجل الفذ بين أقرانه في كل عصر .

ومجيب على هذه الشبهة بأجوبة خمسة :

(أولها) أن كل مَنْ أُوتِيَ حظاً من حِسِّ البيان وذَوِّق البلاغة ، يفرق بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبويّ فرقاً كبيراً يمثل الفرق الكبير بين مقدور الخالق ومقدور المخلوق . وهما القرآن والحديث النبويّ ، لا يزالان قائمين بيننا ، يناديان الناس بهذا الفارق البعيد ، إن كان لهم إحساس في البيان وذوق في الكلام .

ولو كان لهذه الشبهة شيء من الوجاهة ، لكان أولى الناس أن يرفعوا عقيرتهم بها هم أولئك العرب المُخلص الذين شافهم القرآن ؛ لأنهم كانوا أحرص على تمجيز محمد وإسكاته للاعتبارات التاريخية المعروفة . لكنهم ما قالوا هذا . بل كانوا أكرم على أنفسهم من أن يقولوه ، إيقاناً منهم بظهور المميزات الفائقة بكلام الربوبية عن كلام النبوة ، بحيث لا يلبس أحدهما بالآخر في شيء . وهكذا « مَنْ ذَاقَ عَرَفَ وَمَنْ حُرِمَ انْحَرَفَ » .

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَقُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

(الجواب الثاني) أن القرآن لم يأت الناس من الخلف ، بل جاءهم من أوسع الأبواب ، ودخل عليهم من طريق العرب المخلص ذوي اللسن والبيان . وتحداهم من الناحية التي نبغوا فيها وهي صناعة الكلام ، تلك الصناعة البيانية الفائقة التي وقفوا عليها مواهبهم وأنفقوا فيها حياتهم ، حتى صارت موضع تنافسهم وسبقهم ، وموضوع نفخهم وفوقهم . شأن سائر معجزات الله تعالى : لم تأت الناس إلا من

الناحية المفهومة لهم كل الفهم، وذلك ليظهر أمر الله واضحاً جلياً، لا لبس فيه ولا غوض، ولا شبهة ولا شكوك «ثلاثاً يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزاً حكيماً».

ومن هنا نعلم، والتاريخ يشهد، أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد - كما يقول أولئك الملاحدة - لأمكن هؤلاء العرب البارزين في البيان أن يعرفوا أنه كلامه، بما أوتوا من ملكة النقد، وما وهبوا من نباهة الحسِّ والدوق، ثم لأمكنهم أن يجاروه ولو شوطاً قريباً إن لم يمكنهم مجاراته شوطاً بعيداً. لاسيما أن القرآن قد اكتفى منهم في مقرر الضميمة بأن يأتي بسورة من مثل أقصر سورة، أي بمثل ثلاث آيات قصار من بين تلك الآلاف المؤلفات التي اشتمل عليها الكتاب العزيز. وأنت خير بأن هؤلاء لم تكن لتعنيهم تلك المساجلة وهم فرسان ذلك الميدان، وأئمة الفصاحة والبيان، لو كان الأمر من صناعة محمد ﷺ وإنشائه. كما يزعم أولئك الخرافصون. فما بالك وقد خرسست ألسنتهم، وخشعت أصوات الأجيال كلها من بعدهم.

ومعلوم أن النابغة الفدّ في أي عصر من العصور، يستطيع أقرانه بُيسر وسهولة، أن يحاكيه مجتمعين ومنفردين في الشيء القليل، على فرض أنهم لا يستطيعون معارضته في الجميع أو الشيء الكثير.

(الجواب الثالث) أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد، لكان من الفخر له أن ينسب إليه نفسه. ولأمكن أن يدعى به الألوهية فضلاً عن النبوة. ولما كان مقدساً في نظر الناس وهو إله، أكثر من قداسته في نظرهم وهو نبي. ولما كان في حاجة إذاً إلى أن يلمس هذه القدسية الكاذبة بنسبته القرآن إلى غيره «فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً»؟؟

(الجواب الرابع) أن هؤلاء الملاحدة غاب عنهم أنهم يتحدثون عن أكرم شخصية عرفها التاريخ طهرًا ونُبلاً، وذهلوا عن أنهم يمسون أسنى مقامٍ اشتهر أمانةً وصدقًا. فكان ﷺ إذا مرَّ بقومه يشيرون إليه بالبنان ويقولون: هذا هو الصادق الأمين. ثم صدروا عن رأيه، ورضوا بحكمه. والعقل المنصف قال ولا يزال يقول: ما كان هذا الأمين الصدوق لِيَذَرَ الكَذِبَ على الناس ثم يكذب على الله « وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ».

(الجواب الخامس) أن هذه الشبهة وليدة الغفلة عن مضامين القرآن العلمية، وأنبائه الغيبية، وهداياته الخارجة عن أفق العادة في كافة النواحي البشرية، فردية كانت أو اجتماعية. لاسيما أن الآتي بهذا القرآن رجل أميٌّ في أمة أمية كانت في أظلم عهود الجاهلية. أضف إلى ذلك ما سجّل القرآن على النبي ﷺ من أخطاء في بعض اجتهداته، ومن عتاب نحسُّ تارةً بلطفه، وأخرى بعنفه. ولو كان هذا التنزيل كلامه ماسمح أن يسجّل على نفسه ذلك كله. ولكن الملاحدة سفهوا أنفسهم؛ حوزعوا رَغَمَ هذه البراهين اللائحة أن محمداً افترى القرآن على ربه. كذبوا وضلّوا. « مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى : وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ».

(ذيل لهذه الشبهة) ويتّصل بهذه الشبهة شبهة أخرى قد تعرض لبعض المسأوفين. وهي أن هذا التبعد الشاسع بين القرآن والحديث لم يحس من ناحية أن القرآن كلام الله والحديث كلام محمد. إنما جاء من ناحية أن محمداً كان له ضربان من الكلام: أحدهما يحتفل به كل احتفال، ويُعنى مزيد العناية بهذه وتنميته وتحضيره، وذلك هو ما سماه بالقرآن ونسبه إلى الله. وثانيهما يُرسله إرسالاً غير معنيٍّ بتجديره وتحريره، وهو المسمّى بالحديث النبوي. ثم يقولون لترويج شبهتهم هذه:

إن ذلك ليس بدعاً فيما نرى من آثار الأدباء والبلغاء ، بل نحن نلاحظ أن الأديب الواحد يعلو كلامه الصادر عن تأمل وعناية وروية ، علواً كبيراً عن كلامه المرسل على البديهة ، حتى كأنهما لكتابين اثنين ، بينهما بُعد ما بين المشرقين .

(والجواب الأول) أن هذه الشبهة الجديدة مبنية على قياس فاسد ، وهو تشبيه أدباء ذلك العصر الزاهر الذي نزل فيه القرآن وسلمت فيه السليقة العربية ، بأدباء هذا العصر المولدين الذين فسدت لغتهم ، وتبطلت ألسنتهم . وشتان ما بين الطبقتين ، وباعد ما بين العصرين !! .

« أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانُ »

فالتفاوت البعيد بين الكلام المرسل والكلام المحرر ، لم يظهر إلا منذ فسد اللسان العربي ، ونطرت العجمة إلى المولدين من العرب وأشباههم . أما أولئك العرب الخالصون الذين كانوا يتكلمون العربية بالسليقة ، فلم يك منهم أحدهم البياني مختلفاً هذا الاختلاف الكبير ، تبعاً للإرسال والتحجير . بل العربي التفتح نهجاً في الكلام نهجاً واحداً ، هو نهج السليقة الصافية والطبيعة السليمة . ولم يكن التحجير ليزهد به مذهب الذبذبة التي تجعل له أسلوبين متباينين في كلامه ، بل قصاره في تحجيره أن يحيط بأطراف موضوعه دون أن يقد عنه مقصد من مقاصده ، ودون أن يخرج عن أسلوبه الذي ينبع من نفسه وتفيض به سجيته العرباء ، ذلك الأسلوب الذي يتعجب أهل الفن منا أنفسهم في محاكاته وهيئات أن يبلغوا إلا بعد طول عناء .

على أن معاناة ذلك العربي الفتح إذا عانى التعميق والتزويق ، لم تكن لتزيد كلامه روعةً وحسناً بل كانت تنزل به بمقدار ما يظن أحداً أنها تصعد فيه . ولهذا كان العرب يعافون من الكلام ما ظهرت فيه آثار الصنعة والتكلف ويعدون ذلك من التفاضح النازل إلى مهواة العي والتنعط ، كما كانوا مأخوذين بالجيد السلس ، وبالسهل الممتنع

ولقد كان النبي ﷺ أبعد العرب عن هذا التعمُّل والتصنُّع والتعجير ، حتى لقد نهى عن ذلك وناط به الهلاك والخسران . تدبَّر ما يرويه مسلمٌ وأبوه داود من أن النبي ﷺ قال : « هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » والتَّنَطُّعُ في الكلام : التعمُّق فيه والتفاسُّح . وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاءه رجل من هذيل يخاصمُ في دية الجنين ، فقال : يا رسولَ الله كيفَ أغْرَمُ دِيَةَ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ . وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهَلَ . فمثلُ ذَلِكَ يُطْل . فقال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ » . وفي رواية أنه قال : « أَسَجَّعَ كَسَجَعَ الْأَعْرَابِ » . وفي رواية أخرى أنه قال : « أَسَجَّعَ الْجَاهِلِيَّةِ وَكُفَّانَهَا » . فأنْتَ ترى أنه صلى الله عليه وسلم ذمَّ هذا السجْعَ المصنوع ، وجعل صاحبه من إخوان الكُفَّانِ ومن جَهْلَةِ الجاهلية . وما ينبغي له صلى الله عليه وسلم أن يذمَّ شيئاً ثم يقع فيه ! . وحاشاه وحاشا لبيانه الشريف ، من هذا الإسفاف والتعمُّل الخسيس . ودونك السُّنَّة النبوية فاقراً منها ماشئت ، فلن تجد إلا جِيداً مطبوعاً ، ومعاذ الله أن تجد فيها متكلفاً مصنوعاً . والقرآن أعلى في هذا الباب وأجلُّ . « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ، فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ » .

(الجواب الثاني) أن هذه الشبهة تخالف في أساسها ما هو واقعٌ معروف : ذلك أن القرآن الكريم منه ما نزل مُفاجأةً على غير انتظار وتفكير ، وبدون تلبُّث وتدبير ، وهو أكثره . ومنه ما نزل بعد تشوُّفٍ واسقشراف وطول انتظار ، وهو أقله . ومع هذا فأسلوبه الأعلى هو أسلوبه الأعلى ؛ ونظمه المعجز هو نظمه المعجز ؛ في الحالين على سواء . تأمَّل ما جاء في سبب نزول قوله سبحانه : « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » وهو أن اليهود قالت لقریش : سلُّوا محمداً عن الروح وعن أصحاب الكهف وعن ذی القرنين ، فسألوه ، فقال : « ائْتُونِي غَدًا أَخْبِرْكُمْ » ولم يستثنِ ، فأبطأ عليه الوحي حتى شق عليه ، ثم نزلت الآيات جواباً لتلك الأسئلة ، بعد تلك المدة الطويلة

التي قدّرها بعضهم بأربعين يوماً ، وأنت إذا قرأتها لن تجد فرقاً بين أسلوبها وأسلوب كثرة القرآن الغامرة التي نزلت مُبَاغِتَةً مُفَاجِئَةً .

وهذا الذي يقال في القرآن ؛ يقال مثله في الحديث النبوي . فمنه ما كان وليد التفكير والتدبير والمشاورة والمداولة ، كحديثه ﷺ في شئون الحرب والصلح ، ومنه ما كان وَحْيَ السَّاعَةِ وإرسال البديهة ، كحديثه الكثير فيما هو ظاهر من أمور الدين . ومنه ما كان وَحْيَ اللَّهِ إِلَيْهِ يَهْبِطُ بِهِ الْأَمِينُ جِبْرِيلُ ، كحديث المَعْتَمِرِ لِلتَّصَمُّخِ بالطبيب ، وقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن طيبه في عمرته هذه . فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ساعةً حتى جاءه الوحي ، وَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيُّنَ السَّائِلِ عَنْ الْعُمَرَةِ فُجِيَ بِهِ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أُمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ فَانْغَسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ . وَأُمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا وَأَصْنَعْ فِي خُمُرِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » رواه الشيخان .

نعرف هذه الظروف المختلفة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكنهما مع اختلافهما لم يختلف فيها الأسلوب النبوي ، بل هو طرازٌ واحدٌ من أرق الأساليب البشرية إن لم يكن أرقها ، وَقَلَّمَا تَلَحَّظَ فِيهِ تَفَاوُتًا كَثِيرًا . لافرق في ذلك بين ما أرسله على البديهة ، وما أجال فيه الرأي والاستشارة ، وما نزل به وَحْيُ الشَّئْنَةِ ، وما احتفل به احتفالاً ممتازاً ، بالمواقف المشهودة ، والمجامع المحشودة .

إذن هما نمطان متمايزان لا يشتبهان : نمط القرآن كله ونمط الحديث كله لكل منهما مَسْمُوحَةٌ وبيانٌ ودرجةٌ في الفوق والسبق ، بينها وبين الأخرى بُعد ما بين شأني الخالق والخلق ، وفرقٌ ما بين مَسْكَانَتِي السَّيِّدِ والعبد ، فالقرآن يمتاز بمسحة بلاغية خاصة ، وطابع بياني فريد ، لا يترك باباً لأن يلتبس بغيره أو يشقبه بسواه ، ولا يُعْطَى الفرصة لأحد أن يمارضه أو يحسوم حَوْلَ حِمَاهُ ، بل مَنْ خَاصَهُ خُصِمَ ، ومن عَارَضَهُ قُصِمَ ، ومن حَارَبَهُ هُزِمَ . أما الحديث الشريف فهو وإن حَلَقَ في جَوْ الفصاحة ، وسما في جملته

عن أساليب العرب ، فإنه لا يزال في أرض العبودية لم يصل إلى سماء الإعجاز ، وتُشبهه
أساليب بعض خواص أصحابه ، وبينه وبين حكم العرب المأثورة قرابة مائة وشبهه
قريب . بخلاف القرآن فإنه ليس كمثل بيان ، لأنه كلام من ليس كمثل شيء . « وكلامُ
الملوك ملوك الكلام » .

خاتمة البحث

نحسب أننا أفضنا في هذا البحث ، ولكننا نعتقد أن هذه الإفاضة واجب لا بد
منه ، ما دمننا بصدّد تسليح طلابنا متخصّصي الدعوة والإرشاد ، وهم على أهبة النزول
إلى ميادين الوعظ العامة ، وفيها المؤمن والجاهد ، والمتدّين والملحد ، والإلهيون
والطبيعويون ، وفيها ضحايا الطوائف المعادية للإسلام ، وصّرعى المذاهب المتطرفة
في العالم .

ونلفت نظرك إلى أن بعض ما ذكرناه في أدلة الوحي العلمية ، قد اعتمدنا فيه على
أدلة جدلية يؤمن بها المنكرون أكثر مما يؤمنون بآيات الله .
وإن أردت التوسّع في هذا فارجع إلى ما كتبه العلامة « محمد فريد وجدى » في
المجلد العاشر من مجلة الأزهر سنة ١٣٥٨ هـ ، وما كتبناه من قبل في المجلد الخامس من
مجلة الهدية الإسلامية سنة ١٣٥١ هـ ، وما كتبه العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز في
كتابه : « النبأ العظيم » . وبالله تعالى التوفيق .

المبحث الرابع

في أول ما نزل ، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف . ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها .

ومن فوائد الإلمام بأول ما نزل وآخره ، تمييزُ الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يفاير الحكم في الأخرى ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع الإسلامى ، ومراقبة سيره التدريجى ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذُه الناس بالهواذة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطفرة والعنف ، سواء في ذلك هدم ما مرَدُّوا عليه من باطل ، وبناء ما لم يحيطوا بعلمه من حق .

يضاف إلى هاتين الفائدتين فائدة ثالثة : هي إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم ، حتى عُرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عُرف مكّيه ومدنيّه ، وسفريّه وحَضْرِيّه ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل . « لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدّث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فتلك غاية بعيدة المدى ، ومجهود طويل جدير أن يُفردَ بالتأليف ، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها . إنما الميسور لنا أن نحدّثك عن أمرين :

أحدهما : أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو القصد المهم .

الثاني : نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية وآخر ما نزل منها ، أي أوائل وأواخر إضافية مخصوصة ومتميّدة ببعض الأحكام .

أول ما نزل على الإطلاق

ورد في ذلك أقوال أربعة :

« القول الأول » وهو أصحها : أنه صدر سورة « اقرأ باسم ربك الذي خلق »

إلى قوله سبحانه : « علم الإنسان ما لم يعلم » ودليله ما يأتي :

١ — روى البخارى ومسلم (واللفظ للبخارى) عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبَّ إِلَيْهِ الْخُلَاءُ ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءَ ، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ « وَهُوَ التَّعَبُّدُ » اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَيَتَزَوَّدُ لِدَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا ، حَتَّى جَاءَهُ الْخُلُقُ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُحْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُحْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ . ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ » وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « حَتَّى بَلَغَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » . فَرَجَعَ بِهَا إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجِفُ فَوْادُهُ » إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ طَوِيلٌ . وَفَلَقَ الصَّبْحُ : ضِيَاؤُهُ . وَالتَّحَنُّنُ الْمُرَادُ بِهِ التَّعَبُّدُ وَأَصْلُهُ تَرَكَ الْخَنْتَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى التَّجَنُّبِ وَالتَّنَحُّيِ عَنْ مَصَادِرِهَا وَنَظِيرِهِ التَّهَجُّدُ ، وَالتَّائِمُ ، وَالتَّحَرُّجُ . وَغَطَّنِي بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ أَيْ ضَمَّنِي ضَمًّا شَدِيدًا حَتَّى كَانَ لِي غَطِيطٌ ، وَهُوَ صَوْتُ مَنْ حُبَسَتْ أَنْفَاسُهُ بِمَا يَشْبَهُ الْخُنُقَ . وَالْجُحْدُ بِفَتْحِ الْجِيمِ : يَطْلُقُ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَعَلَى الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ ، وَبِضْمِ الْجِيمِ : يَطْلُقُ عَلَى الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ لِأَخِيرِ ، وَهَاهُ رَوَايَتَانِ .

٢ — وصحح الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في دلائله عن عائشة أيضاً رضي الله عنها أنها قالت : «أول سورة نزلت من القرآن » اقرأ باسم ربك .

٣ — وصحح الطبراني في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال : كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقاً وعليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه السورة « اقرأ باسم ربك الذي خلق » قال : هذه أول سورة نزلت على محمد ﷺ .

٤ — وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية الزهري وهي : أن النبي ﷺ كان بحراء إذ أتى الملك بنمط من ديباج مكتوب فيه « اقرأ باسم ربك الذي خلق » إلى « ما لم يعلم » اهـ . والنمط بفتح النون والميم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني » أن أول ما نزل إطلاقاً : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ » . واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل قبل ؟ فقال : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ » فقلت : أو « اقرأ باسم ربك » وفي رواية نبئت أنه « اقرأ باسم ربك الذي خلق » . فقال : أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : « إِنِّي جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِي » زاد في رواية « فَتَوَدَّيْتُ فَنَظَرْتُ أُمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ (يعني جبريل) زَادَ فِي رِوَايَةٍ : جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » فَأَخَذَتْنِي رَجْفَةً فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ ، فَأَمَرْتُهُمْ فَدَثَرُونِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ » .

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً ، بل تحتل أن تكون حديثاً عما نزل بعد فترة الوحي ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، مع أن أبي سلمة عن جابر أيضاً « فَبَيْنَا أَنَا أُمَشِي إِذْ

سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ بَصْرِي قِبَلَ السَّمَاءِ ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءِ قَاعِدٍ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَبَحِثْتُ حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ ، فَجِئْتُ أَهْلِي ، فَقُلْتُ : زَمَلُونِي فَزَمَلُونِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ - وَنَبِيَّكَ فَطَهِّرْ . وَالزُّجُرْ فَاهْجُرْ » قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَالرَّجُزُ : الْأَوْتَانِ اه قُلْتُ : وَجِئْتُ عَلَى وَزْنِ فُرُحَتِ مَعْنَاهُ ثَقُلَ جِسْمِي عَنْ الْقِيَامِ ، وَسَبَبُهُ فَزَعُ الرَّسُولِ وَخَوْفُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

{ فظاهر هذه الرواية يدلُّ على أن جابرًا استفند في كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر ، إلى ما سمعه من رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي ، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله ﷺ عن الوحي قبل فترته ، من نزول الملك على الرسول في حراء بصدر سورة اقرأ « كما روت عائشة » فاقصر في إخباره على ما سمع ظانًّا أنه ليس هناك غيره ، اجتهدًا منه ، غير أنه أخطأ في اجتهداده بشهادة الأدلة السابقة في القول الأول ، ومعلوم أن النص يقدر على الاجتهاد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال ، فبطل إذا القول الثاني وثبت الأول .

القول الثالث :

أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة . وقد استدلت أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة « إِنِّي إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نَدَاءً فَقَدْ وَاللَّهِ خَشِبْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمْرًا » . قَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ ، مَا كَانَ اللَّهُ لِيَفْعَلَ بِكَ ، إِنَّكَ لَتَوْدِي الْأَمَانَةَ ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَصِلُ الْحَدِيثَ . فَلَمَّا دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ ذَكَرْتُ خَدِيجَةَ حَدِيثَهُ لَهُ وَقَالَتْ : اذْهَبْ مَعَ مُحَمَّدٍ إِلَى وَرْقَةٍ . فَاذْهَبَا فَقَصَّا عَلَيْهِ فَقَالَ : « إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نَدَاءً خَلْفِي يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ ، فَاذْهَبَا هَارِبًا فِي الْأَفْقِ » . فَقَالَ : لَا تَفْعَلْ إِذَا أَتَاكَ فَاثْبِتْ حَتَّى تَسْمَعَ مَا يَقُولُ . ثُمَّ اتَّفَقَا فَأَخْبَرَنِي . فَلَمَّا خَلَا نَادَاهُ : يَا مُحَمَّدُ قُلْ :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . الحمد لله رب العالمين . حتى بلغ « ولا الضالين »
ولكن هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية منازل مطلقاً ، وذلك من وجهين :
أحدهما : أنه لا يفهم من هذه الرواية أن الفاتحة التي سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم
كانت في فجر النبوة أول عهده بالوحى ألقى وهو في غار حراء ، بل يفهم منها أن الفاتحة
كانت بعد ذلك العهد ، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة ، وبعد أن سمع النداء من خلفه
غير مرة ، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقي إليه .
وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيما نزل أول مرة ^{منه} الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط
من مسنده الطحاوي ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحى ،
وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فبطل إذاً هذا الرأى الثالث وثبت الأول
أيضاً .

بيد أن صاحب الكشاف عزاً هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن
ابن حجر فنده فيما ذهب إليه من هذا الغزو ، وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عدد
أقل عن القليل .

القول الرابع : - أن أول منزل هو « بسم الله الرحمن الرحيم » واستدل قائلوه بما
أخرجه الواحدي بسنده عن عكرمة والحسن قالا : « أول ما نزل من القرآن » بسم الله
الرحمن الرحيم وأول سورة اقرأ . وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً :
إحدهما : أن الحديث مرسل كسابقه فلا يناهض المرفوع . الثانية : أن البسملة كانت
بطبيعة الحال تنزل صدر الكل سورة إلا ما استثنى . إذن فهي نازلة مع منزل من صدر
سورة اقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر منازل على الإطلاق

اختلف العلماء في تعيين آخر منزل من القرآن على الإطلاق ، واستند كل منهم

إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكان هذا من دواعي الاشتباه ، وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

١ الأول : أن آخر ما نزل ، قول الله تعالى في سورة البقرة « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ؛ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . أخرجه النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وكذلك أخرج ابن أبي حاتم قال : « آخر ما نزل من القرآن كله » « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » الآية . وعاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها تسع ليالٍ ، ثم مات لليلتين خلتا من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » . أخرجه البخاري عن ابن عباس والبيهقي عن ابن عمر .

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً وهي قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله سبحانه : « وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » وهي أطول آية في القرآن . أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب : « أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين » . أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدين » .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في قصة واحدة ، فأخبر كل من بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : ولكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ؛ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة

إلى ختام الوحي والدين، بسبب ماتحت عليه من الاستعداد ليوم المعاد، وما تنوّه به من الرجوع إلى الله، واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم، وذلك كله أنسب بالانتهاء من آيات الأحكام المذكورة في سياقها. ثانيهما. التخصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولها تسع ليال فقط، ولم تظفر الآيات الأخرى بنصٍ مثله.

الرابع : أن آخر القرآن نزولاً قبول الله تعالى في سورة آل عمران : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى » الآية . ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ » إلى آخرها . وذلك أنها قالت : يارسول الله . أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت «^(١) وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ» ، ونزل «^(٢) إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ونزلت هذه الآية ، فهي آخر الثلاثة نزولاً ، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة .

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقاً ، وذلك لما يصرّح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولاً وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء أي فهي آخر مقيد لا مطلق ، وليس كلامنا فيه .

الخامس : أنه آية (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره .

(١) من سورة النساء وتامها : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) أي من أولها إلى آخرها وهي في سورة الأحزاب .

عن ابن عباس . قال : هذه الآية : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » هي آخر ما نزل ، وما نسخها شيء . ولا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها شيء » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل ، أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمداً ، لا آخر ما نزل مطلقاً .

السادس : أن آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وهي خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة « براءة » . واستفند صاحب هذا الرأي إلى ما يرويه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وآخر سورة نزلت « براءة » . ويمكن نقض هذا الاستدلال بجمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل في الموارث وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة . واحتج صاحب هذا القول برواية للترمذي والحاكم في ذلك عن عائشة رضي الله عنها . ويمكن ردُّه بأن المراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام ، فلم تُنسخ فيها أحكام . وعليه فهي آخر مقيد كذلك .

الثامن : أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب . ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، وبؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكيتان بخلاف سائر السورة . ولعل قوله سبحانه : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ » الخ ؛ يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولى الأعداء وإعراضهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) أخرجه ابن جرير

عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : « هذا أثرٌ مشكل ، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة بحكمة » ١٥ . وهو يفيد أنها آخر مقيّد لا مطلق .

العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » رواه مسلم عن ابن عباس . ولكذلك تستطيع أن تحمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مُشعراً بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي » وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضى الله عنه بكى حين سمعها وقال : « السكّال دليل الزوال » ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور فقط ، ويدل عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهها ، ورأيت أن الذى تستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قولُ الله فى سورة البقرة : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » وأن ماسواها أواخر إضافية أو مقيدة بما علمت ، لكن القاضى أبا بكر فى الانتصار يذهب مذهباً آخر إذ يقول : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلّ قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلامهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ فى اليوم الذى مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو » ١٥ ، وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ وهى طريقة مريحة ، غير أنها لا تلقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم .

مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة

نضع بين يديك هنا مثلين من أوائل وأواخر مخصوصة ببعض الأحكام الشرعية لنلاحظ فيهما سير التشريع الإسلامى وتدرجه الحكيم .

١ - ما نزل في الخمر

روى الطيالسى فى مسنده عن ابن عمر قال : نزل فى الخمر ثلاث آيات ، فأول شئ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » الآية ^(١) فقيل : حرمت الخمر ، فقالوا : يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله ، فسكت عنهم . ثم نزلت هذه الآية ^(٢) « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فقيل حرمت الخمر قالوا : يا رسول الله لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم . ثم نزلت : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ » ^(٣) فقال رسول الله ﷺ : « حُرِّمَتِ الْخَمْرُ » .

٢ - ما نزل فى أمر الجهاد والدفاع

لم بشرع الجهاد دفاعاً فى صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يُصبُّ على المسلمين من أعدائهم صلباً . بل كان الله يأمر بالعمو والصفح ، ومن ذلك قوله (١) وهى فى سورة البقرة وتتمتها : « قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا » .

(٢) وهى من سورة النساء وكألفها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » .

(٣) والآية وما يليها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » وهى من سورة المائدة .

سبحانه في سورة البقرة : « وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ
إِيمَانِكُمْ كَفَارًا احْسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ، فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا
حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » فكانت أمراً صريحاً لهم بالعفو
والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال ، ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى
يأتي أمر الله . ثم شرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة ، بقوله تعالى في سورة الحج
« أَذِنَ لِلَّذِينَ بَقَا تَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ
دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَهَدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ » .
ثم حضَّ الله عليه حضاً شديداً في آخر الأمر ، فنزلت سورة براءة وهي من آخر
ما نزل من القرآن . وفيها قوله سبحانه : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا بَقَا تَلُونَكُمْ
كَافَّةً » وقوله : « أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ . ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » . وقوله . « إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

شبهة في هذا المقام

بقي أن ندحض شبهة أثيرت حول تعيين آخر ما نزل من القرآن . قالوا : لماذا لا
تكون آية المائدة آخر ما نزل من القرآن ؟ وهي قوله سبحانه « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » . مع أنها صريحة
في أنها لإعلام بإكمال الله لدينه في ذلك اليوم المشهود الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة
في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة .

والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن ، وإتمام جميع الفرائض والأحكام .

والجواب : أن هناك قرآنًا نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ، ولعلك لم تنس أن آية : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » كانت آخر الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط . وتلك قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة . والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره ، وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون . ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد ظهرت شوكته وعلت كلمته ، وأدبل له على الشرك وحزبه ، والكفر وجنده ، والنفاق وحشراته ، حتى لقد أجلى المشركون عن البلد الحرام ؛ ولم يخالطوا المسلمين في الحج والإحرام . قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة : « الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام ، وإجلاء المشركين عنه ، حتى حججه المسلمون لا يخالطهم المشركون » وأيد هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : « كان المشركون والمسلمون يمجئون جميعاً ، فلما نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت ، وحجج المسلمون لا يشاركون في البيت الحرام أحد من المشركين ، فكان ذلك من تمام النعمة » وأتممت عليكم نعمتي .

نسأل الله أن يتم علينا نعمته آمين .

ملاحظة

لعلك بعد تحقيق أول ما نزل وآخره ، تستطيع أن تستدرك على ما أسلفناه في البحث الثالث ، تقديرًا لمدة نزول القرآن على النبي ﷺ ناقلين إياه عن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى . ذلك أنه اعتبر يوم التاسع من ذى الحجة سنة عشر من الهجرة ، هو آخر أيام النزول وكأنه اعتمد على ما فهمه فى قوله سبحانه : « أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » الآية ، من أنه إكمال للدين بإكمال نزول القرآن . لكنك قد علمت ما فيه .

فلتصف أنت إلى تلك المدة التى ذكرها اثنين وسبعين يومًا ، هى عدة الفرق بين التسعة والواحد والثمانين يومًا ، إذ أن آية « أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » عاش النبي ﷺ بعدها أحدًا وثمانين يومًا كما روى ، وآية « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » عاش ﷺ بعدها تسعة فقط كما عرفت .

أما مبدأ نزول الوحي بالقرآن فمعلوم أنه كان فى اليوم الذى هبط فيه جبريل على النبي ﷺ بغار حراء بصدر سورة اقرأ . وقد قالوا : إنه يوافق السابع عشر من رمضان ، واعتمدوا فى ذلك على قوله سبحانه فى سورة الأنفال : « إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ » . فجعل يوم الفرقان هو يوم التقاء الجمعين فى غزوة بدر . وكان يوافق السابع عشر من رمضان على ما ذكره بعض أصحاب المغازى والسير .

ولا ريب أن هذا احتمال فى الآية مقبول ، ولكن هذا الاحتمال لا يكفى فى مثل هذا المقام ، لأنه احتمال مرجوح ، وظاهر الأدلة على خلافه . ذلك لأن السنة الصحيحة جاء فيها ما يفيد صراحة أن أَرْجَى ما تكون ليلة القدر التى نزل فيها القرآن ، فى الوتر فى العشر الأخير من رمضان . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء . بل ثبت من طريق

صحيح يرويه البخارى أيضاً أنه ﷺ قال : « التمسوها فى سابعة تبقي ، فى تاسعة تبقي » أى اطلبوا ليلة القدر ليلة الحادى والعشرين أو ليلة الثالث والعشرين من ذلك الشهر . وهو مذهب الشافعى رضى الله عنه . ولا جدال فى أن هذه نصوص تنافى أن تكون ليلة القدر ليلة السابع عشر من رمضان . . .

ثم إن هذه الآية التى استدلل بها هؤلاء ليست نصاً صريحاً فى أن المراد بما أنزله الله على عبده يوم الفرقان هو ما أنزله على نبيه ليلة القدر من القرآن . بل الظاهر أن قوله سبحانه : « وَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ » معناه وما أنزلنا على عبدنا محمد ﷺ من الوحي والملائكة والفتح فى ذلك اليوم المشهود الذى فرق الله فيه بين الحق والباطل ، وبين الإسلام والكفر ، فى أول موقعة تاريخية انتصف فيها الإسلام من أعدائه ، وقام للمسلمين بسببها شوكة ودولة وسلطان . « وهى غزوة بدر الكبرى » . وإلى هذا رأى جنح أكثر المفسرين . ويؤيده سياق النظم القرآنى الكريم : فإن الآية نزلت لتروض قلوب المسلمين على الرضا بما شرع الله فى قسمة الغنائم ، وليقسطوا أطعامهم من الخمس الذى قضى الله أن يكون له لا لهم ، وليقتنوا بعد ذلك بالأربعة الأخماس الباقية ، فإن الفضل فى هذه الغنائم إنما هو لله قبلهم ، هو الذى أنزل فى هذا اليوم ما أنزل من هدايات وبشائر ثبتت قلوبهم . وهو الذى أنزل مدداً من لدنه ملائكة مقربين كثيرين وهو الذى سخر سائر أسباب الانتصار ، المعروفة فى هذه المعركة العظيمة . . . وإذا كان الفضل يرجع إلى الله فى هذا الانتصار ، فاطيعوا أيها المسلمون أمره فى قسمة الغنائم المتخلفة عنه . « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ . وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

المبحث الخامس

في أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداءً غير مرتبطٍ بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق . وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان . وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة . وهو موضوع بحثنا الآن . غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأناً بعيد . وقد ائتمدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم على بن المديني شيخ البخاري ، ومنهم الواحدى والجمبرى وابن حجر ، ومنهم السيوطى الذى وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه (لباب النقول فى أسباب النزول) .

إنما غرضنا فى هذا المبحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأبدعشر وهى معنى سبب النزول ، وفوائده معرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعبيرات عن سبب النزول ، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد ، وتعدد النازل والسبب واحد ، والعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف فى عموم اللفظ وخصوص سببه ، وأدلة الجمهور فى ذلك ، وشبهات الخالفين وتفنيدها ، وشبيهه بالسبب الخاص مع اللفظ العام .

معنى سبب النزول

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدةً عنه أو مُبَيَّنَّةً لحكمه أيام وقوعه . والمعنى أنه حادثة وقعت فى زمن النبى ﷺ ، أو سؤال وُجِّه إليه ، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال .

سواء أ كانت تلك الحادثة خصومةً دبت ، كاخلاف الذى شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى تنادوا : السلاح السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمة فى سورة آل عمران من أول قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْعَانَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ » إلى آياتٍ أخرى بعدها هى من أروع ما ينقَر من الانقسام والشقاق ويرغب فى المحبة والوحدة والاتفاق . أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكبه ، كذلك السكران الذى أم الناس فى صلاته وهو فى نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ » وحذف لفظ (لا) من « لا أَعْبُدُ » فنزلت الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » فى سورة النساء .

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كوافقات عمر رضى الله عنه التى أفرد بها بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخارى وغيره عن أنس رضى الله عنه قال : قال عمر : (وافقت ربي فى ثلاث : قلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » وقلت يا رسول الله : إن نساءك يدخلن عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب ^(١) . واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه فى الغيرة فقلت لهن : « عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ » فنزلت كذلك (ا هـ . وهذه فى سورة التحريم .

(١) وهى قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرٍ مِنْهُ . وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِجَدِثٍ ، إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ . وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ » من سورة الأحزاب

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي ﷺ يتصل بأمر مضى نحو قوله سبحانه في سورة الكهف : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ » النخ . أم يتصل بحاضر نحو قوله تعالى في سورة الإسراء : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » أم يتصل بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا » النخ .

والمراد بقولنا (أيام وقوعه) الظروف التي ينزل القرآن فيها متحدثاً عن ذلك السبب، سواء أوقع هذا النزول عقب سببه مباشرة، أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكم، كالحديث ذلك حين سألت أقرش رسول الله ﷺ عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين . فقال ﷺ (غداً أخبركم) ولم يستثن (أى لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ عليه الوحي خمسة عشر يوماً على ما رواه ابن إسحاق، وقيل ثلاثة أيام، وقيل أربعين يوماً، حتى شق عليه ذلك . ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ، وفي طيها يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب الاستئناء بالمشيئة ويقول له في سورة الكهف : « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ، وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا » .

ثم إن كلمة « أيام وقوعه » في تعريف سبب النزول ، قيد لا بد منه للاحتراز عن الآية أو الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب ، بينما هي تتحدث عن بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية ، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأممهم وكالحديث عن الساعة وما يتصل بها ، وهو كثير في القرآن الكريم .

٢ — فوائد معرفة أسباب النزول

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإلمام بأسباب النزول، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ، وقد أخطأ فيما زعم؛ فإن لأسباب النزول فوائد متعددة، لا فائدة واحدة: (الأولى) معرفة حكمة الله تعالى على التعيين، فيما شرعه بالتنزيل، وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن. أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطة بهذه الأحكام ومن أجلها جاء هذا التنزيل. وأما الكافر فتنسوق تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتحكم والظفر، خصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجيه في موضوع واحد. وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه، وقد مرّ بك في البحث السابق، فلا نعيده، ولا تغفل.

(الفائدة الثانية) الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها. حتى لقد قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب اهـ.

ولنبين لك ذلك بأمثلة ثلاثة: (الأول) قال الله تعالى في سورة البقرة: «وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ، فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَمَنْ وَجْهُ اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَالِمٌ» فهذا اللفظ الكريم يدلُّ بظاهره على أن للإنسان أن يصلى إلى أية جهة شاء، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام، لافى سفر ولا حضر. لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة في نافلة السفر خاصة، أو فيمن صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه، تبين له أن الظاهر غير مراد، إنما المراد التخفيف على خصوص المسافرين في صلاة النافلة، أو على المجتهد

في القبلة إذا صلى وتبين له خطؤه . عن ابن عمر رضي الله عنهما أن هذه الآية نزلت في صلاة المسافر على الراحلة أينما توجهت . وقيل : عميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعدروا . وقيل في الآية غير ذلك ، ولكن ما ذكرناه يكفيك .

(المثال الثاني) روى في الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى : « لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » من سورة آل عمران .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لعذبن أجمعون . وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه أي طلبوا منه أن يحمدهم على ما فعلوا . وهناك زاو الإشكال عنه ، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

(المثال الثالث) أشكل على عروة بن الزبير رضي الله عنه أن يفهم فرضية السعي بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فأفهمته أن نفى الجناح هنا ليس نفياً للفرضية ، إنما هو نفى لما وقر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعي بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إيساف) وكان على المروة صنم يقال له : (نائلة) . وكان المشركون إذا سعوا بينهما تمسحوا بهما . فلما ظهر الإسلام وكثر

الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك ، فنزلت الآية . كذلك جاءت بعض الروايات .

لكن جاء في رواية صحيح البخارى مانصه : فقال (أى عروة) لها (أى لعائشة) أ رأيت قول الله تعالى « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » : فوالله ما على أحد جناح ألا يطَّوَّفَ بالصفَا والمروة . قالت : بشما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه ، كانت « لا جناح عليه ألا يطَّوَّفَ بهما » ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفَا والمروة . فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفَا والمروة ، فأنزل الله « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الآية . قالت عائشة « وقد سنَّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطَّوَّافَ بينهما » انتهى ما أردنا نقله . ومعنى يهلون : يحجُّون . ومناة الطاغية : أسم صنم ، وكان صخرة نصبها عمرو بن لحي بمكة البحر فكانوا يعبدونها . والشلل بضم الميم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة : اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر . وقديد بضم القاف : قرية بين مكة والمدينة . وكلمة « سنَّ » معناها في هذا الحديث شرع ، أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية — كما ترى — تدلُّ على أن عروة فهم من جملة « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » أن الجناح متنفذ أيضاً عن عدم الطواف بهما وعلى ذلك تنفي الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفى الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح . أما عائشة رضي الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفَا والمروة مستفادة من السنة ، وأن جملة « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

لا تُنافى تلك الفرضية كما فهم عروة إنما الذى ينفىها أن يقال : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا وَإِنَّمَا تَوَجَّهْ نَفْيُ الْحَرَجِ فِي الْآيَةِ عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا الْحَرَجَ هُوَ الَّذِي كَانَ وَقُرَأَ فِي أُذُنِ الْأَنْصَارِ ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ فَتَدْبِرُ .

(الفائدة الثالثة) دفع توهم الحصر ، عما يفيد بظااهره الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ ، أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » . ذهب الشافعى إلى أن الحصر فى هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرّموا ما أحل الله ويحلّوا ما حرّم الله عناداً منهم ومحادّة لله ورسوله ، فنزلت الآية بهذا الحصر الصورى مشادّة لهم ومحادّة من الله ورسوله ، لا قصدا إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الشافعى أنه قال مامعناه : « إِنْ الْكُفَّارَ لَمَّا حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَأَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَكَانُوا عَلَى الْمُضَادَّةِ وَالْمُحَادَّةِ جَاءَتِ الْآيَةُ مُنَاقِضَةً لِفُرْضِهِمْ . فَكَانَ قَالُ : لَا حَلَالَ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَّتْهُمُ . نَازِلًا مِنْزِلَةً مَنْ يَقُولُ لَكَ : لَا تَأْكُلِ الْيَوْمَ حَلَاوَةً فَتَقُولَ لَا أَكُلُ الْيَوْمَ إِلَّا حَلَاوَةً ، وَالْفَرْضُ الْمُضَادَّةُ لَا النِّفْيَ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ . فَكَانَ تَعَالَى قَالَ : « لَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَّتْهُمُ مِنَ اللَّيْتَةِ ، وَالْدَمِ ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ ، وَمَا أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ القصد إثبات التحريم ، لا إثبات الحل ١٥ .

قال إمام الحرمين : وهذا فى غاية الحسن ، ولولا سبق الشافعى إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك فى حصر المحرمات فيما ذكرته الآية ١٥ .

(الفائدة الرابعة) تخصيص الحكم بالسبب ، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ . فأيات الظهار فى مُفْتَتَحِ سورة المجادلة - وقد تقدمت -

سببها أن أوس بن الصامت ظَاهرَ من زوجته خَوَلة بنت حكيم بن ثعلبة ، والحكم الذي تَضَمَّنَتْه هذه الآيات خاصٌّ بهما وحدهما (على هذا الرأي) ، أما غيرها فيعمل بدليل آخر قياساً أو سواه . وبدَهِى أنه لا يمكن معرفة المقصود بهذا الحكم ولا القياس عليه إلا إذا علم السبب . وبدون معرفة السبب نصير الآية مُعْطَلَةً خالية من الفائدة . (للفائدة الخامسة) معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا وَرَدَ مُخَصَّصٌ لَهَا . وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باقٍ قطعاً . فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه . فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراجها قطعاً للإجماع المذكور . ولهذا يقول الغزالي في المستصفى : « (ولذلك يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد) غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله ﷺ (الولد للفراش) . والخبر إنما ورد في وليدة زَمْعَةَ إذ قال عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : هو أخي وابن وليدة أبي ، وَلِدَ على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام ، (أولد للفراش وللعاهر الحجر) فأثبت للأمة فراشاً وأبو حنيفة لم يبلغه السبب ؛ فأخرج الأمة من العموم » ١ هـ .

(الفائدة السادسة) معرفة من نزلت فيه الآية على التعمين ؛ حتى لا يشق به غيره ، فيتهم البريء ويبرأ المريب (مثلاً) . ولهذا رَدَّتْ عائشة على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية « وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمَا » الخ من سورة الأحقاف . وقالت : (وَاللهِ مَا هُوَ بِهِ ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَسْمِيَهُ لَسَمِيْتُهُ) إلى آخر تلك القصة .

(الفائدة السابعة) تيسير الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتثبيت الوحي ، في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها . وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث ، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواهي

تَقَرَّرُ الأشياءَ وانتقاشِها في الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر ، وذلك هو قانون تداعى المعانى ، المقرَّر في علم النفس .

٣ — طريق معرفة سبب النزول

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « اتَّقُوا الحديثَ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ فَإِنَّهُ مِنْ كَذِبٍ عَلَى مَقْعَدِ فُلَيْتَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَمَنْ كَذَبَ عَلَى الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوُّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . . . ومن هنا لا يحلُّ القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبخثوا عن علمها . ٥١ .

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابى فهو مقبول ، وإن لم يعتضد أى لم يُعزَّز برواية أخرى تُقَوِّيه . وذلك لأن قول الصحابى فيما لا مجال للاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابى قد قال ذلك من تلقاء نفسه ، على حين أنه خبر لا مردَّ له إلا السماع والنقل ، أو المشاهدة والرواية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أى سقط من سنده الصحابى وانتهى إلى التابعى ، فحكمه أنه لا يقبل إلا إذا صحَّ واعتضدَ بمرسل آخر وكان الراوى له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير .

٤ — التعبير عن سبب النزول

تختلف عبارات القوم في التعبير عن سبب النزول . فتارةً يُصرِّح فيها بلفظ السبب فيقال : (سبب نزول الآية كذا) وهذه العبارة نصُّ في السببية لا تحتمل غيرها .

وتارة لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولكن يؤتى بفاء داخلية على مادة نزول الآية عقب سرّد حادثة ، وهذه العبارة مثل تلك في الدلالة على السببية أيضاً . ومثاله رواية جابر الآتية قريباً . ومرة يُسأل الرسول ، فيُوحى إليه ويُجيب بما نزل عليه ولا يكون تعبيرٌ بلفظ سبب النزول ، ولا تعبيرٌ بتلك الفاء ، ولكن السببية تفهم قطعاً من المقام ، كرواية ابن مسعود الآتية عندما سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح . وحكم هذه أيضاً حكم ما هو نصٌّ في السببية . ومرة أخرى لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء ، ولا بذلك الجواب المبني على السؤال ، بل يقال : نزلت هذه الآية في كذا (مثلاً) . وهذه العبارة ليست نصّاً في السببية ، بل تحتملها وتحتمل أمراً آخر ، هو بيان ما تضمنته الآية من الأحكام . والقرائن وحدها هي التي تُعين أحدها هذين الاحتمالين أو ترجّحه . ومن هنا نعلم أنه إذا وردت عبارتان في موضوع واحد : إحداهما نصٌّ في السببية لنزول آية أو آيات ، والثانية ليست نصّاً في السببية لنزول تلك الآية أو الآيات ، هنالك نأخذ في السببية بما هو نصٌّ ، ونحمل الأخرى على أنها بيانٌ لمدلول الآية ، لأن النص أقوى في الدلالة من المحتمل .

مثال ذلك : ما أخرجه مسلم عن جابر قال : كانت اليهود تقول « من أتى امرأة من دُبُرِها في (قُبُلِها) جاء الولدُ أحوّل » ، فأنزل الله « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ، وَقَدْ مَوْا لِنَفْسِكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » من سورة البقرة . . . وما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال : (أنزلت « نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ » في إتيانِ النساءِ في أدبارِهِنَّ) .

فالعمل عليه في بيان السبب هو رواية جابر الأولى ، لأنها صريحة في الدلالة على السبب . وأما رواية ابن عمر فتحمل على أنها بيانٌ لحكم إتيانِ النساءِ في أدبارِهِنَّ وهو التحريم . استنباطاً منه .

أما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات ليس شيء منها نصاً ، كأن يقول بعض المفسرين : نزلت هذه الآية في كذا . ويقول الآخر : نزلت في كذا « ثم يذكر شيئاً آخر غير ما ذكره الأول » ، وكان اللفظ يتناولها ، ولا قرينة تصرف إحداها إلى السببية ، فإن الروایتين كليهما تحملان على بيان ما يتناوله من المدلولات . ولا وجه لملهما على السبب .

وأما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات كلها نصٌّ في السببية ، فهنا يقشع الكلام . ولنفرده بعنوان :

٥ — تعدّد الأسباب والنازل واحد

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، وذكرت كلٌّ من الروایتين سبباً صريحاً غير ما تذكره الأخرى ، نُظر فيهما . فإذا أن تكون إحداها صحيحة ، والأخرى غير صحيحة . وإذا أن تكون كلتاها صحيحة ولكن لإحداها مرجح دون الأخرى . وإذا أن تكون كلتاها صحيحة ، ولا مرجح لإحداها على الأخرى ، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً . وإذا أن تكون كلتاها صحيحة ، ولا مرجح ، ولا يمكن الأخذ بهما معاً . فتلك صور أربع ، لكل منها حكم خاص نسوقه إليك :

« أما الصورة الأولى » - وهي ما صحّت فيه إحدى الروایتين دون الأخرى - فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب . ورَدُّ الأخرى غير الصحيحة . مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأنته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك » فانزل الله : « وَالضُّحَى ، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة ، عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها وكانت

خادم رسول الله ﷺ : « أَنْ جَرَوْا دَخَلَ بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فَاتَ ، فَكَثَّ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَقَالَ : يَا خَوْلَةُ مَا حَدَّثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ جَبْرِيلُ لَا يَأْتِنِي . فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ هَيَّأْتُ الْبَيْتَ وَكُنْسْتِهِ ، فَأَهْمَوَيْتُ بِالْمِكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ ، فَأَخْرَجْتُ الْجُرُوزَ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَعْدُ^(١) لِحِقَّتِهِ ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَالضُّحَى » إِلَى قَوْلِهِ « فَتَرَضَى » . فَتَحْنُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ نَقَدَّمُ الرِّوَايَةَ الْأُولَى فِي بَيَانِ السَّبَبِ لَصَحَّتِهَا ، دُونَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهَا مِنْ لَا يَعْرِفُ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « قِصَّةُ إِبْطَاءِ جَبْرِيلَ بِسَبَبِ الْجُرُوزِ مَشْهُورَةٌ ، لَكِنْ كَوْنُهَا سَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ غَرِيبٌ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ ، فَالْمَعْتَمَدُ مَا فِي الصَّحِيحِ » ١٠٨ .

« وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ » - وَهِيَ صَحَّةُ الرِّوَايَتَيْنِ كُلْتُمَا وَإِلْحَادُهُمَا مَرْجَحٌ - فَحُكْمُهَا أَنْ نَأْخُذَ فِي بَيَانِ السَّبَبِ بِالرَّاجِعَةِ دُونَ الْمَرْجُوحَةِ . وَالْمَرْجَحُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا أَصَحَّ مِنَ الْأُخْرَى ، أَوْ أَنْ يَكُونَ رَاوِي إِحْدَاهُمَا مَشَاهِدًا لِلْقِصَّةِ دُونَ رَاوِي الْأُخْرَى . مِنْهَا ذَلِكَ : مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ . وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ . فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ سَأَلْتُمُوهُ . فَقَالُوا : حَدِّثْنَا عَنْ الرُّوحِ . فَقَامَ سَاعَةً وَرَفَعَ رَأْسَهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوْحِي إِلَيْهِ ، حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ : « قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مَنْ أَعْلِمَ إِلَّا قَلِيلًا » . وَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلْيَهُودِ ، أَعْطَوْنَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ . فَقَالُوا : اسْأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَسَأَلُوهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ » الْآيَةُ .

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : « وَقَدْ رَعْدَ كَنَصَرَ وَمَنَعَ . وَقَالَ هَامِشُ الْقَامُوسِ : وَقَدْ اسْتَعْمَلَ رَعْدَ ثَلَاثِيًّا أَيْضًا مَجْهُولًا دَائِمًا ، كَجُنَّ . قَالُوا : رَعْدَ أَيْ أَصَابَتْهُ رَعْدَةٌ . قَالَ الْخَفَاجِيُّ فِي شَرْحِ الشِّفَاءِ » ١٠٩ .

فهذا الخبر الثاني يدلُّ على أنها بمكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش إياه . أما الأول فصریحٌ في أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه ، وهو أرجح من وجهين : أحدهما أنه رواية البخارى ، أما الثانى فإنه رواية الترمذى ، ومن المقرر أن ما رواه البخارى أصحُّ مما رواه غيره . ثانيهما أن راوى الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهد القصة من أولها إلى آخرها كما تدلُّ على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثانى فإن راوِيه ابن عباس لا تدلُّ الرواية على أنه كان حاضر القصة ، ولا ريب أن للمشاهدة قوة في التحمل وفي الأداء ، وفي الاستيثاق ليست لغير المشاهدة ، ومن هنا أَعْمَلْنَا الرواية الأولى ، وأَهْمَلْنَا الثانية .

« وأما الصورة الثالثة » - وهى ما استوت فيه الروايتان في الصحة ، ولا مرجح لإحداها ، لكن يمكن الجمع بينهما ، بأن كلاً من السببين حصل ونزلت الآية عقب حصولها معاً ، لتقارب زمنيهما فحكم هذه الصورة أن نحمل الأمر على تعدُّد السبب لأنه الظاهر ، ولا مانع يمنع . قال ابن حجر : « لا مانع من تعدُّد الأسباب » .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قدَفَ امرأته عند النبي ﷺ بِشَرِيكَ بن سحماء . فقال النبي ﷺ : « الْبَيْتَةُ أَوْ حَدُّ فِي ظَهْرِكَ » . فقال يا رسول الله ، إِذَا وَجَدَ أَحَدُنَا مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا بِنَظْلٍ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ . وفي رواية أنه قال : وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّى لَصَادِقٌ ، وَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ . فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » حتى بلغ « إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » اهـ وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان « واللفظ للبخارى » عن سهل بن سعد « أَنَّ عُومِرًا أَتَى عَاصِمَ ابْنَ عَدِيٍّ ، وَكَانَ سَيِّدَ بَنَى عَجْلَانَ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ

امراته رجلاً يقتله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ سئل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأتى عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله « وفي رواية مسلم » فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها . فقال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاءه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً ، يقتله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك . فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة بما سمي الله في كتابه فلا عنها « ١٥ . فهاتان الروايتان صحيحتان ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى ، ومن السهل أن نأخذ بسكاتيهما لقرب زمانيهما ، على اعتبار أن أول من سأل هو هلال ابن أمية ، ثم قفاه عويمر قبل إجابته ، فسأل بواسطة عاصم مرة وبمنفسه مرة أخرى ، فأنزل الله الآية إجابةً للحادثين معاً . ولا ريب أن إعمال الروايتين بهذا الجمع ، أولى من إعمال إحداهما وإهمال الأخرى ، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه . ثم لا جائز أن نردّها معاً ، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما . ولا جائز أيضاً أن نأخذ بسواحدة ونردّ الأخرى ، لأن ذلك ترجيح بلا مرجح . فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معاً . وإليه جنح النووي وسبقه إليه الخطيب فقال : « لعلهما اتفقا لما ذلك في وقت واحد » ١٥ .

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملاعنة نزلت في هلال أولاً ، ثم جاء عويمر فأقفاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال . قال ابن الصباغ : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً . وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر « إن الله أنزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

« وأما الصورة الرابعة » - وهي استواء الروايتين في الصحة ، دون مرجح

لإحداها ، ودون إمكان للأخذ بهما معاً لبُعدِ الزمان بين الأسباب - فحكمها أن
نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعدد أسباب النزول التي تحدثت عنها هاتان
الروايتان ، أو تلك الروايات - لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع منه . قال الزركشي
في البرهان : « وقد ينزل الشيء تعظيماً لشأنه ، وتذكيراً عند حدوث سببه خوف
نسيانه » ١٨ .

(مثال ذلك) ما أخرجه البيهقي والبرزاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وقف على
حزرة حين استشهد وقد مُثلَ به ، فقال : « لَأَمَثَلَنَ بِسبعينَ منهم مكانك » فنزل
جبريل والنبي ﷺ واقف - بخواتيم سورة النحل « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ
مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » إلى آخر السورة ، وهن ثلاث آيات .

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب قال : (لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ أَصِيبَ مِنَ
الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُونَ ، وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ ، مِنْهُمْ حِزْرَةٌ ، فَتَلَّوْا بِهِ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ :
لَنْ أَصِيبَا مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ هَذَا لِلزَّيْنِ (أَيَ لِلزَّيْدِ) عَلَيْهِمْ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ
مَكَّةَ أَنْزَلَ اللَّهُ « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ » الآية .

فالرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد ، والثانية تفيد أنها نزلت يوم
فتح مكة ، على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع سنين ، فبعد أن
يكون نزول الآية كان مرة عقيبها معاً . وإذن لا مناص لنا من القول بتعدد نزولها ،
مرة في أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب البعض إلى أن سورة النحل كلها مكية .
وعليه فيكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين اللتين في المدينة ،
وتكون عدّة مرات نزولها ثلاثاً . وبعضهم يقول إن سورة النحل مكية ما عدا
خواتيمها تلك فإنها مدنية ، وعليه فعدّة مرات نزولها ثنتان فقط .

شبهة وجوابها

وإذا اسقُشكَل على تكرار النزول بأنه عبث ما دامت الآية قد نزلت قبل ذلك السبب الجديد ، وحفظها الرسول ﷺ واستظهرها الحفاظ من الصحابة ، ويمكن الرجوع إليها من غير حاجة إلى نزولها مرة أخرى .

(فالجواب) أن هناك حكمةً عاليةً في هذا التكرار ، وهي تنبيه الله لعباده ، ولفت نظرهم إلى ما في طيِّ تلك الآيات المكررة من الوصايا النافعة ، والفوائد الجمَّة ، التي هم في أشدِّ الحاجة إليها . فخواتيم سورة النحل التي معنا مثلاً ، نلاحظ أن الحكمة في تكرارها هي تنبيه الله لعباده أن يحرصوا على العمل بما احتوته من الإرشادات السامية في تحريِّ العدالة ، وضبط النفس عند الغضب ، ومراقبة الخالق حتى في القصاص من الخلق ، والتدرُّع بالصبر والثبات . والاعتماد على الله والثقة بتأييده ونصره ، لكل من اتقاه وأحسن في عمله ، جعلنا الله منهم أجمعين آمين .

أضف إلى هذه الحكمة ما ذكره الزركشي آنفاً من أن تكرار النزول تعظيم لشأن المكرر ، وتذكير به خوف نسيانه .

٦ — تعدُّد النازل والسبب واحدٌ

قد يكون أمرٌ واحدٌ سبباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعددةٍ « على عكس ما سبق » ولا مانع من ذلك ، لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس ، وهداية الخلق ، وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان .

مثال السبب الواحد تنزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبري والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ جالساً في ظلِّ شجرةٍ فقال : « إنه سيأتيكم إنسانٌ ينظرُ إليكم بعيني شيطانٍ ، فإذا جاء فلا تُكَلِّمُوهُ . فلمْ يَلْبَسُوا أَنْ طَلَعَ رَجُلٌ أَرْزَقُ الْعَيْنَيْنِ ، فدَعَاهُ رسول الله ﷺ فقال : علامَ تشتمني أنت وأصحابُك ؟ فانطلق الرجلُ فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما طاولوا حتى تجاوزَ

عَنْهُمْ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ يَجْمَعُونَ بِنَاءً لَمْ يَبْنَوْا ، وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَعْلَمَهُمُ اللَّهُ ، وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ . فَإِنْ يَتُوبُوا بَلْ خَيْرَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ » من سورة التوبة .

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا : فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ، وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم عَلَى شَيْءٍ . إِلَّا أَنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ . اسْتَحْذَرُوا الشَّيْطَانَ فَإنَّه هُوَ الْفَاسِقُ الَّذِي يَأْمُرُ بِالْعَدْوِيِّ وَالْإِثْمِ وَالْيَمَنِ وَالْكَفْرِ وَالْعِصْيَانِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْجَبْرِ وَالْجَبْرِ وَالْجَبْرِ وَالْجَبْرِ . أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ . إِلَّا إِنْ حِزْبُ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ » ١ هـ من سورة المجادلة .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ، فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ، وَأُودُوا فِي سَبِيلِي ، وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ، لَا أَكْفُرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا أَذْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ نَوَافِلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » ١ هـ من سورة آل عمران .

وأخرج الحاكم أيضاً عنها أنها قالت : قلت يا رسول الله : تذكر الرجال ولا تذكر النساء فَأَنْزَلَ : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ^(١) » وَأَنْزَلَ : « أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ^(٢) » .

(١) من سورة الأحزاب وتماها : « وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ ، وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ ، وَالصَّامِعِينَ وَالصَّامِعَاتِ ، وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا » .

(٢) وهي من آية آل عمران السابقة .

وأخرج الحاكم أيضاً أنها قالت تفزُّ والرجال ولا تفزُّ والنساء، وإيماننا نصف الميراث.
فأنزل الله « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ »^(١) وأنزل : « إِنَّ
الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ »^(٢) .

٧ — العموم والخصوص

بين لفظ الشارع وسببه

هذا مبحث أفردَه الأصوليون بالكلام لأن مهمتهم الاستدلال بألفاظ الشارع على
الأحكام ، ونحن نلخص لك هنا ما يسمح به اللقاع لمناسبة أسباب النزول وما ينزل فيها
عما يوافقها أو لا يوافقها في العموم والخصوص فنقول : اعلم أن لفظ الشارع الوارد جواباً
لسؤال أو سبب قد يكون مستقلاً أو مفيداً وحده بقطع النظر عن السبب أو السؤال
الوارد فيه . وقد يكون غير مستقل ، بمعنى أنه لا يفيد إلا إذا لوحظ معه السبب أو
السؤال .

ولكل من هذين النوعين حكمه :

فأما الجواب الذي ليس بمستقل : فتحكمه أنه يساوى السؤال في عمومه باتفاق
الأصوليين ويساويه أيضاً في خصوصه على الرأي السائد عندهم .

فلو قال سائل : هل يجوز الوضوء بماء البحر ، فأجيب بلفظ (نعم) ، أو لفظ
(يجوز) ، كان المعنى : يجوز الوضوء بماء البحر لكل من أراد من الناس لا لخصوص
هذا السائل ، وذلك لأن السؤال استفهام عن الجواز مطلقاً من غير اعتبار خصوص
المتكلم ، فكذلك جوابه ، لأنه غير مستقل .

ولو قال السائل : توضأت بماء البحر ، فأجيب بلفظ (يُجْزِيكَ) ، كان معناه :

(١) من سورة النساء وتامها قد تقدم .

(٢) من سورة الأحزاب ، وتامها قد تقدم أيضاً قريباً .

أن الضوء بماء البحر يجزى السائل وحده ، لأن السؤال خاص بالتكلم ، فكذلك جوابه غير المستقل . أما غير التكلم فلا يعلم حكمه من هذا الجواب ، بل يعلم من دليل آخر كالقياس ، أو كقوله يُجْزَى : « حكمى على الواحد حكمى على الجماعة » . ذلك كله فى الجواب غير المستقل .

وأما الجواب المستقل فتارة يكون مثل السبب ، فى أن كلاً منهما عامٌّ أو خاصٌّ . وحكمه إذن أنه يساويه . فاللفظ العام يتناول كل أفراد سببه العام فى الحكم ، واللفظ الخاص مقصور على شخص سببه الخاص فى الحكم . وهذا محل اتفاق بين العلماء ، لمكان التكافؤ والتساوى بين السبب وما نزل فيه . وأمثلة الأول - وهو العام - فيها - كثيرة . منها الآيات النازلة فى غزوة بدر ، والآيات النازلة فى غزوة أحد من سورة آل عمران . ومثال الثانى - وهو الخاص - فيها - قوله سبحانه فى سورة الليل : « وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى . الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى » .

قال الجلال الحلى : هذا نزل فى الصديق رضى الله عنه ، لما اشترى بلالا المذنب على إيمانه وأعتقه . فقال للكفار : إنما فعل ذلك ليد كانت له عنده فنزلت : « وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى . وَلَسَوْفَ يَرْضَى » .

واعلم أن هذا التمثيل لا يستقيم إلا على اعتبار أن أل فى لفظ « الْآتَى » للعهد ، والمعهود هو الصديق رضى الله عنه .

وتارة يأتى الجواب المستقل غير متكافئ مع السبب فى عمومته وخصوصه . ونمت ذلك صورتان : (إحداها) عقلية محضة غير واقعة ، وهى أن يكون السبب عاما واللفظ خاصا . وإنما كانت عقلية محضة وفرضية غير واقعة ، لأن حكمة الشارع تجل عن أن تأتى بجواب قاصر ، لا يتناول جميع أفراد السبب . أضف إلى ذلك أنه يخل ببلاغة القرآن ، القائمة على رعاية مقتضيات الأحوال . وهل يعقل أن يسأل

سائلٌ فيقول مثلاً؟ هل يجوز لجماعة المسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم ويقاتلوا من قاتلهم،
فيأتي الجواب قائلاً : لك أنت أن تدافع عن نفسك وتقاتل من قاتلك .
(الصورة الثانية » هي عموم اللفظ وخصوص سببه .

٨ - عموم اللفظ وخصوص سببه

ومعناه أن يأتي الجواب أعم من السبب، ويكون السبب أخص من لفظ الجواب .
وذلك جائز عقلاً ، وواقعٌ فعلاً ، لأنه لا محذور فيه ولا قصور ، بل إن عمومته مع
خصوص سببه موفٍ بالغاية ، ومؤدٍ للمقصود وزيادة .
بيد أن العلماء اختلفوا في حكمه : أعموم اللفظ هو المعتبر أم خصوص السبب ؟ .
ذهب الجمهور إلى أن الحكم يتناول كل أفراد اللفظ ، سواء منها أفراد السبب ، وغير
أفراد السبب . ولنضرب لك مثلاً : حادثة قذف هلال بن أمية لزوجته ، وقد نزل
فيها قول الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » الخ ، نلاحظ فيها أن السبب
خاصٌ ، وهو قذف هلال هذا ، لكن جاءت الآية النازلة فيه بلفظ عامٍ - كما ترى -
وهو لفظ « الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » . وهو اسم موصول ، والموصول من صيغ
العموم ، وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولاً عليه من غير تخصيص . فيتناول بعمومه
أفراد القاذفين في أزواجهم ، ولم يجدوا شهداء إلا أنفسهم ، سواء منهم هلال بن أمية
صاحب السبب وغيره ، ولا يحتاج في سحب هذا الحكم على غير هلال إلى دليل آخر
من قياس أو سواء بل هو ثابت بعموم هذا النص . ومعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد
مع النص . ذلك مذهب الجمهور .

وقال غير الجمهور : إن العبرة بخصوص السبب . ومعنى هذا أن لفظ الآية يكون
مقصوراً على الحادثة التي نزل هو لأجلها ، أما أشباهها فلا يعلم حكمها من نص الآية ،
إنما يعلم بدليل مستأنف آخر ، هو القياس إذا استوفى شروطه ، أو قوله ﷺ :

« حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ ». فَأَيُّ الْقَذْفِ السَّابِقَةِ النَّازِلَةِ بِسَبَبِ حَادِثَةِ هَلَالٍ مَعَ زَوْجِهِ خَاصَّةً بِهَذِهِ الْحَادِثَةِ وَحْدَهَا، « عَلَى هَذَا الرَّأْيِ ». أَمَّا حُكْمٌ غَيْرُهُمَا مِثْلُهَا، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ قِيَاسًا عَلَيْهَا أَوْ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ .

وَيَجِبُ أَنْ نَلَاظِهُ، أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الْقَائِمَ بَيْنَ الْجُمْهُورِ وَغَيْرِهِمْ، مُحَلُّهُ إِذَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَخْصِصِ لَفْظِ آيَةِ الْعَامِّ بِسَبَبِ نَزْوِلِهِ، أَمَّا إِذَا قَامَتْ تِلْكَ الْقَرِينَةُ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى سَبَبِهِ لَا مَحَالَةَ، بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ .

كَأَيْحِبُ أَنْ نَلَاظِهُ أَيْضًا أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ يَتَعَدَّى عَنْهُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ إِلَى أَفْرَادٍ غَيْرِ السَّبَبِ. بَيِّدَنَّ الْجُمْهُورُ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَتَنَاوَلُهُمْ هَذَا النَّصُّ نَفْسَهُ، وَغَيْرِ الْجُمْهُورِ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ إِلَّا قِيَاسًا أَوْ بِنَصِّ آخَرٍ كَالْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ : « حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ » .

وإِلَى هَذَا الْمَعْنَى يُشِيرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ : « قَدْ يَحْيَى كَثِيرًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَذَا ، لَا شَيْءَ إِذَا كَانَ الْمَذْكُورُ شَخْصًا ، كَقَوْلِهِمْ : إِنْ آيَةُ الظَّهَارِ نَزَلَتْ فِي امْرَأَةِ قَيْسِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَإِنْ آيَةُ الْكَلَالَةِ نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ آيَةُ قَوْلِهِ « وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » نَزَلَتْ فِي بَنِي قَرِظَةَ وَالنَّضِيرِ ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ عَمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ يَخْتَصُّ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ : هَلْ يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ ؟ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ تَخْتَصُّ بِالشَّخْصِ الْمَعِينِ . وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ : إِنَّهَا تَخْتَصُّ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ ، فَتَعَمُّ مَا يَشَبَّهُهُ وَلَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ . وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إِنْ كَانَتْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ » ١٥ .

ولعل ثمره هذا الخلاف ترجع إلى أمرين: «أحدهما» أن الحكم على أفراد غير السبب مدلول عليه بالنص النازل فيه عند الجمهور. وذلك النص قطعي المتين اتفاقاً ، وقد يكون مع ذلك قطعي الدلالة . أما غير الجمهور فالحكم عندهم على غير أفراد السبب ليس مدلولاً عليه بذلك النص بل بالقياس أو الحديث المعروف ، وكلاهما غير قطعي .

« الثاني » أن أفراد غير السبب كلها يتناولها الحكم عند الجمهور ، مادام اللفظ قد تناولها . أما غير الجمهور فلا يسحبون الحكم إلا على ما استوفى شروط القياس منها دون سواه إن أخذوا فيه بالقياس .

د — أدلة الجمهور

استدل الجمهور على مذهبهم بأدلة ثلاثة: « الأول » أننا نعلم أن لفظ الشارع وحده هو الحجة والدليل دون ما احتف به من سؤال أو سبب ؛ فلا وجه إذن لأن نخصص اللفظ بالسبب . وكيف يسوغ أن نجعل ما ليس حجة في الشرع متحكماً بالتخصيص على ما هو الحجة في الشرع ؟

والدليل على أن لفظ الشارع وحده هو الحجة أن الشارع قد يصرف النظر عن السؤال ، ويعمل بالجواب عن سنن السؤال لحكمة ، نحو قوله تعالى في سورة البقرة : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ » فإن ظاهر هذه الآية أن النبي ﷺ سئل عن بيان ما ينفقونه ؛ فجاء الجواب ببيان من ينفقون عليهم . وذلك من أسلوب الحكميم ؛ لأن معرفة مصارف النفقة والصدقة أهم من معرفة المصروف فيها ، فإن إصلاح الجماعة البشرية لا يكون إلا عن طريق تنظيم النفقة والإحسان ، على أساس توجيههما إلى المستحقين دون سواهم . وهذا وجه في الآية نراه وجيهاً ،

وإن كانت الآية قد أشارت إشارة خفيفة إلى بيان ما يفقونه بقوله سبحانه «من خير» غير أنها إشارة إجمالية لا تشيع حاجة السؤال .

ويمكن أن تنظم من هذا دليلاً منطقيًا من باب القياس الاقترائی ، تقريره هكذا :
اللفظ العام الوارد على سبب خاص هو الحجة وحده عند الشارع ، وكل ما كان كذلك يعتبر عمومه ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومه . وهو المطلوب .

كما يمكن أن تنظم منه قياساً استثنائيًا تقريره :

لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص مُعتبراً عمومه لما كان لفظ الشارع وحده هو الحجة ، لكن التالي باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو المقدم ، وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يعتبر عمومه ، وهذا هو المطلوب .

« الدليل الثاني » أن الأصل هو حمل الألفاظ على معانيها المتبادرة منها عند الإطلاق أى عند عدم وجود صارفٍ يصرف عن ذلك المتبادر ، ولا صارفٍ للفظ هنا عن إرادة العموم ، فلا جرم يبقى على عمومه . أما ما يتوهمه المخالفون من أن خصوص السبب صارفٌ عن إرادة العموم ، فمدفوعٌ بأن مجرد خصوص السبب لا يستلزم إخراج غير السبب من تناول اللفظ العام إياه . فلا يصلح أن يكون قرينة مانعة من إرادة ما وضع له اللفظ العام . وهو العموم الشامل لجميع الأفراد .

ويمكن أن تنظم من هذا الدليل قياساً اقترائيًا هكذا : اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل ما كان كذلك يبقى على عمومه . فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يبقى على عمومه وهو المطلوب .

ويمكن أن تنظم من ذلك الدليل قياساً استثنائيًا أيضاً يقول : لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص باقياً على عمومه عند الإطلاق للزم استعمال اللفظ في غير ما وضع له بلا قرينة ، لكن التالي باطل ، فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام

الوارد على سبب خاص باقي على عمومته عند الإطلاق . وذلك هو المطلوب .

« الدليل الثالث » احتجاج الصحابة والمجاهدين في سائر الأعصار والأصوار بمعوم تلك الألفاظ الواردة على أسباب خاصة في وقائع وحوادث كثيرة من غير حاجة إلى قياس أو استدلال بدليل آخر . وكيف يتكرر هذا ؟ وأكثر أصول الشرع أخرجت على أسباب خاصة ، ورغم خصوص تلك الأسباب قد فُهِموا من الألفاظ النازلة فيها بمقتضى العموم ، ثم صاغوا من عموماتها كثيراً من الأميول . فاستدلوا بآية السرقة على وجوب قطع كل يد مع أنها نازلة في خصوص سرقة الجن أو رداء صفوان . واحتجوا بآيات الظهار على وجوب الكفارة المذكورة فيها والعمل بأحكامها على كل من ظاهمه ، مع أنها نازلة في خصوص من عرفته قبل . وكذلك برهنوا بآيات اللعان على قبول حكمه لكل من قذف زوجته ولم يكن معه شهود على حين أنها نازلة في خصوص من ذكرنا سابقاً .

ويمكن أن ننظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً نصه : عموم اللفظ الوارد على سبب خاص قد اعتبره الصحابة والمجاهدون ، وكل ما كان كذلك فهو المعتبر . خصوص اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر .

ويمكن أن ننظم منه دليلاً احقثنائياً نصه : لو لم يكن عموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر ، لما اعتبره الصحابة والمجاهدون ، لكن الثالي باطل فيطل المقدم ، وثبتت بقيضه ، وهو المطلوب .

ملاحظة :

لا يبعد عليك أن تستدل بالمقدمات الجفرى والكبرى في الأقضية الاقترانية التي ذكرناها ، خصوصاً بعد أن ننظر فيما نثرناه قبلها من عرض الأدلة بالأسلوب المألوف الخالي من القيود الشكلية ، في الاصطلاحات المنطقية .

وبمثل ذلك نستطيع أن نستدل للملازمات ونظائر القوال، فيما نظمناه بين يديك من
الأقضية الاستثنائية. طاب

١ - شبهات المخالفين وتفنيدها

الاستدلال مخالفو الجمهور إلى شبهات خمس لتأييد مذاهبهم - وهو أن العبرة بخصوص
السبب لا بصوم اللفظ - ولكنك ستري مخرج هذه الشبهات بين يديك :

« الشبهة الأولى » يقولون : إن الإجماع قد انتقد على عدم جواز إخراج السبب من
حكم العام الراود على سبب خاص ، إذا ورد مخصص . وذلك يستلزم أن العام مقصور
على أفراد السبب لا يفتاوى غيرها ، لأنه لو لم يكن مقصوراً عليها لتساوت هي وغيرها
في جواز الإخراج عند المخصص . وذلك ممنوع ، للإجماع المذكور .

والجواب : أن الإجماع المذكور لا يستلزم قصر العام على أفراد الخاص
كما يقولون ، بل هو واقف عند حدود مضافه من أن أفراد السبب لا يخرج بالمخصص ،
وذلك المعنى محقق لعدم التساوي بين أفراد السبب وغيرها في حالة الإخراج بالمخصص ،
لأنه لا يمنع حصول غير أفراد السبب في حكم العام إذا تنقوله اللفظ ، وذلك لأدلة الجمهور
السابقة .

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول :

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لجاز إخراج أفراد السبب إذا ورد مخصص
لكن إخراج أفراد السبب عند وجود المخصص ممنوع ، لانقضاء الإجماع على امتناعه .
فبطل ما أدى إليه وهو للقدم ، وثبتت قضيته ، وهو أن العبرة بخصوص السبب
دليل القلازم أن العام يسمى أفراداً ، فإذا أخذنا بصوم اللفظ ولم نخصصه بالسبب

تساوت أفراد السبب وغيرها مما اندرج تحت ذلك العام ، فإذا جاء مخصص جاز أن يخرج أفراد السبب .

ومجانب بإبطال الملازمة ، ومنع أن أفراد العام متساوية . وسند للنوع أن الإجماع منمقد على أن أفراد السبب تمايز عن غيرها بأنها لا تخرج بالتخصيص . فإن تساوت هي وأفراد غير السبب دخولاً ، فلن يتساوى الجميع خروجاً . وإذن يبقى العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، للأدلة السابقة .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وبتدوينها . ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد سببه الخاص . وهذا معنى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ .

والجواب : أنه لا وجه لكم في أن تجعلوا فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علماء عن طريق نقل الرواة فوائد عدة ، ومزايا جمة ، وذكرناها في مطالع هذا البحث . وهي غير ما ذكرتم ، فارجعوا إليها إن شئتم . ويمكن أن ننظم من ذلك قياساً استثنائياً أيضاً هكذا : لو لم تكن العبرة بخصوص السبب لما نقله الرواة واهتموا ببيانه وتدوينه لكن التالي باطل بالحس والمشاهدة ، فثبت نقيض التقدم وهو أن العبرة بخصوص السبب دليل للملازمة أنه لا يفهم لنقل الرواة وهمايتهم ببيان الأسباب فائدة غير التخصيص .

والجواب أننا نمنع دليل الملازمة ، كيف ؟ ولأسباب النزول فوائد متعددة قد قصصناها عليك أول هذا البحث فحذار أن تنسى .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن تأخير البيان عن وقوع الواقعة وتوجيه السؤال في العام الوارد على سبب يدل على أن العبرة بخصوص السبب ، لأن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد حدوث سببه ، يفهم منه أن السبب هو الملحوظ وحده للشارع في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه ، وإلا لما ربطه بالسبب ، بل لأنزله قبله ، أو أخره عنه .

والجواب أنه يمكن في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب أن يكون اللفظ العام بياناً له ولو مع ما يشابهه من كل ما يتدرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بياناً له وحده كما ذكرتم.

ويمكن أن تصوغ من هذا قياساً هكذا: لو لم تكن العبرة بخصوص السبب، لما أخر البيان إلى وقوع الواقعة أو توجيه السؤال. لكن التالي باطل، فثبت تقيض المقدم وهو المطلوب. دليل الملازمة أن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال لا يفهم منه إلا أنه بيان لهذا السبب وحده، وذلك معنى أن العبرة بخصوصه. والجواب: أننا نمنع دليل الملازمة، أي نمنع أنه لا يفهم من تأخير البيان إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال إلا أن يكون اللفظ العام النازل بسببها بياناً لهذا السبب وحده. كيف والتأخير يفهم منه أن اللفظ العام جاء بياناً له مع أشباهه من كل ما ينتظم وإياه في سلك العلم للأدلة السابقة.

« الشبهة الرابعة » يقولون: قد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه إذا دعا رجل رجلاً آخر إلى طعام الغداء وقال له: (تعدّ عندي) فرفض وقال: (والله لا أتعدّي)، ولم يقل « عندك »، ثم تناول الغداء عند غير هذا الداعي، فإنه لا يحث. وماذا لك إلا لأن هذا اللفظ العام قد تخصّص بسببه وهو كلمة (تعدّ عندي) التي خصّ بها الداعي نفسه، فكان الحلف قال: (لا أتعدّي عندك وحدك) ولذلك لا يحث بفدائه عند غيره.

والجواب: أن حكم الفقهاء في هذا المثال ليس مبنياً على أن كل عام يتخصّص بسببه كما فهمتم، بل هو مبنّى على أن هذا المثال وأشباهه تخصّص بقرينة خارجية وهي حكم العرف هنا بأن الحالف إنما يريد ترك الغداء عند داعيه فقط. وليس كلامنا فيما تخصّص بقرينة خارجية، سواء أكانت العرف أم سواء، فذلك محسّل وفاق.

ونظيره أن يقال لك (كلم فلاتاً في واقعة معينة) فتقول (والله لا أكلمة أبداً) فإنك لا تحنت إذا كلمته في غير تلك الواقعة ، لأن العرف يحكم أيضاً بأنك تريد عدم تكليمه في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً .

ويمكن أن ننظم من هذا قياساً استثنائياً يقول :

لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لكان من قال (والله لا أنفدى) ولم يقل (عندك) ، في إجابة من قال له (تفدى عندي) حائثاً إذا نفدى عند غيره . لكن التالي باطل ، لنص الفقهاء على عدم حنثه حينئذ ، فبطل للقدم ، وثبت تقيضه ، وهو المطلوب .

دليل اللازمة أن كلمة (لا أنفدى) شاملة للتفدى عند المخاطب وعند غيره ، لأن حذف للعمول يؤذن بالعموم . وقد جاءت هذه الكلمة على سبب وهو دعوة المخاطب إياه للقداء . فلما أخذنا بعموم هذا اللفظ ، وأهملنا خصوص هذا السبب ، لكان يحنت بعدائه عند غيره ، لأنه فرد من أفراد ذلك العام .

والجواب : أن التخصيص بالسبب هنا لم يحى من نفس السبب ، إنما جاء من قرينة خارجة هي حكم العرف بأن حالف مثل هذه اليمين إنما يقصد عدم التفدى عند من دعاه وحده . ولا كلام لنا في ذلك ، لأن التخصيص بالقرينة الخارجة محل وفاق كما تقدم .

« الشبهة الخامسة » يقولون : إن القطار بين السؤال وجوابه واجب ، في نظر الحكمة ، وبحكم قانون البلاغة . وهذا التطابق لا يستقيم إلا بالتساوى بين لفظ العام وسببه الخاص . والتساوى لا يكون إلا إذا خصصنا اللفظ العام بسببه الخاص . لا سيما إذا وقع ذلك في كلام الشارع الحكيم ، وجاء في أرقى نصوص البلاغة وواحدتها إيجازاً ، وهو القرآن الكريم .

والجواب : أن طرفي العام على عمومية لا يحل بمطابقته لشيء الخاص ؟ لأن هذه المطابقة تحصل بكون اللفظ أعم من سببه ، كما تحصل بمساواته إياه ، فإن القصور من المطابقة أن يكون اللفظ مبيناً لحكم السبب وغير قاصر عن الوفاء به ، وهو إذا جاء أعم يكون قد وفق بالمراد وزاد .

ويمكن أن تسبك من هذا قياماً استثنائياً صيغته هكذا : لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لكان اللفظ غير مطابق للسبب . لكن التالي باطل ، فثبت تقيض المقدم . دليل للضرورة : أن الكلام هنا مفروض في سبب خاص ولفظ عام ، ولا شك أن العام لا يطابق الخاص . ودليل بطلان التالي : أن عدم المطابقة منافي للحكمة ، وغلّ بالبلاغة .

والجواب : أننا نبطل تلك الملازمة ، ونمنع دليلها وهو أن العام لا يطابق الخاص . كيف ؟ وللمطابقة كما تحصل بمساواة اللفظ للسبب عمومًا وخصوصًا ، تحصل بكون اللفظ أعم من السبب ، لأن المراد من الجواب أن يتحدث عن السبب وبين حكمه ، وذلك حاصل مع كونه أعم منه ، ولا يتوقف على مساواته إياه .

ملاحظة : يمكنك بعد هذا البيان ، أن تحول تلك الأقيسة الاستثنائية إلى أقيسة اقترائية ، ثم تستدل على مقدماتها بسهولة ويسر ، على نمط ما فعلنا بأدلة الجمهور . فأمامك المحال ، ولا داعي لإطالة المقال .

كما أرجو أن يعذرني القاري الكريم ، إذا شق عليه بعض الشيء أن يهضم تلك الصناعة الفنية في صياغة الأدلة ببعض الأحيان ؛ فإن للوسط قضاء لا يرد ، وللصناعة حكمًا لا ينقض . ومن واجبي أن أشبع حاجة هؤلاء وهؤلاء ، لذلك تراءى طوراً هنا وطوراً هناك . والله هو الفتح العظيم ؛ وهو الموفق والمعين .

١١ - شبه السبب الخاص مع اللفظ العام

نوة السيوطي في الإتيان ، وابن السبكي والخلي في جمع الجوامع وشرحه ، بأن القرآن الكريم قد يرد فيه ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام للنازل فيه ، فيكون لهذا الشبه أثرٌ صالحٌ في تناول الآية العامة المضمون الخاص في الآية التي معها ، تناولاً ممتازاً يجمعه أسبق إلى الذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه بالتخصيص إذا ورد مخصص لتلك الآية العامة . فكأنه قطعيٌ للدخول . وكأنه يجمع على عدم خروجه بالتخصيص ، كما أجمعوا على عدم خروج السبب الخاص من لفظ العام النازل فيه .

وهاك مثلاً بوضع لك للقسام : قال الله تعالى في سورة النساء : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نُصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ ، يُؤْمِنُونَ بِالْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا » إلى آخر الآيات الواردة في هذا الموضوع .

فأنت ترى أن هذه الآيات شتمت على الخيانة والخائنين من اليهود ، ونوعتهم أقطع الوعيد ، ووبختهم أشدَّ التوبيخ . وذلك في معنى النهي البالغ عن تلك الخيانة أي خيانتهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، حيث جعلوا للمشركين أهدي سبيلاً منهم . ومن المقرر أن النهي عن شيء أمرٌ بضده ، فلا جرم تضمنت هذه الآيات أيضاً أمر اليهود بالأمانة في الحكم على النبي ﷺ وأصحابه ، ووصفهم بالصفات الحقيقية خصوصاً أنهم قد مدحوا في كتابهم التوراة كما قال الله تعالى في سورة الأعراف : « يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ » الخ والضمير للنبي ﷺ ، وكما قال في سورة الفتح بعد أن وصف النبي وأصحابه : « ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَزِعٍ أُخْرِجَ شَطَآنُهُ » الخ .

ثم جاء عقيب تلك الآيات في الترتيب الوضعي قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّ اللَّهَ

بأنكم أن تؤذوا أمانات إلى أخطأ ، فكان الكتاب فيها راناً ، والعلة وثيقة
والاستقام جيل ، لأن هذه الأمانات في عمومها كما ترى ، وذلك الآيات تأمر
بأمانة خاصة كملت ، وما الحكم للعلة بين العام والخاص ، فكان ذلك تشبيهاً بالسبب
الخاص بجزء من لفظ عام ، فإذا كان تناول العام لأفراد الخاص مجماً عليه ولا يصح
خروجه منحصراً ، فكذلك الأمانة العامة التي معنا تنظم في تلك الأمانة العامة
استظهاراً بتأويلها دونها أولاً ، حتى لو قل إنه لا يحمل إخراجها منها بمخصص
لم يحد ، وذلك ما حقه إيمان السككي أن يحملها مرتبة دون السبب وفوق التعرُّد .
وإعالم يحمل في مرتبة السبب ، لأن الأولى ليست شيئاً في الثانية ، ولأن المقارنة بينهما
ليست إلا في ترتيب آيات القرآن ووضع بعضها بإزاء بعض ، والاستمطارنة زمانية في النزول
بل إن بينهما التماس شيئاً ، فالثانية تأخرت عن الأولى بنحو ست سنين ، ولا يضر ذلك
لأن قارب الزمان ليس شرطاً في وضع آية لصق آية تناسبها ، إنما هو شرط في أسباب
النزول مع ما يعمل فيها فحسب .

والعلل من تمام القاعدة أن نشوق إليك ما جاء في جمع الجوامع للإمام ابن السككي
وشارحه جلال الدين السككي في هذه المناسبة ، ونقته : « (ويقرب منها) أي من صورة
السبب حتى يكون قلم الدخول أو ظني (خلاص في القرآن تلاء في الرسم) أي
رسم القرآن بمعنى وضعه مواضعه ، وإن لم يتله في النزول (عام للناسبة) بين التالي
والتالي ، كافي قوله تعالى : « أَلَمْ نَوَدَّ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ،
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالْفُتُورِ » الخ فإنه - كما قال أهل التفسير - إشارة إلى كتب
ابن الأشراف ونحوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتي بدر ، حرّضوا
المشرّكين على أخذ بنارهم ، ومحاربة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم : من أهدى سبيلاً ،
محدثاً وأصحابه أم نحن ؟ فقالوا : أتم ، مع علمهم بما في كتابهم من نص النبي صلى الله
عليه وسلم المطبق عليه ، وأخذ الوثائق عليهم ألا يكتبوه ، فكان ذلك أمانة لازمة لم ولم

يُؤَدُّوهُمَا، بِحَسْبِ عَالَمِ الْكَفَّارِ : أَنْتُمْ أَهْدَى سَبِيلًا حَسَدًا لَدُنِي ﷺ . وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوجه عليه المفيد للأمر بمقابلته المشغل على أداء الأمانة التي هي بيان صفة النبي ﷺ ، بإفادة أنه الموصوف في كتابهم ، وذلك مناسب لقوله تعالى : « إِنْ آتَاكَ بِأَمْرٍ كُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ، فَمِنْهَا عَامٌّ فِي كُلِّ أُمَّةٍ ، وذلك خاصٌّ بأمانة هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بالطريق السابق ، والعالم مثال الخاص في الرسم مفرغ عنه في النزول بست سنين ، مدة ما بين بقر في رمضان من السنة الثانية ، والفتح في رمضان من السنة الثامنة ، وإنما قال : ويقرب منها كذا ، لأنه لم يرد العام بسببه بخلافها » ١٥ والحمد لله أولاً وآخراً .

المبحث السادس

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا بحث طريف وشائق ، غير أنه مخيف وشائك ١ . أما طرافته وشوقه ، فلا أنه يربنا مظهراً من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده ، وتيسيره لكتابيه على كافة القبائل العربية ، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية ، من كل جيل وقبيل ، حتى ينظروا به لومة ألسنتهم ، سهلاً طجائهم ، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات ، وتنوع في الخصائص والميزات .

ومن طرافة هذا المبحث أيضاً أنك تشاهد فيه عرضاً عاماً لمنتجات أفكار كثيرة ، وتشهد جيشاً جراراً من مذاهب وآراء . كلها تحاول العمل لخدمة العلم ، وإظهار الحق ، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام .

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة ، فلا أنه كثر فيه القيل والقال ، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة ، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالقرار منه وقال : إنه

مشكل. وحق اضطراب جماعة من كبار المحققين أن يقرروه بالتأليف فيها، وحدثنا ما بين
العلامة المعروف بأن شامة في القرن السابع الهجري، والعلامة الشيخ محمد نجيب في القرن
الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتخذ منه أمداء الإسلام سبيلاً هو جاك إلى
توجيه الطامع الخبيثة إلى القرآن، كما وقعت أو وقع على كتاب لمن يدعون أنفسهم
مبشرين، أسعوه «صباح قرآنية» و«بطوا موضوع الجزء الأول منه» هل من تحريف
في الكتاب الشريف؟ وتصيدوا فيه من الآراء للزينة ما الحق منه يرى. وهو ما
لم ينالوا.

ونحن نستعين الله ونشهد به، أن يُحْلَمَ لنا الورد من الشوك في هذا الموضوع الشائق
الشائك، وأن يهي لنا من أمرنا رشداً.

وسنعول في هذا الميدان - إن شاء الله - جوانب عدة، نتحدث فيها عن أدلة
نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد
كثيرة لا اختلاف الجرواف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن
الوجوه السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن
وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه، وعن بقاء هذه الأحرف
السبعة في المصاحف، وعن الأقوال الأخرى وتنفيذها، وعن دفع إجمالي للأقوال الأخيرة
منها، ثم نختم البحث بملاحج الشبهات الواردة على هذا الموضوع : والله المستعان.

١ - أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة ، ورُوي حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمعٍ كبير من الصحابة . منهم عمر ، وعثمان ، وابن مسعود وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو بكر ، وأبو جهم ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان بن صُرد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأنس ، وحذيفة ، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري ، رضى الله عنهم أجمعين . فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً ، ما منهم إلا رواه وحكاه .

وروى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضى الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : « أذكر الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ كلها شافٍ كافٍ » لما قام . فقاموا حتى لم يُحضوا ، فشهدوا أنَّ رسول الله ﷺ قال : « أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ كلها شافٍ كافٍ » فقال عثمان رضى الله عنه : « وأنا أشهدُ معهم » .

وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد ابن سلام يقول بتواتر هذا الحديث . لـكنك خبير بأن من شروط التواتر ، توافر جمعٍ يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت ، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة .

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية ، وتنويراً في

بيان المعنى وإقامة لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية :

(١) روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أقرأنى جبريلُ على حروفٍ فراجعتهُ ، فلم أزلُ أستزيدُهُ ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعةٍ أحرفٍ » زاد مسلم : « قال ابن شهاب : بلغنى أن تلك السبعة فى الأمر الذى يكونُ واحداً لا يختلفُ فى حلالٍ ولا حرامٍ » .

(٢) وروى البخارى ومسلم أيضاً - (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : سمعتُ هشامَ بنَ حكيمٍ يقرأ سورة الفرقانِ فى حياةِ رسول الله ﷺ ، فاستمعتُ لقراءتهِ فإذا هو يقرأها على حروفٍ كثيرةٍ ، لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فسكدتُ أساوره فى الصلاة ، فانتظرتُهُ حتى سلم ، ثم لبثتُهُ بردائه أو بردائى ، فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبتَ ، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأنى هذه السورة التى سمعتُك تقرأها ، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقانِ على حروفٍ لم تقرأنيها ، وأنت أقرأنى سورة الفرقانِ . فقال رسول الله ﷺ : أرسلهُ يا عمرُ : أقرأ يا هشامُ ، فقرأ هذه القراءة التى سمعتهُ يقرأها . قال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن أنزل على سبعةٍ أحرفٍ ، فاقرأوا ما تيسرَ منه » .

(٣) وروى مسلمٌ بسنده عن أبي بن كعب قال : « كنتُ فى المسجدِ ، فدخل رجلٌ يصلى ، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه ، ثم دخل آخرُ ، فقرأ قراءةً سوق قراءةً صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه ، ودخل آخرُ فقرأ سوى قراءة صاحبه . فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، فحسنَ النبى صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فسقطَ فى نفسى من التكذيبِ ولا إذ كنتُ فى الجاهلية . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد

غشيتى ضرب في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي :
يا أباي ، أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هون على أمتي ،
فردت إلي الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددت إليه : أن هون على أمتي ، فردت إلي
الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردق ردتها مسألة تسألنيها . فقلت :
« اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي . وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم
حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم » . ١ . ٥ .

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب رضي الله عنه « فسقط في نفسي من التكذيب
الح » أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله ، حين رأى
النبي ﷺ قد حسن القراءتين وصوبهما على ما بينهما من اختلاف ، وكاننا في سورة
واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري . وكان الذي مرّ بخاطره وقتئذ أن هذا
الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله . لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة
التي لا تنال من نفس صاحبها مثلاً ، ولا تفتنها عن عقيدة ، ولا يكون لها أثرٌ باقي
ولا عمل دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة .
ولكن يؤخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره ، ويوجه إليها
اختياره وكسبه ، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه .

قال القرطبي « فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبي) من قبيل
ما قال فيه النبي ﷺ حين سأله : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم
به . قال : أوقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » . رواه
مسلم ١ . ٥ .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه ، لا يمس مقامه

ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً كما في الحديث الشريف .

وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه خواطرَ سوء المونجاء ، ورياحِ الهواجس الشنعاء ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها . وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأبيّ إذ ضَرَبَ في صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخطر ، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته ، من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهويناً على أمته وتيسيراً لها . ولقد نجح الرسول ﷺ في هذا العلاج أيّماً نجاح حتى قال أبيّ نفسه : « فَفِضْتُ عَرَقًا ، وَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا » .

ذلك ما نراه مُخْلِصاً في هذا المقام الذى زلت فيه بعض الأقدام ، وللعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلامٌ جَيِّدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ، فارجع إليه إن أردت التوسّع ومزيد البيان .

أضف إلى ما ذكرناه أن خصومة أبي بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذوراً ، بدليل أنه لما علم بذلك ، واطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعاً منهما من مراجع القرآن على اختلاف رواياته ، وكان من رُواة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثين المسندين إليه بعد .

(٤) روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كانَ عِنْدَ أَضَاقَةِ بَنِي غِفَارٍ . قَالَ : « فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . فَقَالَ : أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ؛ وَإِنْ أُمِّي لَا تُطِيقُ

ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ؛ وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف . فأبى أحرف قرءوا عليه فقد أصابوا « ١٥ » .

(وأضأة بن غفار) بفتح الهمزة في أضأة وبكسر الغين في غفار : مُستنقع الماء كالقدير ؛ وكان بموضع من المدينة المنورة ينسب إلى بنى غفلة ، لأنهم نزلوا عنده . (٥) وروى الترمذي عن أبي بن كعب أيضاً قال : لقى رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المروة قال : فقال رسول الله ﷺ لجبريل : إني بعثت إلى أمة أميين ؛ فيهم الشيخ الفاني ، والعجوز الكبيرة ، والغلالم . قال : « فمرهم فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف » قال الترمذي : حسن صحيح . وفي لفظ : « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » ؛ وفي لفظ حذيفة « فقلت : يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل ، والمرأة ، والجارية ؛ والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

(٦) أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو : إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا » ١٥ .

قال في القاموس : ماراه مُمارة ومِراء ، وأمتري فيه وتماري : شك . والمرية بالكسر والضم : الشك والجدل . ١٥ .

(٧) روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال : « أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فرحْتُ إلى المسجد ، فقلتُ لرجلٍ : اقرأها . فإذا هو يقرأها حروفاً ما أقرأوها . . فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فغضب وجهه وقال : « إنما أهلك من قبلكم الاختلاف » ثمَّ أسرَّ إلى عليٍّ شيئاً . فقال عليٌّ : إن رسول الله ﷺ يأمرُكم أن يقرأ كلُّ رجلٍ منكم كما علم . قال : فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه » اهـ .

(٨) وأخرج البخاريُّ عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سَمِعَ رجلاً يقرأ آيةَ سمع النبي ﷺ يقرأ خلافها . قال : فأخذتُ بيده فانطلقتُ به إلى النبي ﷺ فقال : « كلا كما محسنٌ ، فاقْرَأ » قال شعبةُ أحد رواة هذا الحديث : أكبرُ علمي أن النبي ﷺ قال : « فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهملسكوا » .

(٩) روى الطبريُّ والطبرانيُّ عن زيد بن أرقم قال : جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابنُ مسعودٍ سورةَ أقرأنيها زيد بن ثابتٍ ، وأقرأنيها أبيُّ ابن كعبٍ فاختلفتُ قراءتهم ، فبقراءةِ أيِّهم أخذ؟ فسكتَ رسول الله ﷺ وعلىَّ إلى جنبه ، فقال عليٌّ : « ليقرأ كلُّ إنسانٍ منكم كما علم ، فإنه حسنٌ جميلٌ » .

(١٠) وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ ، فاقرءوا ولا حرجَ ولكن لا تختصموا ذكرَ رحمةٍ بعذابٍ ، ولا ذكرَ عذابٍ برحمةٍ » .

٢ - شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مائلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

(الشاهد الأول) أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصاً الأمة العربية التي شرفت بالقرآن ، فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات ، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ، ويوحد بينها اللسان العربي العام . فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لشق ذلك عليها كما يشق على القاهري منا أن يتكلم بلهجة الأسيوطي مثلاً ، وإن جمع بيننا اللسان المصري العام ، وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد . وهذا الشاهد نجده مائلاً بوضوح بين الأحاديث السافرة في قوله ﷺ في كل مرة من مرّات الاستزادة « فرددت إليه أن هوّن على أمتي » وقوله : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ومن أنه ﷺ لقي جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمّية فيهم الرجل والمرأة ، والغلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط » الخ .

قال المحقق ابن الجزري : « وأما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها شرفاً لها ، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها ، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أتاه جبريل فقال :

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَقَالَ ﷺ : أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَعُونَتَهُ فَإِنَّ أَمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَزَلْ يَرُدُّ الْمَسْأَلَةَ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ »
 ثُمَّ قَالَ : « وَكَأَنَّ ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانُوا يَبْعَثُونَ إِلَى قَوْمِهِمُ الْخَاصِينَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ أَحْمَرِيمَ وَأَسْوَدِيمَ ، عَرَبِيَهُمْ وَعَجَمِيَهُمْ ، وَكَانَ الْعَرَبُ الَّذِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلَفْظِهِمْ .
 لِفَاتِهِمْ مُخْتَلِفَةً وَأَلْسِنَتُهُمْ شَتَّى ، وَبَعَسَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ لَفْظٍ إِلَى غَيْرِهَا ، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إِلَى آخَرٍ . بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ بِالْتَّعْلِيمِ وَالْعِلَاجِ ، لَا سِوَا الشَّيْخِ ، وَالْمُرَاةِ ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ ، فَلَوْ كَلَّفُوا الْعَدُولَ عَنْ أَمْتِهِمْ ، وَالْإِنْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ ، لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يَسْتَطَاعُ ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَّكِلَ الْمَتَّكِلُ وَتَبَايَ الطَّبَاعُ » اهـ .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتمدد الحروف

كلُّ ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدةٍ ، وفائدةٍ واحدةٍ من فوائد اختلاف القراءات وتمدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن . ونحيطك علمًا هنا بأن لهذا الاختلاف والتمدد فوائد أخرى :
منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحدٍ يوحد بينها ، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيرًا من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة .
 فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا ، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب . وحذب ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه

في دائرة لغتهم المرنّة ، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة ، وعقدوا لها راية الإمامة . وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية ، على نمط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صحّ أن يقال : إنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى . وكانت هذه حكمة إلهية سامية ؛ فإن وحدة اللسان العام من أهمّ العوامل في وحدة الأمة ، خصوصاً أول عهد بالتوثب والنهوض .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ » قرأ سعد بن أبي وقاص « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ » بزيادة لفظ « مِنْ أُمِّ » فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه .

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين : « فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » وجاء في قراءة : « أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ » بزيادة لفظ « مُّؤْمِنَةٍ » فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين . وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن سماه نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط .

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين ، كقوله تعالى : « فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ . وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ » قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة « يطهرن » ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض ؛ لأن زيادة اللبني تدلّ على زيادة المعنى . أما قراءة التخفيف فلا

تفيد هذه المبالغة . ومجموع القراءتين يحكم بأمرين : أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر . وذلك بانقطاع الحيض . وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالفت في الطهر وذلك بالاغتسال ، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء . وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً .

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى في بيان الوضوء « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » قرئ بنصب لفظ « أرجلكم » وبجرها . فالنصب يفيد طلب غسلها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « وجوهكم » المنصوب ، وهو مفسول . والجر يفيد طلب مسحها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « رؤوسكم » المجرور ، وهو ممسوح . وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن المسح يكون للابس الخف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقرئ « فامضوا إلى ذكر الله » . فالقراءة الأولى بتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليس من مدلوله السرعة .

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى : « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ » وقرئ « كالصوف المنفوش » فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف . ومنها تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها : « وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ نَمِيًّا وَمُلْكًا كَبِيرًا » جاءت القراءة بضم النيم

وسكون اللام في لفظ (وملكاً كبيراً) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه ، فرفضت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار « لَمَنِ أَمْلَأَ الْيَوْمَ اللَّهُ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » .

والخلاصة : أن تنوع القراءات ، يقوم مقام تعدد الآيات . وذلك ضرب من ضروب البلاغة ، يبتدى من جمال هذا الإيجاز ، وينتهي إلى كمال الإعجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته ، يصدق بعضه بعضاً ، ويبين بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد في علو الأسلوب والتعمير ، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم . وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن يُعَجِّزُ إذا قرئ بهذه القراءة ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهلم جرا . ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف !

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحج في الإعجاز وفي البيان ، على كل حرف ووجه ، وبكل لهجة ولسان . « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

(الشاهد الثاني) أن مرات استزادة الرسول للتيسير على أمته ، كانت ستاً غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها ،

تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : « أقرأني جبريلُ على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف » وكذلك جاء في حديث لأبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ فعلمتُ أنه قد انتهتِ العدةُ » ، يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديثِ الأخرى ، وإن كانت لم تبلغ ستاً صراحةً ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فنعلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية .

(الشاهد الثالث) أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف ، فقد أصاب شاكلة للصواب أي كان ذلك الحرف ، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله صلى الله عليه وسلم : (فأَيُّما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا) وقوله صلى الله عليه وسلم لكل من المختلفين في القراءة (أصبت) وقوله صلى الله عليه وسلم لهما في رواية ابن مسعود : (كلا كما محسن) وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عمرو بن العاص : (فأَيُّ ذلك قرأتمْ أصبتمْ) . وعدم موافقته صلى الله عليه وسلم لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتية في الأحاديث السالفة . ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد الرابع) : أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله ، لا مدخل لبشر فيها . بل كلها نازلةٌ من عنده تعالى ، مأخوذةٌ بالتلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يرجعون فيما يقرءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه ، انظر قوله صلى الله عليه وسلم في قراءة كل من المختلفين : (هكذا أنزلت) وقول المخالف لصاحبه : « أقرأنيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه ، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » . ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْكَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » ، قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ » .

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تخرج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب ، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدل فيه ويغير ، بمرادف أو غير مرادف ؟ « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

(الشاهد الخامس) أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة . يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « فَلَا تُمَارُوا فِيهِ ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ » وعدم موافقة لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمر بن العاص ، على معارضة مخالفتهم بالطرق الآنفه ، في الأحاديث السالفة . ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يقرأ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد السادس) أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا مُحْتَمِسِينَ في الدفاع عن القرآن ، مُسْتَبْسِلِينَ في المحافظة على التنزيل ، متيقظين لكل من يحدث فيه حداً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللهجات ، مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون

في هذا الباب بالظنّة ، ويناغون عن القرآن بكل عناية وهمية . وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ ، وأنه قال لعمر تسوية لقراءته : أقرأنيها رسول الله ﷺ لكن عمر لم يقنع ، بل لبّيه وساقه إلى الحماكة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبي بن كعب بصاحبه ، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن كعب ، فارجع إليها إن أردت .

(الشاهد السابع) أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاق ، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيكٍ وتكذيب ، ولا سلاحَ عصبيّةٍ وتنطعٍ وجود . على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة ، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً ، ومن هذه الرحمة نقمة ؟ . يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق « فَلَا تُمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمَرَاءَ فِيهِ كَفَرٌ » . وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله : « إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِكُمُ الْاِخْتِلَافُ » وضربه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل .

(الشاهد الثامن) أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوهٌ في الألفاظ وحدها لا محالة . بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : « إِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ » . وقوله : « أَيْ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ » ونحو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ ، لا شرح المعاني .

٣ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهننا بعد الذى أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » فإليك :

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول . وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقاً في المبحث الثالث . وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثانى من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقة وهي العدد المعروف في الآحاد بين الستة والثمانية . وأما الأحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة ، أتى عليها صاحب القاموس ؛ إذ يقول ما نصه : « الحرف من كل شيء طرفه ، وشفيره ، وحده ، ومن الجبل أعلاه الحد ، وواحد حروف التهجى ، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، ومسيل الماء ، وآرام سودّ ببلاد سليم . وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . » وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ أى وجه واحد ، وهو أن يعبد على السراء لا على الضراء ، أو على شك ، أو على غير طمأنينة من أمره ، أى لا يدخل في الدين متمكناً . « ونزل القرآن على سبعة أحرف » : سبع لغات من لغات العرب . وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر ، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن ، لا تصرف قليل . وهذه الإطلاقات الكثيرة تدل على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي ، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام .

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذى سنتقصه عليك ، لا بالمعنى الذى ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها . فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة (عَلَى) في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير ، أى أنزل القرآن موسماً فيه على القارىء أن يقرأه على سبعة أوجه ، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة .

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه ؛ إذ لقال صلى الله عليه وسلم « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ » بحذف لفظ (عَلَى) . بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه ، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة . فكلما « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ » التى ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة ، وكلما « وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ » التى ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة ، وكلما « أَفٍ » التى أوصل الرمانى لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة ، وكل أولئك وأشباه أولئك ، لا يخرج التباين فيه على كثرته عن وجوه سبعة .

٤ - الوجوه السبعة في المذهب المختار

بقي علينا أن نقسّم : ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوّعت في الكلمة الواحدة ؟ .

هنا يحتدم الجدل والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول :

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من أفراد ، وثنائية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيث .

(الثاني) : اختلاف تصريف الأفعال من ماضي : ومضارع ، وأمر .

(الثالث) : اختلاف وجوه الإعراب .

(الرابع) : الاختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) : الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) : الاختلاف بالإبدال .

(السابع) : اختلاف اللغات « يريد اللهجات » كالفتح والإمالة والترقيق

والتفخيم ، والإظهار والإدغام ، ونحو ذلك اهـ ، غير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عثرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء . بقوله سبحانه :

« وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » قرئ هكذا : « لِأَمَانَاتِهِمْ » جمعاً وقرئ « لِأَمَانَتِهِمْ » بالإفراد .

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه :
 « فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا » قرئ هكذا بنصب لفظ « ربنا » على أنه منادى
 وبلفظ « باعد » فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام « فعل دعاء » . وقرئ هكذا : « رَبَّنَا
 بَعِدْ » برفع « رب » على أنه مبتدأ وبلفظ « بعد » فعلاً ماضياً مضعف العين جملته خبر .
 ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الإعراب ، بقوله سبحانه :
 « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » قرئ بفتح الراء وضمة ، فافتح على أن « لا »
 نافية ، فالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام الثلثين . أما
 الضم فعلى أن « لا » نافية ، فالفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه : « ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ » قرئ برفع لفظ « المجيد »
 وجره . فالرفع على أنه نعت لكلمة « ذو » ، والجر على أنه نعت لكلمة « العرش » .
 فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت .
 ويمكن التمثيل للوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة . بقوله سبحانه :
 « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » قرئ بهذا اللفظ . وقرئ أيضاً « وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى »
 بنقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه :
 « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ » وقرئ « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه :
 « وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا » بالزاي وقرئ « نُنْشِزُهَا » بالراء ، وكذلك
 قوله سبحانه « وَطَلَحَ مَمْدُودٌ » بالخاء ، وقرئ « وَطَلَعَ » بالعين . فلا فرق في هذا
 الوجه أيضاً بين الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه : « وَهَلْ
 أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى » تقرأ بالفتح والإمالة في « أتى » ولفظ « موسى » فلا فرق في هذا

الوجه أيضاً بين الاسم والفعل. والحرف مثلها نحو «بلى قَادِرِينَ» قرئ بالفتح والإمالة في لفظ «بلى».

هـ — لماذا اخترنا هذا المذهب

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور :

(أحدها) : أنه هو الذى تؤيده الأدلة فى الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها .

(ثانيها) : أنه هو الراجح فى تلك الموازين التى أقنأنا شواهد بارزة من تلك

الأحاديث الواردة . فارجع النظر إليها ، ولا داعى لإعادتها . أما المذاهب الأخرى فتدعى أن التوفيق أخطأها فى رعاية تلك الأدلة أو بعضها ، وستطيش بين يديك فى موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً .

(ثالثها) : أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع

إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فإن استقرأه ناقص أو فى حكم الناقص . فكلمة

« أ ف » التى أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغة يمكن رد لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا يخرج عنها . وكذلك الاختلاف فى اللهجات . وهو اختلاف شكلى - يرد

إليها ولا يخرج عنها . بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات

كلها إليها . وليس من صواب رأى أن يحصر النبى ﷺ الأحرف التى نزل عليها

القرآن فى سبعة ثم نترك نحن طرقات القراءات المروية عنه دون أن نردّها إلى السبعة ؛

لأن ذلك يلزمه أحد خطرين : فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة ، وإما

أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التى نزل عليها القرآن ، ويكون الحصر

فى كلام الرسول ﷺ غير صحيح . وكلا هذين خطأ عظيم وإثم كبير .

(رابعها) أن هذا رأى لا يلزمه محذور من المحذورات الآتية التى يستهدف لها

الأقوال الأخرى ، وستزجها إليك قريباً ، فاصبر وما صبرك إلا بالله .

الذين قالوا بهذا المذهب

ولا يميزن عن باقي أن هذا المذهب قد اختاره في جلته فحول من العلماء ، وقاربه كل القرب مذهب الإمام ابن قتيبة ، والمحقق ابن الجزري ، والقاضي ابن الطيب كما يأتي :

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأي إلا اختلاف في طرق التتبع والاستقصاء ، والتعبير والأداء . وسيظهر لك أن الرازي كان أهدى منهم سبيلاً ، وأكثر توفيقاً حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازي هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه ، فقال ما نصه : « وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه » اهـ .

وقد اختار هذا المذهب أيضاً من المتأخرين بعض أعلام المحققين ، كالعلامة المرحوم الشيخ الخضرى الدمياطى والعلامة المرحوم الشيخ محمد بن حنيت المطيعى . لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التى بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم فى الجملة ، ومنهم من صرح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها ، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحسب .

لهذا نرى أن نسوق إليك فى هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضاً ، جمعاً بين التشابهات من ناحية ، وتمهيداً لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى ، وزيادةً فى تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة .

أما ابن قتيبة فيقول :

إن المراد بالأحرف السبعة ، الأوجه التى يقع بها التغاير :

(فأولها) ما تتغير حركته ، ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل « ولا يضارَّ

كاتبٌ » بفتح الراء وضمها .

- (وثانيها) ما يتغير بالفعل مثل « بَعَدَ وَبَاعَدَ » بلفظ الطلب والماضى .
 (وثالثها) ما يتغير باللفظ مثل « نُنَشِرُهَا وَنُنَشِرُهَا » بالراء المهملة والزاي المعجمة .
 (ورابعها) ما يتغير بإبدال حرف قريب الحرج مثل « طَلَعَ مَنْضُودٍ وَطَلَعَ مَنْضُودٍ » .
 (وخامسها) ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْخَلْقِ بِالْمَوْتِ » .
 (وسادسها) ما يتغير بالزيادة والنقصان مثل : « وَمَا خَلَقَ آدَمَ كَرًّا وَالْأُنثَى وَالْأُنثَى وَالْأُنثَى » بنقص لفظ « مَا خَلَقَ » .
 (وسابعها) ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل : « كَالْمُهِنِ الْمَنْفُوشِ .. وَكَالْصُوفِ الْمَنْفُوشِ » .

وأما ابن الجزرى فيقول :

- قد تدبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها ، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها .
- ١ - وذلك إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى والصورة نحو « البُخْل » بأربعة أوجه « وَيَحْسَبُ » بوجهين .
 - ٢ - أو بتغير فى المعنى فقط نحو « فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ » . برفع لفظ آدم ونصب لفظ كلمات ، وبالعكس .
 - ٣ - وإما فى الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو « تَبَلُّوْا وَتَتَلَوْا » .
 - ٤ - وعكس ذلك نحو « بَصْطَةً وَبَسْطَةً » ونحو « الصَّرَاطُ وَالسَّرَاطُ » .
 - ٥ - أو بتغيرها نحو « فَأَمَضُوا ، فَأَسْعَوْا » .

٦ - وإما في التقديم والتأخير نحو « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ » بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين ، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى .

٧ - أو في الزيادة والنقصان نحو « أَوْصَى ، وَوَصَّى » .

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها .

وأما القاضي ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبي عنه :

تدبرّت وجوه الاختلافات في القراءة فوجدتها سبعة :

١ - منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته . مثل « هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ، وَأَطْهَرُ » أى يأسكان الراء وضمها « وَيَضِيقُ صَدْرِي ، وَيَضِيقُ صَدْرِي » أى يأسكان القاف وضمها .

٢ - ومنها ما لا تتغير صورته ، ويتغير معناه بالإعراب مثل « رَبَّنَا بِأَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ، وَبَاعَدَ » أى بصيغة الماضي والطلب .

٣ - ومنها ما تبقى صورته ، ويتغير معناه باختلاف الحروف ، مثل قوله « نُنْشِرُهَا ، وَنُنْشِرُهَا » أى بالراء وبالزاي .

٤ - ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه ، مثل « كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ، وَكَالْصُوفِ الْمَنْفُوشِ » .

٥ - ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل : « وَطَلَحَ مَنْضُودٍ وَطَلَعَ مَنْضُودٍ » .

٦ - ومنها التقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .

٧ - ومنها الزيادة والنقصان نحو : « لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً . وَلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ

نَجْعَةً أَنْتَى » أى بزيادة لفظ أنتى .

٦ - النسبة بين هذه المذاهب

ومذهب الرازي

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي ، بل بينها جيماً وبين ما يشابهها ، ويجمل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً . وذلك تسكُّفٌ بعيْدٌ فيما أرى ، لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازي ، لم يُنَوِّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة . فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة ، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات ، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك .

على حين أننا ما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف . بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يهملون هذا الوجه عن قصد وعمد .

فهذا ابن قتيبة يقول :

« وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام . والروم والإشمام ، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يقتضيه في اللفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات المتنوعة في أذائه ، لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً » اهـ .

ولكنني أرى أن هذا المذر الذي قدَّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه ، لا يسوغ ذلك الإهمال . فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أن اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحداً أو لا تخرجه ، بل المسألة مسألة رعاية أمر واقع تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبَّ بين الصحابة في اختلاف القراءات ، كما يكون أيضاً مثاراً للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء ، إذا لم يعملوا أن الجميع من عِدَاد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن . وذلك لأن تحريف القرآن

يحرم بما يَمَسُّ صورته وطريق أدائه وكيفية لهجته ، كما يحرم بما يَمَسُّ جواهره وتغيير حروفه وكلاته وحركانه وترتيبه .

أمر آخر : هو أن التيسير على الأمة - وهى الحكمة البارزة فى نزول القرآن على سبعة أحرف - لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذى نَوَّه به الرازى ؛ وهو اختلاف اللهجات . بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية فى باب التخفيف والتيسير ؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لفته فى جواهرها ، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لفته نفسها بلهجة غير لهجته ، وطريقة فى الأداء غير طريقته . ذلك لأن الترقيق والتفخيم ، والهمز والتسهيل ، والإظهار والإدغام ، والفتح والإمالة ونحوها ، ما هى إلا أمورٌ دقيقة ، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشيء من الغموض والعسر فى للنطق على من لم يتعودها ولم ينشأ عليها .

واختلاف القبائل العربية فيما مضى ، كان يدور على اللهجات فى كثير من الحالات وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن ، يدور فى كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات .

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف فى هذه اللهجات . حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة منحصرة فى اللهجات لا غير ، كما يأتى .

قال الإمام ابن قتيبة نفسه فى كتاب المشكل ما نصه : - « فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يُقرَأَ كل أمة (الله يريد بالأمة القبيلة) بلغتهم ، وما جرت به عادتهم ، فالهذلي يقرأ « عَتَّى حَيْن » يريد (حَتَّى حِينَ) هكذا يلفظ بها ويستعملها (أى يقلب الحاء عينا فى النطق) . والأسدي يقرأ « يَعْلَمُونَ ، وَنِعْلَمُ ، وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ ، أَلَمْ يَعْنَهُ » بكسر حروف المضارعة فى ذلك كله ، والتميم يهمز ، والقرشي لا يهمز . والآخر يقرأ « قِيلَ لَهُمْ ، وَغِيضَ الْمَاء » بإشمام الضم مع الكسر

و « بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » بإشمام الكسر مع الضم . و « مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا » بإشمام الضم مع الإدغام .

ثم قال ابن قتيبة أيضاً : « ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لفته وما جرى عليه اعتياده ، طفلاً وياقفاً وكملاً ، لاشتد ذلك عليه ، وعظمت الحنة فيه ، ولا يمكن إلا بعد رياضة النفس طويلاً ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة . فأراد الله برحمته ولطفه ، أن يجعل لهم مُتَسَمَّاً في اللغات ، وَمُتَصَرِّفاً في الحركات ، كتنسيه عليهم في الدين » اهـ .

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحةً في هذه الكلمات .

وكذلك نجد العلامة ابن الجزري ، يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات ، ويقول ما نصه :- وهذا يقرأ « عَلَيْهِمْ ، وَفِيهِمْ » بضم الهاء ، والآخر يقرأ « عَلَيْهِمْ ، وَمِنْهُمْ » بالصلة . وهذا يقرأ « قَدْ أَفْلَحَ ، وَقُلْ أَوْحَى » وإذا خلوا إلى شَيْطَانِهِمْ » بالنقل ، والآخر يقرأ « مُوسَى ، وَعِيسَى » بالإمالة . وغيره يُلَطِّفُ . وهذا يقرأ « خبيراً بصيراً » بترقيق الراء ، والآخر يقرأ « الصَّلَاة ، وَالطَّلَاة » بالتفخيم ، إلى غير ذلك » اهـ .

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين ، اللذين اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه ، فانهما أن ينظما في سلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة . والعصمة لله وحده .

فالأحق والأدق ما ذهب إليه الرازي ! .

ولعل هذه الدقة ، وهذا الشمول الذي وُفق إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التنقيح الذي نوه به ابن حجر ، إذ قال : « وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه » . وليس معناه الاتحاد بينهما ، لما علمت من وضوح الفرق ؛ وأن كلام الرازي أعم من كلام أولئك الثلاثة عموماً مطلقاً .

٧ - دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزرى وابن الطيب بجملة اعتراضات تقدّمها إليك ، ثم نفّذها بين يديك ، فيما يأتى :

« الاعتراض الأول » يقولون : إن هذا القول مع اختلاف قائله فى بيانه ، لم يذكر واحد منهم دليلاً إلا أنه تتبّع وجوه الاختلاف فى القراءة ، فوجدها لا تخرج عن سبعة . وهذا لا ينهض دليلاً لأى واحدٍ منهم على أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التى تختلف فيها القراءة .

ونجيب أولاً : بأن هذا المذهب الذى اخترناه لم يختلف ولم تردّد فى بيانه . ثانياً : أنا أيدّناهُ بعدة أدلة لا بدليل واحد . ثالثاً : أنا لا نسلم كون تتبّع وجوه الاختلاف فى القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة . كيف؟ والاستقراء التام دليلٌ من جملة الأدلة التى يحتملها المنطق القديم والمنطق الحديث ، مادام مستوفياً لشروطه الثلاثة التى أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكماً حقيقياً ، وثانيها أن تكون كلية حقيقية أى موضوعها كلياً حقيقياً صادقاً على ما وجد من أفرادها فيما مضى ، وما هو موجود فى الحال ، وما يمكن أن يوجد فى المستقبل . وثالثها أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة .

ولا ريب أن الوجوه السبعة التى ذكرها أبو الفضل الرازى تحقق فى استقراءاتها الشروط الثلاثة ، لأن الرازى لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدها لا تخرج عن هذه السبعة ، ثم أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكماً حقيقياً بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة فى الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة . وهو حكمٌ يقوم على قضية كلية سالبة كما ترى .

« الاعتراض الثاني » يقولون : إن طريق تثقيب أبي الفضل الرازي ، وابن قتيبة ، وابن الجزري ، وابن الطيب ، يخالف بعضها بعضاً . وهذا يدل على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه .

ونجيب : بأن مجرد الاختلاف في طرق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم . وإنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصاً دون من كان استقراؤه تاماً . وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تامٌ مستوفٍ لجميع شروط الإنتاج . ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلكها مخالفوه ، فلكل إنسان أن يختار في استقرائه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب ، مادام ملتزماً لشروط إنتاجه . وإذا كان غيره قد وقع في نقص من تثقيمه واستقصائه ، فلا يضير ذلك مذهب الرازي القائم على الاستقراء التام في قليل ولا كثير . « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

« الاعتراض الثالث » يقولون : إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة ، وأكثر الأئمة بومئذ أمي لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومحارجها فحسب ، والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم ، أو في إبدال حركة بأخرى ؛ أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير ، فإن القراءة بأحدها لا توجب مشقة ، يسأل النبي صلى الله عليه وسلم المعاقة منها ويقول : « إِنْ الْأُمَّةُ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ » ، وبطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضى إلى الأمر ، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، هذا لاتفيده الروايات السابقة ولا تدل عليه .

ونجيب : بأننا لا نسلم خفاء الرخصة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو للمعلوم أو في إبدال حركة بأخرى ، أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير . كيف ؟ والرخصة في ذلك ظاهرة أيضاً . بل هي ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة ، والحرف ،

والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف. وهذا نشاهده نحن ونحسّه في تيسر أو تعسر بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق، دون صفات أخرى. فالبعض يسهل عليه التفتيح دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه. فكيف إذا تغيرت الكلمات أو الحروف أو الحركات أو الترتيب.

« الاعتراض الرابع » يقولون : إنه لا يُتَصَوَّرُ وجود أوجه اختلاف في القراءات المذكورة في كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تيسيراً وتخيراً كما تقدم. وإن أرادوا أن ذلك متفرق في القرآن جميعه كالمقابل باللفات السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثمة رخصة ولا اختلاف بين الصحابة.

ونجيب : بأن هذا الاعتراض مبنيٌّ من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا المذهب المختار وأشباهه، لأنه عبارة عن وجود سبعة إليها ترجع جميع الاختلافات في القراءة دون أن تلتزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة، ودون أن يقال : إنها موزعةٌ اشتتاً على أبعاض القرآن. وإذا فالرخصة متحققة، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بهذا القول. وماذا عسى أن يبقى من التيسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوه وكلّ اختلاف في القراءات متواتراها وصحيحها وضعيفها وشاذّها بكل طريق من طرق الاختلاف حتى ولو كان في اللهجات، ولو وصلت لافات الكلمة إلى سبع وثلاثين، كما أسلفنا في كلمة « أف » حكاية عن الرماني.

« الاعتراض الخامس » يقولون : إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ونحوها.

وأجيب باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقاً، وإنما أُطْلِعَ عليه بالاستقراء.

والأقعد من هذا في الجواب أن يقال : إن الإحصار المذكور عُرف بطريق الاستقراء التام ، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدم الكلام عليه جواباً عن اعتراض سابق . وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أميوز ، لا يقدح في بيان الحروف السبعة المذكورة ، لأن الحاجة لم تكن ماسة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف العنواي الذي اعتبرت به تلك الوجوه سبعة ، فحسبهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم سبعة وجوه ، ولا يضيرهم ألا يستطيعوا العنونة عنها بما نعتون نحن ، ماداموا يعرفون السبعة تطبيقاً في جميع مفردات القرآن ، وما داموا يعمّون في القراءة على تلقّهم عن رسول الله ﷺ الذي يؤمنون بأنه لا يقادر في إبلاغ القرآن وجهاً من وجوه السبعة . ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التي تتصل بالإعراب والبناء ، ولكنهم كانوا يعرفون أكثر منا كيف ينطقون نطقاً صحيحاً فصيحاً منطقاً عليه ما عرفنا نحن بعد من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء .

٨ — بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ننتقل بك إلى نقطة أخرى : هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجود في المصاحف العثمانية .

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية .

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها ، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر ، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك . ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة ، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك .

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط ، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها .

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفّ لفه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة ، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة ، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان . ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة ، ونسخ عثمان للمصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده . وسيأتي بيان هذا المذهب وما ورد عليه من توهمين .

والتحقيق أن القول باشتغال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها ، يتوقف على أمرين : أحدهما تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر .

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات ، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقة والاستقراء التام .

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر ، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقص ، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب ، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً ، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً .

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه :

أما الوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء أفراداً وجمعاً نحو قوله سبحانه « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » المقرؤة بجمع الأمانة وإفرادها ، فقد اشتمل عليهما المصحف ؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا :

« لَأَمْنَتِهِمْ » برسم المفرد في الحروف ، ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة .

وأما الوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه « يَفْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ » المقرؤة بكسر الكاف وضمها في الفعل ، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم

المصحف العثماني أيضاً ، لأن هيكل الفعل واحد في الخط لا يتغير في كلتا القراءتين ،
والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً .

وأما الوجه الثالث وهو اختلاف وجوه الإعراب بقراءة « وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ »
بفتح الراء وضمها ، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق ، وهو واضح .

وأما الوجه الرابع وهو الاختلاف بالنقص والزيادة ، فنه ما يوافق الرسم في
بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ » وقرئ « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا » بزيادة لفظ « مِنْ » . وهما قراءتان متواترتان
وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف ، بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن
لفظ « مِنْ » ثابتة فيه . أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت
فيه ، أى في غير المصحف المكي . ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من
الأحوال نحو قوله سبحانه : « وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيئَةٍ غَضْبًا » وقرأ
ابن عباس هكذا « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيئَةٍ صَالِحَةٍ غَضْبًا » بزيادة كلمة « صَالِحَةٍ » فإن هذه
الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية ، نهى مخالفة لخط المصحف ، وذلك
لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة أى عرض القرآن من النبي
صلى الله عليه وسلم على جبريل آخر حياته الشريفة . وبدل على هذا النسخ إجماع الأمة
على ما في المصاحف فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف ،
وبعضه لم تشتمل عليه ، لأنه نسخ .

وأما الوجه الخامس : وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير ، فهو مثل سابقة . منه ما هو
موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا
عَلَيْهِ حَقًّا » قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول ، وللمفعول في الثاني ، وقرئ بالعكس ،
وهما قراءتان متواترتان ، ولا يخالف شئ منهما رسم المصحف . ومنه ما خالف رسم المصحف

نحو قوله سبحانه « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ » وقرئ « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق ، وطلحة بن مطرف ، وزين العابدين (رضي الله عنهم) لكنها لم تتواتر ، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة ، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني ، فلا يجوز القراءة بها بخلاف القراءة الأولى لأنها وافقت خط المصحف ، واستقرت القراءة بها دون نسخ . ومثل ذلك قوله سبحانه : « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » وقرئ « إِذَا جَاءَ فَتَحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ » فالأولى هي التي وافقت الرسم . والثانية لم توافقه فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا .

وأما الوجه السادس : وهو الاختلاف بالإبطال ، فقد وافق بعضه رسم المصحف ، وخالفه البعض أيضاً . مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه : « إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا » وقرئ « فَتَثَبُّوا » وهما قراءتان متواترتان . وتوافق كتابهما رسم المصحف . ومثال الثاني قراءة « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعُفُوفِ الْمَنْفُوشِ » فإنهما مخالفتان لرسم المصحف . وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضاً ، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه ، وهو قراءة « فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « كَالْعِزِّ الْمَنْفُوشِ » .

وأما الوجه السابع ، وهو الاختلاف بسبب تباين الالفاظ فيوافق رسم المصحف موافقة تامة . لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة ، وهو ظاهر وتجد شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو « وَهَٰذَا آيَاتُ حَدِيثِ مُوسَى » فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء ، وبقلب ألف موسى ياء ، ومن غير شكل ولا إجماع .

٩ — الأقوال الأخرى ودفعها

وهناك ممرضاً عاماً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها. رأينا من واجبتنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك ؛ كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه .

القول الأول

إن هذا الحديث مشكل لاسبيل إلى معرفة معناه المقصود . وشبهته أن لفظ « أحرف » فيه ، جمع حرف . والحرف مشترك لفظي بين معان كثيرة . والمشارك اللفظي لا يدرى أى معانيه هو المقصود ؟ .

ويدفع هذا الرأي بأننا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظي لا يدرى أى معانيه هو المقصود ؟ بل المشترك اللفظي يدل على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى ، تقول : نظرت بالعين المجردة ، وشربت من عين زبيدة ، ومعناها واضح غير مشكل ، مع أن لفظ العين فيهما مشترك لفظي ، ولكن مدلوله يتعين في المثال الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة ، ومدلوله في المثال الثانى يتعين أن يكون فابعة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ نظرت في المعنى الأول ، ولفظ شربت في الثانى .

وعلى هذا الباب جاء لفظ « أحرف » في الحديث الشريف ، فإن سياق الروايات السابقة ، يدل على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعيين وهو الوجه ، وأن الأحرف هى الأوجه التى يرجع إليها الاختلاف فى قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه . وقد قام الدليل العقلى وهو الاستقراء التام على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإياك أن تنسى ، وتذكر الشاهد الثامن إن نفعت الذكرى .

القول الثاني

وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه : - أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف ، إنما هو كناية عن الكثرة في الآحاد ، كما أن السبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات ، وكما أن السبعائة تستعمل كناية عن الكثرة في المئات .
ويدفع هذا بما قدّمناه في الشاهد الثاني . فارجع إليه ، واحرص عليه .

القول الثالث والرابع

أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات . ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات ، فذلك ممنوع ، لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل . وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصح أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي ، ثم هو غير مسلم أيضاً ، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر ، كما ورد أن كلمة « عَبْدَ الطَّاعُونَ » تقرأ باثنين وعشرين وجهاً . وأن كلمة « أَفٍ » فيها سبع وثلاثون لغة . وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان ، فإذا بيّنها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها ، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه . وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متحدداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه ، ولكنك قد علمت ما فيه .

القول الخامس والسادس والسابع

ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة ، وعن ابن الجزرى ، وعن ابن الطيب . وقد بان لك

هناك أن في ثلاثها قصوراً عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة ، وإن كانت قريبة من القول المختار . ثم بينها تداخلٌ يتعذر أو يتعسر معه اعتبارها أقوالاً مستقلة .

القول الثامن

أن المراد بالأحرف السبعة وجوه ترجع إلى كَيْفِيَّةِ النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار ، وتفخيم وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومد وقصر ، وتشديد وتخفيف وتلين .
وهو مدفوعٌ بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة . وإذا أجاب بأن السبعة غيرُ مبررٍ بها حقيقتها وأنها مثل في الكثرة فقد علمتَ ما فيه . ثم إن الأوجه التي ذكرها واحداً واحداً ترجع كلها إلى نوع واحد هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها ، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير ، أو النقص والزيادة ، ونحو ذلك . وفي هذا القصور ما فيه ، على أكثر مما أسلفنا في ردّ تلك الآراء القاصرة .

القول التاسع

وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، وإن شئت فقل : سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، نحو هلم ، وأقبل ، وتعال ، وعجل ، وأسرع ، وقصدي ، ونحوي .
فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال ؛ وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان ، وابن وهب ، وابن جرير الطبري ، والطحاوي . وحجتهم ما جاء في حديث أبي بكر من قوله ﷺ « كلّمَا شافِ كافٍ ما لم تحم آية عذابٍ برحمةٍ ولا آية رحمةٍ بمذابٍ » ، نحو قولك : « تعال وأقبل وهلم ، واذهب ، وأسرع . وعجل » . وما جاء في حديث أبي بن كعب أنه كان يقرأ « كلّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ،

مَرُّوا فِيهِ ، سَعَوْا فِيهِ » وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ «لِّلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظَرُونَا ،
أَمِّهْلُونَا ، أَخَّرُونَا» .

ويدفع هذا القول بوجوه : (أحدها) أن ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة فيها وفي نوعها وحده حتى يصح الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه ، بل هو - كما قال ابن عبد البر - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها ، وأنها معانٍ متفقٌ مفهومها ، مختلفٌ مسموعها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده .

وكيف يكون المراد حصر الأحرف السبعة ، فيما ذكره ؟ على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف ، وهو إبدال كلمة بأخرى أعم من أن يكون بمرادف أو غير مرادف . ولا ريب أن مذهبهم المذكور يتلخص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شروط الترادف . وهذا بعض ذاك . فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيناه في المذهب المختار . فقصر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده ، فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السابقة القاصرة ، بل القصور هنا أشد وأخش ، لأنه يرجع إلى بعض نوع واحد لا إلى نوع كامل ، بله أنواعٌ متعددة ! .

(ثانيها) أن أصحاب هذا المذهب - على جلالة قدرهم ، ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم في مأزقٍ ضيقٍ ، لأن ترويضهم لمذهبهم ، اضطرهم إلى أن يتورطوا في أمورٍ خطرهما عظيم ، إذ قالوا إن الباقي الآن حرف واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن . أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يمد لها وجود ألبتة . ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة في القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم . ثم حاولوا أن يؤيدوا ذلك فلم يستطيعوا

أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسخاً ولا رفعاً ، وأسلمهم هذا المعجز إلى ورطةٍ أخرى ، هي دعوى إجماع الأمة على أن تَنبُتَ على حرف واحد ، وأن تَرَفُضَ القراءة بجميع ما عداها من الأحرف الستة . وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه ؟ هنالك احتالوا على إثباته بورطةٍ ثالثة ، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان رضى الله عنه كان إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة والاقتصار على حرف واحد هو الذى نسخَ عثمانُ للمصاحفَ عليه ، مع أننا أثبتنا لك فيما مرَّ بقاءَ الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية حرفاً حرفاً ، ومثلاً لذلك . وقصارى ما استطاعوا أن بسوَّغوا به مذهبهم وتورطاتهم هذه ، أن الأمة على عهد عثمان رضى الله عنه قد اختلفت في قراءات القرآن إلى حدٍّ جعلهم يتنازعون ويترامون بتكفير بعضهم بعضاً ، حتى خيفتِ الفتنة ، فرأى الصحابة بقيادة خليفة م الحكيم عثمان رضى الله عنه أن يُعالجوا المشكلة ، ويُطفئوا الفتنة ، بهذه الطريقة ، من جمع الناس على حرف واحد ، ونسخ المصاحف على حرف واحد ، وإهمال كل ما عداها من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها .

وهذا - لعمرك - استناذٌ ماثل ، واحتجاجٌ باطل . فقد تنازع الناس على عهد الرسول ﷺ أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة ، كما رأيت في الروايات السابقة ، ومع ذلك أقرهم الرسول على هذه الحروف المختلفة ، وقرَّرها فيهم ، وحلَّمهم على التسليم بها في أساليب متنوِّعة . وجعل ذلك هو الحلَّ الوحيد لمشكلتهم ، والعلاج الناجع لنزاعهم . وأفهمهم أن تعدُّ وجوه القراءة إنما هو رحمةٌ من الله بهم ، بل بالأمة كلها . وقرَّر في صراحة وهو يسأل مولاة الزيد من عدد الحروف أن الأمة لا تُطَبِّقُ حصرها في مَضِيق حرف واحد ، وقال : « وإن أمتي لا تُطَبِّقُ ذلك » إلى آخر ما عرفت . وأنت خير بأن أمة محمد ﷺ باقية إلى يوم القيامة . وهي لا تطبق ذلك كما قرَّر رسواهُم المعصوم الرحيم صلوات الله وسلامه عليه . كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب الإسلامية ، لا يَتيسَّر لها أن تُحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللمحات دون بعض

فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون ، أن يُنلقوا باب الرحمة والتخفيف الذى فتحه الله لأمة الإسلام ، مخالفين فى ذلك هَدَى الرسول عليه الصلاة والسلام فى عمله للتخفيف بطلب تعدد الحروف ، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدد للحروف ؟

ألا إن هذه نُقْرَةٌ لا يمكن سدّها ، وتُلْمَةٌ يصعب جبرها ، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن ، دون أن يُبَيَّنوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع ؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرّر بقوله وفعله ، أنه لا يجوز لأحد أيّا كان ، أن يمنع أحداً أيّا كان ، من القراءة بحرف من السبعة أيّا كان . فقد صَوَّب قراءة كلِّ من المختلفين ، وقال لسكرتِه « هَكَذَا أَنْزَلَتْ » وضرب فى صدر أبي بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف فى القراءة . إلى آخر ما شرحنا فى الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية .

وفُصِّلَ القول ، أننا نَرَبِّياً بأصحاب رسول ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكّروا ، فضلاً عن أن يتأمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها . وحاشا عثمان رضى الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك وترعّمه !

وكيف ينسب إليه هذا ؟ والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التى جمعت على عهد أبى بكر رضى الله عنه قبل أن يدبّ النزاع فى أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة فى القرآن . فكانت تلك الصحف محتملة للأحرف السبعة جميعاً ، وموافقة لها جميعاً ، ضرورة أنه لم يحدث وقتئذ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاختصار على حرف واحد فى رأيهم . ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبى بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لنقل إلينا متواتراً ؛ لأنه مما تتوافر الدواعى على نقله تواتراً .

ثم كيف يفعل عثمان رضى الله عنه ذلك وهو الذى عرف أن علاج الرسول لمثل هذا

النوع الذى دبّ في زمانه، كان يجمع الناس وتقرّ بهم على الحروف السبعة، لا بمنهم عنها كلاً ولا بعضاً.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الإجماع؟ ثم يكون خلاف في معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أى كيف تُجمع الأمة على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد ثم يختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتفقون - رغم خلافهم هذا - على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجة عند المسلمين، وبه ينجلي ظلامُ الشك عن وجهه اليقين !! .

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافة عثمان رضى الله عنه، قضى عليه أن يجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة، فلماذا لم تسمح نفسه الكريمية بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أن الضرورة تُقدّر بقدرها، وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوةً ولا حكماً حتى تذهب بجرّة قلم كذلك، ثم يبخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده في أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم. على حين أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت أحكامها جميعاً. وعلى حين أنهم حفظوا اقراءات شاذة في القرآن، ثم نقلت إلينا، وكتب لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم. بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصّوا على حكم كل منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إن من عرف تحمس الصحابة لدينهم واستبسالهم في الدفاع عن حى القرآن يستبعد كل البعد، بل يُحيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك، عاود ما قرّره في الشاهد السادس من شواهدنا الماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف هشام من عمر، وموقف أبى وابن مسعود وصاحبيهما وتأمل كيف أن كلاً من هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم أبى أن يتنازل عن قراءة سمعها عن رسول الله ﷺ وعلمها

إياه رسول الله ﷺ ثم أقرهم رسول الله ﷺ على استمساكهم هذا، وحل مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلًا منهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأن من كفر بحرف منها فقد كفر بها كلها، وألا يختلفوا في ذلك؛ فقد أهلك الاختلاف من كانوا قبلهم. وبهذا « قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلِ كُلِّ خَطِيْبٍ » .
(أمر مالك) هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك المذهب، يلتزمون أن يقولوا: إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم، يرجع كله إلى حرف واحد، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يعملوا تلك السكثرة الغامرة القائمة الآن حرفًا واحدًا، على ما بينهما من اختلاف في الوجوه والأنواع وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئًا عن وجود ألفاظ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نصَّ على ذلك السيوطي في النوع السابع والثلاثين. ونقلنا منه شيئًا من موضع آخر من هذا البحث.

ولدينا دليلٌ ماديٌّ أيضًا على بقاء الأحرف السبعة جميعًا، هو بقاء التيسير والتخفيف وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة .

فها نحن أولاء لانزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلًا سهلاً قد وسَّعَ كافة الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية، والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره . وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا إصابة المرمى، فقد اجتهدوا ولم يجتهدوا أجر وإن أخطأ، ونسأل الله التوفيق والسداد، آمين .

القول العاشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب ، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب ، وهي لغة قريش ، وهذيل ، وثقيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن ، وهي أفصح لغات العرب . قال بعضهم : هذا أصح الأقوال وأولاها بالصواب ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وصححه البيهقي ، واختاره الأبهري ، واقتصر عليه صاحب القاموس .

وقال أبو عبيد : « ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أسمع به من بعض وأكثر نديباً » وقيل في عدد القبائل السبع آراء أخر .

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين : (أحدهما) أن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدوها .

مثل كلمة « سَامِدُونَ » في قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ » فإنها بالجزيرية . ومثل كلمة « خَرَأَ » في قوله : « إِنِّي أَرَانِي أَعْمِرُ خَرَأً » فإنها بلغة أهل عُمان لأنهم يسمون العنب خمرأ (أى حقيقة لا مجازاً) . ومثل كلمة « بَعَلَا » في قوله تعالى : « أَتَدْعُونَ بَعَلًا » أى رَبًّا بلغة أَرْدِ شَنْوَةَ . ومثل كلمة « لَا يَلْتَكُم » أى لا ينقصكم في قوله تعالى : « لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا » فإنها بلغة بنى عَبَس . ومثل كلمة « فَبَاءُوا » بمعنى استوجبوا في قوله تعالى : « فَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ » فإنها بلغة جُرْهُم . ومثل كلمة « رَفَثَ » بمعنى جماع في قوله تعالى : « فَلَا رَفَثَ » فإنها بلغة مَذْحِج . ومثل كلمة « تُسَيِّمُونَ » بمعنى ترعون في قوله تعالى : « فِيهِ تُسَيِّمُونَ » فإنها بلغة خَثْعَم ، إلى

غير ذلك . وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتيان السيوطي إن أردت المزيد .

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطي في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول : « إن في القرآن من أربعين لغة عربية وهي : قريش ، وهذيل ، وكِنانة ، وخثعم ، والخزرج ، وأشعر ، ونمير ، وقيس عيلان ، وجُرهم ، واليمن ، وأزدشهوة ، وكِندة ، وتميم ، وخيبر ، ومدائن ، وأخم ، وسعد العشيرة ، وحضر موت ، وسدوس ، والمالقة ، وأنمار ، وغسان ، ومدحجج ، وخزاعة ، وغطفان ، وسبأ ، وعُمان ، وبنو حنيفة ، وتعلب ، وطى ، وعامر بن صعصعة ، وأوس ، ومُزينة ، وثقيف ، وجذام ، وبلي ، وعُذرة ، وهوازن ، والنَّعير ، واليمامة » .

ولا يفيد عن بالك أن هذه اللغات كلها تمثلت في لغة قريش باعتبار أن لغة قريش كانت المترجمة لها ، والمهيمنة عليها ، والآخذة منها ما شاء مما يحملوها ويرق في ذوقها ، ثم يأخذ الجميع عنها ، حتى صحَّ أن يُعتبر لسان قريش هو اللسان العربي العام ، وبه نزل القرآن ، على ما سبق بيانه ، فلا تغفل . والله يتولى هُداانا أجمعين .

(ثانيهما) أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد ، يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً ، منه ما هو بلغة قريش ، ومنه ما هو بلغة هذيل ، وهكذا . ولا شك أن ذلك غير محقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف ، فإن هذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته ، دون البعض الذي نزل بلغة غيره . وهذا باطل من ناحية ، ومخالف للاختلاف الذي صورته لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى فإن المقرء فيها كان واحداً لا محالة ، كسورة الفرقان بين عمر وهشام . وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه ، وقد صوّب الرسول ﷺ قراءة كل من المختلفين ، وكلاهما قرشي .

القول الحادى عشر

أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مضر خاصة ، وأنها متفرقة في القرآن . وأن تلك القبائل السبع هي : قريش ، وكنانة ، وأسد ، وهذيل ، وتميم ، وضبة ، وقيس .

ونزد هذا بما رددناه سابقه ، بل هذا أدنى إلى البطلان ، لأنه أخصُّ مما قبله الذى دحضناه من جهة خصوصه ، فكيف هذا ؟ تلك ناحية . وثمة ناحية أخرى : وهى أن فى قبائل مضر شواذ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كشـكشة قيس ، وهى جعل كاف المؤنث شيناً ، فيقولون فى قوله تعالى : « قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا » قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا . ومثل متممة تميم الذين يعملون السين تاء فيقولون فى الناس « النات » مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شيء فى القرآن الكريم .

القول الثانى عشر إلى الأربعين

أن المراد بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، سبعة أصناف فى القرآن ، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون فى تعيين هذه الأصناف . وفى أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكل بها العدة أربعين قولاً .

فمنهم من يقول : إنها أمر ، ونهى ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال .

ومنهم من يقول : إنها وعد ، ووعيد ، وحلال ، وحرام ، ومواعظ ، وأمثال ، واحتجاج .

ومنهم من يقول : إنها محكم ومتشابه ، وناسخ ، ومنسوخ ، وخصوص وصوم ، وقصص .

ومنهم من يقول : إنها لفظ عام أريد به العام ، ولفظ خاص أريد به الخاص ، ولفظ عام أريد به الخاص ، ولفظ خاص أريد به العام ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله ، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء ، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون في العلم .

ومنهم من يقول : إنها إظهار الربوبية ، وإثبات الوجدانية ، وتعميم الألوهية ، والتعبد لله ، ومجانبة الإشراف ، والترغيب في الثواب ، والترهيب من العقاب .

ومنهم من يقول : إنها المطلق ، والمقيد ، والعام ، والخاص ، والنص ، والمؤول والناسخ ، والمسنوخ ، والاستثناء ، وأقسامه .

ومنهم من يقول : إنها الحذف ، والصلة ، والتقديم ، والتأخير ، والاستعارة ، والتكرار ، والسكناء ، والحقيقة ، والمجاز ، والمجمل ، والمفسر ، والظاهر ، والغريب .

ومنهم من يقول سوى ذلك كله ، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ماسبق في الأقوال الأخرى ، حتى أكمل بها بعضهم عدّة الأقوال أربعمائة قولاً .

١٠ — ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة

والكل مردود ردّاً إجمالياً بما يأتي :

(أولاً) أن سياق الأحاديث السابقة ، لا ينطبق على هذه الأقوال بحال ، فإن هذه الأصناف التي عيّنها ، لا يتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة . والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدلّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة ، فتعين أن يكون مرجعه التلفظ وكيفية النطق ، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء . أنظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت .

(ثانياً) أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بينوه . وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مدلل ولا مؤيد بحجة .

(ثالثاً) أن التوسعة الملحوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة، لا تتحقق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع.

(رابعاً) أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع. فإما أن تكون أخطاءً في العد من أول الأمر، وإما أن تكون متأثرةً بفكرة أن لفظ السبعة كنايةٌ للاحقيقة، وقد علمت فيما سبق مافيه من خطأ أيضاً راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآتية إن أردت.

(خامساً) أن أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه في بعض، ويشبه بعضه بعضاً، فمن المتعسر اعتبارها أقوالاً مستقلةً.

نقل السيوطي عن الشرف المروسي أنه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها، ولا عمن نقلت؟ ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر؟ مع أنها كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص. ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة. وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حر وفه. وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح» ١٥.

١١ - علاج الشبهات الواردة

على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرةٍ ونشاطٍ ويقظة، وبين المسلمين جهلةٌ يؤذون الإسلام والأمة بأشد ما يؤذيه أعداؤه، على حد قول القائل:

« لا يبلغُ الأعداء من جاهل ما يبلغُ الجاهل من نفسه »

وقد نرى ونسمع اتهامات وشبهات ، مرةً من هنا ، ومرةً من هناك ، فمن واجب الأمانة في أعناقنا ، أن نبذّ ظلمات هذه الشبهات والنّهم ، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج . « وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » .

(الشبهة الأولى) يقولون : إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن ، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه ، إذ يقول : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » وذلك تناقض ، ولا ندرى أيهما يكون الصادق .

والجواب : أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث ، غيرُ الاختلاف الذي ينفيه القرآن . وهذا كافٍ في دفع التناقض ، فكلاهما صادق . وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طرق أداء القرآن والنطق بالفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف ، وبشرط التلّاق فيها كلها عن النبي ﷺ .

أما القرآن فينبغي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه ، مع ثبوت التنوع في وجوه التلفظ والأداء السابق .

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يلزم منه تناقض ولا تحاذل ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه ، وتعاليمه ومراميّه ، بعضها مع بعض . بل القرآن كله سلسلة واحدة ، متصلة الحلقات ، محكمة السور والآيات ، متآخضة المبادئ والغايات ، مهما تعدّدت طرق قراءته ، ومهما تنوّعت فنون أدائه .

وللمحقق ابن الجوزي كلام نفيس يتّصل بهذا الموضوع فنقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف ، إذ يقول : « قد تدبّرنا اختلاف القراءات ، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : أحدها اختلاف اللفظ لا المعنى . الثاني اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد . الثالث اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد ، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد .

فأما الأول فكالاختلاف في ألفاظ « الصراط » ، وعليهم ، وَيُؤْوَدُهُ ، والقدس
ويحسب » ، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط . وأما الثاني فنحو لفظ « مالك
وملك » في الفاتحة ، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى ، لأنه مالك يوم الدين
وملكه . . وكذا ننشرها بالزاي وننشرها بالراء ، لأن المراد بهما هو العظام . وذلك
أن الله تعالى أنشرها أى أحيهاها ، وأنشرها أى رفع بعضها إلى بعض ، حتى التأمّت ،
فضمّن الله المعنيين في القراءتين . وأما الثالث فنحو قوله تعالى : « وَظَنُّوا أَنَّهُم قَدْ كَذَّبُوا »
قرئ بالتشديد والتخفيف في لفظ « كذبوا » المبني للمجهول . فأما وجه التشديد ، فالمعنى :
وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوا يومهم . وأما وجه التخفيف ، فالمعنى : وتوهم المرسل إليهم
أن الرسل قد كذبوهم (أى كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به . فالظن في الأولى يقين ،
والضمائر الثلاثة للرسل . والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم .
ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ تَنْزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ » بفتح
اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة « لتزول » ، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً .
فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من « لتزول » فهو أن تكون كلمة « إِنْ » مخففة من
الثقيلة ، أى وَإِنْ مكرهم كامل الشدة تقطع بسببه الجبال الراسيات من مواضعها . وفي
القراءة الثانية « إِنْ » نافية أى ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد
ﷺ ودين الإسلام . ففي الأولى تكون الجبال حقيقة ، وفي الثانية تكون مجازاً .
ثم قال أيضاً : « فليس في شيء من القرآن تناف ولا تضاد ولا تناقض . وكل ما صح
عن النبي ﷺ من ذلك ، فقد وجب قبوله ، ولم يسع أحداً من الأمة رده ، ولزم الإيمان
به وأنه كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية ،
يجب الإيمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته علماً وعملاً ، ولا يجوز ترك موجب إحداها
لأجل الأخرى ظناً أن هذا تعارض » ١ هـ .

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضى الله عنه بقوله : « لا تختلفوا في القرآن ،

ولا تنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط : ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد . لو كان من الحرفين حرفٌ بأمر بشيء وينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف . ولكنه جامع ذلك كله . ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله « ١٥١ » .

(الشبهة الثانية) :

يقولون : إن هذا الاختلاف في القراءات ، يوقع في شك وريب من القرآن خصوصاً إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تحيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه ؛ أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى ، كحديث أبي بكر ، وفيه « كلها شاف كاف ، ما لم تحم آية عذاب برحة ، أو آية رحمة بعذاب ، نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهلم ، واذهب ، وأسرع ، وعجل » . جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد بإسناد جيد ، ومثله حديث أبي بن كعب . وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد أن عبد الله بن مسعود قرأ رجلاً : « إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُومِ طَعَامُ الْأَنِيمِ » فقال الرجل : « طَعَامُ الْيَتِيمِ » فردّها عليه ، فلم يستقم بها لسانه . فقال : أنستطيع أن تقول : طعامُ الفاجر قال : نعم . قال : فافعل « ١٥١ » .

والجواب : إن اختلاف القراءات لا يوقع في شك ولا ريب ما دام الكل نازلاً من عند الله . وأما هذه الروايات التي اعتمدت عليها الشبهة ؛ فلا نسلم أنه يفهم منها معنى تحيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه ، أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى ، حتى يوقع ذلك في ريب من هذا التنزيل . بل قصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسع على عباده ، خصوصاً في مبدأ عهدهم بالوحي ، أن يقرءوا القرآن بما تليق به ألسنتهم . وكان من جملة هذه التوسعة القراءات بمتراذفاتٍ من اللفظ الواحد للمعنى الواحد ، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله ، نزل به الروح الأمين ، على قلب محمد ﷺ ،

وقرأه الرسول على الناس على مكثٍ ، وسمعه منه ، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك ، وأبقى ما أبقى ، لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النسخ .

يدل على أن الجميع نازل من عند الله تعالى قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه : « هَكَذَا أَنْزَلَتْ » ، وقول كل من المختلفين لصاحبه : « أقرأنيها رسول الله ﷺ » ؛ وقول الله تعالى لرسوله جواباً لمن سألته تبديل القرآن : « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْمَازِ نَفْسِي ، إِنْ أُتْبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنْى أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . وليس بعد كلام الله ورسوله كلام . كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه ، ولا من ناحية ألفاظه ، بل ولا من ناحية قانون أدائه ، فمن يخرج على هذا الإجماع ، ويقع غير سبيل المؤمنين ، يوكِّله الله ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيراً .

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن في تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعاً باتاً مشفوعاً بالوعيد الشديد ، ومصحوباً بالعقاب الأليم . فما يكون لابن مسعود ، ولألكبر من ابن مسعود - بعد هذا - أن يبدل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظ من تلقاء نفسه . أنظر ما قررناه في الشاهدين : الرابع والسابع من هذا المبحث .

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة « الفاجر » بدلا من كلمة « الأنيم » في قول الله تعالى « إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأُنِيمِ » فتدل على أن ابن مسعود سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ . ولما رأى الرجل قد تعمس عليه البطق بالأولى ، أشار عليه أن يقرأ بالثانية ، وكلاهما منزل من عند الله .

وكذلك حديث أبى بكر السابى ، لا يدل على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضاؤه ، كازعم الواهم ، إنما ذلك الحديث وأشباهه ، من باب الأمثال التى يضربها الرسول ﷺ للحروف التى نزل عليها القرآن ؛ ليفيد أن تلك الحروف

على اختلافها ، ما هي إلا ألفاظ متوافقة مفاهيمها ، متساندة معانيها لا تتأدل بينها ولا تهافت ، ولا تضاد ولا تناقض ، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه ينفيه ويناقضه ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدها . وتلك الأحاديث بهذا الوجه ، تقرير لأن جميع الحروف نازلة من عند الله « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

وهاك برهان آخر ذكره صاحب التبيان في مثل هذا المقام إذ يقول : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ دُعَاءَ فِيهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ « وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » فَلَمَّا أَرَادَ الْبَرَاءُ أَنْ يَعْضُ ذَلِكَ الدُّعَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَرَسُولُكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » فَلَمْ يُوَافِقْهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ لَهُ : « لَا . وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » . وَهَكَذَا نَهَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَضَعَ لَفْظَةَ رَسُولٍ ، مَوْضِعَ لَفْظَةِ نَبِيٍّ ، مَعَ أَنْ كِلَيْهِمَا حَقٌّ لَا يَحِيلُ مَعْنَى ، إِذْ هُوَ ﷺ رَسُولٌ وَنَبِيٌّ مَعًا . ثُمَّ قَالَ : فَكَيْفَ يَسُوغُ لِلْجَهَالِ الْمَغْفَانِ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَجِيزُ أَنْ يَوْضَعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَكَانَ عَزِيزٍ حَكِيمٍ ، غَفُورٍ رَحِيمٍ ، أَوْ سَمِيعٍ عَلِيمٍ . وَهُوَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فِي دُعَاءٍ لَيْسَ قُرْآنًا ، وَاللَّهُ يَقُولُ مُخْبِرًا عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ « مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي » وَلَا تَبْدِيلَ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِ كَلِمَةٍ مَكَانَ أُخْرَى » اهـ بتصرف قليل .

(الشبهة الثالثة) :

يقولون : إن نزول القرآن على سبعة أحرف ، ينافي ما هو مقرر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها ، ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد .

والجواب : أنه لا منافاة ، ولا ضياع للوحدة ، فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلها في لغة قريش . ذلك أن قريشا كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل ،

قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها ، وأخذوا ما استملحوه من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها ، وحجها وعمرتها ثم استعملوه وأذاعوه ، بعد أن هدبوه وصقلوه . وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغات مختارة منتقاة من بين لغات القبائل كافة . وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم ، واجتماع أوزاع العرب عليهم .

ومن هنا شاعت حكمة الحكيم العليم أن يطلع عليهم القرآن من هذا الأفق ، وأن يطلع عليهم من هذه السماء سماء قريش ولغتها التي أعطوها مقاديرهم ، وولوا شطرها وجوههم ، فخطبهم بهذا اللسان العام لهم ، ليضمّ نشرهم ، ولينظم نثرهم . وقد تمّ له ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التي جاءتهم بالإعجاز البياني عن طريق اللغة التي انتهت إليها أفصح اللغات ، وباللسان الذي خضعت له وتمثلت فيه كافة الألسنة العربية . *

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات ، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم ولعلاً بعضهم على بعض ، ولما اجتمع عليه العرب أبداً . بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراجت شبهتهم وافترائهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها ، نظراً إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه ، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي ، مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلسونه ، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم . « إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ » .

(الشبهة الرابعة) :

يقولون : إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء .

والجواب : أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم

القرآن والحديث بحظٍ ولا نصيب .. فإن ذلك المعنى الذى زعموه غير صحيح من وجهين :

(أحدهما) أن الأحرف التى نزل بها القرآن ، أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً ، وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً . ذلك لأن الوجوه التى أنزل الله عليها كتابه ، تنتظم كل وجوه قرأ به النبي ﷺ ، وأقرأ أصحابه ، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء ، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة ، وما بعد العشرة ، وما كان قرآناً ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً ، ولهذا نصوا فى المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق .

(ثانيهما) : أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف . ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرءوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اخذوا القراءة بها ، على حين أن بين المهدين بضعة قرون ! وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم . فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهى باطلة .

وتستلزم أيضاً أن يبقى قول الرسول ﷺ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ » عارياً عن الفائدة ، غير نافذ الأثر ، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم . وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءة النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون .

قال المحقق ابن الجزرى : « فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القراء الذين ولدوا بعد التابعين ، لآدّى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة ، فتؤخذ عنهم القراءة ، وآدّى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به . وهذا باطل ؟ إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة ، لفظاً عن لفظ ، إماماً عن إمام . إلى أن يتصل بالنبي ﷺ » اهـ

المبحث السابع

في المسكى والمدنى من القرآن الكريم

ليس من غرضنا في هذا المبحث أن نستقصى بالتفصيل والتدليل آيات القرآن الكريم وسوره . وأن نحقق ما كان منها مكياً وما كان مدنياً ، فتلك محاولة كبيرة جديدة أن تفرد بالتأليف ، وقد أفردنا فعلاً بالتأليف جماعة ، منهم مكى والعز الدرى .

ولكن حسبنا هنا أن نتكلم على الاصطلاحات في معنى المسكى والمدنى ، وعلى فائدة العلم بالمسكى والمدنى ، وعلى الطريق الموصلة إليه ، وعلى الضوابط التى يعرف بها ، وعلى السور المسكية والمدنية والمختلف فيها ، وعلى أنواع السور المسكية والمدنية ، وعلى أوجه تتعلق بالمسكى والمدنى ، وعلى فروق أخرى بين المسكى والمدنى صيغت من بعضها مطاعن في القرآن ، وعلى دفع تلك المطاعن ونقضها .

١ - الاصطلاحات في معنى المكي والمدني

للعلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات :

(الأول) أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدني ما نزل بالمدينة . ويدخل في مكة ضواحيها كالمنازل على النبي ﷺ بمكة وعَرَقات والحديبية . ويدخل في المدينة ضواحيها أيضاً كالمنازل عليه في بدر وأحد . وهذا التقسيم لوحظ فيه مكان النزول كما ترى . لكن يرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر ، لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما كقوله سبحانه في سورة التوبة : « لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْعُوكَ » الخ فإنها نزلت بنبوك ، وقوله سبحانه في سورة الزخرف « وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا » الخ فإنها نزلت ببيت المقدس ليلة الإسراء . ولا ريب أن عدم الضبط في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يُذكر من الأقسام ، وذلك عيبٌ يخلُ بالمقصود الأول من التقسيم ، وهو الضبط والحصر .

(الاصطلاح الثاني) أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة . وعليه يحمل قول من قال : إن ما صدر في القرآن بلفظ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهو مكي ؛ وما صدر فيه بلفظ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فهو مدني ؛ لأن الكفر كان غالباً على أهل مكة فخطبوا بآيائها للناس ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم . ولأن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة ، فخطبوا بآيائها للذين آمنوا ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم أيضاً . وألحق بعضهم صيغة يا بني آدم بصيغة بآيها الناس . أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن ميمون ابن مهران قال : « ما كان في القرآن بآيها الناس ، أو يا بني آدم ، فإنه مكي ، وما كان بآيها الذين آمنوا ، فإنه مدني » .

وهذا التقسيم لو حفظ فيه المخاطبون كما ترى، لكن يرد عليه أمران: أحدهما ماورد على سابقه من أنه غير ضابط ولا حاصر، فإن في القرآن ما نزل غير مصدر بأحدهما نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ» الخ، ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقين: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» الخ.

(ثانيهما أن هذا التقسيم غير مطرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آيات مدنية صُدَّرت بصيغة «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»، وهناك آيات مكية صُدَّرت بصيغة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا». مثال الأولى سورة النساء، فإنها مدنية وأولها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ»، وكذلك سورة البقرة مدنية وفيها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ». ومثال الثانية سورة الحج فإنها مكية مع أن في أواخرها «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَرِزْ كَعُوا وَاسْجُدُوا» الخ.

قال بعضهم: «هذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية وفيها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ» إلى آخر ما ذكرناه أمامك. غير أنه قال أخيراً ما نصه: «فإن أريد أن الغالب كذلك فصحيح».

أقول: ولكن صحة الكلام في ذاته لا تسوغ صحة التقسيم، فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مطرداً. وقيد الغالبية المراد، لا يحقق الضبط والحصر وإن حقق الاطراد، فيبقى التقسيم معيباً. على أنهم قالوا: المراد لا يدفع الإيراد. (الاصطلاح الثالث) وهو المشهور: أن المكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدي ما نزل بعد هذه الهجرة وإن كان نزوله بمكة.

وهذا التقسيم كما ترى لو حفظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم، لأنه ضابط حاصر ومطرد لا يختلف، بخلاف سابقه، ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم. وعليه الآية: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

الْإِسْلَامَ دِينًا « مدنية ، مع أنها نزلت يوم الجمعة بعرفة في حجة الوداع . وكذلك آية « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا » فإنها مدنية مع أنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم . وقل مثل ذلك فيما نزل بأسفاره عليه الصلاة والسلام كفاتحة سورة الأنفال وقد نزلت ببدر ، فإنها مدنية لا مكية على هذا الاصطلاح المشهور .

٢ — فائدة العلم بالمكي والمدني

من فوائد العلم بالمكي والمدني تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيات أو آيات من القرآن الكريم في موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين أو الآيات مخالفاً للحكم في غيرها ، ثم عُرف أن بعضها مكي وبعضها مدني ، فإننا نحكم بأن المدني منها ناسخ للمكي نظراً إلى تأخر المدني عن المكي .

ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم بوجه عام ، وذلك يترتب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد . وصيقتبلك في هذا للبحث فروق بين المكي والمدني تلاحظ فيها جلال هذه الحكمة .

ومن فوائده أيضاً الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغيير والتعريف . ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليعرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها ، وما نزل بالحضر وما نزل بالسفر ؛ وما نزل بالنهار وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض وما نزل بالسما ، إلى غير ذلك . فلا يقل بعد هذا أن يسكتوا ويتركوا أحداً يمسُّه وَيَعْبَثُ به ، وهم المتحمسون لحراسته وحمايته والإحاطة بكل ما يتصل به أو يحْتَفُّ بنزوله إلى هذا الحد !

٣ - الطريق الموصلة إلى معرفة المكي والمدني

لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك ؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان للمكي والمدني . وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان ، كيف وهم يشاهدون الوحي والتنزيل ، ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عياناً . « وليس بعد العيان بيان » .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « والله الذي لا إله غيره ، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ؟ ولأنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم مني بكتاب الله تبليغه الإبل لركبت إليه » . وقال أيوب : سألت رجلاً عكرمة عن آية من القرآن فقال : « نزلت في سفح ذلك الجبل » وأشار إلى سلع ١ .

ولعل هذا التوجيه الذي ذكرته أولى مما ذكره القاضي أبو بكر في الانتصار ، إذ يقول ما نصه : « ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول ، لأنه لم يأمر به ، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ النسخ والنسوخ ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول » ١ .

٤ - الضوابط التي يعرف بها

المكي والمدني

قد عرفنا فيما مضى أن مراد العلم بالمكي والمدني هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين ، بيد أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المكي والمدني . وهالك ضوابط المكي :

١ - كل سورة فيها لفظ « كلا » فهي مكية . وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً

٢٢ وثلاثين مرة ، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن . قال الدريفي رحمه الله :

« وَمَا نَزَلَتْ كَلًّا بِيَتْرَبَ فَأَعْلَمَنْ وَلَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ فِي نِصْفِهِ الْأَعْلَى »
قال العاني : « وحكمة ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جبارة ، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول . وما نزل منه في اليهود لم يحتاج إلى إيرادها فيه لذاتهم وضعفهم » ا هـ .

٢ - كل سورة فيها سجدة فهي مكية لا مدنية .
٣ - كل سورة في أولها حروف التهجّي فهي مكية سوى سورة البقرة وآل عمران فإنهما مدينتان بالإجماع . وفي الرعد خلاف .

٤ - كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهي مكية سوى البقرة .
٥ - كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة أيضاً .
٦ - كل سورة فيها بآيها الناس وإيس فيها بآيها الذين آمنوا فهي مكية ، ولكنه ورد على هذا ما تقدّم بين يديك من سورة الحج .

٧ - كل سورة من المفصل فهي مكية . أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال : « نزل المفصل بمكة ، فكثنا حججاً نقرؤه ولا ينزل غيره » لكن يرد على هذا أن بعض سور المفصل مدني نزل بعد الهجرة اتفاقاً كسورة النصر ، فإنها كانت من أواخر ما نزل بعد الهجرة ، بل قيل إنها آخر ما نزل ، كما سبق في مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل . فلا ولى أن يحمل كلام ابن مسعود هذا على السكثرة الغالبة من سور المفصل ، لا على جميع سور المفصل . والمفصل على وزان مُعْظَم : هو السورة الأخيرة من القرآن الكريم مُبتدأَةً من

سورة الحجرات على الأصح. وسميت بذلك لـكثرة الفصل فيها بين السور بعضها وبعض
من أجل قصرها. وقيل : سميت بذلك لـقلة المنسوخ فيها ، فقواها قول فصل : لانسخ
فيه ولا نقض .

أما ضوابط المدني : فكما يأتي :

- ١ - كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية .
- ٢ - كل سورة فيها إذنٌ بالجهاد وبيانٌ لأحكام الجهاد فهي مدنية .
- ٣ - كل سورة فيها ذكر المناقنين فهي مدنية ماعدا سورة العنكبوت . والتحقيق أن
سورة العنكبوت مكية ماعدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها ، فإنها مدنية . وهي التي
ذكر فيها المنافقون .

٥ - السور المكية والمدنية والمختلف فيها

نقل السيوطي في الإتيان أقوالاً كثيرة في تعيين السور المكية والمدنية ، من أوقفها
ما ذكره أبو الحسن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ إذ يقول :

« للمدني باتفاق عشرون سورة ، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة ، وماعدا ذلك مكي
باتفاق » ثم نظم في ذلك أبياتاً رقيقة جامعة ، وهو يريد بالسور العشرين المدنية بالاتفاق :
سورة البقرة وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنفال ، والتوبة ، والنور ، والأحزاب ،
ومحمد ، والفتح ، والحجرات ، والحديد ، والمجادلة ، والحشر ، والممتحنة ، والجمعة ، والمنافقين ،
والطلاق ، والتحریم ، والنصر .

ويريد بالسور الاثنتي عشرة المختلف فيها : سورة الفاتحة ، والرعد ، والرحمن ،
والصف ، والتغابن ، والتطفييف ، والقدر ، ولم يكن ، وإذا زلزلت ، والإخلاص ،
والمعوذتين .

ويريد بالسور المكية باتفاق ما عدا ذلك وهي اثنتان وثمانون سورة . وإلى هذا القسم المبكى يشير في منظومته بقوله :

« وما سوى ذلك مبكى تنزله فلا تسكن من خلاف الناس في حصر
فليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر »

وقد جرى هذا البيت مجرى الأمثال عند أهل العلم .

٦ - أنواع السور المكية والمدنية

قد تكون السورة كلها مكية ، وقد تكون كلها مدنية ، وقد تكون السورة مكية ما عدا آيات منها ، وقد تكون مدنية ما عدا آيات منها ، فلك أربعة أنواع :

مثال النوع الأول سورة المدثر فإنها كلها مكية . ومثال الثاني سورة آل عمران فإنها كلها مدنية ، ومثال الثالث سورة الأعراف فإنها مكية . ما عدا آية « وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ » قاله قتادة . واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها من الآيات إلى قوله سبحانه : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » وقال : إن تلك الآيات مدنية . ومثال النوع الرابع سورة الحج فإنها مدنية ما عدا أربع آيات منها ، بتدعى بقوله سبحانه « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى » إلى قوله « عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ » .

واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية ، يكون تبعاً لما يغلب فيها ، أو تبعاً لفتحها ، فقد ورد أنه إذا نزلت فاتحة سورة بمكة مثلاً كتبت مكية ، ثم يزيد الله فيها ما يشاء . ولعل الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المبكى والمدنى أن يقال : إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية ، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كتبت مدنية ثم يذكر المستثنى من تلك السور إن كان هناك استثناء فيقال : سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية ، أو سورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية أو نحو ذلك ، كما تراه في كثير من المصاحف عنواناً للسورة .

وقد بذل العلماء همة جبارة في استقصاء حال ما نزل من السور والآيات حتى لقد قال أبو القاسم النيسابوري في كتاب التنبية على فضل علوم القرآن مانصه : « من أشرف علوم القرآن ، علم نزوله ، وجهاته ، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة ، وما نزل بمكة وحكمه مدني ، وما نزل بالمدينة وحكمه مكّي ، وما نزل بمكة في أهل المدينة ، وما نزل بالمدينة في أهل مكة ، وما يشبه نزول المكّي في المدني ، وما يشبه نزول المدني في المكّي ، وما نزل بالجحفة ، وما نزل ببيت المقدس ، وما نزل بالطائف وما نزل بالحدّية ، وما نزل ليلا ، وما نزل نهاراً ، وما نزل مشيماً ، وما نزل مفرداً ، والآيات اللدنيات في السور المكّية ، والآيات المكّيات في السور المدنيّة ، وما حل من مكة إلى المدينة ، وما حل من المدينة إلى مكة ، وما حل من المدينة إلى أرض الحبشة ، وما نزل مجلّلاً ، وما نزل مفسّراً ، وما اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : مكّي وبعضهم مدني ، فهذه خمسة وعشرون وجهاً ، من لم يعرفها ويميّز بينها لم يحلّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى » اهـ .

قال السيوطي بعد أن أورد هذا : وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه ، فمنها ما أفردته بنوع ، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع . اهـ وجزام الله أحسن الجزاء .

وَجُوهٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ

نبّه السيوطي عند كلامه في هذا البحث إلى أن هناك وجوهاً في المكّي والمدني - منها ما تستطيع أن تفهمه مما قصصناه عليك آنفاً . ومنها ما يشبه تنزيل المدني في السور المكّية ، في قوله تعالى في سورة النجم : « الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعَمَ » قال السيوطي في توجيهه ما نصه : « فإن الفواحش كل ذنب فيه حدّ ، والكبائر كل ذنب عاقبته النار ، واللّعَم ما بين الحدّين من الذنوب ، ولم يكن بمكة حدّ ولا نحوه » اهـ لكن فيه نظر من وجهين : (أحدهما) أن تفسير الفواحش بما ذكر غير متفق عليه ،

بل فسرّها غيره بأنها الكبائر مطلقاً . وفسرها آخر بما يكبر عقابه دون تخصيص بحد .
 وفسرها السيوطي نفسه في سورة الأنعام بأنها الكبائر . (والثاني) أن بعضهم يستثنى
 هذه الآية من سورة النجم المكية ، وينصّ على أنها مدنية .

ومنها : ما يشبه تنزيل المسكى في السور المدنية ، نحو سورة « وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا » ،
 وكقوله سبحانه في سورة الأنفال المدنية : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ
 مِنْ عِنْدِكَ » الخ . وفي هذا نظر أيضاً ؛ فإن المعروف أن سورة « والعاديات » من
 السور المكية كما سبق ، وأن آية « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ » الخ منصوص على أنها نزلت
 بمكة ، كما نقل السيوطي نفسه عن مقاتل ، وقال : إنها مستثناة من سورة الأنفال المدنية .
 بل نصّ بعضهم على أن هذه الآية مع آيتين قبلها وأربع بعدها كلها مكيات مستثنيات
 من سورة الأنفال المدنية .

ومنها : ما حُمل من مكة إلى المدينة ، نحو سورة يوسف وسورة الإخلاص وسورة سبح .

ومنها : ما حُمل من المدينة إلى مكة ، نحو آية الرّبا في سورة البقرة المدنية ، وصدر

سورة التوبة المدنية .

ومنها : ما حُمل إلى الحبشة نحو سورة مريم ، فقد صحّ أن جعفر بن أبي طالب

قرأها على النجاشي .

ومنها : ما حُمل إلى الروم كقوله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « قُلْ

يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » الآية .

وأنت خير بأن الاصطلاح المشهور في المسكى والمدني ينتظم كل ما نزل سواء أكان

بمكة والمدينة ، أم بغيرها كالجحفة ، والطائف ، وبيت المقدس ، والحديبية ، ومِنَى ،

وعرفات ، وعُسفان ، وتَبُوك ، وبدر ، وأحد ، وحراء ، وحراء الأسد . وتفصيل ذلك

يخرج بنا إلى حدّ الإطالة ، فناهيك ما ذكرنا . « واللييب تكفيه الإشارة » .

فروق أخرى بين المكي والمدني

توجد فروق أخرى بين المكي والمدني، غير ما قد مناه في ضوابطهما وهذه الفروق فيها دقة عن تلك، لتعلقها في مجموعها بأمور معنوية وبلاغية. ثم إن أعداء الإسلام قد صاغوا عن طريق بعضها شبهات سددوا سهامها إلى القرآن الكريم لذلك أفردناها بعنوان، توطئة لنقض تلك الشبهات « وَقَبْلَ الرَّمِيِّ بِرَأْسِ السَّهْمِ ».

ونذكر من خواص القسم المكي أنه قد كثر فيه ما يأتي :

(أولاً) أنه حمل حلة شعواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تدرع بها أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وأتام بكل دليل، وحاكهم إلى الحس، وضرب لهم أبلغ الأمثال، حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة الزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شر عادية الذباب، وقال : « يَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْمِعُوا لَهُ . إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ . ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ »

ولما عاندوا واحتجوا بما كان عليه آباؤهم، نعى عليهم أن يمتنعوا كرامة الإنسان إلى هذا الحضيض من الذلة للأحجار والأصنام، وسفه أحلامهم وأحلام آباؤهم الذين أهملوا النظر في أنفسهم وفي آيات الله في الآفاق، وقبح إليهم الجود على هذا التقليد الأعمى للآباء والأجداد « أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ». وناقشهم كذلك في عقائدهم الضالة التي نجمت عن تلك الوثنية من جُحود الإلهيات والنبوءات، وإنكار البعث والمسئولية والجزاء.

(ثانياً) أنه فتح عيونهم على مافي أنفسهم من شواهد الحق، وعلى مافي الكون من أعلام الرشد، ونوع لهم في الأدلة وتفنن في الأساليب، وقاضاهم إلى الأوليات

والمشاهدات ، ثم قادم من وراء ذلك قيادةً راشدةً حكيمةً ، إلى الاعتراف بتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته ، والإيمان بالبعث ومسئوليته ، والجزاء العادل ودقيقته ، ثم التسليم بالوحي وبكل ما جاء به الوحي من هدى الله في الإلهيات والنبوءات والسمعيات في العقائد على سواء .

(ثالثاً) أنه تحدث عن عاداتهم القبيحة ، كالقتل ، وسفك الدماء ، ووأد البنات ، واستباحة الأعراض ، وأكل مال الأيتام . فلقت أنظارهم إلى مافى ذلك من أخطار ، وما زال بهم حتى طهرهم منها ، ونجح في إبعادهم عنها .

(رابعاً) أنه شرح لهم أصول الأخلاق ، وحقوق الاجتماع ، شرحاً مجيباً كرمهم إليهم الكفر والفسوق والمصيان ، وفوضى الجهل ، وجفاء الطبع ، وقذارة القلب ، وخشونة اللفظ ، وحبب إليهم الإيمان والطاعة ، والنظام ، والعلم ، والمحبة ، والرحمة ، والإخلاص ، واحترام الغير ، وبر الوالدين ، وإكرام الجار ، وطهارة القلوب ، ونظافة الألسنة ، إلى غير ذلك .

(خامساً) أنه قصّ عليهم من أنباء الرسل وأممهم السابقة ، مافيه أبلغ الموعظ وأنفع العبر ، من تقرير سُنَنه تعالى الكونية في إهلاك أهل الكفر والطغيان ، وانتصار أهل الإيمان والإحسان ، مهما طالَّت الأيام وامتدَّ الزمان ، ماداموا قائمين بنصرة الحق وتأييد الإيمان .

(سادساً) أنه سلك مع أهل مكة سبيل الإيجاز في خطابه ، حتى جاءت السور المسكية قصيرة الآيات ، صغيرة الشُور . لأنهم كانوا أهل فصاحةٍ ولسن ، صناعتهم الكلام ، واهتمامهم البيان ؛ فيناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب .

كما أن قانون الحكمة العالية ، قضى بأن يسلك سبيل التدرُّج والارتقاء في تربية الأفراد ، وأن يقدم الأهم على المهم . ولا ريب أن العقائد والأخلاق والعادات ،

أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات ، لأن الأولى كالأصول بالنسبة للثانية ؛ لذلك
كثُر في القسم المسمى التحدث عنها والعناية بها كما علمت في الخواص الماضية جرياً على
سنة التدرج من ناحية ، وتقديماً للأهم على المهم من ناحية أخرى .
أما خواص القسم المدني ، فنذكر منها أنه قد كثر فيه ما يأتي :

(أولاً) التحدث عن دقائق التشريع ، وتفاصيل الأحكام ، وأنواع القوانين المدنية
والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية ، والحقوق الشخصية ، وسائر ضروب العبادات
والمعاملات . انظر - إن شئت - في سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال والقتال والفتح
والحجرات ونحوها .

(ثانياً) دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام ، ومناقشتهم
في عقائدهم الباطلة ، وبيان جناباتهم على الحق ، وتحريفهم لكتب الله ، ومحاكمتهم
إلى العقل والتاريخ . اقرأ - إن شئت - سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح
ونحوها .

(ثالثاً) سلوك الإطناب والتطويل في آياته وسوره . وذلك لأن أهل المدينة
لم يكونوا يباهون أهل مكة في الذكاء والألمعية وطول الباع في باحات الفصاحة والبيان ؛
فينا سبهم الشرح والإيضاح ، وذلك يستمتع كثيراً من البسط والإسهاب ؛ لأن دستور
البلاغة لا يقوم إلا على رعاية مقتضيات الأحوال ، وخطاب الأغبياء بغير ما يُخاطب به
الأذكياء . « وَلَا يُنَبِّئُكَ فِثْلُ خَبِيرٍ » .

نقض الشبهات التي أُثيرت

حول هذا الموضوع

قلنا ونقول : إن أعداء الإسلام كثيرون ، وإنهم يتربصون به الدوائر ، وينتهزون كل فرصة ليمسّدوا إليه سهام المطاعن . وإن من واجبنا أن نحمي العربيين ونقوم بواجب الدفاع في هذا المعمان ، ولن يتسنى ذلك إلا إذا تسلّحنا بجميع الأسلحة ، وفي مقدمتها دراسة تلك الشبهات التي يحرقون بخورها في مصر وغير مصر حتى إشبا بنا المتعلم ، في بعض الدروس والكتب التي يزعمون أنها أدبية . وقد شهدت مصر وقتاً ما معركةً حامية الوطيس دارت رحاها حول أمثال هذه الشبهات التي نسوقها إليك ، فافتحهم أعنوة ، وخذها بقوة . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وما أجل أن نردّ قول الشاعر :

« أَنَا لَا أَلُومُ الْمُسْتَعِيدَ دَ إِذَا نَعَنْتَ أَوْ تَعَدَّى
فَسَبِيلُهُ أَنْ يَسْتَعِيدَ دَ وَشَأْنُنَا أَنْ نَسْتَعِيدَا »

الشبهة الأولى وفي طيها شبهات

يقولون : إن الباحث الناقد ، يلاحظ أن في القرآن أسلوبين متعارضين ، لا تربط الأول بالثاني صلة ولا علاقة ، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا الكتاب قد خضع لظروف مختلفة ، وتأثر ببيئات متباينة ؛ فنرى أن القسم المكي منه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة ، كما نشاهد القسم المدني منه تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة . فالقسم المكي يتفرد بالعنف والشدة ، والقسوة والحدة ، والغضب ، والسياب ، والوعيد والتهديد مثل سورة « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ » وسورة « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » وسورة « أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُفْرُ » ومثل « فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ * إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ مُرْصِدٌ » .

والجواب : أن هذه الشبهة تتألف من شبهات أربع ، وإن شئت فقل : تتألف من مقدّمات ثلاث كواذب ، تتأدّى ، أو يريد صاحبها أن يتأدّى بها إلى نتيجة هي الأخرى كاذبة .

فأما المقدّمات الثلاث السكاوذب فهي أن القسم المكي تفرد بالعنف والشدة ، وأن فيه سباباً وإقذاعاً ، وأنه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة . وأما النتيجة أو الهدف الذي يرمى إليه فهو أن القرآن مفكّكُ الأجزاء ، غير متصل الحلقات ، وأنه خاضع للظروف ، متأثر بالبيئة .

وغرضهم من هذا معروف طبعاً ، وهو أن القرآن ليس كلام الله وليس معجزاً إنما هو كلام محمد الذي تأثر أولاً بأهل مكة فكان كلامه خشناً بعيداً عن المعارف العالية التي اكتسبها من أهل الكتاب في المدينة .

ذلك كله ما يجب أن نحمل عليه انتقاد أولئك المضللين ، فإن قرينة عداوتهم للحق

وخصوصتهم للإسلام ، ونقدمهم للقرآن ، تبعده كلامهم عن كل تأويل حسن ، وتحمله على أسوأ فروضه .

ولذات لك على ببيان هذه الشبهة من القواعد ، لتعلم إغراقها في البطلان وإغراق ذويها في الكذب والإسفاف .

(١) - فأما قولهم : إن القسم المكي قد تفرّد بالعرف والشدة فيمنقذه أن في القسم المدني شدة وعنفاً ، فدعوى تفرّد القسم المكي بذلك باطلة ، قال تعالى في سورة البقرة وهي مدنية : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » وقال فيها أيضاً « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ آثَرَهُمُ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » وقال فيها أيضاً : « يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

وقال سبحانه في سورة آل عمران - وهي مدنية كذلك - « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ أَسِيتًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ . كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ، وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ . قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْغَابُونَ وَمُخْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ » .

ولإنما اشتمل القرآن الكريم بقسميه المكي والمدني على الشدة والعنف ، لأن ضرورة التربية الرشيدة ، في إصلاح الأفراد والشعوب ، وسياسة الأمم والدول ، تقضي أن يمزج المصلح في قانون هدايته ، بين الترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد والشدة واللين .

ثم إن دعواهم انفراد المكي بالعنف والشدة ، يفهم منه دعوى انفراد المدني

بالذين والصفح ، ودعوى خلواً المكى من ذلك الدين والصفح. وهذا المفهوم باطل كمنطوقه
أيضاً. ودليل ذلك أن بين السور المكية آيات كريمة تفيض ليناً وصفحاً، وتقطر سماحةً
وعفواً ، بل تنادى أن تقابل السيئة بالحسنة ، كما في قوله سبحانه في سورة فصلت المكية:
« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، أَدْفَعْ بِالنَّاصِيَةِ هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ
وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ . وَمَا يُلْقَاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ، وَمَا يُلْقَاها إِلَّا
ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . »

وكما في قوله سبحانه من سورة الشورى المكية : « فَمَا أُوْرِيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا ، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .
وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ . وَالَّذِينَ
اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ .
وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ . وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا
وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ
مِمَّا عَلَيْهِمْ مِنَ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ
بِمَعْرِ الْحَقِّ ، أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ . »

وكذلك قوله سبحانه في سورة الحجر المكية : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي
وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ . لَا تَمْدُنَّ عَيْنِيكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ
وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ » : إلى آخر السورة . ومثله قول الله جلَّ قدرته في سورة
الزمر المكية : « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ،
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . »

(٢) وأما زعمهم أن في القسم المسكى سبأبا، ويريدون من السباب معناه المعروف عندهم من الفحّة والبذاءة، والخروج عن حدود الأدب واللياقة، فقد «كثرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا». ونحن نتحدثهم أن يأتوا بمثال واحد في القرآن كله، مكّية ومدنية، يكون من هذا اللون القذر الرخيص. وهل يعقل أن القرآن الذي جاء يعلم الناس أصول الآداب، يخرج هو عن أصول الآداب إلى السباب؟ كيف وقد حرم على أتباعه المسلمين أن يسبوا أعداءه المشركين؟ فقال في سورة الأنعام: «وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ».

نعم إن في القرآن كله لا في القسم المسكى وحده تسفيها لأحلام المتنطعين، الذين يَصِمُّون آذانهم، ويفمضون أعينهم عن الحق، ويهملون الحجج والبراهين، وهو في ذلك شديد عنيف، بيد أنه في شدّته وعنفته، لم يخرج عن جادة الأدب، ولم يعقل عن سنن الحق، ولم يصدف عن سبيل الحكمة. بل الحكمة تقتضاه أن يشتدّ مع هؤلاء، لأنهم يستحقّون الشدّة، ومن مصلحتهم، هم، ومن الرحمة بهم، والخير لهم، أن يشتدّ عليهم ليرعَوْا عن باطلهم، ويصيخوا إلى صوت الحق والرشد، ويسيروا على هدى الدليل والحجة، على حد قول القائل:

«فقسا ليزدجروا. ومن بك حازما فليفسأ أحيانا على من يرحم»
أضف إلى ذلك أن هذا التفريع الحكيم تجمده في السور المدنية، كما تجمده في السور المسكية. وإن كان في المسكى أكثر من للدني، لأن أهل مكة كانوا أشدّاء العارضة، صغاب المرائين، مسرفين في العناد والإباء، لم يتركوا بابا من الشر إلا دخلوه على الرسول وأصحابه، ولم يكفهم أن يخرج من بلده وأهله بليل، بل وجهوا إليه الأذى في مهاجره.

والشاهد على أن في السور المدنية تنويماً عنيماً أيضاً عند للناسبات قوله سبحانه
من سورة البقرة للندنية في شأن المشركين: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غِشَاوَةٌ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » وقوله من سورة البقرة أيضاً في شأن المنافقين «وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» إلى تمام ثلاث عشرة آية مليئة
بالتوبيخ والتعنيف لتلك الحشرات الآدمية ، الذين ينفثون سموهم ، ويفسدون
الاجتمع بسلاحٍ خطير ذي حدّين هو سلاح النفاق والذبذبة . وكذلك تقرأ في هذه
السورة المدنية نفسها في شأن اليهود آيات كثيرة من هذا الطراز، تنقدّم وتنمى جرائعهم،
وتحملي عليهم حملة شعواء ، تقبيحاً لجناياتهم وجنابات آبائهم من قبلهم . مثل قوله
سبحانه: «ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحُبْلِ مِنَ النَّاسِ
وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ
بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » ومثل
قوله «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ » .
ومثل قوله تعالى في شأن النصارى من سورة آل عمران: «إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى
إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ
الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ
فِيهِ تَخْتَلِفُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذُّهُمْ غَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ
مِنْ نَاصِرِينَ » الخ . وقوله فيهم أيضاً من هذه السورة: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَرْذَلُوا كُفْرًا أَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ » الخ .

أما السور والآيات التي اعتمدت عليها الشبهة ، فلا تدلُّ على ذلك السباب الذي زعموه ووصموا به القرآن الكريم ، لأن سورة « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » غاية ما اشتملت عليه أنها إنذارٌ ووعيدٌ لأبي لهب وامراته ، جزاء ما أساء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه ، كما يدلُّ على ذلك سبب نزولها : أخرج الإمام أحمد والشيخان والترمذى عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادى : يا بنى فهر يا بنى عدى ، لبطون قريش حتى اجتمعوا . فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو ؟ فجاء أبو لهب وقريش ، فقال صلى الله عليه وسلم : أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقاً ؟ قالوا : نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً ، قال : فإني نذير لكم بين يدي عذابٍ شديد . فقال أبو لهب : تباً لك ، ألهذا جمعتمنا ؟ فنزلت .

وأخرج ابن أبي حاتم وابن جرير عن ابن زيد أن امرأة أبي لهب كانت تأتي بأغصان الشوك تطرحها بالليل في طريق الرسول صلى الله عليه وسلم .

وروى عن مجاهد أنها كانت تمشي بالنميمة .

فهذه الأسباب مجتمعة تفيد أن السورة نزلت لمقابلة أبي لهب بما يستحق من إنذاره بالهلاك والقطيعة ، وأن ماله لا ينفعه ولا كسبه ، وأنه خاسر هو وامراته ، وأن مصيرهما إلى النار وبئس القرار .

ولا ريب أن في هذا الوعيد العنيف ردعاً له ولأمثاله ، وتسلياً لمن أصيب بأذى من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وذلك هو اللائق بالعدالة الإلهية ، والتربية الحكيمة الربانية .

« ووضعُ الندى في موضعِ السيفِ بالعلَّاءِ

مضرٌ كوضعِ السيفِ في موضعِ الندى »

وأما سورة « والعصر » فليس فيها سباب ولا ما يشبه السباب . وكل ما عرضت له

أنها جعلت الناس قسمين : قسماً غريقاً في الخسران ، وقسماً فاز ونجا من هذا الخسران ، وهم الذين جمعوا عناصر السعادة الأربعة . اقرأ قوله سبحانه : « وَالْمَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ : إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ » فهل ترى فيها ظلاً للسبب والإقذاع ؟ ولكن القوم لا يستحقون ! .

وأما سورة « أَلْهَاكُمْ التَّسْكَاثُرُ » : فبلغ ما نشير إليه ، أن المخاطبين شغلهم الدنيا عن الدين ، وأنهت الأموال عن رب الأموال ، حتى انتهت أعمارهم وهم على هذه الحال . وَغَدَا يُسْأَلُونَ عَنْ هَذَا النِّعَمِ ، وَيُعَاقِبُونَ عَلَى إِهْمَالِ شُكْرِهٖ بِعَذَابِ الْجَحِيمِ .
وأما قوله سبحانه : « فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ » ، فهو حكاية لما حلَّ بالأمم السابقة كشمود وعادٍ ، حين طغوا في البلاد ، فأكثر وافيهما الفساد ، ليكون من هذا القصص والخبر ، عبرةً لأولئك الكفار ومُزْدَجَرٍ ، فلا يفتنوا فيما وقع فيه أسلافهم ، لأنَّ سُنَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ فِي الْأُمَمِ ، وميزان عدالته قائم في كل جيل وقبيل . « أَكْفَرُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَمْ ، أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ »

الخلاصة

والخلاصة أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين ، فتارة يشتد وتارة يلين ، تبعاً لما يقتضيه حالهم ، سواء منهم مكثيهم ومدنيهم ، بدليل أنك تجد بين ثنايا السور المسكية والمدنية ، ما هو وعد ووعيد وتسامح وتشديد ، وأخذ ورد ، وجذب وشد ، كما سبق لك في الأمثلة والشواهد الكثيرة . وإذا لوحظ أن أهل مكة كثر خطابهم بالشدَّة والعنف ، فذلك لما مرَدُّوا عليه من أذى الرسول وأصحابه والكيد لهم حتى أخرجوهم من أوطانهم . ولم يكتفوا بذلك بل أرسلوا إليهم الأذى في مهاجرهم .

وكان القرآن في حلقته عليهم وعلى أمثالهم بالقول ، بعيداً عن كل معاني السباب والإقذاع ، متذرعاً بالحكمة والأدب الكامل في الإرشاد والاقناع ، حاثاً على الصبر والعفو والإحسان ، حتى ليخاطب الله رسوله في سورة الأنعام المكيّة بقوله : « وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ . وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُرْسَلِينَ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَابَةٌ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ . إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ » .

إِظَاهَرَةُ مَسْكُتَةٍ

على أننا نلاحظ في آفاق الآيات والسور المكيّة ، ظاهرة باهرة ، تسكت كل معاندي ، وتفحم كل مكابر في هذا الموضوع . وهي أن القسم المكي خلا خلوّاً تاماً من تشريع القتال والجهاد والحاشنة ، كما خلت أيامه في مكة على طولها من مقاتلة القوم بمثل ما يأتون من التنكيل والمصاولة ؛ فلم يُسمع للمسلمين فيها صلصلةً لسيف ، ولا قعقةً لسلح ، ولا زحف على عدو . إنما هو الصبر والعفو والجمالة والحاشنة ، بالرغم من إيفال الأعداء في أذاهم ، ولجأهم في عُتُوهم وأسأهم ، سباً وطعنًا ، وقتلاً ونهبًا ، ومقاطعةً ومهاترةً ، ومصاولةً ومكابرةً .

(٣) - وأما زعمهم أن القسم المكي يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة فهو مردودٌ عليهم ، باطلٌ من كل باب دخوله ، وعلى أي وجه أرادوه ؛ لأنهم إن أرادوا بذلك ماتوهوه من انفرادة بالشدة والعنف ، أو السباب والإقذاع ، فقد علمت مبلغ

ما فيه من كذب وافتراء وجهالة بما جاء في القرآن من ترغيب وترهيب ، في شطريه المسمى والمدنى على السواء .

وإن أرادوا بالمخطاطه الإشارة إلى قصر آياته ، أو إلى خلوه من التشريعات التفصيلية العملية فهذا لا يدل على الانحطاط ، بل قصر الآيات والخلو من تفاصيل التشريع لها وجه آخر يظهر عند الكلام عليهما في الشبهات الآتية :

وإن أرادوا بما ذكروا أن أهل مكة كانوا منحطين في الفصاحة والبيان والذكاء والألمعية ، فتلك ثلاثة الأتافي ، لأن التاريخ شاهد عدل بأن قريشا كانت في مركز الزعامة من جميع قبائل العرب ، يصدر عن رأيها ، ويرجعون إلى حكمها ، وبأخذون عنها ، ويركبون ظهور الإبل إليها ، وينزلون على قولها فيما يعلو وينزل من منظوم ومنثور ، ويدعون لها بالسبق في مضمار الفصاحة والبلاغة ، والذكاء والألمعية ، والشرف والنبيل . وكان لها هذا الامتياز من قبل الإسلام . ثم دام لها وزاد عليها في الإسلام . واعترف لها به أهل المدينة وغيرهم من عرب وأعجم . ١

ثم إن وصف القسم المسمى بميزات الأوساط المنحطة ، تهمة جريئة وطعنة طائشة ، وأكذوبة مكشوفة ، ما رضيها لأنفسهم أعداء الإسلام في فجر دعوته من مشركين وأهل كتاب ، وعرب وعجم ، وأميين ومتقنين ، على حين أن أولئك العرب كانوا على أميتهم أعرف الناس بالمخطاط الكلام ورؤيته ، وعلوه ونزوله . كما كانوا أحرص الناس على إخراج محمد ، ودحض حجته ، ونقض دينه ، والقضاء على الإسلام في مهده . ولكن سجيته لم تسمح بهذا الهراء الذي يهرف به الملاحدة في القسم المسمى من القرآن . بل نلم بجانب هذا أن القرآن كان له سلطان على نفوسهم إلى حد خارق مداهش ، يقودهم بقوة إلى الإسلام ، ويدفع المعاند منهم إذا استمع إليه أن يسجد لبلاغته ، ويهتز لفصاحته ، وأن يأخذ نفسه بالتشاغل عنه مخافة أن يؤمن عن طريق تأثره بسماعه !

وأما زعمهم انقطاع الصلة بين القسم المكي والمدني والتعارض بين أسلوبيهما ، فهو زعمٌ ساقطٌ مبنيٌّ على الاعتبارات الخاطئة الماضية التي أثبتنا بطلانها . ثم هو دعوى حاجفة ، يكذبها الواقع ، ويُفَنِّدُها الذوق البلاغيُّ المنصف . وأدُلُّ دليل على ذلك ، أن أساطين البلاغة من أعداء الإسلام في مكة نفسها أيام نزول القرآن لم يستطيعوا أن يتهموا أساليب التنزيل بمثل هذا الاتهام ولا كذباً ، لأنهم كانوا أعقل من ملاحظة اليوم ، يرون أن هذا الاتهام يكون كذباً مكشوفاً وافتراءً مفصوحاً . بل هذا وحيدهم الوليد بن المغيرة يقول للملأ من قريش : « والله لقد سمعتُ من محمدٍ أنفاً كلاماً ، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجنِّ ، إن له الحلاوة ، وإن عليه لطلاوةً ، وإن أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمغدق ، وإنه يعلو وما يُعلى » .

ولما قالت قريش عندئذ : صَبَأَ والله الوليد ، واحتالوا عليه أن يطعن في القرآن ، لم يجد حيلة إلا أن يقول : « إن هذا إلا سِحْرٌ يُؤثر » . ولم يستطع أن يرمى القرآن بالتهافت والتخاذل ، وانقطاع الصلة بين أجزائه وانحطاط شيء من أساليبه ، على نحو ما يُرجف أولئك الخراصون . « وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَا يُكَيِّتُونَ » .

٤ - وإذا بطل هذا وماسبقه ، بطل ما زعموه من تأثير القرآن بالوسط والبيئة ، وما رتبوه عليه من أنه كلام محمد لا كلام رب العزة . ثم لأنها اتهامات سخيفة لا تستحق الرد ، مادام إعجاز القرآن قائماً ، يتحدَّى كل جيل وقبيل ، ويُفحِّم كل معارض ومكابِر . ولم يبعث إعجاز القرآن مجالاً آخر عسى أن يكون قريباً .

ولولا أن الشبيبة الحاضرة من أنصاف المتعلمين وأشباههم ، ينخدعون بمثل هذه الترهات ، ما أتعبنا أنفسنا في علاجها ولا أتعبتك ، فاصبر معنا على دفع هذا المصاب ، والله يتولى هدايتنا وهداك .

الشبهة الثانية

يقولون : إن قصر السور والآيات المكية مع طول السور والآيات المدنية ، يدل على انقطاع الصلة بين القسم المكي والقسم المدني ، ويدل على أن القسم المكي يمتاز بمميزات الأوساط المنحطة ، ويدل على أن القرآن في نمطه هذا نتيجة لتأثر محمد بالوسط والبيئة ، فلما كان في مكة أمياً بين الأمين جاءت سور المكي وآياته قصيرة ، ولما وجد في المدينة بين مثقفين مستنيرين ، جاءت سور المدني وآياته طويلة ، وغرضهم من إلقاء هذه الشبهة التشكيك في أن القرآن من عند الله « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ ، وَيَأْتِيَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيمَ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ »

وننقض شبهتهم هذه بما يأتي :

أولاً - أن في القسم المكي سوراً طويلة مثل سورة الأنعام ، وفي القسم المدني سوراً قصيرة مثل سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » فكلامهم لا يسلم على عمومته .

ثانياً - إذا أرادوا الكثرة الغالبة لا الكلية الشاملة فهذا نسله لهم ، بيد أنه لا يدل على ما افتروه ورتبوه عليه ، لأن قصر معظم السور المكية وآياتها ، وطول معظم السور المدنية وآياتها ، لا يقطع الصلة بين قسمي القرآن : مكيه ومدنيه ، ولا بين سور القرآن وآياته جميعاً . بل الصلة كما يحسها كل صاحب ذوق في البلاغة ، محكمة وشائعة بين كافة أجزاء التنزيل . وقد تفنن العلماء وأشبعوا الحديث عن هذه للناسبات في غضون تفسيرهم لكتاب الله . وتقدم تقرير هذا التناصب البارع في صفحة ٨١

على أنك تلاحظ آيات مكية منبثة بين آيات سور مدنية ، وتلاحظ آيات مدنية منبثة بين آيات سور مكية . وبرغم ذلك لا يكاد أحد يحس التفاوت أو التفكك

والانقطاع ، بل يروعك ما بين الجميع من جلال الوحدة ، وكال الاتصال وجمال التناسق والانسجام ، مما يجعل القرآن كله على طوله ، سلسلة واحدة محكمة متصلة الحلقات ، أو عقداً رائعاً أخذاً منتظم الحبات ، أو قانوناً رصيناً مترابط المبادئ والغايات .

ثالثاً - أن قصر السور والآيات المسكية ، لا يدل على مازعوه من امتياز القسم المسكى بمميزات الأوساط المنحطة ، بل القصر مظهر الإيجاز ، والإيجاز مظهر رُقى الخطاب ، وآية فهمه وذكائه ، بحيث يكفيه من الكلام موجزه ، ومن الخطاب أقصره . أما من كان دونه ذكاء وفهماً ، فلا سبيل إلى إفادته إلا بالإسهاب والبسط ، إن لم يكن بالمساواة والتوسط .

ولهذا المعنى جاء قسم القرآن المسكى قصيراً موجزاً في معظمه ، وجاء قسم المدنى طويلاً مسهباً في أكثره . ويرجع ذلك إلى ما أشرنا إليه قبلاً من أن القرشيين في مكة كانوا في الذوابة من قبائل العرب ، ذكاء وألمعية وفصاحة وبلاغة ، وشرفاً وشجاعة فلا بدع أن يخاطبهم القرآن بالقصير من سوره وآياته ، رعاية لحق قانون البلاغة والبيان ، في خطاب الذكى النابه ، بغير ما يخاطب به من كان دونه . ولا يقدح في مزايا المسكين هذه أنهم كانوا أميين لم يستفروا بثقافة المدنيين ، فلثقافة والاستنارة ميدان ، ولذكاء والتمهر في البيان ميدان ، وأهل المدينة لم يكونوا على استنارتهم ليبلغوا شأن قرش في تلك الخصائص والمزايا ، وكان منهم أهل كتاب درجوا على ألا يستفيدوا إلا بالتطويل ، ولا يقتنعوا إلا ببسط الكلام .

ومن هنا تعرف مبلغ ما في هذه الشبهة من زيف وكذب فيما رتبوه على هذا من أن القرآن كان نتيجة لتأثر محمد بالخطاط أهل مكة في القسم المسكى ، وباستنارة أهل المدينة في القسم المدنى ، حتى جاء قرآنه قصيراً في الأول ، طويلاً في الثانى .

رابعا - أن القرآن قد تحدّى الناس جميعا مكيبهم ومدنيهم وعريهم وعجميهم ، أن يأتوا ولو بمثل أقصر سورة من تلك السور القصيرة ، فمجزوا أجمعين ، وأسلم المنصفون منهم لله رب العالمين . فلو كان القصر أثرأ للانحطاط كما يقول أولئك المرجفون ، لكان في مقدور المتناز غير المنحط أن يأتى بمثل ذلك المنحط ، بل بأرقى منه « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

وإذا أراد أولئك المتقولون ، أن يملأوا القصر والطول بأن المكى لم يتعرض لتفاصيل التشريع بخلاف المدني ، فإليك هذه الشبهة وتمحيصها فيما يليك .

الشبهة الثالثة

يقولون : إن القسم المكى خلا من التشريع والأحكام ، بينما القسم المدني مشحون بتفاصيل التشريع والأحكام . وذلك يدل على أن القرآن من وضع محمد وتأليفه تبعا لتأثره بالوسط الذى يعيش فيه ، فهو حين كان بمكة بين الأُميين جاء قرآنه المكى إخاليا من العلوم والمعارف العالية ، ولما حل بالمدينة بين أهل الكتاب المثقفين جاء قرآنه المدني مليئا بتلك العلوم والمعارف العالية .

وننقض هذه الشبهة : (أولا) - بأن القسم المكى لم يخلُ جملةً من التشريع والأحكام ، بل عرض لها وجاء عليها ، ولكن بطريقة إجمالية ، فإن مقاصد الدين خمسة : (١) الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره (٢) وحفظ النفس (٣) وحفظ العقل (٤) وحفظ النسل (٥) وحفظ المال . وقد تحدّث القسم المكى عنها إجمالا . اقرأ إن شئت قوله تعالى من سورة الأنعام المكية « قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ » إلى تمام ثلاث آيات بعدها ، جمعت الوصايا العشر لهذه المقاصد الخمسة . ولا يخفى عليك أن آيات العقائد فى القسم المكى ظاهرة واضحة ، وكثيرة شائعة ،

ليست من موضوع الاشتباه ، ولا يختلف اثنان في أنها أكثر من مثيلاتها في السور المدنية بأضعاف الأضعاف .

(ثانياً) - أن كثرة التفاصيل في تشريع الأحكام بالمدينة ، ليس نتيجة لما زعموه . إنما هو أمر لابد منه في سياسة الأمم ، وتربية الشعوب ، وهداية الخلق . ذلك أن الطفرة حليفة الخيبة والفشل ، والتدرج حليف التوفيق والنجاح ، وتقديم الأهم على المهم واجب في نظر الحكمة . لهذا بدأ الله عبادته في مكة بما هو أهم : بداهم بإصلاح القلوب وتطهيرها من الشرك والوثنية وتقويمها بمقائد الإيمان الصحيح والتوحيد الواضح ، حتى إذا استقاموا على هذا المبدأ القويم ، وشعروا بمسئولية البعث والجزاء ، وتقررت فيهم هذه المقائد الراشدة ، فطمعهم عن أقبح العادات وأرذل الأخلاق ، وقادهم إلى أصول الآداب وفضائل العادات ، ثم كلفهم مالا بداه منه من أمهات العبادات . وهذا ما كان في مكة . ولما امرنوا على ذلك ، وتهيات نفوسهم للترقى والسكال ، بتطاول الأيام والسنين ، وكانوا وقتئذ قد هاجروا إلى المدينة ، جاءهم بتفاصيل التشريع والأحكام ، وأتم عليهم نعمته ببيان دقائق الدين وقوانين الإسلام .

ونظير ذلك ما تواضع عليه الناس قديماً وحديثاً في سياسة التعليم ، من أنهم يلقنون البادئين في مراحل التعليم الأولى أخف المسائل وأجزها ، فيما يشبه قصار السور ، ويختصر القصص ، حتى إذا تقدمت بهم السن وعظم الاستعداد ، تلاطم بحر التعليم وزاد ، على حد قولهم : « الإمداد على قدر الاستعداد » .

أما ما زعموه من أن ذلك كان نتيجة لاختلاط محمد بأهل المدينة المسفنين ؛ فيمنعه أن القرآن جاء يصلح عقائد أهل الكتاب وأخطاهم في التشريع وفي التحليل والتحريم ، وفي الأخبار والتواريخ ، فكيف يأخذ المصيب من المخطيء ؟ وهل

يستمدُّ الحى حَيَاتَهُ مِنْ مَيِّتٍ أَقْرَأَ إِنْ شئتَ قَوْلُهُ تَعَالَى: « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » الخ . وَقَوْلُهُ جَلِ ذِكْرُهُ: « يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ؟ » الخ وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: « كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزَلَ التَّوْرَةُ » الخ وهذه الآيات من سورة آل عمران . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُدْرَتُهُ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَنْفُسَ بِنَفْسٍ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ » الخ .

(ثالثاً) أن ما زعموه لو كان صحيحاً ، لظهر أثرُ أهل الكتاب المدينين فيمن معهم من عرب أهل المدينة ، وفيمن حولهم من أهل مكة وآفاق الجزيرة ، ولكانوا هم الأحرى بآء بهذه النبوة والرسالة ، ولسبق محمدٌ إليها كثيرٌ غيره من فصحاء العرب وتجار قريش الذين كانوا يختلطون بأهل الكتاب في المدينة والشام أَيْماً اختلاط .

(رابعاً) أن القرآن تحدَّى الكافة من مكين ومدنيين ، بل من جن وإنس ، فهلاً كان أساتذته أولئك يستطيعون أن يُحاروه ولو في مقدار سورة قصيرة واحدة إياها فرية ! ثم يالها صفاقة ! .

« هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيءٌ مَعْنَاهُ : لَيْسَتْ لَنَا عُقُولُ »

الشبهة الرابعة

يقولون : إن القرآن أقسم كثيراً بالضحى والليل ، والثنين والزيتون وطور سينين ، وكثير من المخلوقات . ولا ريب أن القسم بالأشياء الحسية ، يدلُّ على تأثر القرآن بالبيئة في مكة ، لأن القوم فيها كانوا أميين ، لا تعدو مداركهم حدود الحسيات . أما بعد الهجرة وانصال محمد بأهل المدينة ، وهم قوم مثقفون مستنثرون ،

فقد تأثر القرآن بهذا الوسط الراقى الجديد ، وخلا من تلك الأيمان الحسية الدالة على البساطة والسذاجة .

وهذه الشبهة مدفوعة « أولاً » : بما قد منا من أن أهل مكة كانوا أرق ذوقاً ، وأعلى كمباً ، وأعظم ذكاء ، من أهل المدينة ، وأن الخطاب معهم كان ملحوظاً فيه اشتماله على أسرار وخصائص لا يدركها إلا التفوقون والمتمهرون في صناعة البيان . فلا يستقيم إذن ما زعموه من أن مدارك أهل مكة كانت لاتعدو حدود الحسيات . والتاريخ خير شاهد ، وأعدل حاكم بامتياز العرب في مكة عن سائر القبائل على عهد نزول القرآن .

(ثانياً أن القسم بالأمور الحسية في القرآن كالضحى والليل ، ليس منشؤه انحطاط القوم كما يزعمون ، إنما منشؤه رعاية مقتضى الحل فيما سبق القسم لأجله ، وذلك أن القرآن كان بصدد علاج أخش العقائد فيهم ، وهى عقيدة الشرك . ولا سبيل إلى استئصال هذه العقيدة ، وإقامة صرح التوحيد على أنقاضها ، إلا بلفت عقولهم إلى مافى الكون من شئون الله وخلق الله ، وإلا بفتح عيونهم على طائفة كبيرة من نعم الخلق المحيطة بهم ، ليصلوا من وراء ذلك إلى أن يؤمنوا بالله وحده ، مادام هو الخالق وحده ، لأنه لا يستحق العبادة عقلاً ، إلا من كان له أثر الخلق فى العالم فعلاً . « أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ؟ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ » ؟ .

فمعرض بعض المخلوقات على أنظار الجاحدين بالتوحيد ، بعد إقرارهم أن ليس لها خالق إلا الله ، إلزام لهم بطرح الشرك ، وتوحيد الخالق . وهذا مطمح نبيل ، أجاد القرآن فى أساليب عرض نعم الله عليهم من أجله ، وكان فى إجادته هذه موفقاً على الغاية ، واصلًا إلى قمة الإعجاب كمادته ، متفنناً فى ذكر النعم ، منوعاً فى سردھا وبيانها . فمرة يحدث عن خلق السماء ، ومرة عن خلق الأرض ، وثالثة عن أنفسهم ، ورابعة عن أنواع الحيوان والنبات والجناد وهم جراً . وتارة يختار القرآن فى عرضه طريقة السرد والشرح ،

وتارةً يختار طريقة الحلف والقسم ، لأن في الحلف والقسم معنى العظمة التي أودعها الله في هذه النعم دالة على توحيدِهِ وعظمته ، حتى صَحَّ أن يدور القسم عليها ، وأن يحجى الحلف بها .

ومن هنا أقسم الله بما أقسم من الأمور الحسية والمعنوية ، فالأمور الحسية كما ذكرنا ، والمعنوية مثل القرآن الكريم في قوله سبحانه : « وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » لِيُذَكِّرَهُمْ إِلَى مَدَى إِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ بتلك الأقسام كلها ، حسيًّا ومعنويًّا ، فيرعوها عن شركهم بتلك الآلهة المزيفة التي لا تملك ضرًّا ولا نفعًا ، وليس لها أيُّ شأن في هذا الخلق . على حدِّ قوله سبحانه في سورة الأحقاف : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ اتَّقُوا نِيَّ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ . وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً ، وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ » .

وأنت خيرٌ بأن المصاب بداء الشرك لا سبيل إلى إنقاذه منه إلا بمثل هذه الطريقة المثلى ، التي سلكها القرآن بعرض دلائل التوحيد من آيات الله في الآفاق على أنظار المشركين ، وهذا سبيل متعين في خطاب كل مشرك ولو كان واحد الفلاسفة ، ووحيد العباقرة ، وأستاذ المتقين والمستنيرين . فحلف القرآن بأمثال هاتيك المخلوقات والحسيات ، ليس دالًّا على سذاجة المخاطبين والمخطاطهم ، وليس بالتألي سبيلًا إلى الطعن في القرآن بأنه كلام محمد المتأثر بالمحاطات البيئية المكية كما يرجفون : « إِنْ هَذَا إِلَّا خِتِلَاقٌ » . (ثالثًا) أن في مضامين تلك الأقسام بالحسيات أسراراً تنأى بها عن السذاجة والبساطة وتشهد ببراعة المخاطبين بها وتفوقهم في الفهم والذكاء والفصاحة والبيان .

ذلك أن القسم بها كما قلنا ، إشارة إلى الأسرار العظيمة التي وضعها الله في تلك الأمور التي أقسم بها . حتى صحَّ أن يكون مقسماً بها . وتلك الأسرار لا يدركها إلا اللبيب ، لأنها غير مشروحة ولا مفسرة في القرآن الكريم ، فلا يفهمها إلا من كمل عقله ، وسلم ذوقه . ولنشرح لك بعض الأسرار ، ليتبين الحال ، ولا يبق للشبهة مجال .

(المثال الأول) أقسم الله سبحانه بالضحى والليل في قوله : « وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى * » وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى * وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * » وسبب نزول هذه الآيات : أن النبي ﷺ فتر عنه الوحي مرة لا ينزل بقرآن ، فرماه أعداؤه بأن ربه ودعه وقلاه ، أى تركه وأبغضه ، فنزلت هذه الآيات مصدرة بهذا القسم ، مشيرة إلى أن ما كان من سطوع الوحي على قلبه ﷺ بمنزلة الضحى ، تقوى به الحياة ، وتنمى به الناميات ، وما عرض بعد ذلك من فترة الوحي فهو بمنزلة الليل إذا سجد ، لتسترخ فيه القوى وتستعد في النفوس لما يستقبلها من العمل . ومن المعلوم أن النبي ﷺ لاقى من الوحي شدة أول أمره حتى جاء إلى خديجة رضى الله عنها ترجف بوادره ، كما هو معروف في حديث الصحيحين . فكانت فترة الوحي لتثبيته عليه الصلاة والسلام ، وتقوية نفسه على احتمال ما يتوالى عليه منه حتى تتم به حكمة الله في إرساله إلى الخلق . ولهذا قال له : « وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى * » أى إن كررة الوحي ثانياً سيكمل بها الدين ، وتتم بها نعمة الله على أهله ، وأين بداية الوحي من نهايته ؟ وأين إجمال الدين الذى جاء في قوله « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » الخ من تفصيل العقائد والأحكام الذى جاء في مثانى القرآن ؟ ثم زاد الأمر تأكيداً بقوله « وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * » .

فمن هذا نعلم أن الحلف بالضحى والليل في هذا المقام ، ليس مجرد تذكير

بآياته ونعمه فحسب . بل هو أيضاً إقامة دليل على أن تنزل الوحي أشبه بضخوة النهار ، وأن فترة الوحي أشبه بهدأة الليل ، فإذا كانوا يتقبلون الضحى والليل بالرضا والتسليم ، لما فيهما من نفع الإنسان بالسعى والحركة والحياة بالنهار والنوم والاستجمام بالليل ، يجب أن يتقبلوا أيضاً ما يجري على محمد ﷺ من نزول الوحي وفترته للمعنى الذى سلف .

(المثال الثانى) أقسم الله سبحانه بالتين والزيتون فى قوله جل ذكره : «والتين والزيتون وطور سينين * وهذا البلد الأمين * لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم» قال العلامة المرجوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره لهذه السورة مانصه :

وقد يرجح أنهما (أى التين والزيتون) النوعان من الشجر ، ولكن لا لفوائدهما كما ذكرنا ، بل لما يذكران به من الحوادث العظيمة التى لها الآثار الباقية فى أحوال البشر . قال صاحب هذا القول : إن الله تعالى أراد أن يذكرنا بأربعة فصول من كتاب الإنسان الطويل ، فإنه كان يستظل فى تلك الجنة التى كان فيها بورق التين ، وعندما بدت له ولزوجته سواهما طافعا يخصصان عليهما من ورق التين . (والزيتون) إشارة إلى عهد نوح عليه السلام وذريته ، وذلك أنه بعد أن فسد البشر وأهلك من أهلك منه بالطوفان ، ونجى نوح فى سفينته ، واستقرت السفينة ، نظر نوح إلى ما حوله ، فرأى المياه لا تزال تغطي وجه الأرض فأرسل بعض الطيور لعله يأتى إليه بنجر انكشاف الماء عن بعض الأرض فخاب ولم يأت بنجر ، فأرسل طيراً آخر فرجع إليه يحمل ورقة من شجر الزيتون ، فاستبشر وسر ، وعرف أن غضب الله قد سكن ، وقد أذن للأرض أن تعمر ، ثم كان منه ومن أولاده تجديد القبائل البشرية العظيمة فى الأرض التى أمحى عمرانها ، فمبع عن ذلك الزمن بزمن الزيتون . والإقسام هنا بالزيتون للتذكير بتلك الحادثة وهى من أكبر ما يذكر من الحوادث .

(وطور سينين) إشارة إلى عهد الشريعة الموسوية ، وظهور نور التوحيد فى العالم ،

بعد ما تدنسست جوارب الأرض بالوثنية، وقد استمر الأنبياء بعد موسى يدعون قومهم إلى التمسك بتلك الشريعة إلى أن كان آخرهم عيسى عليه السلام جاء مخلصاً لروحها مما عرض عليه من البدع . ثم طال الأمد على قومه فأصابهم ما أصاب مَنْ قبلهم من الاختلاف في الدين، وحجب نوره بالبدع ، وإخطاء معناه بالتأويل ، وإحداث ما ليس منه بسبيل ، فمن الله على البشر ببداية تاريخ ينسخ جميع تلك التواريخ ، ويفصل بين ما سبق من أطوار الإنسانية وبين ما يلحق ، وهو عهد ظهور النور المحمدي من مكة المكرمة . وإليه أشار بذكر البلد الأمين . وعلى هذا القول الذي فصلنا بيانه ، يتناسب القسم والمقسم عليه . اهـ
ما أردنا نقله .

الشبهة الخامسة

يقولون : إن القسم المكى من القرآن قد اشتمل على لغو من الكلام في كثير من فواتح السور مثل « آلم وكهيعص » . وذلك يبطل دعوى المسلمين أن القرآن بيان للناس وهدى ، وأنه كلام الله . وأى بيان وأى هدى في قوله (آلم) وقوله (كهيعص) ؟ بل هذه الأحرف وأمثالها في غاية البعد عن الهدى ، بدليل أنه لم يهتد أحدٌ منهم ولا الراسخون في العلم لإدراك معناها ؛ فالخطاب بها كالخطاب بالمهمل ، وإنما هذه الألفاظ من وضع كتبة محمد من اليهود تنبيهاً على انقطاع كلام واستئناف آخر ، ومعناها (أو عزَّ إلى محمد) أو (أمرني محمد) يشيرون بذلك إلى براءتهم من الإيمان بما يأمرهم بكتابتها . وقريب من هذا قول بعضهم : إن الحروف العربية غير المفهومة المفتحة بها أوائل بعض السور ، إما أن يكون قصد منها التعمية أو التحويل أو إظهار القرآن في حظه مميّز مخيف ، أو هي رمزٌ للتمييز بين المصاحف المختلفة ثم ألحقها مرور الزمن بالقرآن فصارت قرآناً .

وننقض هذه الشبهة بأمور : (أولها) أنه لم يكن للرسول ﷺ كُتُبة من اليهود أبداً . وها هو التاريخ حاكم عدل لا يرحم ولا يحابي ، فليسألوه إن كانوا صادقين . (ثانياً) أنه لا دليل لهم أيضاً على أن فواتح هذه السور تستعمل في تلك المعاني التي زعموها وهي (أَوْعَزَ إِلَى مُحَمَّد) أو (أَمَرَنِي مُحَمَّد) ، لا عند اليهود ولا عند غيرهم في أية لغة من لغات البشر . (ثالثاً) أن اليهود لم يعرف عنهم الطعن في القرآن بمثل هذا . ولو كان هذا مطمئناً عندهم لكانوا أول الناس جهراً به ، وتوجيهها له ، لأنهم كانوا أشد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، يتمنون أن يجدوا في القرآن مفعزاً من أى نوع يكون ، ليهدموا به دعوة الإسلام . كيف وهم يكفرون به حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ؟ (رابعاً) أن اشمال القرآن على كلمات غير ظاهرة المعنى لا ينافي وصف القرآن بأنه بيان للناس وهدى ورحمة ، فإن هذه الأوصاف يكفي في تحققها ثبوتها للقرآن باعتبار جهلته ومجموعه لا باعتبار تفصيله وعمومه الشامل لكل لفظ فيه . ولا ريب أن السكثرة الغامرة في القرآن كلها بيان للتعاليم الإلهية وهداية للخلق إلى الحق ، ورحمة للعالم من وراء تقرير أصول السعادة في الدنيا والآخرة .

وهذا الجواب مبنى على أحد رأيين للعلماء في فواتح تلك السور ، وهو أن المعنى المقصود غير معلوم لنا ، بل هو من الأسرار التي استأثر الله بعلمها ، ولم يطلع عليها أحد من خلقه . وذلك لحكمة من حكمه تعالى السامية وهي ابتلاؤه سبحانه ، وتمحيصه لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، بعد أن أقام لهم أعلام بيانه ، ودلائل هدايته ، وشواهد رحمته ، في غير تلك الفواتح من كتابه ، بين آيات وسور كثيرة ، لا تعتبر تلك الفواتح في جانبها إلا قطرة من بحر ، أو غيضاً من فيض .

فأما الذين آمنوا فيعلمون أن هذه الفواتح حق من عند ربهم ، ولو لم يفهموا معناها ، ولم يدركوا مغزاها ، ثقةً منهم بأنها صادرةٌ من لدن حكيمٍ عليم ، عمت حكمة ما خفي وما ظهر من معاني كتابه ، ووسع علمه كل شيء عرفه الخلق أو لم يعرفوه من أسرار تنزيله . « وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ » .

« وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينَةٌ فَيَسْتَمِعُونَ مَا نَشَأُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » .

ونظير ذلك أن يكون لك أصدقاء تريد أن تعرفهم أو تعرف منهم مدى صداقتهم لك ، فتبتليهم بأمر يزل عندها المزيفون ، ويظهر الصادقون .

على حد قول القائل :-

وعلى حد المثل القائل : « إِنْ أَخَاكَ مِنْ وَاسَاكَ » .

أَبْلُ الرَّجَالِ إِذَا أَرَدَتْ إِخَاءُهُمْ وَتَوَسَّمْنَ فِعَالَهُمْ وَتَفَقَّدَ
فَإِذَا ظَفَرَتْ بِذِي اللَّبَانَةِ وَالتَّقَى فِيهِ الْيَدَيْنِ قَرِيرَ عَيْنٍ فَاشْدُدْ

ونظير ذلك أيضاً أن تكون أستاذاً معلماً ، وتريد أن تتقف على مدى انتباه

تلاميذك ، ومبلغ تفهم فيك وفي علمك ، بعد أن زودتهم منك بدراسات واسعة وتعاليم واضحة فإنك تختبرهم في بعض الأوقات بكلمات فيها شيء من الإلغاز والخفاء ، ليظهر الذكي من الغبي ، والواثق بك الوامق لك ، من المتشكك فيك المتردد في علمك وفضلك .

فأما الواثق فيك فيعرف أن تلك الألغاز والمعميات ، صدرت عن علم منك بها وإن لم يعلم هو تفسيرها ، ويعرف أن لك حكمة في إيرادها على هذه الصورة من الخلقاء ، وهي الاختبار والابتلاء . وأما المتشكك فيك فيقول : ماذا أراد بهذا ؟ وكيف ساغ له أن يورده ؟ وما مبلغ العلم الذي فيه ؟ ثم ينسى تلك المعارف الواسعة الواضحة التي زودته بها من قبل ذلك ، وكلها من أعلام العلم وآيات الفضل .

ولا يفوتك في هذا المقام أن تعرف أن ابتلاء الله لعباده ليس المراد منه أن يعلم سبحانه ما كان جاهلاً منهم « حاشاه حاشاه » فقد وسع كل شيء علماً . إنما المقصود منه إظهار مكنونات الخلق ، وإقامة الحجج عليهم من أنفسهم ، فلا يتهمون الله في عدله وجزائه ، إذا جعل من الناس أهلاً لثوابه وآخرين لعقابه . « وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا » .

(الرأى الثانى فى فواتح السور) أن لها معنى مقصوداً معلوماً . قالوا : لأن القرآن كتاب هداية ، والهداية لا تتحقق إلا بفهم المعنى ، خصوصاً أننا أمرنا بتدبر القرآن والاستنباط منه ، وهذا لا يكون إلا إذا فهم المعنى أيضاً .

غير أن أصحاب هذا الرأى تشعبت أقوالهم فى بيان هذا المعنى المقصود بفواتح تلك السور ، فذهب بعضهم إلى أن فاتحة كل سورة اسم للسورة التى افتتحت بها ، واستدلوا بآثار تفيد ذلك ، منها ما روى عن النبى ﷺ أنه قال « يَسْ قَلْبُ الْقُرْآنِ » وقوله « مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ حَفِظَ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ » . ومنها اشتهاى بعض السور بالتسمية بها . ثم إن ورودها فى فواتح سور مختلفة بلفظ واحد ، ينافى كونها أسماء للسور . بل شأنها فى ذلك شأن الأعلام المشتركة اشتراكاً لفظياً كاللفظ محمد المسمى به أشخاص كثيرون . فيضم إلى اسم كل منهم ما يميز مسماه عن غيره فيقال : محمد المصرى ومحمد الشامى مثلاً . وكذلك فواتح السور يقال فيها : « آلم البقرة وآلم آل عمران وحَمَّ السجدة » وهلم جرا .

وبعضهم ذهب إلى أنها أسماء للحروف الهجائية التى وضعت بإزائها . وهؤلاء منهم من قال : إن المقصود من ذلك هو إفهام الخطاطبين أن الذى سيتلى عليهم من الكلام الذى عجزوا عن معارضته والإتيان بمثله ، إنما تركب من مثل هذه الحروف التى فى الفواتح ، وهى معروفة لهم ، يتخاطبون بما يدور عليها ولا يخرج عنها .

ومنهم من قال : إن المقصود منها هو الدلالة على انتهاء سورة والشروع في أخرى .
ومنهم من قال : إن المقصود منها القسم بها لإظهار شرفها وفضلها ؛ إذ هي مبنى كتبه
المنزلة . ومنهم من قال : إن المقصود منها بيان نبوة محمد ﷺ من ناحية أنه ينطق
بأسماء الحروف مع أنه أمي لم يقرأ ولم يكتب ، والمعروف أن النطق بأسماء الحروف من
شأن القارئ وحده ، لا سبيل للأمي إلى معرفتها ولا النطق بها ، فإتيانه بها وترديده
لها ، دليل مادي أمامهم على أنه لا يأتي بهذا القرآن من تلقاء نفسه ، إنما يتلقاه من لدن
حكيم عليم .

ومنهم من قال : إن المقصود منها هو تنبيه السامعين وإيقاظهم . وذلك أن قرع السمع
في أول الكلام بما يعي النفوس فهمه أو بالأمر الغريب ، دافع لها أن تصفى وتتيقظ وتتأمل
وتزداد إقبالا : فهي كوسائل التشويق التي تُعرض في مقدمة الدرس على منهج التربية
الحديثة في التعليم .

ومنهم من قال : إن المقصود منها سياسة النفوس المعرضة عن القرآن واستدراجها
إلى الاستماع إليه . والمعروف أن أعداء الإسلام في صدر الدعوة كان يقول بعضهم لبعض :
« لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ » . فلما أنزلت السور المبدوءة
بحروف الهجاء ، وقرع أسماعهم ما لم يألفوا ، التفقوا ، وإذا هم أمام آيات بينات استهوت
قلوبهم ، واستمالت عقولهم ، فأمن من أراد الله هدايته ، وشارف الإيمان من شاء الله
تأخير ، وقامت الحجة في وجه الطغاة المكابرين ، وأخذت عليهم الطرق فلا عذر لهم
في الدنيا ولا يوم الدين .

وقال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى في تفسيره لسورة آل عمران

« إعلم أن القرآن كتاب سماوى . والكتب السماوية تُصرَح تارة وتُرمزُ أخرى . والرمز والإشارة من المقاصد السامية والمعاني والمغازي الشريفة . وقديماً كان ذلك في أهل الديانات ؛ ألم تر إلى اليهود الذين كانوا منتشرين في المدينة وفي بلاد الشرق أيام النبوة كيف كانوا يصطلحون فيما بينهم على أعداد الجمل المعروفة اليوم في الحروف العربية ؟ فيجعلون الألف بواحد ، والباء باثنين ، والجيم بثلاثة ، والدال بأربعة ، وهكذا ماريّن على الحروف الأبيدية ، إلى الياء بعشرة والكاف بعشرين ، وهكذا إلى القاف بمائة والراء بمائتين ، وهكذا إلى الغين بألف ، كما سترأ في هذا المقام .

كذلك ترى أن النصارى في إسكندرية ومصر وبلاد الروم وفي سوريا ، قد اتخذوا الحروف رموزاً دينية معروفة فيما بينهم أيام نزول القرآن . وكانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية في مصر . وكانوا يرمزون بلفظ « إكسيس » لهذه الجملة : « يسوع المسيح بن الله المخلص » فالألف من إكسيس هي الحرف الأول من لفظ « إيسوس » يسوع . والكاف منها هي الحرف الأول من « كرسقوس » المسيح . والسين منها هي حرف الشاء التي تبدل منها في النطق في لفظ « ثيو » الله . والياء منها تدل على « ايوث » ابن . والسين الثانية منها تشير إلى « ثوتير » المخلص . ومجموع هذه الكلمات : يسوع المسيح بن الله المخلص . ولفظ « إكسيس » اتفق أنه يدل على معنى سمكة ، فأصبحت السمكة عند هؤلاء رمزاً لإلههم .

فانظر كيف انتقلوا من الأسماء إلى الرمز بالحرف ، ومن الرمز بالحرف إلى الرمز بحيوان دلّت عليه الحروف . قال الخبر الإنجليزى صموئيل مونتج : إنه كان يوجد كثيراً في قبور رومة صور أسماك صغيرة مصنوعة من الخشب والعظم . وكان كل مسيحي يحمل سمكة إشارة للتعارف فيما بينهم ١٥ .

فإذا كان ذلك من طبائع الأمم التي أحاطت بالبلاد العربية وتغلغلت فيها ونزل

القرآن لجميع الناس من عرب وعجم، كان لابد أن يكون على منهج يلدّه الأمم ويكون فيه ما بالفون . وستجد أنه لا نسبة بين الرموز التي في أوائل السور ، وبين الجمل عند اليهود ورموز النصرى ، إلا كالنسبة بين علم الرجل العاقل والصبي ، أو بين علم العلماء وعلم العامة . وبهذا تبين لك أن اليهود والنصرى كان لهم رموز ، وكانت رموز اليهود هي حروف الجمل .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : مرّ أبو ياسر بن أخطب برسول الله ﷺ وهو يتلو سورة البقرة : « أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » ثم أتى أخوه حى بن أخطب وكعب بن الأشرف ، فسألوه عن « أَلَمْ » وقالوا : نشدك الله الذى لا إله إلا هو أحقّ أنها أتتك من السماء ؟ فقال النبي ﷺ : نعم . كَذَلِكَ نَزَلَتْ . فقال حى : إن كنت صادقاً إني لأعلم أجل هذه الأمة من السنين . ثم قالوا : كيف ندخل في دين رجل دلّت هذه الحروف بحساب الجمل على أن ينتهى أجل أمته إحدى وسبعون سنة ، فضحك النبي ﷺ . فقال حى : فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلَمْص » . فقال حى : هذا أكثر من الأول ، هذا مائة وإحدى وستون سنة فهل غير هذا ؟ قال : نعم « أَلَر » فقال حى : هذا أكثر من الأولى والثانية ، فنحن نشهد إن كنت صادقاً ما ملكت أمتك إلا مائتين وإحدى وثلاثين سنة . فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلَمَر » . قال حى : فنحن نشهد أنا من الذين لا يؤمنون ، ولا ندرى بأى أقوالك نأخذ . فقال أبو ياسر : أما أنا فأشهد على أن أنبياءنا قد أخبرونا عن ملك هذه الأمة ولم يبينوا أنها كم تكون ؟ فإن كان محمد صادقاً فيما يقول إني لأراه سيجمع له هذا كله . فقام اليهود وقالوا اشتبه علينا أمرك كله فلا ندرى بأبوالقليل نأخذ أم بالكثير ؟

فبهذا تعرف أيها الذكى أن الجمل كانت للتعارف عند اليهود ، وهو نوع من

الرموز الحرفية ، فكانت هذه الحروف لا بد من نزولها في القرآن ليأخذ الناس في فهمها كل مذهب ويتصرف الفكر فيها .

ولا تقتصر لك مما قرأته على ثلاث طرائق فيما ترمز إليه هذه الحروف :

(الطريقة الأولى) أن تكون هذه الحروف مقتطعات من أسماء الله ، كما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : الألف آلاء الله ، واللام لطفه ، والميم ملكه . وعنه أن « آر ، وحَم ، ون » مجموعها الرحمن . وعنه أن « الَم » معناه أنا الله أعلم ، ونحو ذلك في سائر الفوائج . وعنه أن الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد أى القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام . أقول : إنما أراد ابن عباس بذلك أن تكون الحروف مذكرة بالله عز وجل في أكثر الأحوال ، وذكر الله أجل شيء . ويرجع الأمر إلى أنها أسماء مرموز لها بالحروف كما تقدم عن الأمم السالفة من النصارى في إسكندرية ورومة . ولكن لا بد أن يكون هناك ما هو أعلى وأجل .

(الطريقة الثانية) أن هذه الحروف من أعجب المعجزات والدلالات على صدق النبي ﷺ . وهذا مما ترضاه النفوس . ألا ترى أن حروف الهجاء لا ينطق بها إلا من تعلم القراءة . وهذا النبي الأمي ﷺ قد نطق بها . والذي في أول السور أربعة عشر حرفاً منها ، وهي كلها ثمانية وعشرون حرفاً إن لم تعد الألف حرفاً برأسه ، فالأربعة عشر نصفها . وقد جاءت في تسع وعشرين سورة وهي عدد الحروف الهجائية إذا عدت فيها الألف . وقد جاءت من الحروف المهموسة العشرة وهي : « فحثة شخص سكت » بنصفها ، وهي الحاء والماء والصاد والسين والكاف .

ومعلوم أن الحروف إما مهموسة - أى يضعف الاعتماد عليها - وهي ما تقدم ، وإما مجهورة وهي ثمانية عشر ، نصفها - وهو تسعة - ذكرت في فوائج السور ، ويجمعها « لن يقطع أمر » .

والحروف الشديدة ثمانية وهى « أجِدْتُ طبقك » أربعة منها فى الفوائج وهى « أقطك » .

والحروف الرخوة عشرون وهى الباقية ، نصفها عشرة وهى فى هذه الفوائج . يجمعها « خمس على نصره » .

والحروف للطبقة أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء . وفى الفوائج نصفها : الصاد والطاء .

وبقية الحروف - وهى أربعة وعشرون حرفاً - تسمى منفتحة ، نصفها وهو اثنا عشر فى الفوائج المذكورة .

فانظر كيف أتى فى هذه الفوائج بنصف الحروف الهجائية ، إن لم تعدّ الألف ، وجعلها فى تسع وعشرين سورة عدد الحروف وفيها الألف ؟ وكيف أتى بنصف المهموسة ونصف المجهورة ونصف الشديدة ونصف الرخوة ونصف المطبقة ونصف المنفتحة ؟ !! .

ولقد ذكرت لك قُلًّا من كُتْر مما ذكره العلماء فى هذا المقام ، ولا أطيل عليك خيفة السامة والملل ، وكفاك ما أملتته عليك فى هذه الطريقة الثانية لتعرف كيف أتى بهذه الأوصاف ؟ وكيف وضعت الحروف على هذا النظام ؟ .

وإنى موقن أن المتعلم لو طلب منه أن يأتى بهذه الحروف منصفة على هذا الوجه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فإنه إن راعى نصف الحروف المطبقة فكيف يراعى الحروف الشديدة ؟ وكيف يراعى نصف المجهورة فى نفس العدد ؟ .

إن ذلك دلائل على صدق صاحب الدعوة ﷺ . ففائدة هذا الوجه أهم من الوجه الأول ؛ فالأول فائدته تذكير الإنسان بأسماء الله تعالى . وأما الوجه الثانى ففيه إيجاز للعقول وحيرة . فيقال : كيف تنصف الحروف الهجائية وتنصف أنواعها من مهموسة

وشديدة الخ . وهذه الأنواع لم يدرسها أحد في العالم أيام النبوة . ثم لما ظهرت تلك الدراسات وافقت تلك الحروف بأنصافها !

‘ إن ذلك ليعطى العقول مثلاً من الغرابة الدالة على أن هذا لا يقدر عليه المتعلمون فإذاً هو من الوحي . وهذا الوجه على قوّته يفضل ما بعده .

(الطريقة الثالثة) أن الله تعالى خلق العالم منظماً محكماً ، متناسقاً متناسباً . والكتاب السماوى إذا جاء مطابقاً لنظامه ، موافقاً لإبداعه ، سائراً على منهاجه ، دلّ ذلك على أنه من عنده . وإذا جاء الكتاب السماوى مخالفاً لنهجه ، منافراً لقوله ، منحرفاً عن سننه كان ذلك الكتاب مصطنعاً مفتعلاً منقولاً مكذوباً ؛ « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

والعالم المشاهد ، فيه عدد الثمانية والعشرين . وذلك فيما يأتى :

(١) مفاصل اليدين فى كل يد أربعة عشر .

(٢) خرزات عمود ظهر الإنسان منها أربع عشرة فى أسفل الصلب ، وأربع عشرة فى أعلاه .

(٣) خرزات العمود التى فى أصلاب الحيوانات التامة الخلقة كالبقرة والجمال والحمار والسباع وسائر الحيوانات التى تلد أولادها ، منها أربع عشرة فى مؤخر الصلب وأربع عشرة فى مؤخر البدن .

(٤) عدد الريشات التى فى أجنحة الطير المعتمدة عليها فى الطيران أربع عشرة ريشة ظاهرة فى كل جناح .

(٥) عدد الخرزات التى فى أذنان الحيوانات الطويلة الأذنان كالبقرة والسباع .

(٦) عمود صلب الحيوانات الطويلة الخلقة ، كالسمك والحيتان وبعض الحشرات .

(٧) عدد الحروف التى فى لغة العرب التى هى آتم اللغات ، ثمان وعشرون حرفاً .

منها أربعة عشر يدغم فيها لام التعريف ، وهى : ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن . وأربعة عشر لا تدغم اللام فيها ، وهى . أ ب ج ح خ ع غ ف ق ك م ه وى .

(٨) والحروف التى تخط بالقلم قسمان . منها أربعة عشر معلمة بالنقط وهى : ب ت ث ج خ ذ ز ش ض ظ غ ف ق ن ، وأربعة عشر غير معلمة وهى : ا ح درس ص ط ع ك و ه ل م لا . وهذا الحرف هو الألف التى هى من حروف العلة . أما الأولى فهى الممزة . فهذه أربعة عشر حرفاً . وبقيت الياء ، وهى تنقط فى وسط الكلمة ولا تنقط فى آخرها . فأصبحت الحروف المعلقة أربعة عشر ، وغير المعلقة أربع عشر ، والحرف التاسع والعشرون معلم وغير معلم ، لتكون القسمة عادلة . والفضل فى هذا العدل للحكيم الذى وضع حروف الهجاء العربية ، فإنه كان حكماً ، والحكيم هو الذى يقشبه بالله بقدر الطاقة البشرية . وهذا جعل ثمانية وعشرين حرفاً مقسمة قسمين ، كل منها أربعة عشر كما فى مفاصل اليدين وفقرات بعض الحيوانات .

(٩) منازل القمر ثمان وعشرون منزلة فى البروج الشمالية أربع عشرة وفى الجنوبية أربع عشرة . فهذا يفيد أن الموجودات التى عددها ثمانية وعشرون تكون قسمين كل منهما أربعة عشر . فهكذا هنا فى القرآن جاءت الحروف العربية مقسمة قسمين ، قسم منهما أربعة عشر منطوق به فى أوائل السور ، وقسم منهما أربعة عشر غير منطوق به فى أوائلها . وكأنه تعالى يقول : «أى عبادى إن منازل القمر ثمان وعشرون وهى قسمان ، ومفاصل السكف ثمانية وعشرون وهى قسمان ، وهكذا . والحروف التى تدغم فى حرف التعريف ، وهى معلمة كل منها أربعة عشر . وضدها أربعة عشر فلتعلموا أن هذا القرآن هو تنزيل منى ، لأننى نظمت حروفه على هذا النمط الذى اخترته فى صنع المنازل والأجسام الإنسانية والأجسام الحيوانية ونظام الحروف الهجائية ، فمن أين لبشر كحمد أو غيره

أن ينظم هذا النظام ، ويجعل هذه الأعداد موافقة للنظام الذى وضعته ، والسنن الذى رسمته ، والنهج الذى سلكته ؟ إن القرآن تنزيل منى وقد وضعت هذه الحروف فى أوائل السور لتستخرجوا منها ذلك ، فتعلموا أنى ما خلقت السموات والأرض وما بينهما باطلا ، بل جمعت النظام فى العالم وفى الوحي متناحبا . وهذا الكتاب سيبقى إلى آخر الزمان ، ولغته ستبقى معه إلى آخر الأجيال . إن اللغات متغيرة ، وليس فى العالم لغة تبقى غير متغيرة إلا التى حافظ عليها دين . وهل غير اللغة العربية حافظ عليها دين ؟ ! » .

هذا - ولا يخفى عليك أن ذاك الرأى الثانى فى فوائح السور أبلغ فى نقض الشبهة من الرأى الأول ؛ لأنه يبنى ما زعموه من أساس الاتهام ، وهو أنه ليس لهذه الفوائح معنى مفهوم ، ويقرر أن معانيها مفهومة على ما تبين فى تلك الوجوه السابقة . وإذا كان بعض الناس لا يفهم تلك المعانى ، فليس ذلك عيباً فى القرآن إنما هو عيب فى استعداد بعض أفراد الإنسان . وكتاب الله خوطب به الخواص كما خوطب به العوام ، فلا بدع أن يكون فيه ألفاظ لا يفهمها إلا الخاصة دون العامة .

وعلى كلا هذين الرأيين يتضح لك أن اشتغال القرآن على هذه الألفاظ ، ليس من قبيل اشتغاله على لفظ الكلام ، أو إظهار القرآن بمظهر عميق مخيف ، ولا يفهم منه أنها رموز للمصاحف ألحقها مرور الزمن بالقرآن ، إلى غير ذلك من الهذيان . بل ثبوت هذه الفوائح لا يقدح فى كون القرآن من عند الله ، سواء أفادت معنى ظاهراً أم لم تفد على ما بيناه من حكمة الله البالغة فى إيرادها . والله هو الحكيم العليم .

الشبهة السادسة

يقولون : إن القرآن في قسمه المكي قد خلا من الأدلة والبراهين ، بخلاف قسمه المدني فإنه مليء بالأدلة ، مدعّم بالحجة ، وهذا برهان جديد على تأثر القرآن بالوسط الذي كان فيه محمد !

وننقض شبهتهم (أولاً) بما أسلفنا من أن القرآن لو كان نقيجة تأثر محمد بالوسط الذي يعيش فيه ، لكان الوسط أولى بتوجيه هذا المظن عليه ، وليكن أعرف بهذا النقص فيه ، فيظفر عليه ويدخل إلى إبطال دعوته من هذا الباب الواسع ، لا سيما أن الرسول في مكة والمدينة كان له أعداء ألداء ، ليس لعداوتهم دواء .

(ثانياً) أنه لو صحّ هذا لبطلت نبوّته ، ولصح أن تكون النبوة لهم باعتبار أنهم مصدرها ، وأنهم أسانذته فيها . وهذا النقص يقال في ردّ شبهاتهم الماضية الساقطة ، التي تدل على فساد فطرتهم ، وعلى مقدار تبجّجهم وتجنّبهم على الحقيقة والتاريخ والاستخفاف بمقول الناس .

(ثالثاً) أن كذبهم في هذه الشبهة صريح مكشوف ، لأن القسم المكي حافل بأقوى الأدلة ، وأعظم الحجج ، على عقيدة الإسلام في الإلهيات ، والنبوّات ، والسمعيات . استمع إليه في سورة « المؤمنون » المكية وهو يرفع قواعد التوحيد ، ويزلزل بنيان الشرك إذ يقول : « مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَمَّا لَبِثُوا عَلَى بَعْضٍ ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ » وإذ يقول في سورة الأنبياء المكية : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ . أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ

آلِهَةٍ. قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ. هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ .

وأنت إلى في سورة العنكبوت المسكية وهو بدّل على نبوة محمد ﷺ إذ يقول :
 « وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ، إِذَنْ لَا تَأْتِيكَ الْمُبْطِلُونَ . بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ . وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ ، قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ .
 إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » . وتدبر حجة التي أقامها لتقرير اقتداره على البعث بعد الموت في قوله سبحانه من سورة ق المسكية : « وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ، وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ، رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا . كَذَلِكَ الْخُرُوجُ » وقوله فيها أيضا : « أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ » .

وانظر إليه يقيم الدليل العقلي على البعث والجزاء في سورة المؤمنون المسكية إذ يقول :
 « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ عَلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ » وفي سورة السجدة
 إذ يقول : « أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ؟ لَا يَسْتَوُونَ . أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا »
 الخ . وفي سورة الجاثية المسكية إذ يقول : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ؟ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » .

وتأمل مناقشته ونقضه بالحجة أوهام المشركين في احتجاجهم لأباطيلهم بالمشيئة الإلهية إذ يقول في سورة الأنعام المسكية : « سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ

مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ . كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
 حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا . قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ؟ إِنْ تَتَّبِعُونَ
 إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تُخْرَمُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ
 أَجْمَعِينَ » . إلى غير ذلك من أدلة ساطعة ، وبراهين بارعة ، لا تكاد تخلو منها سورة
 من السور المكية . ولكن القوم استجَبُوا العَمَى على الهدى ، فاستمروا بهذا الكذب
 والافتراء . نسأل الله أن يكفيننا شرَّ الفتنة ، وأن يثبتنا على الحق ، فإن قلوب الخلق
 بيديه ، والأمْر كله منه وإليه . « مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ . وَمَنْ يَشَأِ يُجْمِلْهُ عَلَى
 صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » .

المبحث الثامن مطلق

(في جمع القرآن وتاريخه ، والرد على ما يثار حوله
 من شبه ونماذج من الروايات الواردة في ذلك)

كلمة جمع القرآن تطلق تارة ويراد منها حفظه واستظهاره في الصدور . وتطلق تارة
 أخرى ويراد منها كتابته كله حروفاً وكلماتٍ وآياتٍ وسوراً . وهذا جمع في الصحائف
 والسطور ، وذلك جمع في القلوب والصدور . ثم إن جمعه بمعنى كتابته حدث في الصدر
 الأول ثلاث مرات : الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية في خلافة
 أبي بكر ، والثالثة على عهد عثمان ، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف
 وأرسلت إلى الآفاق . وقد أثبت في هذا الموضوع شبه باردة لا مناص لنا من أن
 نكشف عنها اللثام ، ثم نعرضها لحرارة الحقائق العلمية الصحيحة ، حتى تذوب وتُتَمَاعَ ،

أو تذهب وتبخر» فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ . كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ .

جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدور

نزل القرآن على النبي ﷺ ، فكانت همته باذی ذی بدء منصرفة إلى أن يحفظه ويستظهره ، ثم يقرأه على الناس على مكث ليحفظوه ويستظهروه ، ضرورة أنه نبي أمي بعثه الله في الأميين . « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ، يَقُولُوا عَلَيْنِهِمُ آيَاتِهِ ، وَيُزَكِّيهِمْ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » اهـ من سورة الجمعة . ومن شأن الأمي أن يعول على حافظته فيما يهيمه أمره ، ويعنيه استحضاره وجمعه . خصوصاً إذا أوتي من قوة الحفظ والاستظهار ، ما ييسره هذا الجمع والاستحضار . وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن وهي متمتعة بخصائص العروبة الكاملة ، التي منها سرعة الحفظ ، وسيلان الأذهان ، حتى كانت قلوبهم أناة في جمعهم ، وعقولهم سجلات أنسابهم وأيامهم ، وحواظهم دواوين أشعارهم ومفاخرهم . ثم جاء القرآن فبهزم بقوة بيانه ، وأخذ عليهم مشاعرهم بسطوة سلطانه ، واستأثر بكریم مواهبهم في لفظه ومعناه ، فخلعوا عليه حياتهم حين علموا أنه روح الحياة ! .

أما النبي ﷺ فبلغ من حرصه على استظهار القرآن وحفظه ؛ أنه كان يحرك لسانه به في أشد حالات حرجه وشدة ، وهو يمانى ما يمانيه من الوحى وسطوته ، وجبريل في هبوطه عليه بقوته . يفعل الرسول كل ذلك استعجالاً لحفظه وجمعه في قلبه ، مخافة أن تفوته كلمة ، أو يفلت منه حرف . وما زال ﷺ كذلك حتى طمأنه ربه بأن وعده أن يجمعه له في صدره ، وأن يسهل له قراءة لفظه وفهم معناه ، فقال له في سورة القيامة « لَا تَحْزَنْ بِهِ لِسَانُكَ لِنَتَجْعَلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ » وقال له في سورة طه « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ

إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ». ومن هنا كان ﷺ جامع القرآن في قلبه الشريف، وسيد الحفاظ في عصره المنيف. ومرجع المسلمين في كل ما يعنيه من أمر القرآن وعلوم القرآن. وكان ﷺ يقرأه على الناس على مكث كما أمزه مولاه، وكان يحكي به الليل ويزين الصلاة. وكان جبريل يعارضه إياه في كل عام مرة، وعارضه إياه في العام الأخير مرتين. قالت عائشة وفاطمة رضي الله عنهما: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: « إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلى ».

وأما الصحابة رضوان الله عليهم، فقد كان كتاب الله في الحل الأول من عنايتهم. يتنافسون في استظهاره وحفظه. ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه. ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه. وربما كانت قرة عين السيدة منهم أن يكون مهرها في زواجها سورة من القرآن يعلمها إياها زوجها. وكانوا يهجون لذة النوم وراحة المجهود، إيثاراً للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسفار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمر ببيوت الصحابة في غسق الدجى، يسمع فيها دويّاً كدوي النحل بالقرآن وكان الرسول ﷺ يذكر فيهم روح هذه العناية بالتزليل، يبلغهم ما أنزل إليه من ربه. ويبعث إلى من كان بعيد الدار منهم من يعلمهم ويقرئهم، كما بعث مصعب ابن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته، يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل إلى مكة بعد هجرته للتخفيف والإقراء.

قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه: « كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يسمع لمسجد رسول الله ﷺ ضجةً بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتفالتوا ».

ومن هنا كان حفاظ القرآن في حياة الرسول ﷺ جمًّا غفيراً ، منهم الأربعة
 الخلفاء ، وطلحة ، وسعد ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبو هريرة ،
 وابن عمر ، وابن عباس ، وعمر بن العاص ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ،
 وعبد الله بن السائب ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين ،
 رضوان الله عليهم أجمعين . وحفظ القرآن من الأنصار في حياته صلى الله عليه وسلم أبي
 ابن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، ومجمع بن حارثة ، وأنس
 ابن مالك ، وأبو زيد الذي سئل عنه أنس فقال إنه أحد عمومي (رضي الله عنهم أجمعين) .
 وقيل إن بعض هؤلاء إنما أكمل حفظه للقرآن بعد وفاة النبي ﷺ . وأيا ما تسكن الحال ،
 فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين ، حتى كان عدد القتلى منهم بيئر
 معونة ويوم اليمامة أربعين ومائة . قال القرطبي « قد قتل يوم اليمامة سبعون من
 القراء . وقتل في عهد رسول الله ﷺ بيئر معونة مثل هذا العدد » .

قال الحق ابن الجزري : « ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور
 لا على خط المصاحف والكتب . وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة ، ففي
 الحديث الصحيح الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال : « إِنْ رَبِّي قَالَ لِي قُمْ فِي
 قَرَيْشٍ فَأَنْذِرْهُمْ ، فَقُلْتُ لَهُ : أَيُّ رَبِّ إِذَنْ يَثْلُفُوا رَأْسِي حَتَّى يَدْعُوهُ خَبْرَةٌ . فقَالَ :
 إِنِّي مَبْتَلِيكَ وَمَبْتَلِي بَكَ ، وَمَنْزِلٌ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَفْسُدُ الْمَاءُ ، تَقْرُوهُ نَائِمًا وَيَقْظَانِ ،
 فَابْعَثْ جُنْدًا أَبْعَثْ مِثْلَهُمْ ، وَقَاتِلْ بَيْنَ أَطَاعِكَ مِنْ عَصَاكَ . وَأَنْفَقْ يَنْفَقْ عَلَيْكَ »
 فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تفسل بالماء ، بل يقرأ في كل
 حال كما جاء في صفة أمته « أناجيلهم صدورهم » وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين
 لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب » . ١٠ هـ
 ما أردنا نقله .

ولا يشكن عليك في هذا المقام ما جاء في صحيح البخارى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال : « مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ، أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد . قال : « ونحن ورثناه » وأبو زيد هذا اسمه قيس بن السكن كما رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين . وإنما قلنا لا يشكن عليك هذا الحديث ، لأن الحصر الذى تلحقه فيه حصر نسبي ، وليس حصرأ حقيقياً حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد رسول الله ﷺ .

والدليل على أن هذا الحصر إضافي لا حقيقي هو ما رواه البخارى عن أنس نفسه أيضاً وقد سأله قتادة عن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ فقال : « أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد » اهـ . فانت ترى أن أنساً في هذه الرواية ذكر من الأربعة أبي بن كعب بدلاً من أبي الدرداء في الرواية السابقة . وهو صادق في كلتا الروايتين لأنه ليس بمقول أن يكذب نفسه ، فتعين أنه يريد من الحصر الذى أورده الحصر الإضافي ، بأن يقال إن أنساً رضى الله عنه تعلق غرضه في وقت ما بأن يذكر الثلاثة ، ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء ، حاصراً للجمع فيهم ، ثم علق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب .

وهذا التوجيه وإن كان بعيداً ، إلا أنه يطمع المصير إليه جمعاً بين هاتين الروايتين ، وبينهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء . ومن هنا قال الماوردي : لا يلزم من قول أنس رضى الله عنه « لم يجمعه غيرهم » أن يكون الواقع كذلك في نفس الأمر ، لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك ، مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، ولا يتم له ذلك إلا إذ كان قد لقي كل واحد منهم ، وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ . وهذا في غاية البعد في العادة . وكيف يكون الواقع ما ذكر ، وقد جاء في صحيح البخارى أيضاً من طريق حفص بن عمر أن النبي ﷺ يقول : « خذوا

القرآن عن أربعة : عن عبد الله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب « والأربعة المذكورون منهم اثنان من المهاجرين وهما الأولان ، واثنان من الأنصار وهما الآخران . اهـ . ولعل مراد الماوردي بهذا نفى الحصر الحقيقي وتوجيه الحصر الإضافي ، على نحو ما بيئنا مستدلين بحديث أنس نفسه كما رأيت ، وبالروايات الأخرى التي حكى بعضهم فيها التواتر ، وهي تصرح بأسماء أخرى غير أسماء هؤلاء الأربعة المذكورين في رواية أنس هذه . من تلك الروايات ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر أنه قال : « جَمَعْتُ الْقُرْآنَ فَقَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : اقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ . . . » إلى آخر الحديث . » ومنها ما أخرجه ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي قال : « جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ » .

وذهب بعضهم إلى أن الجمع في حديث أنس المذكور مراد به الكتابة لا الحفظ . وبعضهم ذهب إلى أن المراد به الجمع بوجوه القراءات كلها ، أو تلقياً ومشافهةً عن الرسول ﷺ ، أو الجمع شيئاً فشيئاً حتى تكامل نزوله .

وللإمام أبي بكر الباقلاني أجوبة ثمانية يحاول بها دفع إشكال هذا الحديث . لكن ابن حجر ضعفها ، وغيره فندها . والخطب سهل على كل حال ، وفيما ذكرناه كفاية للخروج من هذا الإشكال .

غير أنه لا يفوتني أن أقضي لك على هذا الإشكال بكلمة أمجبتني عن المازري إذ يقول ما نصّه : « وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا متمسك لهم فيه فإننا لا نسلم حمله على ظاهره : سلمناه . ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك ؟ سلمناه لكن لا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظه كله ألا يكون حفظ مجموعهم

الجم الغفير . وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفى ، وقال القرطبي : « قد قتل يوم اليمامة سبعون ، وقتل في عهد النبي ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد . قال : وإنما خصّ أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم ، أو لتكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم » اهـ .

ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم كتاب الله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فقد أتم حفظ القرآن آلاف مؤلفة من الصحابة ، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة : عثمان ، وعلى ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو موسى الأشعري . كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم ، وأقرءوه لكثير غيرهم . جازاهم الله أحسن الجزاء . آمين .

ولعلك أيها القارئ الكريم لا تستكثر منا هذا المجهود الطويل في حديث أنس السابق ، فإن بعض الملاحدة قد اتخذ منه مثاراً للطعن في تواتر القرآن . ومن وظيفتنا أن نرد المطاعن ونفهم الطاعن . فأردنا أن نشبع الكلام في هذا الموضوع عند هذه المناسبة أداءً للواجب من ناحية ، ولنتغنى عن إبراده في الشبهات الآتية من ناحية أخرى . « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ . إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلنا : إن همّة الرسول وأصحابه كانت منصرفةً أول الأمر ، إلى جمع القرآن في القلوب بحفظه واستظهاره ضرورة أنه نبي أمي^١ بعثه الله في الأميين . أضف إلى ذلك أن أدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم في ذلك العهد . ومن هنا كان التعويل على الحفظ في الصدور ، يفوق التعويل على الحفظ بين السطور . على عادة العرب أيامئذ من جعل صفحات صدورهم وقلوبهم ، دواوين لأشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم وأيامهم .

ولكن القرآن حظي بأوفى نصيب من عناية النبي ﷺ وأصحابه ، فلم تصرفهم عنايتهم بحفظه واستظهاره ، عن عنايتهم بكتابته ونقشه ؛ ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم .

فها هو ذا رسول الله ﷺ ، قد اتخذ كتاباً للوحي ، كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابته ، مبالغةً في تسجيله وتقييده . وزيادةً في التوثق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى ، حتى تظاهر الكتابة الحفظ ويعاضد النقش اللفظ .

وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة ، فيهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغيرهم . وكان صلى الله عليه وسلم يدهم على موضع المكتوب من سورتهم . ويكتبونه فيما يسهل عليهم من العُسب^(١) والأخاف^(٢) ،

(١) العسب بضم العين والسين - جمع عسب - وهو جريد النخل ، كانوا يكشفون الخوص ويكتبون في الطرف المريض .

(٢) الأخاف - بكسر اللام - جمع خلفه يفتح اللام وسكون الخاء وهي الحجارة الرقيقة . وقال الخطابي : صفائح الحجارة .

والرقاع^(١)، وقطع الأديم^(٢) وعظام الأكتاف والأضلاع. ثم يوضع المکتوب في بيت رسول الله ﷺ. وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النمط، بيد أنه لم يكتب في صحف ولا في مصاحف. بل كتب منشوراً كما سمعت بين الرقاع والعظام ونحوها مما ذكرنا.

روى عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب، فقال: «ضَمُّوا هَذِهِ السُّورَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِيهِ كَذَاً وَكَذَاً». وعن زيد بن ثابت قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ».

وكان هذا التأليف عبارة عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبي ﷺ وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل عليه السلام، فقد ورد أن جبريل عليه السلام كان يقول: «ضَمُّوا كَذَاً فِي مَوْضِعٍ كَذَاً». ولا ريب أن جبريل كان لا يصدر في ذلك إلا عن أمر الله عز وجل.

أما الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسر لهم من قرطاس أو كتف أو عظم أو نحو ذلك، بالمقدار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها، وذلك لأن أحدهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتبها، ثم خرج في سرية مثلاً فنزلت في وقت غيابه سورة، فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يستدرك ما كان قد فاتته في غيابه، فيجمعه ويتتبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان من الصحابة من يعتمد على حفظه فلا يكتب.

(١) الرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد.

(٢) الأديم: الجلد.

جرباً على عادة العرب في حفظ أنسابها ، واستظهار مفاخرها وأشعارها من غير كتابة .

صفوة المقال :

وصفوة المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول ﷺ ، وكانت كتابته ملحوظاً فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها ، غير أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة ، وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد ، وربما كتبه غير مرتب ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعاً في صحف ولا مصاحف عامة .

لماذا لم يجمع القرآن أيامئذ في صحف ولا مصاحف ؟

وإنما لم يجمع القرآن في صحف ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة :

أولها أنه لم يوجد من دواعي كتابته في صحف أو مصاحف مثل ما وجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في صحف . ولا مثل ما وجد على عهد عثمان حتى نسخته في مصاحف . فالمسلمون وقتئذ بخير ، والقراء كثيرون ، والإسلام لم يستبحر عمرانه بعد ، والفطنة مأمونة ، والتمويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة ، وأدوات الكتابة غير ميسورة ، وعناية الرسول باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفى على الغاية ، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها .

وثانيها : أن النبي ﷺ كان يصدد أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية أو آيات .

ثالثها : أن القرآن لم ينزل مرة واحدة ، بل نزل متجئاً في مدى عشرين سنة أو أكثر .

رابعها : أن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله ، فقد علمت أن نزوله ، كان

على حسب الأسباب ، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات .

وأنت خبير بأن القرآن لو جمع في صحف أو مصاحف والحال على ما شرعنا

لكان عزيمة لتغيير الضعف أو المصاحف كما وقع نسخ ، أو حدث سبب . مع أن الظروف لا تساعد ، وأدوات الكتابة ليست ميسورة ، والتمويل كان على الحفظ قبل كل شيء . . ولكن لما استقر الأمر بختم التنزيل و وفاة الرسول ﷺ ، وأمن النسخ ، وتقرر الترتيب ، ووجدت من الدواعي ما يقتضي نسخه في مصاحف أو مصاحف ، وفق الله الخلفاء الراشدين فقاموا بهذا الواجب حفظاً للقرآن ، وحيطة لأصل التشريع الأول ، مصداقاً لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

جمع القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه

ألفت الخلافة قيادها إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد غروب شمس النبوة ، وواجهت أبا بكر في خلافة هذه أحداثاً شداً ومشاكل صعب . منها موقعة اليمامة سنة ١٢ انفتى عشرة للهجرة . وفيها دارت رحى الحرب بين المسلمين وأهل الردة من أتباع مُسَيَّلَةَ السَّكَاذِبِ وكانت معركة حامية الوطيس ، استشهد فيها كثير من قراء الضعفاة وحفظتهم للقرآن ، ينتهي عددهم إلى السبعين ، وأنهاه بعضهم إلى خمسمائة ، من أجلهم سالم مولى أبي حذيفة . ولقد هال ذلك المسلمين ، وعز الأمر على عمر ، فدخل على أبي بكر وأخبره الخبر واقترح عليه أن يجمع القرآن ، خشية الضياع بموت الحفاظ وقتل القراء . فردد أبو بكر أول الأمر لأنه كان وقفاً عند حدود ما كان عليه الرسول ﷺ يخاف أن يجرم التعديل إلى التبديل ، أو يسوقه لإنشاء الاختراع ، إلى الوقوع في مهاوى الخروج والابتداع .

ولكنه بعد مفاوضات بينه وبين عمر تمخض له وجه المصلحة ، فاتفق بصواب الفكرة وشرح الله لها صدره وعلم أن ذلك الجمع الذي يشير به عمر ما هو إلا وسيلة من أعظم الوسائل النافعة إلى حفظ الكتاب الشريف ، والحفاظة عليه من الضياع والتعريف ، وأنه ليس من محدثات الأمور الخارجة ، ولا من البدع

والإضافات الفاسقة . بل هو مُسْتَمَدٌّ من القواعد التي وضعها الرسول بقشريع كتابه القرآن ، واتخاذ كُتَّاب للوحي ، وجمع ما كتبوه عنده حتى مات صلوات الله وسلامه عليه . قال الإمام أبو عبد الله المحاسبي في كتاب فهم السنن ما نصّه : « كتابة القرآن ليست بمحدثّة ، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بكتابتها ، ولكنه كان مُفَرِّقاً في الرقاع ، والأكتاف ، والعُصَب ، فإنما أمر الصديق بنسخها من مكانٍ إلى مكانٍ مجتمعاً ، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدَتْ في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها القرآن منتشرّاً ، فجمعها جامع وربطها بخيط ، حتى لا يضيع منها شيء » اهـ .

تنفيذ أبي بكر للفكرة :

اهتمّ أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة ، ورأى بنور الله أن يندب لتحقيقها رجلاً من خيرة رجالات الصحابة هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ، لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جمع القرآن ، ما لم يجتمع في غيره من الرجال ، إذ كان من حُفَظ القرآن ، ومن كتاب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد العرْضة الأخيرة للقرآن في ختام حياته صلى الله عليه وسلم . وكان فوق ذلك معروفاً بخصوبة عقله ، وشدة ورعه ، وعظم أمانته ، وكمال خلقه ، واستقامة دينه . فاستشار أبو بكر عمر في هذا فوافقه . وجاء زيد فعرض أبو بكر عليه الفكرة ورغب إليه أن يقوم بتنفيذها ، فردّد زيد أول الأمر ، ولكن أبا بكر ما زال به يعالج شكوكه ، ويبين له وجه المصلحة ، حتى اطمأنّ واقتنع بصواب ما ندب إليه ، وشرع يجمع ، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يشرفون عليه ، ويعاونونه في هذا المشروع الجليل ، حتى تمّ لهم ما أرادوا « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » .

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال :

« أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ (أي عقب استشهاده القراء السبعين

في واقعة اليمامة) فإذا عمرُ بنُ الخطابِ عنده . قال أبو بكر رضي الله عنه : « إن عمر أتاني فقال : إن القتلَ قد استبحرَ » (أى اشتدَّ) يومَ اليمامة بقرء القرآن ، وإني أخشى أن يستبحرَ القتلُ بالقرء بالمواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف نفعلُ ما لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خيرٌ ، فلم يزل عمرُ يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ . قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجلٌ شابٌ عاقلٌ لا تهملك ، وقد كنت تكتبُ الوحيَ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فتتبع القرآن فاجمه . فوالله لو كلفوني نقلَ جبلٍ من الجبال ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن ! قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خيرٌ فلم يزل أبو بكرٍ يراجعني ، حتى شرح الله صدرى للأذى الذي شرح له صدرُ أبي بكرٍ وعمر . فتتبع القرآن أجمعه من العُسبِ والخفافِ وصدورِ الرجال ، حتى وجدتُ آخرَ سورة التوبة مع أبي خزيمةَ الأنصاريِّ لم أجدها مع أحدٍ غيره « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ » حتى خاتمة براءة . فكانت الصحفُ عند أبي بكرٍ حتى توفاه الله ، ثم عند عمرَ حياته ، ثم عند حفصة بنتِ عمر « اه .

فهذا الحديث - كما ترى - يدلُّ على مبلغ اهتمام كبار الصحابة بالمحافظة على القرآن وعلى مبلغ ثقة أبي بكر وعمرَ بزيد بن ثابت ، وعلى جدارة زيد بهذه الثقة لتوافر تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكر . ويؤيد ورعه ودينه وأمانته قوله : « فوالله لو كلفوني نقلَ جبلٍ من الجبال ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن » ويشهد بوفرة عقله تردده وتوقفه أول الأمر ومناقشته لأبي بكرٍ حتى راجعه أبو بكر وأقنعه بوجه الصواب . وينطق بدقة تحريره قوله : « فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَالْخَفَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ » اه . رضي الله عنه وأرضاه ، ورضي عنهم وعنا أجمعين .

دُستور أبي بكر في كتابة الصحف :

وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة مُحْكَمَة وضمها له أبو بكر وعمر ، فيها ضمان لحياطة كتاب الله بما يليق به من تثبت بالغ وحذر دقيق ، وتحريات شاملة ، فلم يكتب بما حفظ في قلبه ، ولا بما كتب بيده ، ولا بما سمع بأذنه . بل جعل يقتبّع ويستقصي آخذاً على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين : أحدهما ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثاني : ما كان محفوظاً في صدور الرجال . وبلغ من مبالغته في الحيلة والحذر أنه لم يقبل شيئاً من المکتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ .

يدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : « قَدِمَ عمر ، فقال : من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والمُصُب ، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان . »

ويدل عليه ما أخرجه أبو داود أيضاً ، ولكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ، ولزيد : « اقمدا على باب المسجد ، فمن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه » اه وهو حديث رجاله ثقات وإن كان منقطعاً . قال ابن حجر : « المراد بالشاهدين : الحفظ والكتابة » .

وقال السخاوي في جمال القراء ما يفيد أن المراد بهما رجلان عدلان إذ يقول ما نصه : « المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المکتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ » . ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده ، ولذلك قال في الحديث الذي رواه البخاري سابقاً ، إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة . أي لم يجدها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري ، مع أن زيدا كان يحفظها ، وكان كثير من الصعابة يحفظونها . ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة ، زيادة في التوثيق ، ومبالغة في الاحتياط . وعلى هذا

الدستور الرشيد ثم جمع القرآن بإشراف أبي بكر وعمر وأكابر الصحابة وإجماع الأمة عليه دون نكير . وكان ذلك متقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجميل لأبي بكر في الإشراف ، ولعمر في الاقتراح ، ولزيد في التنفيذ ، وللصحابة في المعاونة والإقرار .

قال عليٌّ كرم الله وجهه : « أعظمُ الناسِ في المصاحفِ أجراً أبو بكر ، رحمةُ الله على أبي بكر ، هو أوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ الله » أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن .

وقد قوبلت تلك الصحف التي جمعها زيدٌ بما يستحقُّ من عناية فائقة ، فحفظها أبو بكر عنده . ثم حفظها عمر بعده . ثم حفظها أمُّ المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر . حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان رضى الله عنه ، حيث اعتمد عليها في استنساخ مصاحف القرآن . ثم ردّها إليها كما يأتيك بيانُه إن شاء الله .

مزايا هذه الصُّحف :

وامتازت هذه الصحف أولاً بأنها جمعت القرآن على أدقِّ وجوه البحث والتحرُّى ، وأسلم أصول التثبُّت العلمى ، كما سبق شرحه لك في الدستور السابق .
ثانياً : أنه اقتصرَ فيها على ما لم تُنسخ تلاوته .

ثالثاً : أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها ، وتواتر ما فيها . ولا يطعن في ذلك التواتر مأمراً عليك من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبي خزيمة ، فإن المراد أنه لم يوجد مكتوباً إلا عنده ، وذلك لا ينافي أنه وُجد محفوظاً عند كثرة غامرة من الصحابة بلغت حدَّ التواتر ، وقد قلنا غير مرة : إن المعوَّل عليه وقمتد كان هو الحفظ والاستظهار . وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر ، زيادة في الاحتياط ؛ ومبالغة في الدقَّة والحذر . ولا يعزُّبن عن بالك أن هذا الجمع كان شاملاً للأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة الإسلامية كما كانت الأحرف السبعة في الرقاع كذلك .

ملاحظة :

جمع القرآن في مصحف أو مصحف على ذلك النقط الآنف بمزاياه السابقة التي ذكرناها بين يديك ، لم يعرف لأحد قبل أبي بكر رضى الله عنه . وذلك لا ينافي أن الصحابة كانت لهم صحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل . لكنها لم تظهر بما ظفرت به الصحف المجموعة على عهد أبي بكر ، من دقة البحث والتحرى ، ومن الاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته ، ومن بلوغها حد التواتر ، ومن إجماع الأمة عليها ، ومن شمولها للأحرف السبعة كما تقدم . وإذن لا يضيرنا في هذا البحث أن يقال إن علياً رضى الله عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ ، ولا يعكرو صفوة موضوعنا أن يستدلوا على ذلك بما نقله السيوطي عن ابن الفرس من حديث محمد بن سيرين عن عكرمة قال : « لما كان بسده خلافة أبي بكر ، قعد على بن أبي طالب في بيته ، فقيل لأبي بكر : قد كره بيعتك . فأرسل إليه ، فقال : أكرهت بيعتي ؟ فقال : رأيت كتاب الله يزاد فيه ، فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجمعه . قال له أبو بكر : فإنك نعم ما رأيت ! . قال محمد : فقلت لعكرمة : ألقوه كما أنزل الأول فالأول ؟ قال : لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلقوه هذا التأليف ما استطاعوا . » ١١١هـ وأخرج ابن أشته من وجه آخر عن ابن سيرين هذا الأثر ، وفيه أنه كتب في مصحفه الناسخ والنسوخ ، وأن ابن سيرين قال : فطلبت ذلك الكتاب ، وكتبت فيه إلى المدينة ، فلم أقدر عليه . ١١١هـ .

نقول إن هذا الرواية وأشباهها لا تضير بحثنا ، ولا تعكرو صفوة موضوعنا ، فقصاراها

أنها تثبت أن علياً أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف . لكنها لا تغطي هذا المصحف تلك الصفة الإجماعية ، ولا تخلع عليه تلك المزايا التي للمصحف أو المصحف المجموع في عهد أبي بكر . بل هي مصاحف فردية ، ليست لها تلك الثقة ولا هذه المزايا . وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدم بها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال . وقد اعترف على بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن آنفاً إذ قال : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » .

فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن بالأولية لجمع أبي بكر على النحو الآنف رضوان الله عليهم أجمعين .

جمع القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه

انسمت الفتوحات في زمن عثمان ، واستبحر العمران ، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار ، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن . وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل . وكان أهل كل إقليم من أقاليم الإسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري . فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن ، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف بل كان هذا الشقاق أشد ؛ لبعد عهد هؤلاء بالنبوة ، وعدم وجود الرسول بينهم ، يطمثون إلى حكمه ، ويصدرون جميعاً عن رأيه . واستفحل الداء حتى كفر بعضهم بعضاً ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير . ولم يفت هذا الطغيان عند حد ،

يل كاد يلفح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على سواء .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال : « لما كانت خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل المعلم يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان ، فغضب فقال : « أنتم عندي تختلفون ، فمن نأى عنى من الأمصار أشد اختلافًا » .

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار النائية أشد اختلافًا ونزاعًا من المدينة والحجاز . وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعتهم الجامع ، أو التقوا على جهاد أعدائهم ، يعجبون من ذلك . وكانوا يمعنون في التعجب والإنكار ، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن . وتآدى بهم التعجب إلى الشك والمداخلة ، ثم إلى التائيم والملاحاة . وتيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الرؤوس ، وتسفك الدماء ، وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم . كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتي قريباً .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتجأوا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن . ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان يشاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الخرف قبل أن يتسع على الرافق ، وأن يستأصل الداء ، قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام

الصحابة وذوى البصر منهم، وأجال الرأى بينه وبينهم فى علاج هذه الفتنة، ووضع حدًا لذلك الاختلاف، وحسم مادة هذا النزاع. فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها، وألا يعتمدوا سواها. وبذلك يرأب الصدع، ويحجر الكسر، وتعتبر تلك للمصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادى فى ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم السكشاف فى ليل تلك الفتنة، وحكمهم العدل فى ذاك النزاع والمراء، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء.

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان فى تنفيذ هذا القرار الحكيم، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة، فعهد فى نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ، وهم زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام. وهؤلاء الثلاثة الأخيرون من قريش.

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فبعثت إليه بالمصحف التى عندها، وهى المصحف التى جمع القرآن فيها على عهد أبى بكر رضى الله عنه. وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء فى نسخها، وجاء فى بعض الروايات أن الذين ندبوا لنسخ المصاحف كانوا اثنى عشر رجلًا. وما كانوا يكتبون شيئًا إلا بعد أن يعرض على الصحابة، ويقرؤا أن رسول الله ﷺ قرأ على هذا النحو الذى نجده الآن فى المصاحف.

دستور عثمان فى كتابة المصاحف :

ومما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون فى هذه المصاحف إلا ما تحققوا أنه قرآن، وعلّموا أنه قد استقرّ فى العرصة الأخيرة، وما أيقنوا صحته عن النبى ﷺ مما لم ينسخ. وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة « فامضوا إلى ذكر الله » بدل كلمة « فاسموا » ونحو « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا »

بزيادة كلمة «صالحة» ، إلى غير ذلك . وإنما كتبوا مصاحف متعددة ، لأن عثمان رضى الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ، وهى الأخرى متعددة ، وكتبوها متفاوتة فى إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنه رضى الله عنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة . وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجرُّدها من النقط والشكل نحو « فَتَكْبِتُونَا » من قوله تعالى « إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا » فإنها تصلح أن تقرأ « فَتَكْبِتُوا » عند خلوها من النقط والشكل وهى قراءة أخرى ، وكذلك كلمة « نُنْشِرُهَا » من قوله تعالى « وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا » فإن تجرُّدها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحة عندهم أن يقرءوها « نُنْشِرُهَا » بالزاي ، وهى قراءة ولادة أيضاً ، وكذلك كلمة « أَفٍ » التى ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التى لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فإنهم كانوا يرسمونها فى بعض المصاحف برسم يدل على قراءة ، وفى بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية ، كقراءة « وَصَى » بالتضعيف و (أَوْصَى) بالهمز ، وهما قراءتان فى قوله سبحانه : « وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ » وكذلك قراءة « تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ » وقراءة « مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » بزيادة لفظ « مِنْ » فى قوله تعالى فى سورة التوبة : « لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » وهما قراءتان أيضاً .

وصفة القول : أن اللفظ الذى لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذى يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن كان لا يمكن رسمه فى الخط محتملاً لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه فى مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى فى مصحف آخر . وكانوا يتعاشون أن

يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهين في قراءة واحدة ، وليس كذلك . بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه آخر من غير تكرار في واحدةٍ منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين : أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول . أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحكّم ، أو ترجيحٌ بلامرّجّح وذلك نحو كلمة (وَصَى) بالتضعيف و (أَوْصَى) بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ، ويدلّ عليه الرسم بصورة واحدة تحتل هذا الاختلاف ويساعد على ترك الإعجام والشكل نحو « فَتَبَيَّنُوا » « وَنُشِرْهُمَا » كما سلف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين ، شبهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المعقولين . والذي دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوهه كلها ، حتى لا يقال : إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته ، أو منعوا أحداً من القراءة بأيّ حرف شاء على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورسول الله ﷺ يقول : « فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ فَلَا تَمَارُوا » وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه لم من هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين « إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَارْتَبِعُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ » ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ؛ وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يمحّرق .

وفي ذلك يروى البخارى في صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه ، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان بغازى أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ، ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرہط القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، ردد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا . وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق » ١٠١ .

تمحيق عثمان للمصاحف والصحف الخالفة :

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، عمل على إرسالها وإنقاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها ، سواء كانت صحفاً أم مصاحف . وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية ، وليحمل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من الزايات ما لم يتوافر في غيرها .

وهذه الزايات هي :

(١) الاقتصار على ما ثبت بالتواتر ، دون ما كانت روايته آحاداً .

(٢) وإهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العرضة الأخيرة .

(٣) وترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن. بخلاف صحف أبي بكر رضى الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .

(٤) وكتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن ، على ما مرَّ بك من عدم إعجامها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

(٥) وتجريدها من كل ما ليس قرآنًا كالذى كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى ، أو بياناً للناسخ ومنسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لعثمان ، فحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية . حتى عبد الله بن مسعود الذى نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان ، وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعدئذٍ طهر الجوُّ الإسلامى من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ومصحف أبى بن كعب ، ومصحف عائشة ، ومصحف على ، ومصحف سالم مولى أبى حذيفة . أصبحت كلها وأمثالها فى خير كان ، مفسولة بالماء أو محروقة بالنيران . « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا »

ورضى الله عن عثمان ، فقد أَرْضَى بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح فى عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره فى ذلك . على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل ، إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل وظفر بمعاونتهم وتأيدهم وشكرهم .

روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة قال : « سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول : يا معشر الناس : اتقوا الله وإياكم وَالْفُلُوكَ فِي عِثَانٍ ، وقولكم : حَرَّاقُ مصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأٍ منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . » . وعن عمر بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : « لو كُنْتُ الْوَالِيَّ وَقَتَ عِثَانٍ ، لَفَعَلْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عِثَانُ » رضى الله عن الجميع ، وجزاهم أحسن الجزاء على هذا الصنيع .

فذلكه :

نستطيع مما سبق أن نفرق بين مرّات جمع القرآن في عهوده الثلاثة : عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر ، وعهد عثمان (رضى الله عنهما) فالجمع في عهد النبي ﷺ كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها ، ولكن مع بعضثرة الكتابة وتفرّقها بين عُسْبٍ وعظام ، وحجارة ورقاع ، ونحو ذلك حسبما تيسّر أدوات الكتابة ، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثيق للقرآن ، وإن كان التعويل أيامئذ كان على الحفظ والاستظهار .

أما الجمع في عهد أبي بكر رضى الله عنه فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف مرتّب الآيات أيضاً ، مقتصرأ فيه على ما لم تُنسخ تلاوته مستوثقأ له بالتواتر والإجماع . وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعأ مرتّبأ ، خشية ذهاب شيء منه بموت حملته وحفظأه .

وأما الجمع في عهد عثمان رضى الله عنه فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام ، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية ملاحظأ فيها تلك المزاي السالف ذكرها مع ترتيب سورهِ وآياته جميعأ . وكان الغرض منه إطفاء الفتنة

التي اشتملت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن ، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم ،
والحفاظة على كتاب الله من التغير والتبديل . « لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .

الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبه

كان القرآن ولا يزال هدفاً لأعداء الإسلام ، يُسدّدون إليه سهام المطاعن ، ويتخذون
من علومه مشاراً للشبهات يلقونها زوراً وكذباً ، ويروجونها ظلاماً وعدواناً . من ذلك
ما نقصه عليك في موضوعنا هذا مشفوعاً بالتفنيد فيما يأتي :

الشبهة الأولى وهي تعتمد على سبع شبه

يقولون : إن في طريقة كتابة القرآن وجمعه ، دليلاً على أنه قد سقط منه شيء وأنه
ليس اليوم بأيدينا على ما زعم محمد أنه أنزل عليه . واعتمدوا في هذه الشبهة على المزاعم
الآتية :

(أولاً) أن محمداً قال : رحم الله فلاناً لقد أذكرنى كذا وكذا آية . كنت
أُسَقِّطُهُنَّ ، ويرى أنسيتهنَّ . فهذا الحديث فيه اعتراف من النبي نفسه بأنه أسقط عمداً
بعض آيات القرآن أو أنسيها .

(ثانياً) أن ما جاء في سورة الأعلی « سَنَقُرُّكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » يدل
بطريق الاستثناء الواقع فيه على أن محمداً قد أسقط عمداً أو أنسى آيات لم يتفق له من
يذكره إياها :

(ثالثاً) أن الصحابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه ، فمن ذلك

آية للتمعة أسقطها على بن أبي طالب بئته ، وكان يضرب من يقرؤها . وهذا مما شئمت عائشة به عليه فقالت : إنه يجلد على القرآن ، وينهى عنه ، وقد بدله وحرّفه .

(رابعاً) أن أبي بن كعب حذف من القرآن ما كان يرويه ولا نجده اليوم في المصحف وهو : « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُفْنِي عَلَيْكَ أَخْذِيرُ كُلَّهُ . نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَحْمَلُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . اللَّهُمَّ إِنَّاكَ تَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ . نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالنَّكَارِ مُلْحَقٌ » .

(خامساً) أن كثيراً من آياته لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة ، وكان بعضهم قد قتلوا في معازي محمد وجروب خلفائه الأولين ، وذهب معهم ما كانوا يتخطفونه من قبل أن يؤعزَّ أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه ، فلذلك لم يستطع زيد أن يجمع سوى ما كان يتحفظه الأحياء .

(سادساً) أن ما كان مكتوباً منه على العظام وغيرها ، فإنه كان مكتوباً عليها بلا نظام ولا ضبط ، وقد ضاع بعضها . وهذا ما حدا العلماء إلى الزعم أن فيه آيات نسخت حرفاً لا حكماً . وهو من غريب المزاعم . وحقيقة الأمر فيها أنها سقطت بئته بضياغ العظم الذي كانت مكتوبة عليه ، ولم يبق منها سوى المعنى محفوظاً في صدورهم .

(سابعاً) لما قام الحجاج بنصرة بنى أمية لم يبق مصحفاً إلا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم ، وزاد فيه أشياء ليست منه ، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والسكوفة

وهى القرآن المتداول اليوم. وعمد إلى المصاحف المقدمة، فلم يبق منها نسخة إلا أغلى لها
الخل وطرحها فيه حتى تفتت. وإنما رام بما فعله أن يتزلف إلى بى أمية ،
فلم يبق في القرآن ما يسوهم .

نقض هذه المزاعم الباطلة

ملخص هذه الشبهة أن القرآن الذى بأيدينا ناقص ، سقط منه ماسقط ، بدليل المزاعم
السبعة التى سئفناها أمامك . وإذن فلنمحص بين يديك هذه المزاعم ، لفأتى بنيان هذه
الشبهة من القواعد .

(١) أما احتجاجهم الأول - وهو الحديث الذى أوردوه - فإنه لا ينهض حجة لهم
فيما زعموا من الشك في الأصل الذى قامت عليه كتابة القرآن وجمعه . بل الأصل سليم
قويم وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التى استكتبها الرسول ، ووجودها
محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه ، والذين بلغ عددهم مبلغ التواتر ، وأجمعوا
جميعاً على صحتها . كما عُرِف ذلك في دستور جمع القرآن .

إنما قصارى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إياها ،
وكان قد أنسيها أو أسقطها (أى نسياناً) .

وهذا النوع من النسيان لا يزغزع الثقة بالرسول ، ولا يشكك في دقة جمع القرآن
ونسخته ، فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل ،
ثم استكتبها كتاب الوحي ، وبلغها الناس فحفظوها عنه ، ومنهم رجل الرواية عباد بن
بشار رضى الله عنه على ما روى .

وليس في ذلك الخبر الذى ذكره رائحة أن هذه الآيات لم تكن بالحفوظات التى
كتبها كتاب الوحي ، وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول كانوا قد نسوها جميعاً ،
حتى يُخاف عليها وعلى أمثالها الضياع ، ويُخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام ،

كما يفتري أولئك الخرافصون. بل الرواية نفسها تثبت صراحة أن في الصحابة من كان يقرؤها وسمعا الرسول منه .

ثم إن دستور جمع القرآن - وقد مر آنفاً - يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا مآظهم الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته : ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك .

ولا يفوتنك في هذا المقام أمران : (أحدهما) أن كلمة « أَسْقَطْنَهُ » في بعض روايات هذا الحديث ، معناها أَسْقَطْنَهُ نسياناً ، كما تدل على ذلك كلمة « أُنْسِيَهُنَّ » في الرواية الأخرى . . . ومحال أن يُراد بها الإسقاط عمداً ، لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يعقل منه أن يبدل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه ، وإلا لكان خائناً أعظم الخيانة . والخائن لا يمكن أن يكون رسولاً .

هذا هو حكم العقل المجرد من الهوى ، وهو أيضاً حكم النقل في كتاب الله ؛ إذ يقول سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » ، وإذ يقول جل ذكره : « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي . إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ » .

(الأمر الثاني) أن روايات هذا الخبر لا تنفي أن هذه الآيات التي سمعها الرسول من عباد بن بشر قد آتحت من ذهنه الشريف جملة غاية ما تنفيدها أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عباد . وغيبة الشيء عن الذهن أو غفلة الذهن عن الشيء ، غير محو منه . بدليل أن الحافظ منا لأى نص من النصوص يغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنه بغيره ، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه . أما النسيان التام المرادف لالتفاء الشيء من الحافظة ، فإن الدليل قام على استحالة على النبي ﷺ فيما يحل بوظيفة الرسالة والتبليغ . وإذا عرض له نسيان فإنه سحابة صيف لا تجيء إلا لتزول . ولا ريب أن نسيان الرسول هنا كان بعد

أن أدّى وظيفته وبلغ الناس وحفظوا عنه . فهو نسيان لم يخل بالرسالة والتبليغ .. قال
البدر العيني في باب نسيان القرآن من شرحه لصحيح البخارى مانصه :

وقال الجمهور : « جاز النسيان عليه (أى على النبي ﷺ) فيما ليس طريقه البلاغ
والتعليم ، بشرط ألا يُقرَّ عليه ، بل لابد أن يذكره . وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ ،
وأما نسيان ما بلغه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف » اهـ .

هذا . ولقد كنت في الطبعة الأولى تابعت بعض السكتيين هنا في اتهام هذه الرواية
بالدسّ والوضع ، ولكن تبين لى بعد إعادة النظر ، وتنبيه بعض ذوى الفطن ، أن الخبر
صحيح رواه الشيخان ؛ ففي صحيح البخارى عن هشام عن عروة عن عائشة رضى الله عنها
قالت « سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ . فَقَالَ : يَرْحُمُهُ اللَّهُ .
لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا » . زاد في رواية أخرى : « وَقَالَ : أَسْقَطْتُهُنَّ
مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا » .

وفي صحيح مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ
مِنَ اللَّيْلِ ، قَالَ : « يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً كُنْتُ أَسْقَطْتُهَا مِنْ سُورَةِ
كَذَا وَكَذَا »

وقال النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن مانصه : « وثبت في الصحيحين
أيضاً عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقرأ ، فقال : « رحمه الله .
لقد أذكرك آية كنت أسقطتها » . وفي رواية في الصحيح « كنت أنسيها » اهـ .
سبحان ربى ! « لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى » .

(٢) وأما احتجاجهم الثانى وهو الاستثناء الذى فى قوله سبحانه « سَنُقَرِّئُكَ فَلَا
تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » فلا يدل على ما زعموا ، لأنه استثناء صورى لا حقيقى . والحكمة
فيه أن يعلن الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذى وعده الله إياه فى قوله : « فَلَا تَنْسَى »
إنما هو محض فضل من الله وإحسان ، ولو شاء سبحانه أن ينسيه لأنساه . وفى ذلك

الاستثناء الصوري فاندتان : إحداهما ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائماً أنه مغمورٌ
بنعمة الله وعنايته ، مادام متذكراً للقرآن لا ينساه . والثانية تعود على أمته حيث يعلمون
أن نبيهم ﷺ فيما خصه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية ، فلا
يفتنون فيه كما فتن النصارى في المسيح بن مريم .

والدليل على أن هذا الاستثناء صوري لا حقيقي أمران : (أحدهما) ما جاء في سبب
النزول وهو أن النبي ﷺ كان يتعب نفسه بكثرة قراءة القرآن حتى وقت نزول الوحي ،
مخافة أن ينساه . وُفِلت منه ، فاقترضت رحمة الله بحبيبه أن يطمئنه من هذه الناحية ، وأن
يريمه من هذا العناء ، فنزلت هذه الآية . كما نزلت آية « لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ
بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ » وآية « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ
وَحْيُهُ ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً » .

(ثانيهما) أن قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » يعلق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه .
والمشيئة لم تقع بدليل ما مرَّ بك من نحو قوله : « إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنَهُ » . وإذا
فالنسيان لم يقع ، للعلم بأن عدم حصول المعلق عليه يستلزم عدم حصول المعلق . فالذي عنده
ذوق لأساليب اللغة ، ونظر في وجوه الأدلة ، يتردّد في أن الآية وعد من الله أكيد ،
بأن الرسول يقرئه الله فلا ينسى ، وعداً منه على وجه التأييد ، من غير استثناء حقيقي لوقت
من الأوقات . وإلا لما كانت الآية مطمئنة له عليه الصلاة والسلام ، ولما كان نزولها أشبه
بالعبث وانفو الكلام ! .

قال العلامة الرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره للاستثناء في هذه الآية ما نصه :
« ولما كان الوعد على وجه التأييد والقرّين ، ربما يوهم أن قدرة الله لا تسع غيره ، وأن
ذلك خارج عن إرادته جلّ شأنه ، جاء بالاستثناء في قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » ، فإنه إذا
أراد أن ينسيك شيئاً لم يعجزه ذلك ، فالقصد هو نفي النسيان رأساً . وقالوا : إن ذلك

كما يقول الرجل لصاحبه « أنت سهيى فيما أملك إلا ماشاء الله » لا يقصد استثناء شيء، وهو من استعمال القلة في معنى النفي. وعلى ذلك جاء الاستثناء في قوله تعالى في سورة هود « وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَنِي أَجْنَةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوذٍ » أى غير مقطوع. فالاستثناء في مثل هذا للتنبيه على أن ذلك التأييد والتخليد بكرم من الله وسعة جود، لا بتحقيق عليه وإيجاب، وأنه لو أراد أن يسلب ما وهب، لم يمنعه من ذلك مانع.

وما ورد من أنه ﷺ نسي شيئاً كان يذكره، فذلك إن صح، فهو في غير ما أنزل الله من الكتاب والأحكام التي أمر بتبليغها. وكل ما يقال غير ذلك، فهو من مدخلات الملحدين، التي جازت على عقول المغفلين، فلو نوا بها ما طهره الله، فلا يليق بمن يعرف قدر صاحب الشريعة ﷺ، ويؤمن بكتاب الله أن يتلق بشيء من ذلك « اهـ ».

ذلك رأى في معنى الاستثناء، وثمة وجه آخر فيه، وهو أنه استثناء حقيقي، غير أن المراد به منسوخ التلاوة دون غيره، ويكون معنى الآية أن الله تعالى يقرئ نبيه فلا ينسيه إلا ما شاءه وهو ما نسخت تلاوته لحكمة من الحكم التي بينها العلماء في مبحث النسخ. والدليل على هذا قوله سبحانه في سورة البقرة: « مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسخُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » قال العلامة أبو السعود في تفسيره: « قرئ » « مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسخُهَا » « قرئ » « مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسخُهَا » والمعنى أن كل آية نذهب بها على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً، إلى بدل أو إلى غير بدل « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا » أى نوع آخر هو خير للعباد بحسب الحال في النوع والثواب من الذاهبة. وقرئ « بقلب الهمزة ألفاً (أو مثلاً) » أى فيما ذكر من النفع والثواب « اهـ » ما أردنا نقله. وأبما يمكن معنى الاستثناء في آية « سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » فإنه لا يفهم منه أن الرسول صلى الله عليه وسلم نسي حرفاً واحداً مما أمر بتلاوته وتبليغه للخلق،

وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نسخ . وذلك على أن المراد من النسيان الحو التام من الذاكرة . أما إن أريد به غيبة الذهن عنه فقد سبق القول فيه قريباً . ولا تحسبن أن دواعي سهو الرسول ونسيانه تنال من مقامه ، فإنها دواع شريفة على حد ما قيل :

« يا سائلي عن رسول الله كيف سها ؟ والسهو من كل قلب غافل لاهي
سها عن كل شيء سره ، فسها عما سوى الله ، فالتعظيم لله

(٣ و ٤) وأما احتجاجهم الثالث والرابع بأن الصحابة قد حذفوا من القرآن عند جمعه ما زأوا المصلحة في حذفه ، ومنه آية المتعة وصيغة التنوت ، فهو احتجاج باطل قائم على إهمال النصوص الصحيحة المتضاربة على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن ، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن ، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلا ما ثبت بالتواتر ، وردوا كل ما لم يثبت تواتره لأنه غير قطعي ويأبى عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي . وقد سبق لك ما وضعوه من الدساتير المحكمة الرشيدة في كتابة الصحف على عهد أبي بكر ، وكتابة المصاحف على عهد عثمان . فارجع إليها إن شئت لتعرف مدى إمعان هؤلاء المبطلين في التجني والضلال .

وإذا كان هؤلاء الطاعنون يريدون أن يلزموا الصحابة ويعيبوهم بهذه الحيلة البالغة لكتاب الله ، حتى أسقطوا ما لم يتواتر ، وما لم يكن في العرصة الأخيرة ، وما نسخت تلاوته وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ ، نقول : إذا كانوا يريدون أن يلزموا الصحابة والقرآن بذلك ، فالأولى لهم أن يلزموا أنفسهم وأن يواروا سواتهم . لأن المسلمين كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم ، وأن ينسبوا إلى الله ما لم تقم عليه حجة قاطعة ، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب المحرفة والأنجيل المبدلة .

وإننا نذكر هؤلاء بتلك الكلمة التي يردّدونها هم ، وهى : « من كان بيته من زجاج فلا يرجن الناس بالحجارة » ١ .

وكلمة الفصل فى هذا الموضوع : أن آية اللقمة التى يزعمون ، وصيغة القنوت التى يحكون ، لم تثبت قرآنيتهما حتى يكونا فى عداد القرآن ، وإن ادعوا قرآنيتهما فعليهم البيان : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ » .

قال صاحب الانقصار ما نصّه : « إن كلام القنوت المروى أن أبى بن كعب أثبتّه فى مصحفه ، لم تقم الحجّة بأنه قرآن منزل ، بل هو ضربٌ من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنًا لنقل إلينا نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته » ثم قال « ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآنًا منزلاً ثم نُسخ وأبيح الدعاء به وخطب بما ليس بقرآن . ولم يصحّ ذلك عنه ، إنما روى عنه أنه أثبتّه فى مصحفه ، وقد أثبت فى مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل » ١ هـ . وهذا الدعاء هو القنوت الذى أخذ به السادة الخنفية . وبعضهم ذكر أن أبا رضى الله عنه كتبه فى مصحفه ، وسماه سورة الخلع والحنفد ، لورود مادّة هاتين الكلمتين فيه ، وقد عرفت توجيه ذلك .

والخلاصة أن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم فى مصحف أو مصاحف خاصّة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن ، مما يكون تأويلاً لبعض ما غمض عليهم من معانى القرآن ، أو مما يكون دعاء مجرى مجرى أدعية القرآن فى أنه يصح الإتيان به فى الصلاة عند القنوت ، أو نحو ذلك ، وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن . ولكن ندرة أدوات الكتابة ، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم ، هوّن عليهم ذلك ؛ لأنهم أمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره . فظنّ بعض قصار النظر أن كل ما كتبوه فيها إنما كتبوه على أنه قرآن ، مع أن الحقيقة ليست كذلك إنما هى ما علمت . أضف إلى ذلك أن النبي ﷺ أتى عليه حين من الدهر نهى

عن كتابة غير القرآن إذ يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ » وذلك كله مخافة اللبس والخلط والاشتباه في القرآن الكريم .

(٥) وأما احتجاجهم الخامس بأن كثيراً من آيات القرآن لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة ، وقد قُتل بعضهم وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه ، فلا يُسلم لهم ؛ لأن نفس ما كان يتحفظه الشهداء من القراء ، كان يتحفظه كثير غيرهم أيضاً من الأحياء الذين لم يُستشهدوا ولم يموتوا ، بدليل قول عمر : « وَأَخْشَى أَنْ يَمُوتَ الْقُرَاءُ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاطِنِ » ومعنى هذا أن القراء لم يموتوا كلهم . إنما المسألة مسألة خشية وخوف . ومعلوم أن أبا بكر كان من الحفاظ ، وكذلك عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ، وهؤلاء عاشوا حتى جمع القرآن في الصحف ، وعاش منهم من عاش حتى نسخ في المصاحف وحينئذ فكتابة زيد ما كتبه ، هي كتابة لسكل القرآن ، لم تفلت منه كلمة ولا حرف .

وكان القرآن كله مكتوباً كما سبق شرحه وبيانه ، حتى إن الصحابة في جمعه كانوا يستوثقون له بأن يعتمدوا على الحفظ والكتابة معاً ، دون الاكتفاء بأحدهما وكانوا فيما يعتمدون عليه من الكتابة يتأكدون من أنه كتب بين يدي النبي ﷺ ويطلبون على ذلك شاهدين ، كما سلف إيضاحه .

(٦) وأما احتجاجهم السادس بأن ما كان مكتوباً من القرآن على العظام ونحوها كان غير منظم ولا مضبوط الخ ؛ فينقضه ما أثبتناه آنفاً في جمع القرآن ، من أن ترتيب آياته كان توقيفياً ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرشد كُتَّاب الوحي أن يضعوا آية كذا في مكان كذا من سورة كذا . وكان يُقرؤها أصعابه كذلك ، ويحفظها الجميع ، ويكتبها من شاء منهم لنفسه على هذا النحو ، حتى صار ترتيب القرآن وضبط آياته معروفاً مستفيضاً بين الصحابة حفظاً وكتابة . ووجدوا ما كتب عند الرسول من القرآن ،

مرتب الآيات كذلك في كل رقعة أو عظمة ، وإن كانت العظام والرقاع منتشرة وكثيرة مُبَعَثَةً . على أننا قررنا غير مرة أن التعويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء ، ولم يكن التعويل على المكتوب وحده ، فلا جرم كان في الحفظ والكتابة معاً ، ضمان للنظام والترتيب ، والضبط والحصر .

وأما قولهم في هذا الاحتجاج : « وقد ضاع بعضها » فيظهر أنهم استندوا في ذلك إلى ماورد من أنه فقدت آية من آخر سورة براءة ، فلم يجدوها إلا عند خزيمة بن ثابت فظن هؤلاء أن هذا اعتراف منا بضياع شيء من مكتوب القرآن . وليس الأمر كما فهموا ، بل المعنى أن الصحابة لم يجدوا تلك الآية مكتوبة إلا عند خزيمة بخلاف غيرها من الآيات ، فقد كانت مكتوبة عند عدّة من الصحابة ، ومع ذلك فقد كان الصحابة يقرءونها ويحفظونها ويعرفونها بدليل قولهم : فقدت آية . وإلا فما أدرام أنها فقدت من الكتابة لو لم يحفظوها ؟

وأما قولهم في هذا الاحتجاج أيضاً : إن ضياع ذلك البعض دعا الصحابة إلى دعوى النسخ وهو من غريب المزاعم ، فهو قولٌ أثيمٌ أرادوا به الطعن على النسخ وإنكاره ، وسيأتيك الكلام على النسخ وحكمته ودفع الشبه عنه في مبحث خاص إن شاء الله .

(٧) وأما احتجاجهم السابع بما نسبوه إلى الحجاج ، فهي نسبة كاذبة ، لا برهان لهم بها ، ولا دليل عليها . وهاهو التاريخ ، فليأتوا لنا منه بسلطان مبين على أن الحجاج جمع المصاحف ، فضلاً عن أنه نقص منها أو زاد فيها . ولو أنه فعل ذلك لنقل إلينا متواتراً ، لأن هذا مما تغوافر الداوعي على نقله وتواتره ! وكيف يفعل ذلك ، والأمة كلها تُقرؤه ، وأئمة الدين الموجودون في عهده كالحسن البصري يسكتون ولا ينكرون ، ولا يدافعون ولا يستفتلون ؟ « إن هذا إلا اختلاق » .

ثم إن الحجاج كان عاملاً من العمال على بعض أنظار الإسلام ، فأنى له أن يجمع
المصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها ؟
وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه
على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن ، فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد
الحجاج ؟ وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف ، والتلاعب فيها بالزيادة
والنقص ، فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد ،
حتى يمحوا منها ما شاء ويثبت ما أراد ؟ ..

هذه دعاوى ساقطة ، تحمل أدلة سقوطها في ألقاها ، وتدل على جرأة القوم وإغراقهم
في الجهل والضلال . « وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » . نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .
آمين .

الشبهة الثانية

يقولون : إن القرآن كما حصل فيه نقص عند الجمع ، حصلت فيه زيادة . والدليل على ذلك إنكار ابن مسعود أن المعوذتين من القرآن ، وأن في القرآن ما هو من كلام أبي بكر وكلام عمر .

وننقض هذه الشبهة (أولاً) : بأن ابن مسعود لم يصح عنه هذا النقل الذي تمسكتم به من إنكاره كون المعوذتين من القرآن . والمسألة مذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تحصيلها والجواب عليها .

وخلاصة ما قالوه : أن المسلمين أجمعوا على وجوب تواتر القرآن . وبشكل على هذا ما نقل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمعوذتين . بل روى أنه حك من مصحفه المعوذتين ، زعما منه أنهما ليستا من القرآن .

وقد أجابوا عن ذلك بمنع صحة النقل ، قال النووي في شرح المذهب مانعه : « أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد شيئاً منها كفر . وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح » ١ هـ وقال ابن حزم في كتاب القدح للمعلی : (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع) . بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم ، وفيها المعوذتان والفاتحة . وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر « أنه صلى الله عليه وسلم قرأهما في الصلاة » . زاد ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر أيضاً : « فإن استطعت ألا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل » ، وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشَّخِير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ أقرأنا المعوذتين وقال له : إذا أنت صليت فاقرأ بهما . وإسناده صحيح .

(ثانياً) يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين والفاتحة على فرض صحته ،

كان قبل علمه بذلك ، فلما تبين له قرآنيتهما بعد ، تم التواتر ، وانعقد الإجماع على قرآنيتهما كان في مقدمة من آمن بأيهما من القرآن .

قال بعضهم: «يَحْتَمِلُ أَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ الْمُعَوِّذَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ تَتَوَاتَرَ عِنْدَهُ ، فَتَوَقَّفَ فِي أَمْرِهَا . وَإِنَّمَا لَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَانَ بِصَدَدِ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ التَّمَثُّبُ فِي هَذَا الْأَمْرِ » اهـ . ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس ، لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبت فيها للمعوذتان والفاطحة وهي صحيحة ، ونقلها عن ابن مسعود صحيح ، وكذلك إنكار ابن مسعود للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر . إذًا فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود ، جمعاً بين الروایتين .

وما يقال في نقل إنكاره قرآنية للمعوذتين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة ، أدخل في البطلان ، وأعرق في الضلال ، باعتبار أن الفاتحة أم القرآن وأنها السبع للثاني التي تُتَنَّى وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة ، على لسان كل مسلم ومسلمة . فخش لا بن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيتهما ، فضلاً عن إنكاره قرآنيتهما . وقصارى ما نقل عنه أنه لم تكتبها في مصحفه ، وهذا لا يدل على الإنكار . قال ابن قتيبة مانصه : « وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه ، فليس لظنه أنها ليست من القرآن - معاذ الله - ، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والذيان ، والزيادة والنقصان » اهـ ومعنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن ، وعدم الخوف عليها من الشك والتسيان والزيادة والنقصان .

(ثالثاً) أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر للمعوذتين وأنكر الفاتحة بل أنكر القرآن كله ، فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء ، لأن هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن ، ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر . ولم يقل أحد في الدنيا :

إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف . وإلا لأمكن هدم كل تواتر ، وإبطال كل علم قام عليه ، بمجرد أن يخالف فيه مخالف ، ولو لم يكن في العير ولا في النفي . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن : - « ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن . لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه ، ولا نقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار » ١٥ .

(رابعاً) أن ما زعموه من أن آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » الخ من كلام أبي بكر فهو زعمٌ باطل ، لا يستند إلى دليل ولا شبه دليل . وقد جاء في الروايات الصحيحة أنها نزلت في واقعة أحد ، لعتاب أصحاب رسول الله ﷺ على ما صدر منهم ، وأنها ليست من كلام أبي بكر . وذلك أنه لما أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيبوا به ، وكسرت رباعية^(١) النبي صلى الله عليه وسلم ، وشج^(٢) وجهه الشريف ، وجحشت^(٣) ركبته ، وشاع بين المقاتلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل . هنالك قال بعض المسلمين : ليت لنا رسولاً إلى عبد الله بن أبيٍ فيأخذ لنا أماناً من أبي سفيان . وبعضهم جلسوا وألقوا بأيديهم . وقال أناس من المنافقين : إن كان محمد قد قتل ، فالحقوا بدينكم الأول فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك : إن كان محمد قتل ، فإن رب محمد لم يقتل . وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقاتلوا على ما قاتل عليه ، وموتوا على ما مات عليه . ثم قال : اللهم إني أعتذر إليك مما قال هؤلاء ، (يعني المسلمين) وأبرأ إليك مما قال هؤلاء (يعني المنافقين) ، ثم شدَّ بسيفه فقاتل حتى قتل رضي الله عنه .

وروى أن أول من عرف رسول الله ﷺ كعب بن مالك ، فقد ورد أنه قال :

(١) الرباعية : هي السن التي بين الناب والثنية . (٢) شجَّ الوجه : جرحه .

(٣) جحشُ الركبة : خدشها .

عرفت عينيه تحت المغفر تزهران ، فتناديت بأعلى صوتي : يا معشر المسلمين : أبشروا !
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنحاز إليه ثلاثون من أصحابه رضي الله عنهم
 ينافعون عنه . ثم لام النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الفرار . فقالوا : يا رسول الله
 فدينناك بأبائنا وأبنائنا . أنا نا الخبير أنك قتلت ، فرعبت قلوبنا ، فولينا مدبرين ، فأ نزل
 الله تعالى هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . أَفَإِنْ مَاتَ
 أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً » الخ
 من سورة آل عمران .

والظاهر أن هؤلاء الطاعنين بزيادة هذه الآية وأنها من كلام أبي بكر ، يعتمدون
 فيها طعنوا على ما كان من عمر يوم وفاة رسول الله ﷺ ، ومن ردّ أبي بكر عليه بهذه
 الآية ، فزعموا أنها من كلام أبي بكر ، وما هي من كلام أبي بكر . إنما هي من كلام
 رب العزة ، أنزلها قبل وفاة الرسول ﷺ بيضع سنين ، والمسلمون جميعاً - ومنهم أبو بكر
 وعمر - يحفظونها ويعرفونها . غير أن منهم من ذهل عنها كعمر ، لمول الحادث وشدة
 الصدمة ، وتصدّع قلبه بموت رسول الرحمة وهاذي الأمة ﷺ .

وكان من آثار ذلك أن عمر رضي الله عنه غفل عن هذه الآية يوم توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقام يومئذ وقال : « إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله
 ﷺ توفي . وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مات . ولكنه ذهب إلى ربه ، كما
 ذهب موسى بن عمران . فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قيل : مات .
 والله ليرجعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كارجع موسى فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم ،
 زعموا أن رسوله الله ﷺ مات .

هنالك نهض أبو بكر ينقذ الموقف فقال : على رسلك يا عمر ، أنصت ، فحمد الله
 وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان

يعبد الله فإن الله حي لا يموت . ثم تلا هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » إلى آخرها . قال الراوى : فوالله ، لكانَّ الناس لم يعلموا أن هذه الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر يؤمُّهُد ، فأخذها الناس من أبي بكر . وقال عمر : ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها ، ففَعَرْتُ^(١) حتى وقعت على الأرض ، ما تحملنى رَجُلَايَ وعرفت أن رسول الله ﷺ قد مات « اهـ .

وهذه الآية - كما ترى - لا يشم منها رائحة أنها من كلام أبي بكر ، بل هى تحمل فى طيها أدلة كونها من كلام الله ، وأن الصحابة يعلمون أنها من كلام الله ، نزلت قبل أن ينزل بهم هذا الخطب الفادح ببضع سنين . ولكن ما الحيلة فيمن أعمام الهوى والتعصب ؟ « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ » . (خامساً) : أن ما ادَّعوه من أن آية « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » من كلام عمر ، مردودٌ أيضاً بمثل ما رددنا به زعمهم السابق فى آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » الخ . بل زعمهم هذا أظهر فى البطلان ، لأن الثابت عن عمر أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم « لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى » فنزلت « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » فى سورة البقرة . وهناك فرق بين كلمة عمر فى تمثيه الذى هو سبب النزول ، وبين كلمة القرآن النازلة بذلك السبب ، فأنت ترى أن الآية جاء فيها الفعل بصيغة الأمر ولم يقرن بلفظ « لو » . أما تمنى عمر فجاء الفعل فيه بصيغة الماضى وقرن بلفظ « لو » . وتحقيق القرآن أمنية أو أمنياتٍ لعمر ، لا يدل على أن ما نزل تحقيقاً لهذه التمنيات يعتبر من كلام عمر . بل البعد بينهما شاسع ، والبون بعيد .

(١) قال فى المختار : « والعَرَّ بفتحين : أن تُسَلِّمَ الرجل قوائمه فلا يستطيع أن يقاتل من الفرق والدهش . وبابه طرب . ومنه قول عمر رضى الله عنه : فَعَرْتُ حتى خَرَرْتُ إلى الأرض » اهـ .

الشبهة الثالثة

يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرّفوا القرآن، وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره. ورووا عن هشام بن سالم من أبي عبد الله: أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد ﷺ كان سبعة عشر ألف آية^(١). وروى محمد بن نصر عنه أنه قال: كان في سورة «لم يكن» اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. وروى محمد ابن جهم الملالى وغيره عن أبي عبد الله أن لفظ «أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ» في سورة النحل ليس كلام الله، بل هو محرف عن موضعه، وحقيقة المنزل «أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ». ومنهم من قال: إن للقرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتمامها، وأن أكثر سورة الأحزاب سقط؛ إذ أنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل أهل البيت. وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ «وَبَلَّغَ» من قبل «لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» وأسقطوا لفظ «عَنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ» من بعد «وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ» وأسقطوا لفظ «بَعَثَ بَنِي طَالِبٍ» من بعد «وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ» وأسقطوا لفظ «آل مُحَمَّدٍ» من بعد «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا» إلى غير ذلك. فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شبرقاً وغرباً، أشدّ تحريقاً عند هؤلاء الشيعة من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً منها وأجمع للأباطيل! «فَاتْلَهُمُ اللَّهُ أُنَّى يُؤْفَكُونَ؟».

وننتفض هذه الشبهة بما يأتي :-

(أولاً) أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل، وكانت لا تستحق الذكر لولا

(١) مع العلم بأن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ومثنا آية وكسور كما يأتي.

أن ردّها بعض الملاحدة ، وربما يندع بها بعض المفتونين . ويكفى في بطلانها أنهم لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يقيموا عليها برهاناً ولا شبه برهان .

« والدعاوى مالم يُقيموا عليها بَيِّنَاتٍ ، أبنّاوها أَدْعِيَاءَ »

ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم ! « وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ، إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » .

(ثانياً) أن بعض علماء الشيعة أنفسهم تبرأ من هذا السخف ، ولم يُطبق أن يكون منسوباً إليهم وهو منهم ، فعزاه إلى بعض من الشيعة جمع بهم التفكير وغاب عنهم الصواب قال الطبرسي^(١) في جمع البيان مانصه : « أما الزيادة فيه - أى القرآن - فجمع على بطلانها . وأما النقصان فقد روى عن قوم من أصحابنا وقوم من الحشوية . والصحيح خلافه . وهو الذى نصره المرتضى ، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء » . ا هـ .

وقال الطبرسي أيضاً في جمع البيان مانصه : « أما الزيادة فى القرآن فجمع على بطلانها ، وأما النقصان فهو أشد استحالة . ثم قال : إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة ، وأشعار العرب المسطورة ، فإن العناية اشتدّت ، والدواعى توفّرت على نقله وحراسته ، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه ، لأن القرآن مفخرة النبوة ، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلماء المسلمين قد بلغوا فى حفظه وحمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون ممّيراً أو منقوصاً ، مع العناية الصادقة والضبط الشديد ؟ » ا هـ .

(ثالثاً) أن التواتر قد قام ، والإجماع قد انعقد ، على أن الوجود بين دفّتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ، ولا تغيير ولا تبديل . والتواتر طريق

(١) الطبرسي من رؤساء الشيعة ، وكتابه جمع البيان هو المرجع عندهم .

واضحة من طرق العلم . والإجماع سبيل قويم من سبيل الحق . « فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ » .

(رابعاً) أن الإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه - وهو الذي يزعمون أنهم يناصرونه ويتشيعون له بهذه الهذيان - صَحَّ النقل عنه بتجنيذ جميع القرآن ، على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان . ولعلك لم تنس أنه قال في جمع أبي بكر ما نصه : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » . وكذلك قال في جمع عثمان ما نصه : « يا معشر الناس اتقوا الله ، وإياكم والغلو في عثمان ، وقولكم : حَرَّاقُ مَصَاحِفَ ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقوله : « لو كنت الوالى وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذى فعل عثمان » وبهذا قطع الإمام السنة أولئك المفتين ، وردّ كيدهم في نحورهم مخذولين . فأيّن يذهبون ؟ « إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ » ؟ .

« رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ » .

(خامساً) : أن الخلافة قد انتهت إلى عليّ كرم الله وجهه بعد أبي بكر وعمر وعثمان ، فماذا منعه أن يجهز وقتئذ بالحق في القرآن ، وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على هذا الزعم والبهتان ؟ مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين ، ومع أنه كان من سادات حفظة القرآن ، ومن أشجع خلق الله في نصرة الدين والإسلام . ولقد صار الأمر بعده إلى ابنه الحسن رضى الله عنه ، فماذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة . هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون ، ولا يصدق بها إلا مافون !!

وصف هذا

الشبهة الرابعة

يقولون : ورد أن عبد الله بن مسعود قال : « يا معشر المسلمين . أُعزِّلَ عن نسخ المصاحف ، ويتولَّاه رجلٌ - والله - لقد أسلَّمتُ وإِنَّه لفي صُلبِ رجلٍ كافرٍ ؟ » اهـ . قالوا : وهو يعني بهذا الرجل زيد بن ثابت ، ويريد بذلك الكلام الطعن على جمع القرآن . وهذا يدلُّ بالتالي على أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس موضع ثقة ، ولم يبلغ حدَّ التواتر .

وننقضُ شبهتهم هذه . (أولاً) بأن كلام ابن مسعود هذا - إذا صحَّ - لا يدل على الطعن في جمع القرآن ، إنما يدل على أنه كان يرى في نفسه أنه هو الأولى أن يسند إليه هذا الجمع ، لأنه كان يثق بنفسه أكثر من ثقته بزید في هذا الباب . وذلك لا ينافي أنه كان يرى في زيد أهليةً وكفايةً للنبوض بما أسند إليه ، وإن كان هو في نظر نفسه أكفأ وأجدر . غير أن المسألة تقديرية ولا ريب أن تقدير أبي بكر وعمر وعثمان لزید أصدق من تقدير ابن مسعود له . كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا التي توافرت فيه ، حتى جعلته الجدير بتنفيذ هذه الغاية السامية . أضف إلى ذلك أن عثمان ضمَّ إليه ثلاثة ، ثم كان هو وجمهور الصحابة مُشرفين عليهم مراقبين لهم ، وناهيك في عثمان أنه كان من حفاظ ومعلمي القرآن !

وخلاصة هذا الجواب أن اعتراض ابن مسعود - على فرض صحَّته - كان منصباً على طريقة تأليف لجنة الجمع ، لا على صحة نفس الجمع . مع أن كلمة ابن مسعود السالفة لا تدل على أكثر من أنه كان يَكْبُرُ زيداً بزمن طويل ، إذ كان عبد الله مسلماً وزيد لا يزال صغيراً مستتراً في صُلب أبيه . وإيس هذا بمطعن في زيد ، فكم ترك الأول للآخر . ولو كان الأمر بالسن لا ختل كثير من نظام السكون . ثم إن كلمة

ابن مسعود ربما يفهم منها الطعن في زيد من ناحية أن أباه كان كافراً ، ولكن هذا ليس بطعن ، فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كفاراً ، وخرجوا من أصلاب آباء كافرين . والله تعالى يقول : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ويقول : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » .

(ثانياً) : أننا إذا سلمنا صحة ما نقل عن ابن مسعود ، وسلمنا أنه أراد الطعن في صحة جمع القرآن ، لا نسلم أنه دام على هذا الطعن والإنكار ، بدليل ما صح عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان ، وحرق مصحفه في آخره الأمر ، حين تبين له أن هذا هو الحق ، وبدليل ما صح عنه من قراءة عاصم عن زرعة ، وقد تقدم .

(ثالثاً) أن كلام ابن مسعود هذا - على تسليم صحته وأنه أراد به الطعن في صحة الجمع ، وأنه دام عليه ولم يرجع عنه - لا نسلم أنه بدل على إبطال تواتر القرآن فإن التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن ينقل عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب بشروطه ، وليس من شروطه ألا يخالف فيه مخالف حتى يقدح في تواتر القرآن أن يخالف فيه ابن مسعود أو غير ابن مسعود ، ما دام جم غفير من الصحابة قد أقروا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة ، وفي عهد عثمان مرة أخرى .

الشبهة الخامسة

يقولون : كيف يكون القرآن متواتراً . مع ما يروى عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد أبي بكر ما نصه : « قممت فتتبع القرآن أجمه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال ، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدما مع غيره ، وهما « لقد جاءكم رسول » إلى آخر السورة .

ثم كيف يكون القرآن متواتراً ، مع ما يروى أيضاً عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد عثمان ما نصه : « فقدتُ آيةً من سورة الأحزاب كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقرؤها ، لم أجدها مع أحدٍ إلّا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين : « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » ؟

والجواب على هذه الشبهة (أولاً) أن كلام زيد بن ثابت هذا ، لا يبطل التواتر . وبيان ذلك أن الآيتين ختام سورة التوبة ، لم تثبت قرآنيتهما بقول أبي خزيمة وحده . بل ثبتت بأخبار كثيرة غامرة من الصحابة عن حفظهم في صدورهم ، وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم . ومعنى قول زيد : « حتى وجدتُ من سورة التوبة آيتين لم أجدهما عند غيره » أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحد إلا عند أبي خزيمة ، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما ، وليس الكتابة شرطاً في التواتر ، بل المشروط فيه أن يرويه جمع يؤمن تواترهم على الكذب ولو لم يكتبه واحد منهم ، فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت توثيقاً واحتياطاً فوق ما يطلبه التواتر وبقتضيه ، فكيف نقدح في التواتر بانفراده بها ؟

(ثانياً) يقال مثل ذلك فيما روى عن زيد في آية سورة الأحزاب : « مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » فإن معناه أن زيدا لم يجدها مكتوبة عند أحد إلا عند خزيمة بن ثابت الأنصاري . ويدلُّ على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بعبارة تلك ، قول زيد نفسه فقدتُ آيةً من سورة الأحزاب الخ ، فإن تعبيره بلفظ « فقدتُ » يشمر بأنه كان يحفظ هذه الآية ، وأنها كانت معروفة له ، غير أنه فقد مكتوبها ، فلم يجدها إلا مع خزيمة ، وإلا فمن الذي أنبأ زيدا أنه فقد آية ؟

(ثالثاً) أن كلام زيد فيما مضى من ختام سورة التوبة وآية الأحزاب ، لا يدل على

عدم تواترها ، حتى على فرض أنه يريد انفراد أبي خزيمة وخزيمة بذكرها من حفظهما .
غاية ما يدل عليه كلامه ، أنها انفراداً بذكرها ابتداء ، ثم تذكر الصحابة ما ذكرناه ،
وكان هؤلاء الصحابة جميعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب ، فدونت تلك الآيات في الصحف
وللصحف ، بعد قيام هذا التواتر فيها .

الشبهة السادسة

يقولون : كانت الآيات تكتب على الحجارة وسعف النخل والعظام خوفاً عليها
من الضياع ، وبقي جانب كبير منها محفوظاً في صدور الرجال . وقد نشأ عن ذلك عدة
مشاكل يعتبرها الباحثون فيه كافية لإثبات كون القرآن الحالى لا يحتوى جميع الآيات
التي نطق بها محمد ، وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى . ويقولون بعبارة أخرى
إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالى حاوياً لجميع ما أنزل ، إذ من المؤكد أنه ذهب
منه جانب ليس بقليل ، وأنسى منه جانب آخر ، قال ابن عمر : « لا يقول أحدكم
قد أخذت القرآن كله . قد ذهب منه كثير . ولكن ليقل : قد أخذت ما ظهر منه » .
فهذا يثبت أن القرآن الحالى لا يتضمن جميع ما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ . ولا هو
طبق ما نطقت به شفتا محمد ، سيما أن في آيات عديدة منه اختلافات مدهشة ، ولا يعلم
نصها الصحيح أحد » اهـ .

وننقض هذه الشبهة بما يأتى :

(أولاً) أن كتابة القرآن على الحجارة والسمع والعظام ، وبقاء جانب كبير منه
مخفوظاً في صدور الرجال ، لا يلزم منه مشكلة واحدة فضلاً عن عدة مشاكل ، إنما
هو وهم من الأوهام تخيلوه نخلوه ، وبدليل أنهم لم يذكروا سندهم فيما ذهبوا إليه من
هذا الشطط .

(ثانياً) أن الحجارة وسعف النخل والعظام التي كُتِبَ عليها بعض آيات القرآن لم تكن بحيث يمكن أن يتخيل أولئك الطاعنون أو يخيلوا إلى الناس أنها لا تصلح للكتابة عليها، بل كانت العرب لبدائها ولبعدها عن وسائل الحضارة وال عمران، تصطف من أنواع الحجارة الموفرة عندها نوعاً رقيقاً يكون كالصحيفة يصلح للكتابة وللبقاء، أشبه بما نراه اليوم من الكتابة الجميلة المنقوشة على صفحات مصنوعة مما نسميه (الجبس). وكذلك سعف النخل يكشطون الخوص عنه، ويكتبون في الجزء العريض منه بعد أن يصفوه ويهذبوه فيكون أشبه بالصحيفة. وقل مثل هذا في العظام، بدليل أن الروايات الواردة في ذلك نصت على نوع خاص منه وهو عظام الأكتاف، وذلك لأنها عريضة رقيقة ومصفولة صالحة للكتابة عليها بسهولة.

(ثالثاً): أن استنتاجهم من هذا كون القرآن الخالي لا يحتوي جميع الآيات التي نطق بها محمد، استنتاجٌ معكوس، وفهمٌ منكوس، لأن كتابة القرآن وحفظه في آن واحد في صدور آلاف مؤلفة من الخلق، أدعى إلى بقاء ذلك القرآن، وأدلى على أنه لم تفلت منه كلمة ولا حرف. كيف وأحد الأمرين من الكتابة والحفظ كافٍ في هذه النفقة؟ فما بالك إذا كان القرآن كله مكتوباً بخطوط أشخاص كثيرين، ومحفوظاً في صدور جماعات كثيرين؟

(رابعاً) قولهم: «وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى» إن أرادوا به الطعن في تعدد القراءات واختلاف وجوه الأداء، فقد سبق في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ما يكفيك في الرد عليهم، وسيأتيك في مبحث القراءات ما يزيدك تنوراً في هذا الموضوع، وإن أرادوا به شيئاً آخر فليهم البيان. وحسبك أن تعرف أن اختلاف حروف القرآن أمر تقتضيه الحكمة، وبوجبه عموم الدعوة الإسلامية. خصوصاً لمن شافهم الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم على اختلاف قبلاتهم، وتنوع

لهجاتهم ، وتباين وجوه نطقهم ، عربٌ تؤلف بينهم العروبة الواحدة ، ويجمعهم اللسان العربي العام . فأى عيب على القرآن إذا اختلفت حروف أدائه ، وكيفيات النطق بكلماته ، ليسع القبائل العربية جميعاً ، وليتسنى لها تلاوة ألفاظه ، وتفهم معانيه ؟ ولئلا يقول أحد منها : لوجاء القرآن بلغتنا لسكان لنا معه شأن ، ولأتينا بمثله ، وعارضنا بلاغته ! « **وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** »

(خامساً) : قولهم إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالى حاوياً لجميع ما أنزل إلخ ، كلامٌ مجردٌ من السند والحجة ، لا يستحق الرد ، فإن استندوا فيه إلى ماسبق فقد استندوا إلى أوهم من بيت العنكبوت ، وقد عرفت وجوه الوهن التى فيه . وإن استندوا إلى ما ذكروه بعدما نسبوه لابن عمر ، فقد زادوا الطين بلة ؛ لأن هذه النسبة إلى ابن عمر نسبة خاطئة كاذبة ، وعلى فرض صحتها فهى موقوفة وليست برفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى فرض رفعها فهى معارضة للأدلة القاطعة المتوافرة فى تواتر القرآن وسلامته من التغير والزيادة والنقصان ، ومعارض القاطع ساقط مهما كانت قيمة سنده فى خبر الواحد .

(سادساً) : أن نهايتهم التى ختموا بها هذه الشبهة أقبح من بدايتهم ، لأنهم رتبوها على تلك الأكاذيب والمهاترات ، ثم زادوا فيها اتهاماً جديداً مجرداً من السند والحجة أيضاً ، وهو أن فى آيات عديدة من القرآن اختلافات مدهشة ، ولا يعلم نصحها الصحيح أحد ، وهكذا خرجوا من اتهام إلى اتهام ، واحتجوا بكذب على كذب ، وهانت عليهم كرامتهم وعقولهم ، فقالوا ماشاء لهم الهوى والتعصب إلى هذا الحد وأنت خير بأن القرآن الحالى وصل إلينا محفوظاً من كل عيب كما نطق به الرسول ﷺ وكما خطه الله تعالى بقلبه فى لوحه . « **وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَمِيدٍ حَمِيدٍ** » .

أما زعمهم أن فيه اختلافات مدهشة ، فقد علمت في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف مدى اختلاف وجوه القراءات وحكمته ، وأنه لا يؤدي إلى تناخل وتناقض حتى يكون مدهشاً .

وأما نصوص القرآن الصحيحة فقد علمها وحفظها جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الأمة . من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم .
قادة هؤلاء الجبهة الدجالين أنه لا يعلم نصوص القرآن الصحيحة أحد ، ادعاء مفضوح ، وكذب مكشوف .

قال صاحب مُسَلَّم الثبوت - وهو من أشهر الكتب في أصول الفقه الإسلامي - :
« ما نُقِلَ آحاداً فليس بقرآن قطعاً ، ولم يعرف في هذا خلاف لواحد من أهل المذاهب .
والدليل على ذلك أن القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله لتضمينه التحدّي ، ولأنه أصل الأحكام باعتبار المعنى واللفظ جميعاً ، ولذلك علم جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع ، وكل ما تتوافر الدواعي على نقله ينقل متواتراً عادة ، فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة ، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر انتفى الملزوم قطعاً . والمنقول آحاداً ليس متواتراً فليس قرآنًا » اهـ بتصرف قليل .

خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة

أو الدواعي والعوامل التي توافرت في الصحابة حتى استظهروا القرآن

والحديث النبوي وتثبتوا فيهما

إن الناظر في الشبهات السالفة وأمثالها ، يبدو له في وضوح أن القوم يحاولون الطعن في القرآن عن طريق النيل من الصحابة ، فطوراً يقولون : إن الصحابة حين جمع القرآن لم يكونوا يستظهرونه ، وإن الذين استظهروه منهم ماتوا قبل جمعه واستشهدوا ، وطوراً يقولون : إن الصحابة لم يقتضبوا في جمع القرآن ، بل حطبوا فيه لبيل ، وزادوا فيه ونقصوا منه ماشاءوا .

وقد كثرت هجمات أعداء الإسلام من هذه الناحية كثرة فاحشة، بحيث إذا استقصينا شبهاتهم كلها ضاق بنا نطاق هذا التأليف، وخرجنا جملةً من الجو العلى الهادى اللذيد، إلى ميدان صاحب بالقليل والقال، والصيال والجدال، والدفاع والنضال.

وكذلك كثرت هجمات أعداء الإسلام على السنة النبوية من ناحية الصحابة أيضاً، فتارةً يستكثرون عليهم أن يكونوا قد حفظوا الحديث الشريف وهو موسوعات كبيرة، وتارةً يتهمونهم بالخيانة والتزيُّد وعدم التثبت والتحرى، وبينون على ذلك مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان.

يريدون بهذه الاتهامات الجريئة للصحابة، أن يزغزغوا ثقة الناس بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، حتى يفتنوا المسلمين عن دينهم، وحتى يقيموا الحواجز والعوائير فى طريق غير المسلمين، مخافة أن يحتذ بهم الإسلام إليه بحاسنه الأخاذة، وقوته المحولة، وتعاليمه الوضاعة.

وبرغم أن شبهات القوم كلها متشابهة، وطرق دفعها هى الأخرى متشابهة، فإن واجب الحيلة والحذر يقتضينا بعد ما تقدم أن نقيم خطأ منيعاً من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة، وأن نؤلف هذا الخط من جبهتين قويتين، الجبهة الأولى تطاول السماء بتجلية الدواعى والعوامل التى توافرت فى أصحاب رسول الله ﷺ حتى جعلت منهم كثرة غامرة يحفظون القرآن والحديث، وينقلونها نقلاً متواتراً مستفيضاً. والجبهة الثانية تفاخر الجوزاء بنظم الدواعى والعوامل التى توافرت فيهم رضوان الله عليهم، حتى جعلتهم يقشبتون أبلغ ثبوت وأدق فى القرآن وجمع القرآن وكل ما يتصل بالقرآن، وفى الحديث الشريف وكل ما يتصل بالحديث الشريف.

وإنى أستهنى الله فتوحاً وتوفيقاً فى هذه المحاولة الجميلة «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ اللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ».

١ - الجبهة الأولى

أو الدواعي والعوامل في حفظ الصحابة للكتاب والسنة
ونقلهم لها

ولنبداً بشرح العوامل والدواعي التي يَسَّرَت للصحابة حفظ الكتاب والسنة ونقلها،
حتى لا يستبعد ذلك عليهم أحد ، ولا يظن في الكتاب والسنة عن هذا الطريق أحد :

العامل الأول

أنهم كانوا أميين لا يعرفون القراءة؛ ولا يحذقون الخط والكتابة، اللهم إلا نَزَرَ
يسيراً لا يُصاغ منهم حكم على المجموع . وترجع هذه الأمية السائدة فيهم إلى غلبة البداوة
عليهم، وبُعْدِهِم عن أسباب المدنية والحضارة ، وعدم اتصالهم اتصالاً علمياً وثيقاً بالأمم
المتحضرة في العالم لذلك الحين : أمة الفرس في الشرق ، وأمة الروم في الغرب . ومعلوم
أن الكتابة والقراءة وأحباء الأمية في أية أمة ، رهينٌ بخروجها من عهد السذاجة
والبساطة ، إلى عهد المدنية والحضارة .

ثم إن هذه الأمية تجعل المرء منهم لا يعمل إلا على حافظته وذاكرته فيما يهيمه حفظه
وذاكره . ومن هنا كان تعويل الصحابة على حوافظهم يقدحونها في الإحاطة بكتاب الله
وسنن رسوله ﷺ ، لأن الحفظ هو السبيل الوحيدة أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بهما .
ولو كانت الكتابة شائعة فيهم ، لا اعتمدوا على النقش بين السطور ، بدلا من الحفظ

نعم . عمل الرسول على كتابة القرآن ، وكان له كُتَّابٌ يكتبون الوحي كما سبق ، وكان بعض الصحابة يكتبون القرآن لأنفسهم كذلك ، غير أن هؤلاء وهؤلاء كانوا فئة قليلة بجانب الجُمِّ الغفير من سواد الأمة الكثير . ولعلك لم تنس أن كتابة القرآن في عهد الرسول كان الغرض منها زيادة التوثق والاحتياط للقرآن الكريم ، بتقييده وتسجيله بالنقش ، فوق تقييده وتسجيله بالحفظ .

أما السنة النبوية فقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن كتابتها أول الأمر مخافة اللبس بالقرآن ، إذ قال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُجْهُ ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري .

نعم . خشى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يختلط القرآن بالسنة ، إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن ، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تتحمل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن فقصَّروهم على الأهم أولاً وهو القرآن . خصوصاً إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حدٍ بعيد ، حتى كانوا يكتبون في اللخاف والسعف والعظام كما علمت .

فرحة بهم من ناحية ، وأخذاً لهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية ، وحفظاً للقرآن أن يشقه بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن نظراً إلى عزَّة الورق وندرة أدوات الكتابة ، رعايةً لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول عن كتابة السنة .

أما إذ أمن اللبس ، ولم يُخشِ الاختلاط ، وكان الأمر سهلاً على الشخص ، فلا عليه أن يكتب الحديث الشريف ، كما يكتب القرآن الكريم . وعلى ذلك تُحمل الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخر الأمر ، والواردة في الإذن لبعض الأشخاص

كعب الله بن عمرو (رضى الله عنه) : ولهذا الموضوع مبحثٌ خاصٌّ به فاطلبه إن شئت في علوم الحديث .

وأياً ما تكن كتابة القرآن والسنة النبوية ، فإن التعويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار ، ولا يزال التعويل حتى الآن على التلقّي من صدور الرجال ، ثقةً عن ثقة ، وإماماً عن إمام ، إلى النبي ﷺ .
غير أن الرجل الأُمّي والأُمة الأُمّية يكونان أسبق من غيرها إلى الحفظ ، للمعنى الذي أسلفناه لك .

العامل الثاني

أن الصحابة كانوا أمة يُضرب بها المثل في الذكاء والألمعية ، وقوّة الحافظة وصفاء الطبع ، وسيلان الذهن وحدّة الخاطر ! وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك يطول بنا تفصيلها ، ولعلها على بالٍ منك . حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهما كثر وطال ، وربما كان من لغة غير لغته ، ولسانٍ سوى لسانه ، وحسبك أن تعرف أن رءوسهم كانت دواوين شعرهم ، وأن صدورهم كانت سجلّ أنسابهم ، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم ! كل أولئك كانت خصائص كامنة فيهم وفي سائر الأُمة العربية من قبل الإسلام ، ثم جاء الإسلام فأرّهف فيهم هذه القوَى واللواهب ، وزادهم من تلك المزايا والخصائص بما أفاد طبعهم من صقل ، ونفوسهم من طهر ، وعقولهم من سُمو ، خصوصاً إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله ، ولخير الهدى وهو هدى محمد ﷺ .

العامل الثالث

بساطة هذه الأمة العربية ، واقتصارها في حياتها على ضروريات الحياة من غير ميل إلى الترف ، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكماليات. فقد كان حسب الواحد منهم لَقِيَمَاتٍ يُقِمْنَ صُلْبَهُ ، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم في قوله : -
 « وَمَا الْعِيشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطُّحٌ وَتَمَرٌّ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٌ »
 ومثلك يعلم أن هذه الحياة الهادئة الوداعة ، وتلك العيشة الراضية القاصدة ، تُوفِّرُ الوقت والمجهود ، وترضى الإنسان بالموجود ، ولا تشغل البال بالمفقود. ولهذا أثره العظيم في صفاء الفكرة وقوة الحافظة وسيلان الأذهان. خصوصاً أذهان الصحابة في اتجاهاها إلى حفظ القرآن وحديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك على حد قول القائل : -
 « ... فصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فتمَكَّنَا » .

العامل الرابع

حُبُّهُمْ الصادقُ لله ولرسوله ، حبًّا ملك مشاعرهم ، واحتلَّ مكان العقيدة فيهم . وأنت تعرف من دراسة علم النفس ، أن الحبَّ إذا صدق وتمسك ، حمل الحبَّ حملًا على ترسيم آثار محبوبه والتلذُّذ بحديثه ، والتنادُّر بأخباره ، ووعى كل ما يصدر عنه ويبدُر منه . ومن هنا كان حب الصحابة لله ورسوله ، من أقوى العوامل على حفظهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . على حدِّ قول القائل :

« لَمَّا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشَغَّلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلْمِهَا عَنِ الزَّادِ »
 لَمَّا بَوَجَّهَكَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَعْقَابِهَا حَادٍ

إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَاعَدَهَا رُوحَ الْقُدُومِ فَتَحِيًّا عِنْدَ مِيعَادِهِ .
أما حبُّ الصحابة العميق لله تعالى ، فلا يحتاج إلى شرح وبيان ، ولا إلى إقامة دليل وبرهان ، فهم خير القرون بنصِّ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « خير القرون قَرَنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَكُونُهُمْ » ، وهم الذين بذلوا نفوسهم ونفائسهم رخيصةً في سبيل رضاه ، وهم الذين باعوا الدنيا بما فيها يبتغون فضلاً من الله ، وهم الذين تحملوا هداية الإسلام إلى الشرق والغرب ، وأتوا بالعجب العجيب في نجاح الدعوة الإسلامية بالحضر والبدو ، وكانوا أحرىء بامتداح الله إياهم غير مرة في القرآن ، وبثناء الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم في أحاديث عظيمة الشأن !

وأما مظاهر حُبِّهم للرسول صلى الله عليه وسلم فما حكاه التاريخ الصادق عنهم من أنه ما كان أحداً يحب أحداً مثل ما كان يحب أصحاب محمد محمداً . دُمَّ الرجل منهم رخيصة في سبيل أن يُقَدِّى رسول الله ﷺ من شوكة يشاكها في أسفل قدمه . وماء وضوئه يبتدرونه في اليوم الشديد البرد يتبرَّكون به ، وأب الواحد منهم وأبناؤه من الألدِّ أعدائه ماداموا يعادون محمداً ، وحديث محمد موضع التنافس من رجالهم ونسائهم ، حتى إذا أعيى الواحد منهم طَلَابُهُ ، تناوب هو وزميل له الاختلاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على أن يقوم أحدهما بعمل الآخر عند ذهابه ، ويقوم الآخر برواية ما سمعه وعرفه من الرسول بعد إيباه (١) .

وهذه وافدة النساء تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم « يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ تَعْلَمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ » إلى غير ذلك من شواهد ومظاهر ، تدلُّ على مبلغ هذا الحب السامي الشريف ، ويرحم الله القائل :-

(١) انظر باب التناوب في طلب العلم من صحيح البخارى .

« أَسْرَتْ قُرَيْشٌ مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السِّيَافِ
سَأَلُوهُ : هَلْ يُرْضِيكَ أَنْكَ سَالِمٌ وَلَكَ النَّبِيُّ فِدَى مِنَ الْإِتْلَافِ
فَأَجَابَ : كَلَّا . لَا سَلِمْتُ مِنَ الرَّدَى وَيُصَابَ أَنْفُ مُحَمَّدٍ بِرُعَافٍ

ولقد كان من مظاهر هذا الحب - كما رأيت تسابُّهم إلى كتاب الله يأخذونه عنه ويحفظونه منه . ثم إلى سُنَّته الغراء يحيطون بأقوالها وأفعالها وأحوالها وتقريراتها . بل كانوا يتفَنَّون في البحث عن هَدْيِهِ وخبره ، والوقوف على صفته وشكله ، كما تجد ذلك واضحا من سؤال الحسن والحسين عن حِلْيَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أُجِيبَا به من تَجَلُّيَةِ تلك الصور الحمديَّة الرائعة ، ورسمها بريشة المصوِّر الماهر ، والصَّنَاع القادر ، على يد أبيها علي بن أبي طالب ، وخالها هند بن أبي هالة ، رضى الله عنهم أجمعين ^(١) .

العامل الخامس

بلاغة القرآن الكريم إلى حدِّ فاق كل بيان ، وأخرس كل لسان ، وأسكت كل معارض ومكابر ، وهدم كل مجادل ومهاجر ، حتى قام ولا يزال يقوم في فم الدنيا معجزة من الله لحبيبه ، وآية من الحق لتأييد رسوله . وبعد كلام الله في إعجازه وبلاغته ، كلامُ محمد ﷺ في إشرافه ودباجته وبراعته ، وجزالة ألفاظه وسموِّ معانيه وهدايته . فقد كان ﷺ أفصح الناس وأبلغ الناس ، وكان العرب إلى جانب ذلك مأخوذِينَ بكل فصيح بليغ ، متنافسين في حفظ أجود المنظوم والمنثور . فمن هنا هبوا هَبَّةً واحدة يحفظون القرآن ، ويفهمون القرآن ، ويعملون بالقرآن ، وينامون ويستيقظون على القرآن . وكذلك

(١) انظر في ذلك ما يرويه محمد أبو عيسى الترمذی متفرقا في كتاب الشمايل من

طريق سفيان بن وكيع ، رضى الله عنهم .

السنة النبوية كانت عنايتهم بحفظها والعمل بها تلى عنايتهم بالقرآن الكريم يتناقضونها ويقبأدرونها كما سمعت .

والكلام فى أسرار بلاغة القرآن ووجوه إعجازه، وفى بلاغة كلام النبوة وامتيازه، وفى تنافس العرب فى ميدان البيان، كل ذلك مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبیان، فهذا كتاب الله ينطق علينا بالحق، ويتحدّى بإعجازه كافة الخلق. وهذا بحر النبوة يفيض بالدرارى واللالى، ويزخر بالهدايات البالغة والحكم الغوالى. وهذا تاريخ الأدب العربى يسجل لأولئك العرب فوقهم فى صناعة الكلام، وسبقهم فى حلبة الفصاحة كافة الأنام، وامتيازهم فى تذوق أسرار البلاغة خصوصاً بلاغة القرآن ١١ .

العامل السادس

الترغيب فى الإقبال على الكتاب والسنة علماً وعملًا، وحفظًا وفهمًا، وتعلماً ونشرًا وكذلك الترهيب من الإعراض عنهما، والإهمال لهما .

نقرأ فى القرآن الكريم قوله سبحانه : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ، لِيُؤْتِيَهُمْ أَجُورُهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » . فتأمل كيف قدّم تلاوة القرآن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ ونقرأ قوله جلّ ذكره : « كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ » . فانظر كيف حثّ بهذا الأسلوب البارع على تدبّر القرآن والتذكّر والاتعاظ به ؟ ونقرأ قوله عزّ اسمه : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ » إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » . فتدبّر كيف يكون وعيد من كتم القرآن وهدى القرآن ؟

ثم نقرأ في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : ما اجتمع قومٌ في بيتٍ من بيوتِ الله يتلون كتابَ الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينةُ، وغشيتهم الرحمةُ، وحقتهم الملائكةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فيمن عندهُ . رواه مسلم وأبو داود وغيرهما .

ونقرأ في صحيح البخارى ومسلم قوله صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » .

ونقرأ لأبي داود والترمذى وابن ماجه قوله ﷺ : « عُرِضَتْ عَلَى ذُنُوبُ أُمِّي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَكْبَرَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا » .

أليس ذلك وأمثال ذلك - وهو كثير - يحفز الهمم ويحرك العزائم، إلى حفظ القرآن واستظهاره والمداومة على تلاوته ، مخافة الوقوع في وعيد نسيانه وهو وعيد كما سمعت شديد ؟ .

أما السنة النبوية فقد جاء في شأنها عن الله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » وقوله سبحانه : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » . وقوله : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا » . وقوله : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

وجاء ترغيباً في السنة النبوية من الحديث الشريف قوله ﷺ : « نَفَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا ، فَأَدَاهُ كَمَا سَمِعَهُ ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » وهو حديث متواتر، وقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع : « أَلَا : فليبلغ الشاهد الغائب ، فلعل بعض من يبلِّغه أن يكون أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ » رواه الشيخان . وجاء ترهيباً من

الإعراض عن السنة ، قوله صلى الله عليه وسلم : « من رغب عن سُنتي فليس مني » .
رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم : « ألا هل عسى رجلٌ يبلغه الحديث عني وهو
مُتَّكِيٌّ عَلَى أَرِيكَتِهِ ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالا استَحْلَلْنَاهُ ،
وما وجدنا فيه حراماً حَرَّمْنَاهُ . وإن ما حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ » أخرجه أبو داود والترمذي . زاد أبو داود في أوله : « ألا إني أوتيتُ
الكتابَ ومثله معه » . فأنت ترى في أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ،
ما يحفز همة المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة يستهديها ، وبدائع النبي صلى الله
عليه وسلم يستظهرها ، فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يضارعون طولَ باع
ولا علوَّ همة في هذا الميدان ١١ .

العامل السابع

منزلة الكتاب والسنة من الدين ، فالكتاب هو أصل التشريع الأول والدستور
الجامع لخير الدين والآخرة ، والقانون المنظم لعلاقة الإنسان بالله وعلاقته بالمجتمع
الذي يعيش فيه . ثم السنة هي الأصل الثاني للتشريع ، وهي شارحة للقرآن الكريم ،
مفصلة لجملة ، مقيدة لمطلقه ، مخصصة لعامه ، مبينة لمبهمه ، مظهرية لأسراره كما قال
سبحانه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ » . ومن هنا يقول يحيى بن كثير : « السنة قاضية على الكتاب ، وليس
الكتاب قاضياً على السنة » يريد بهذه الكلمة ما وضحه السيوطي بقوله : « والأصل
أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ، ومفصلة لجملاته ، لأن لوجازته
كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها ، وذلك هو المنزل عليه ﷺ

وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن مبيناً للسنة، ولا قاضياً عليها، لأنها بيّنة بنفسها، إذ لم نصل إلى حدّ القرآن في الإعجاز والإيجاز، لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشرح « ١٥ .

ولا ريب أن الصحابة كانوا أعرف الناس بمنزلة الكتاب والسنة، فلا غرو أن كانوا أحرص على حفظهما وتحفظهما والعمل بهما .

العامل الثامن

ارتباط كثير من كلام الله ورسوله بوقائع وحوادث وأسئلة، من شأنها أن تثير الاهتمام . وتنبه الأذهان، وتلفت الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها وإجابتها عليها، وبذلك يتمكن الوحي الإلهي والكلام النبوي في النفوس فضل تمكن، وينتفش في الأذهان على مرّ الزمان .

تجول مرّة في رياض القرآن الكريم، تجده يساير الحوادث والطوارئ في تجددها ووقوعها، فتارة يجيب السائلين على أسئلتهم بمثل قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا» وتارة يفصل في مشكلة قامت، ويقضى على فتنة طفت، بمثل قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ، لَا تحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» إلى قوله: «أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» وهن ست عشرة آية من سورة النور تزلن في حادث من أروع الحوادث، هو اتهام أم المؤمنين السيدة الجليلة عائشة زوج رسول الله ﷺ . وبنت الصديق أبي بكر (رضي الله عنها وعن أبيها) . وفي هذه الآيات دروس اجتماعية قرئت ولا تزال تقرأ على الناس إلى يوم الساعة ولا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات . وتارة بلغت القرآن أنظار المسلمين إلى تصحيح

أغلاطهم التي وقعوا فيها وبرشدهم إلى شاكلة الصواب . كقوله سبحانه في سورة آل عمران « وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال » إلى آيات كثيرة بعدها . وكلها نزلت في غزوة أحد تدل المسلمين على خطئهم في هذا الموقف الرهيب ، وتحذرهم أن يقعوا حينئذ آخراً في مثل ذلك المأزق العصيب .

وعلى هذا النمط نزلت سور في القرآن وآيات تفوت العدد وتجاوز الإحصاء . وإذا تجولت في رياض الحديث النبوي الشريف يطالعك منه العجب العاجب في هذا الباب . انظر قصة الخزومية التي سرقت وقول الرسول ﷺ لمن شفع فيها : « وايم الله لو أن بنت محمد سرقت لقطعت يدها » رواه أصحاب الكتب الستة . ثم تأمل حادث تلك المرأة الجهنية التي أقرت بزناها بين يدي رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا ، كيف أمر الرسول فكفلها وليها حتى وضعت حملها ، ثم أتى بها فوجت ، ثم صلى رسول الرحمة عليها . ولما سئل صلوات الله وسلامه عليه كيف تصلى عليها وهي زانية ؟ قال : « إنها تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم . وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل ؟ » رواه مسلم . وتدبر الحديث المعروف بحديث جبريل ، وفيه يسأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراطها على مرأى ومسمع من الصحابة . وقد قال لهم أخيراً : هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » . أخرجه الخمسة غير البخاري . والنظر في السنة يجدها في كثرتها الغامرة ، تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة .

وقد قرّر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمر مقارنة لها في الفكر ، تجعلها أبقى على الزمن ، وأثبت في النفس ، فلا بدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعي حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، على حين أنهم هم المشاهدون لتلك الوقائع والحوادث ، المشافهون لمخاطب الحق ، المواجهون بكلام سيد الخلق ، في هذه المناسبات الملائمة والأسباب

القائمة ، التي تجعل نفوسهم مستشرفة لقضاء الله فيها ، متعطشة إلى حديث رسوله عنها ،
فينزل الكلام على القلوب وهي مقشوفة ، كما ينزل الغيث على الأرض وهي متعطشة ،
تنهل بلهف ، وتأخذه بشغف ، وتمسكه وتحرص عليه بيقظة ، وتعز به وتعتمد عن حقيقة ،
وتنتفع به وتنفع ، بل تهتز به وتربو وتنبت من كل زوج بهيج !! .

العامل التاسع

اقتران القرآن دائماً بالإعجاز ، واقتران بعض الأحاديث النبوية بأمور خارقة
للعادة ، تروع النفس ، وتشوق الناظر ، وتهول السامع . وإنما اعتبرنا ذلك الإعجاز
وخرق العادة من عوامل حفظ الصحابة ، لأن الشأن فيما يخرج على نواميس الكون
وقوانينه العامة ، أن يتقرر في حافظته من شاهده ، وأن يتركز في فؤاد كل من عاينه فرداً
كان أو أمة ؛ حتى لقد يتخذ مبدأً تؤرخ بمحدوئه الأيام والسنون ، وتقاس بوجوده الأعمار
والآجال .

أما القرآن الكريم فإعجازه سارٍ فيه سريان الماء في العود الأخضر ، لا تسكاد
تخلو سورة ولا آية منه . وأعرف الناس بوجوه إعجازه ، وأعظمهم ذوقاً لأسرار
بلاغته ، هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنهم يصدرون في هذه المعرفة وهذا
الذوق عن فطرتهم العربية الصافية ، وسليقتهم السليمة السامية ، وتمهرهم في فنون البيان
وصناعة اللسان . ومن هذا كان القرآن حياتهم الصحيحة ، به يقومون ويقعدون ،
وينامون ويستيقظون ، ويمشون ويتعاملون ، ويلتذون ويتعبدون . وهذا هو معنى
كونه روحاً في قول الله سبحانه : « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » . وليس
هناك طائفة في التاريخ تمثل فيها القرآن روحاً ، كما تمثل في هذه الطبقة العليا الكريمة
طبقة الصحابة الذين وهبوه حياتهم فوهمهم الحياة ، وطبعهم طبعة جديدة حتى صاروا

أشبه باللائكة ، وهكذا سوام الله بكتابه خلقاً آخر « فَمَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ١١ .

وأما السنة النبوية ، فقد اقترن بعضها بمعجزات خارقة ، وأمامك أحاديث المعجزات وهي كثيرة فيها المعجب والمطرب . غير أنا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل ، على حين أن بين أيدينا في الصحيح منها الجم الغفير والعدد الكثير ، « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

وهاك نموذجاً واحداً رواه البخارى ومسلم عن أبى العباس سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى عليه وسلم قال يوم خبير : « لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ ، يَحْبُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ، وَيَحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، فَيَاتِ النَّاسَ يَدُوكُنْ (أَى يَخْضُون) لِيَلْتَهُمْ ، أَيْهَمْ يَعْطَاهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يَعْطَاهَا . فَقَالَ : أَيْنَ عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ ؟ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ يَشْتَكِي مَرْضًا بَعِينِيهِ . قَالَ : فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ . فَأَتَى بِهِ ، فَبَصَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِينِيهِ ، وَدَعَا لَهُ ، فَبَرِيَّ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ . فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ ، فَقَالَ عَلَىٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا ؟ قَالَ : انْفِذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ ، وَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مِئَةِ النَّعَمِ » .

وهذه الوصية من الرسول ﷺ لعل في هذا المقام ، جديرة وحدها أن تقطع السنة أولئك الأفاكين الذين يزعمون أن الإسلام قام على السيف والقوة ، واعتمد على البطش والقسوة ، ولم ينتشر بالدليل والحجة ولم يحىء بالسلام والرحمة . « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا » ! .

العامل العاشر

حكمة الله ورسوله في التربية والتعليم ، وحسن سياستهما في الدعوة والإشاد ، مما جعل الكتاب والسنة يتقرران في الأذهان ، ويسهلان على الصحابة في الحفظ والاستظهار .

أما القرآن الكريم ، فحسبك أن تعرف من حكمة الله به في التربية والتعليم ، أنه أنزله على الأمة الإسلامية باللغة الحبيبة إلى نفوسهم ، وبالأسلوب الخلاب والنظم المعجز الآخذ بقلوبهم ، وأنه تدرّج بهم في نزوله ، فلم ينزل جملة واحدة يرهقهم به ويمجزون عنه ، بل أنزله منجّماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة ، ثم ربطه بالحوادث والأسباب الخاصة في كثير من سوره وآياته ، ودعمه بالدليل والحجة ، وخاطب به العقول والضمائر ، وناط به مصلحتهم وخيرهم وسعادتهم ، وصدر في ذلك كله عن رحمة واسعة بهم ، يكادون يلمسونها باليد ويرونها بالعين ! « مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » . « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ » .

وأما السنة النبوية ، فقد ضربت الرقم القياسي في باب هذه السياسة التعليمية والارشدة ، حتى إذا كان علماء التربية في العصور الحديثة ، قد عدّوا من الحكمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح ، وألوان التشويق ، فإن محمداً صلى الله عليه وسلم النبي الأمي ، كان من قبل أربعة عشر قرناً ، ومن قبل أن يولد علم التربية وعلم النفس ، كان هو المعلم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضحة ، وهاتيك المشوقات الرائعة ، حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية ، وامتلات صدور أصحابه بتعاليمه ، كأنما كتبت فيها كتاباً بالكلمة والحرف .

ذلك لأنه ﷺ كان أفصح الناس لساناً ، وأوضحهم بياناً وأجودهم إلقاءً ، ينتقى عيون الكلام وهو الذي أوتى جوامع الكلم ، ويفتح الكلام ويختتمه بأشداقهِ ويفصله تفصيلاً يُراعى فيه المقام والأفهام ، ولا يسرد الحديث سرداً يزرى برؤفقه أو يذهب بشيء منه ، بل يتكلم كلاماً لوعده العادُّ لأخصاءه . وكان يعيد الكلمة ثلاثاً أو أكثر من ثلاث عند الحاجة ، كيما تحفظ عنه ، كما جاء في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » فلما ثلاثاً . وكما جاء في حديث البخاري ومسلم أنه ﷺ قال : « أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِكَبَرِ الْكِبَايِرِ (ثلاثاً) قلنا : بلى يا رسول الله قال : الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وشهادةُ الزور - وكان مُتَكِنًا لِمَجْلِسٍ - فَاذْهَبَ يُكْرِرها حتى قلنا لَيْتَهُ سَكَتَ » .

ومن هذِهِ ﷺ أنه كان إذا خطب احمرَّت عيناه ، وعلا صوته واشتدَّ غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صَبِّحْكُمْ وَمَسَاءً كُمْ . ويقول : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ (وَيَقْرَأُ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى) ويقول : «أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا وَكُلُّ مُخَدَّنَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ . نَمُ يَقُولُ : أَنَا أَوَّلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ . مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا ^(١) فَإِلَى وَعَلَى » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائعة التي تُجَلِّي لهم المعاني ، كأنها العروسُ بارعة ليلة الزفاف ، أو الشمسُ ساطعة ليس دونها سحاب . تأمل قوله وهو يضرب المثل في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر إهمالهما ، ثم قل لي بربك : هل يبارح ذا كرتك هذا التمثيل البديع ؟

(١) الضياع يفتح الضاد : يستعمل مصدرًا لضياع ، ويستعمل اسمًا بمعنى العيال أو الضائعين منهم . قال في القاموس : « وَالضَّيَاعُ أَيْضًا الْعِيَالُ ، أَوْ ضَيْعُهُمْ » اهـ ولا يخفى أن المعنى المصدرى غير مُرادٍ هنا .

يروى البخارى عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال : مثل القائم في حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا في سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها . وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نُؤذ من فوقنا . فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً . وإن أخذوا على أيديهم نجوا ، ونجوا جميعاً .

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أسئلته التي كان يلقيها على أصحابه ، فيوظ بها انتباههم ، ويرُفِّف بسببها شعورهم ، حتى يستقبلوا هذبه بنفوس عطاش ، وقلوب ظماء ، فيستقر فيها أثبت استقرار ، ويلق بها علوق الروح بالأجسام .

وإليك مثلاً واحداً : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسوله الله ﷺ قال : « أَتَدْرُونَ مِنَ الْمُنَافِسِ ؟ » قالوا : الْمُنَافِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا دِينَارَ وَلَا مَتَاعَ . فقال : إِنْ الْمُنَافِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ ، وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا ، وَقَذَفَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا ، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضَى مَا عَلَيْهِ ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ » رواه مسلم .

ومن العجائب في وسائل إيضاحه عليه الصلاة والسلام أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان ، مع أنه النبي الأُمى الذي لم يقرأ كتاباً ، ولم يجلس إلى أستاذ ، ولم يذهب إلى مدرسة ، ولم يدرس الرسم ولا الهندسة .

نقرأ في صحيح البخارى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا ، وَخَطًّا وَسَطُهُ خَطًّا ، وَخَطًّا خُطُوطًا إِلَى جَنْبِ الْخَطِّ (أى الذى فى الوسط) ، وَخَطًّا خَطًّا خَارِجًا . فقال : أَتَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : هَذَا الْإِنْسَانُ (يريد الخط الذى فى الوسط) وَهَذَا الْآجَلُ مُخَيِّطٌ بِهِ (يريد الخط الخارج)

وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ تَنْهَشُهُ (يشير إلى الخطوط التي حوله) إِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا
وهَذَا الْأَمَلُ (يعنى الخطَّ الخارج).

ومن سياسته الحكيمة في التعليم والتربية ، أنه كان يتميز فرصة الخطأ في أفهامهم ،
فيصحح لهم الفكرة في حينها ، ويلقنهم تعاليمه السامية ونفوسهم مستشرفة لها. من ذلك
ما يقصه علينا البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : « جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى
بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَهُمْ
تَقَالُوهَا (أى رأوها قليلة) وَقَالُوا : أَيْنَ نَحْنُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ غَفَرَ لِهَذَا مَا تَقَدَّمَ
مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ؟ قَالَ أَحَدُهُمْ : أَمَّا أَنَا فَأُصَلِّيَ اللَّيْلَ أَبَدًا . وَقَالَ الْآخَرُ : وَأَنَا
أَصُومُ الدَّهْرَ أَبَدًا . وَقَالَ الْآخَرُ : وَأَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا !! أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ
لِلَّهِ ، وَأَتَقَاكُمْ لِلَّهِ ، وَلَسَكُنِي أَصُومٌ وَأَفْطَرٌ ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ
عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي » .

وكان من وسائل إيضاحه تمثيله صلى الله عليه وسلم بالعمل . يصلى ويقول : « صَلُّوا
كَأَ مَا يَتِمُّونِي أُصَلِّي » ويحج ويقول : « خُذُوا عَنِّي مِمَّا سَكَّكُمْ » ويشير بأصبعيه السبابة
والوسطى ويقول : « بَعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ » كما تقدّم في رواية مسلم .

العامل الحادى عشر

الترغيب والترهيب اللذان يفيض بهما بحر الكتاب والسنة . ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه إلى أن يحقق لها كل خير، وأن يحميها من كل شر، سواء ما كان فيهما من عاجل وما كان من آجل، ومن هنا تحرص النفوس الموقفة على وعى هداية القرآن وهدى الرسول ، وتعمل جاهدة على أن تحفظ منهما ما وسعها الإمكان .

أما النفوس الضالة الخذولة ، فإنها مصروفة عن هذه السعادة بصوارف الهوى والشهوة، أو محجوبة عن هذا المقام بحجاب التعصب والجود على الفتنة ، أو مرتطمة بظلام الجهل فى أو حال الضلال والنكال .

ولسنا بحاجة أن نلتمس شواهد الترغيب والترهيب من الكتاب والسنة ، فدورها فيناض بأوفى ما عرف العلم من ضروب الترغيب والترهيب ، وفنون الوعد والوعيد ، وأساليب التبشير والإنذار على وجوه مختلفة ، واعتبارات متنوعة، فى العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق على سواء .

وهاك نموذجاً من ترغيبات القرآن وترهيباته على سبيل التذكير ، والتذكير تنفع المؤمنين - .

يقول تبارك اسمه فى سورة واحدة هى سورة السجدة « وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ، بَلْ هُمْ بِلِئَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ * قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ * وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ * وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا . وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي

لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا
إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا
الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ *
تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ *
فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَفَمَنْ كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا؟ لَا يَسْتَوُونَ * أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ
كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي
كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ * وَلَنُدْخِلَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذْيِ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ
الْمُجْرِمِينَ مُنْتَظِمُونَ .

فانظر بعين بصيرتك في أساليب هذه الترغيبات، وفنون تلك الترهيبات، التي احتوتها
هذه الآيات ، والقرآن مليء بـ كل من هذه الأنوار على هذا الفرار ! .

ولا تحسبن السنة النبوية إلا بحراً متلاطم الأمواج في هذا الباب. وهالك نموذجاً بل
نماذج منها تدلك على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عند ما يمرُّ بها الوعد والوعيد ،
وما يتركه هذا التأثير من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن ، وانتفاشها
في صحيفة الفكر ، ثم اندفاع الإنسان من ورأها إلى العمل والاتباع .

هاهو صلى الله عليه وسلم يبشِّرُ واصلَ رحمه بسعة الرزق والبركة في العمر فيقول :
« مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُدْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » أخرجه
البخارى والترمذى .

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد لمن جعل الآخرة همّه ، وبالوعيد لمن جعل الدنيا همّه

فيقول: « مَنْ كَانَتِ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ . وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، وَفَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ شَمْلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قَدَّرَ لَهُ » رواه الترمذی .

وها هو صلى الله عليه وسلم يحرّض المؤمنين على القتال ويحثهم على الدفاع والنضال ، فيقول : « تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي ، وَإِيمَانٌ بِي ، وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي ، فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ؛ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ كَلِمٍ ؛ لَوْ نُفِئَ لَوْ نَ دَمٍ ، وَرِيحُهُ رِيحُ مِسْكِ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَفْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا أَبَدًا . وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَحِلُّهُمْ ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أَغْزَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ، ثُمَّ أَغْزَوْ فَأُقْتَلَ » أخرجه الثلاثة والنسائي .

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة ؛ تجعلها ماثلة في الأذهان ، كما تجعل النفوس رخيصة هينة في سبيل الدفاع عن الدين والأوطان . حتى لقد كان الرجل يستمع إلى هذه المرغبات والشوِّقات وهو يأكل ، فما يصبر حتى يتم طعامه ، بل يرمى بما في يده ، ويقوم فيجاهد متشوقاً إلى الموت ، متلهفاً على أن يستشهد في سبيل الله . كذلك أخرج مالك عن يحيى بن سعيد : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْجَنَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا كُلَّ تَمْرَاتٍ ، فَقَالَ : إِنِّي لِحَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهَا ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ ، وَحَمَلَ بِسَيْفِهِ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ » .

العامل الثاني عشر

اهتداء الصحابة رضوان الله عليهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، يحلون ما فيهما من حلال ، ويحرمون ما فيهما من حرام ، ويتبعون ما جاء فيهما من نصح ورشد ، ويتمهدون ظواهرهم وبواطنهم بالتربية والآداب الإسلامية ، دستورهم القرآن ، وإمامهم الرسول عليه الصلاة والسلام .

وما من شك أن العمل بالعلم يقرّره في النفس أبلغ تقرير ، وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش ، على نحو ما هو معروف في فن التربية وعلم النفس ، من أن التطبيق يؤيد المعارف ، والأمثلة تقيد القواعد ، ولا تطبيق أبلغ من العمل ، ولا مثال أمثل من الاتباع ، خصوصاً المعارف الدينية ، فإنها تزكو بتنفيذها ، وتزيد باتباعها . قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » أي هداية ونورا تفرقون به بين الحق والباطل ، وبين الرشد والغى كما جاء في بعض وجوه التفاسير . وذلك أن المجاهدة تؤدي إلى المشاهدة ، والعناية بطهارة القلوب وتركية النفوس تفجر الحكمة في قلب العبد . قال الغزالي رحمه الله : « أما الكتب والتعليم فلا تنفي بذلك (أي بالحكمة تتفجر في القلب) بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعد ، إنما تتفتح بالمجاهدة ومراقبة الأعمال الظاهرة والباطنة ، والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة ، مع حضور القلب بصفاء الفكرة ، والانتقطاع إلى الله عز وجل عما سواه ، فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف فكلم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة . وكمن مقتصر على المهم في التعليم ، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب ، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوى الأبواب . ولذلك قال ﷺ : « مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلْمٌ وَرَبَّنَهُ اللَّهُ عِلْمٌ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ » ^(١) .

(١) قال الحافظ العراقي في هذا الحديث : رواه أبو نعيم في الحلية لكن بسند ضعيف .

العامل الثالث عشر

وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم ، يُحفظهم من الكتاب والسنة ما لم يحفظوه ، ويعلمهم ما جهلوه ، ويحييهم إذا سألوه ، ويريههم شاكلة الصواب فيما أخطأوه ، ويفقههم على حقيقة الأمر إذا تشككوه ، في صبر وأناة وسعة صدر وكرم نفس وطيب قلب . ولا ريب أن هذا عامل مهم يسر لهم الحفظ ويهون عليهم الاستظهار ، ضرورة أنه ﷺ مرجع واضح ، ومنهل عذب ، لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان دائم البشر ، سهل الخلق ، لين الجانب ، ليس بفظ ، ولا غليظ ولا صخاب ، ولا فحاش ، ولا عياب ، وأن من جالسه أو فاضه في حاجة صابره حتى يكون هو المنصرف عنه ، ومن سأله حاجة لم يرده إلا بها أو بميسور من القول ، قد وسع الناس بسطه وخلقه ، فصار لهم أبا وصاروا عنده في الحق سواء . مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر ، يُدرس فيه القرآن ، وتذاع فيه السنة ، وبعقب منه أريج الهداية .

عوامل خاصة بالقرآن الكريم .

تلك العوامل التي ذكرناها عوامل مشتركة بين الكتاب والسنة ، طوَّعت للصحابة حفظهما واستظهارهما ، والإحاطة بهما وحذقهما .

بيد أن هناك عوامل خاصة توافرت في حفظ الصحابة للقرآن دون السنة .

أولها : أن الله تعالى تحدَّى بالقرآن أمة العرب ، بل كافة الخلق فقال سبحانه :

« فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ » ولما عجزوا قال : « فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ » ولما

عجزوا أيضاً قال : « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » ولما عجزوا الثالثة سجَّل عليهم

هزيمتهم وأعلن فلج القرآن بالإعجاز في هذا الميدان ، إذ قال عز اسمه : « قُلْ لِّئِنْ
اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » .

هذا التحدى الذى امتاز به القرآن ؛ فتح عيون الناس جميعاً ، ولفهم بقوة إليه ، لا
فرق بين أوليائه وأعدائه . أما أوليائه ومُتبعوه ؛ فقرءوه من هذه الناحية ، ليُفهموا به
أعداءهم ، ويؤيدوا بإعجازه دينهم ونبيهم . وأما أعداؤه ومخالفوه ، فاقفوا أثره وتبعوه ،
أملًا فى أن يجدوا فيه مغزياً ، يأخذوا عليه مَطْعَنًا . فلا جرم كان هذا التحدى من
الدواعى التى توافرت على نقل القرآن وتواتره وجريانه على كل لسان !

ثانيها : عنايته ﷺ بكتابة القرآن فيما تيسر من أدوات الكتابة ، إذ اتخذ كُتَّابًا
للوحى من أصحابه . وأقرَّ كل من يكتب القرآن لنفسه فى الوقت الذى همى فيه عن كتابة
السنة فى الحديث الذى أسلفناه من رواية مسلم « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا
غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمِحْهُ » .

وغنى عن البيان ، أن الكتابة من عوامل تيسير الحفظ والاستظهار .

ثالثها : تشريع قراءة القرآن فى الصلاة ، فرضاً كانت أو نفلاً ، سرّاً أو جهراً ،
ليلية أو نهارية ؛ حتى صلاة الجنازة . ومثل الصلاة فى ذلك خطبة الجمعة . وتلك وسيلة
فعالة ؛ جعلت الصحابة يقرءونه ويسمعونه ؛ ثم جعلتهم عن هذا الطريق يتحفظونه
ويستظهرونه ، لا فرق بين رجل وامرأة ، وصغير وكبير ؛ وغنى وفقير ، على قدر ما سمح
به استعداد كل منهم .

رابعها : الترغيب فى تلاوة القرآن ولو فى غير صلاة ومن غير وضوء . اقرأ إن شئت
قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ

سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ، لِيُؤْفِقَهُمْ أَجُورُهُمْ وَيَرْبِدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
لَئِنَّ غَفُورًا شَكُورًا . »

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ
الْكِرَامِ الْبَرَّةِ . وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَتَمَتَّعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ »
رواه البخاري ومسلم . ويقول ﷺ : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ
وَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ
النَّهَارِ » رواه الشيخان أيضًا .

ويقول ﷺ : « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ
بِعَشْرٍ أَمْثَالِهَا . لَا أَقُولُ : أَلَمْ حَرْفٌ . وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ، وَلامٌ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ
حَرْفٌ » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « يُقَالُ لِقَارِي الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْقُ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ
تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا ؟ فَإِنَّ مَنَزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا » رواه أبو داود والترمذي
والنسائي . ويقول صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ »
رواه البخاري .

فهل يعقل أن أصحاب محمد ﷺ الذين سمعوا ذلك وأمثال ذلك ؛ يتوانون لحظةً
عن قراءة القرآن ؟ ثم ألا تكون تلك التلاوة سبيلًا إلى أن يَحْذِقُوهُ وَيَحْرُزُوهُ ؟ .

خامسها عناية الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم القرآن وإذاعته ونشره ، إذ كان
يفرِّقُه على الناس على مكث كما أمره الله . وكان يسمعهم إياه في الخطبة والصلاة ، وفي
الدروس والعظات ؛ وفي الدعوة والإرشاد ، وفي الفتوى والقضاء ؛ وكان بُرَغَّبَ في تعليمه
ونشره كما سمعت . وكان يرسل بعثات القراء إلى كل بلد يعلمون أهله كتاب الله ، كما
أرسل مُصْعَبَ بْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ إلى أهل المدينة قبل هجرته ﷺ إليها ، وكما أرسل

مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ إِلَى مَكَّةَ بَعْدَ الْفَتْحِ لِلِاقْرَاءِ . قَالَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا هَاجَرَ دَفَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ مَنَا يَعْلَمُهُ الْقُرْآنَ .

سادسها : الْقَدَاسَةُ الَّتِي امْتَاَزَ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاءٍ ، حَيْثُ اجْتَمَعَ فِيهِ مِنَ الْمَزَايَا مَا قِصَصْنَا عَلَيْكَ وَمَا لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ . كُنُسِيَّتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَحُرْمَةُ قِرَاةِهِ عَلَى الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ ، وَحُرْمَةُ مَسِّ مُصْحَفِهِ وَحَمْلِهِ عَلَى أَوْلَئِكَ جَمِيعًا وَهَلَى الْمَحْدَثُ حَدَّثَنَا أَصْفَرُ أَيْضًا ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْقَدَاسَةَ تَلَفَتْ الْأَنْظَارَ إِلَيْهِ ، وَتَخَلَّعَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ عَلَيْهِ ، فَيَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ، وَيَخْضَعُونَ لِعَالَمِيهِ عَمَلًا . وَذَلِكَ مَا حَدا الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمَصْرٍ أَنْ يُعَنَوْا بِمَحْفَظِ كِتَابِ اللَّهِ حَتَّى عَصَرْنَا الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ ، فَمَا بِالْآنِ بِعَصْرِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ عَصْرُ الْعِلْمِ وَالنُّورِ ، وَالتَّقْوَى وَالْهُدَايَةِ ، وَالنُّشْرِ وَالِدَعْوَةِ ؟ !

أما بعد :

فَهَذِهِ بَضْعَةُ عَشْرٍ عَامَلَاتٍ تَوَافَرَتْ فِي أَصْحَابِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى حَفِظُوا السُّكُتَابَ وَالسَّنَةَ ، وَقَدْ جَمَعْنَاهَا لَكَ هَذَا الْجَمْعُ ، مُعْتَقِدِينَ أَنَّ مِنْ وَرَائِهَا عَوَامِلَ شَخْصِيَّةٍ تَوَافَرَتْ فِي بَعْضِ الْقُرَاءِ وَبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُمْ دُونَ بَعْضٍ . وَالسَّبِيلُ إِلَى تِلْكَ الْعَوَامِلِ الشَّخْصِيَّةِ دَرَاةٌ تَرَاوَجُ أَوْلَئِكَ الْقُرَاءَ وَالْمُتَصَدِّقِينَ لِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا إِنْ شِئْتَ ، « اِحْرَصْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَكَ ، وَصُغْ مِنْهَا أَسْلَحَةً عِلْمِيَّةً مُرْهَفَةً تُشْهِرُهَا فِي وَجْهِ أَوْلَئِكَ الْخُلُونَةِ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي الصَّحَابَةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَيَطْعَمُونَ فِي السُّكُتَابِ وَالسَّنَةِ عَنْ طَرِيقِ الطَّعْنِ فَتِهِمْ بَعْدَ الْحَفِظِ وَالضَّبْطِ .

وَنَحْنُ نَتَحَدَّى أُمَمَ الْعَالَمِ بِهَذِهِ الدَّوَاعِي الَّتِي تَوَافَرَتْ فِي الصَّحَابَةِ حَتَّى تَقْلُوا السُّكُتَابَ وَالسَّنَةَ ، وَتَوَاتَرَ عَنْهُمْ ذَلِكَ خُصُوصًا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ .

« أَوْلَئِكَ آبَائِي الْخَفِيِّ بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا بِاجْرِبُرِ الْجَمَاعِ ! »

غَرَّمَهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ ، وَصَبَّ عَلَيْهِمُ شَايِبُ جُودِهِ وَإِحْسَانِهِ . آمِينَ .

ب - الجبهة الثانية

أو عوامل تثبت الصحابة في الكتاب والسنة

الآن وقد فرغنا من عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، نعرض على عوامل تثبتهم - رضوان الله عليهم - فيهما . فنذكر أن الناظر في تاريخ الصحابة ، يروعه ما يعرفه عنهم في تثبتهم ، أكثر مما يروعه عنهم في حفظهم ؛ لأن التثبت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية ، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى ، إذ كان تثبتاً بالفاء ، وحذراً دقيقاً ، وحيطة نادرة ، وتحرياً عميقاً لكتاب الله تعالى وهدى رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قرب أو بعد .

ولهذا التثبت النادر في دقته واستقصائه ، بواعث ودواع ، أو أسباب وعوامل ، يجعل بنا أن نقدّمها إليك ، كأسلحة ماضية تنافح بهاجن الكتاب والسنة ، وعن الصحابة في أدائهم للكتاب والسنة .

العامل الأول

أن الله تعالى أمر في محكم كتابه بالتثبت والتحري ، وحذر من الطيش والتسرّع ، في الأنباء والأخبار ، بله القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، فقال سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ . »

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه إلا أن تسمع الأذن ، أو ترى العين ، أو يعتقد القلب عن برهان ، فقال عز من قائل : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . »

وقد عاب القرآن على من يأخذون بالظن فيما لا يكفي فيه الظن ، فقال الله جلَّ شأنه : « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا » إلى غير ذلك من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تأمر بالنظر ، وكان الصحابة هم المخاطبين بهذه التعاليم والمشافهين بها ، فلا ريب أن تكون تلك الآداب الإسلامية من أهمِّ العوامل في تثبتهم وحذرهم خصوصاً فيما يتصل بكتاب ربهم وسنة نبيهم : وبعيد كل البعد ، بل محالٌ كل الاستحالة ، أن يكونوا قد أهملوا هذا النصيح السامى ، وهم خير طبقة أُخرجت للناس .

العامل الثانى

ما سمعوه من التهريب الشديد، ومن التهديد والوعيد، لمن يكذب على الله أو يفترى على رسوله ومصطفاه . قال الله سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؟ » فانظر كيف سلك الله من افترى الكذب عليه في سلك من قال أوحى إلىَّ ولم يوح إليه شيء . ومن قال سأُنزل مثل ما أنزل الله ؟ ثم انظر كيف قدَّمه عليهما في الذِّكر وصدَّره في الوعيد ، ونعته أول من نعت بالإغراق في الظلم .

وقال سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ » وقال سبحانه : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ؟ » .

ونقرأ في السنة النبوية أنه ﷺ قال : « من كذب علىَّ متعمداً فليقبوا مقعده من النار » . وهو حديث مشهور ، بل متواتر ، ورد أنه قد رواه اثنان وستون صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة ، ولا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا

هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا.

ولقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها. وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل، بل لقد سمع الأصحاب نهى رسول الله ﷺ عما دون الكذب وما كان أقل من التزيد، إذ حذرهم رواية الضعفاء والمذخورين فقال: سيكون في آخر أمتي أناسٌ يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم» رواه مسلم. بل حذرهم ﷺ رواية المجهولين فقال: «إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم فيحدثهم الكذب، فيتفرون فيقول الرجل منهم: «سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أعرف اسمه يحدث كذا وكذا» رواه مسلم.

فهل يستبيح عاقل منصف لنفسه أن يقول: إن الصحابة الذين سمعوا هذه النصائح وتلك الزواجر عن التزيد والافتراء يقدمون على كذب في القرآن والسنة، أو يقصرون في الثبوت والتحرى والاحتياط في نقل الذكر الحكيم، والهدى النبوي الكريم؟!.

العامل الثالث

أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً، فقال سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا اللقاع مع تقديم الأمر بالتقوى، فيه إشارة إلى أن الصدق للمأمور به من مقتضيات الإيمان ومن دعائم التقوى، ويفهم من هذا أن من كذب واقترب، فسبيله سبيل من كفر وطغى. كما صرح سبحانه بذلك في قوله: «إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِّبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ».

ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالصدق فإنه مع البرِّ وهما في الجنة. وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» رواه ابن ماجه .

وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه قال: قلنا يارسول الله: أيسكون المؤمنُ جباناً قال: «نعم». قلنا: أفيكونُ بخيلاً؟ قال: «نعم». قلنا: أفيكونُ كذاباً؟ قال: «لا» أخرجه مالك، فانظر إلى الحديث الأول كيف جعل الصدق هادياً إلى البر وإلى الجنة، وجعل الكذب هادياً إلى الفجور وإلى النار. ثم انظر إلى الحديث الثانى كيف اعتبر الكذب أخش من الجبن والبخل، وأخرجه في هذه الصورة الشنيعة التى لا تجتمع هى والإيمان في نفس واحدة أبداً !

وستقتضى العجب حين تعلم أن الرسول ﷺ بالغ في تقبيح الكذب حتى في توافه الأشياء ومحقرات الأمور ! استمع إليه ﷺ وهو ينهى عن الكذب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول: «ويلٌ للذى يحدثُ ليضحكُ منه القومُ فيكذبُ، ويلٌ له»، ويلٌ له» رواه أبو داود والترمذى . ثم استمع إليه ﷺ وهو يتوعد من يكذب في منامه ويقول: «من كذب في حلمٍ كفَّ يومَ القيامةِ أنْ يعقدَ بينَ شعيرَتينِ، وليسَ بعاقِدٍ بينهما أبداً» .

قل لى بربك: هل تلك الطبقة الأولى للمنازة التى سمعت ذلك وأضعاف ذلك بأذنانها من فم رسولها، والتى اعتنقت الإيمان بعد البحث والنظر، واعتقدته طريقاً إلى سعادتها وعزّها، والتى باعت أنفسها وأموالها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها. نقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها وتنكص على أعقابها؟ فكذب على الله ورسوله، أو لا تتحرى الصدق في كتاب الله وسنة رسوله ! ذلك شططٌ بهيد لا يجوز إلا على عقول المغفلين !

العامل الرابع

أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا مُفَرِّمِينَ بالتفقه والتعلم ، مولعين بالبحث والتنقيب ، مشغوفين بكلام الله وكلام رسول الله ، يمددون المجالس لمدارسة القرآن وفهمه ، ويركبون ظهور المطايا لطلب العلم وأخذه . وكانت عناية الرسول بتعليمهم القرآن تفوق كل عناية ، يقرؤهم عليهم ، ويخطبهم به ، ويزين إمامته لهم بقراءته في صلاته ، وفي دروسه وعظاته . وكان فوق ذلك يحب أن يسمعه منهم كما يحب أن يقرأه عليهم . روى البخاري ومسلم أن ابن مسعود قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأ على القرآن » . قلت : يا رسول الله . أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمع من غيري . فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا جئت إلى هذه الآية : « فَكَيفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً » قال : حسبك الآن . فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان .

وكذلك كان الصحابة ، همهم أن يقرءوا القرآن ويستمعوه . روى الشيخان عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني لأعرف أصوات رُفَقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِاللَّيْلِ حِينَ يَدْخُلُونَ ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرَ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ » .

وروى الدارمي وغيره بأسانيدهم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري : ذكرنا ربنا فيقرأ عنده القرآن . قال النووي : وقد مات جماعات من الصالحين بسبب قراءة من سألوه القراءة .

وقد سبق في عوالم حفظ الصحابة للسنة مدى عنايتهم بالإقبال عليها والاهتمام ببقاء

رسول الله ﷺ للتعلم منه والأخذ عنه . وروى مكحول عن عبد الرحمن بن غنم أنه قال :
حدّثني عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : كُنَّا نَدْرُسُ الْعِلْمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ
إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا ، فَلَنْ يُأْجِرَكُمْ اللَّهُ
حَتَّى تَعْمَلُوا » . رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح . وكلمة العلم في هذا الحديث
شاملة لعلم الكتاب وعلم السنة .

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيها ، كما هو من دواعي
حفظهم لها ، لأن اشتهار الشيء وذيقه ، ولين الألسنة به ، يجعله من الوضوح والظهور ،
بحيث لا يشوبه لبس ، ولا يخالطه زيف ، ولا يُقبل فيه دخيل .

العامل الخامس

يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يقتبّتوا ، وسهولة الوصول عليهم إلى أن ينزوا على
جلبية الأمر ، فيما استغلق عليهم معرفته من الكتاب والسنة . وذلك لمعاصرتهم رسول الله
ﷺ يتصلون به في حياته ، فيشفي صدورهم من الريبة والشك ، ويريح قلوبهم بما يُشعُّ
عليهم من أنوار العلم وحقائق اليقين .

أما بعد غروب شمس النبوة ، وانتقاله صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه . فقد كان
من السهل عليهم أيضاً أن يتصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول ﷺ ، والسامعون
يومئذ عدد كثير وجم غفير ، يساكنونهم في بلدهم ، ويمجالسونهم في نواديهم ، فإن شك
أحدهم في آية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله أمكنه التثبّت من عشرات سواء ،
دون عنت ولا عسر !

العامل السادس

شجاعة الأصحاب شجاعة فطرية ، وصراحتهم صراحة طبيعية ، أنشأوا عليهم ما مُنذُ حدائهم ، وطبعوا عليهم بفطرتهم وبيئتهم ، كأمة متبدية لا تعرف خذل الحضارة الملوثة ، ولا تألف نفاق المدنية اللذبة . ثم جاء الإسلام فعزز فيهم هذا الخلق الفاضل ، وزادهم منه ، وبني حضارته الصحيحة ومدنيته الطاهرة عليه ، بمثل ، ما سمعت في أصدق الحديث وخير الهدى . حتى لقد كان الرجل منهم يقف في وسط الجمهور يردُّ على أمير المؤمنين وهو يلقي خطاب عرشه ردًّا قويًّا صريحًا خشنًا . بل كانت المرأة تقف في بهرة المسجد الجامع فتقاطع خليفة المسلمين وهو يخطب ، وتعارض رأيه برأيها ، وتقرع حجته بحجتها فيما تعتقد أنه خطأ فيه شاكلة الصواب ، وأمير المؤمنين في الحالين يغتبط بهاتيك الصراحة ويسرُّ بتلك الشجاعة ، ويعلم اغتباطه بموقف ذلك العربي الخشن الذي ردَّ عليه ، كما يعلم رجوعه عن رأيه إلى رأى هذه السيدة التي حاجته بين يديه ، وما أمر عمر بيميد عنكم ، ولا مجهول لکم ، لا عند ولا يته الخلقة وهو قائم يلقي خطاب عرشه ، ولا عند ما وقف على منبره ينهى عن التغالى في مهوور النساء !! .

فهل يرضى العقل والمنطق أن تُجرح هذه الأمة الصريحة القوية وتتهم بالكذب أو بالسكوت على الكذب في كلام الله ، وفي سنة رسول الله ؟ ! .

ثم ألا يحملهم هذا الخلق المشرق فيهم على كمال التثبت ودقة التحرى في كتاب الله وسنة رسول الله ؟ « لَقَدْ أَسْفَرَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ » ! .

العامل السابع

تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً فرضه الإسلام عليهم ، فجعل عيونهم مفتحة لكل من يكذب على الله ، أو يفترى على رسول الله ، أو يخوض في الشريعة بغير علم ، أو يفترى في الدين بغير حجة .

أجل : لقد كان كل واحد منهم يعتقد أنه عضو في جسم الأمة ، عليه أن يتعاون هو والمجموع في المحافظة على الملة ، ويعتقد أنه لينة في بناء الجماعة ، عليه أن يعمل على سلامتها من الدغل والزغل ، والافتراء والكذب ، خصوصاً في أصل التشريع الأول وهو القرآن وأصله الثاني وهو سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

وبين يديك الكتاب والسنة ، فاقراً فيهما إن شئت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تجدها كثيرة متاخذة ، تقرر ذاك التكافل الاجتماعى الإسلامى بين آحاد الأمة ، بما لا يدع مجالاً لفترى على الله ، ولا يترك حيلة لحاطب ليل في حديث رسول الله .

استمع إلى كلام الحق وهو يحض على دعوة الخير وفضيلة النصيح ؛ إذ يقول سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » إلى أن قال جل ذكره : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » . وهكذا قدم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به ، تنويعاً بجلالتهما . وحثاً على التمسك بحبلهما ، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يضمن ولا يكون إلا بهما .

وتدبر قول الله تعالى في سورة المائدة: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ. ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ. لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» .

ثم تأمل حكم الله على بنى الإنسان جميعاً بأنهم غريقون في الخسران ، إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة ، وهى الإيمان ، والعمل الصالح ، والتوصية بالحق ، والتوصية بالصبر فى قوله سبحانه: «وَالْعَصْرِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِفٍ خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ» .

سمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وشؤفوها بخطابه من فم رسول الله عن جبريل عن الله ، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما يأتى :-

(١) يقول ﷺ : « والذى نفسى بيده لتأمرُنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليوشكن أن يبعث الله عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يُستجاب لكم » . رواه الترمذى بسند حسن عن حذيفة رضى الله عنه .

(٢) وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ ، وَعَلَى أَنْفَرَةٍ عَلَيْنَا ، وَعَلَى أَلَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا (أى ظاهراً) ، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ بُرْهَانٌ ، وَعَلَى أَنْ تَقُولَ الْحَقَّ أَيْنَمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانِمٍ » رواه الشيخان .
فهل بعد هذا كله يُعقل أن يبعث الصحابة ، أو يقرؤوا من يبعثُ بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ ! .

العامل الثامن

تعويدهم الصدق وترويضهم عليه عملاً ، كما أرشدوا إليه وأدبوا به فيما سمعت علماء .
وأنت خبير بأن التربية غير التعليم ، وأن العلم غير العمل ، وأن نجاح الفرد والأمة مرهون
بمقدار ما ينهلان من رحيق التربية ، وما يَقْطِفَان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين
الخلقية .

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء ونذير فناء ؛ كما نرى ونسمع ، ويالهول ما نرى
وما نسمع !! .

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم ، فأعارها كل اهتمام وعُنَى
بالتنفيذ والعمل أكثر مما عُنِيَ بالعلم والكلام . ولعلك لم تنس أنه ﷺ قال لمن يدرسون
العلم في مسجد قباء تلك النصيحة الذهبية الحكيمة « تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا ، فَلَنْ
يَأْجُرَ كُمْ اللَّهُ حَتَّى تَعْمَلُوا » ١ .

ولعلك لم تنس أيضاً أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات ، لمن اقترف نوعاً
من الكذب وهو نوع الخوض في الأعراض ، تلك العقوبة هي حدُّ القذف الذي
يقول الحق جل شأنه فيه من سورة النور : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ
هُمْ الْمُنَافِقُونَ » .

فتأمل كيف عاقب هذا الفاذب الكاذب بالجلد ثمانين ، وردَّ شهادته وحكم بأنه
من المنافقين ، بل قال : « وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُنَافِقُونَ » أى لا فاسق سوامهم ولا خارج عن
حدود الدين والأدب إلا هم !

ثم شَفَّفْ مسمعك بما يرويه أبو داود في سننه من أن عبد الله بن عامر قال :

« جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِنَا وَأَنَا صَبِيٌّ صَغِيرٌ ، فَذَهَبْتُ لِلْأَلْبِ ، فَقَالَتْ أُمِّي : تَعَالَ حَتَّى أُعْطِيَكَ . فَقَالَ ﷺ . وَمَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْطِيَهُ ؟ قَالَتْ : تَمْرًا . فَقَالَ : أَمَّا إِنَّكَ لَوْ لَمْ تَفْعَلِي أَكْتُبْتُ عَلَيْكَ كَذِبَةً » انصوّر في هذه التربية السامية كيف لم يسمح الرسول ﷺ لَأُمِّ أَنْ تَعِدَ طِفْلَهَا الصَّغِيرَ وَعِدًّا غَيْرَ صَادِقٍ ، بَلْ يَسْأَلُهَا : مَا الَّذِي كَانَتْ تُعْطِيهِ لَوْ جَاءَ ؟ ثُمَّ يَقْرُرُ أَنَّهَا لَوْ خَاسَتْ بَعْدَهَا هَذَا لَكُتِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا كَذِبَةٌ ! وَهَكَذَا يَكْتَفِي بِذِكْرِ كَلِمَةِ « كَذِبَةٌ » فِي هَذَا الْمَقَامِ رَدْعًا لَهَا وَزَجْرًا ، وَمِنْهُ تَعْلَمُ أَنَّ لَفْظَ الْكُذْبِ كَانَ سَوَاطِ عَذَابٍ يَخِيفُ الصَّحَابَةَ رِجَالًا وَنِسَاءً . وَذَلِكَ لِمَا يَسْمَعُونَ عَنْهُ مِنْ شَنْعَةٍ ، وَلِمَا يَعْرِفُونَ فِيهِ مِنْ بَشَاعَةٍ ! وَلَمَّا تَأَصَّلَ فِي نَفْسِهِم مِّنْ فَضِيلَةِ الصِّدْقِ وَشَرَفِ الْحَقِّ ! أَفَبَعْدَ هَذِهِ التَّربِيَةِ الْعَالِيَةِ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الصَّحَابَةَ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَتَّقُونَ ! أَلَا إِنَّ هَؤُلَاءَ مِنْ إِنْكَارِهِمْ لِيَعْرِفُونَ بِمَا لَا يَعْرِفُونَ ، وَيُسْرِفُونَ فِي تَجْرِيحِ الْفَضْلَاءِ وَاتِّهَامِ الْأَبْرِيَاءِ وَلَا يَسْتَحُونَ ، فَوَيْلَ لَهُمْ مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ! .

العامل التاسع

القدوة الصالحة ، والأُسوة الحسنة ؛ الَّتِي كَانُوا يَجِدُونَهَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَائِلَةً كَامِلَةً ، جَذَابَةً أَخَازَةً . وَلَا يَعْزُبَنَّ عَنْ بَالِكَ أَنَّ الْقَدْوَةَ الصَّالِحَةَ خَيْرُ عَامِلٍ مِنْ عَوَامِلِ التَّعْلِيمِ وَالتَّربِيَةِ وَالتَّأْدِيبِ وَالتَّهْذِيبِ ، خُصُوصًا بَيْنَ نَبِيٍِّّ وَمُتَّبِعِيهِ ، وَأُسْتَاذٍ وَمُتَعَلِّمِيهِ ، وَرَئِيسٍ وَمُرْءُوسِيهِ ، وَرَاعٍ وَرَعِيَّتِهِ .

وَهَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَرَى عُلَمَاءَ النَّفْسِ وَالْاجْتِمَاعِ ، وَأَقْطَابَ التَّربِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ ، وَبُنَاةَ الْأَخْلَاقِ وَالْأُمَمِ : نَرَاهُمْ لَا يَزَالُونَ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْقَدْوَةِ الصَّالِحَةِ ، وَيُوضِّحُونَ بِالْقَدْوَةِ الصَّالِحَةِ ، وَيُبَيِّنُونَ عَنِ الْقَدْوَةِ الصَّالِحَةِ ؛ وَذَلِكَ لِـكَانَتْهَا مِنَ التَّأَثِيرِ وَالْإِصْلَاحِ ، وَالتَّقْوِيمِ وَالنَّجَاحِ ، فِي الْأَفْرَادِ وَالْأُمَمِ عَلَى سَوَاءٍ !! .

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوة أسى، ولا أسوة أعلى، ولا إمامة أسنى، من محمد ﷺ، في كافة مناحي الكمال البشرى، خصوصاً خلقه الرضى، وأدبه السنّى، ولا سيما صدقه وأمانته، وتحرّيه ودقّته ! .

أجل : فقد كان ﷺ مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة، حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبنان ؛ وقالوا : هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا حكومته وقالوا : هذا هو الأمين !

وكانت هذه الفضائل المشرقة فيه، من بواعث إيمان المنصفين من أهل الجاهلية به . ولقد اضطرّ أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء . فهذا أبو سفيان بن حرب زعيم حزب المعارضة له يُقرّ بين يدي قيصر الروم بصدق محمد وأنهم لم يحفظوا عليه كذبة واحدة قبل رسالته، ويكاد يؤمن القيصر متأثراً في جملة ما تأثر، بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألدّ خصوم محمد يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان والتنويه بصدق محمد عليه الصلاة والسلام : « ما كان (أى محمد) لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ » ! والحديث طويل مشهور يرويه البخارى في صحيحه . فراجعهُ إن شئت .

وهذا قائل قریش يقول للنبي ﷺ في مَعْرِضٍ من المعارض : إنا لا نكذبك ولكن نكذب ما جئت به . وبسبب ذلك أنزل الله تعالى « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ . » .

ومما يذكر بالإعجاب والفخر لنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم أنه عرض الإسلام على بنى عامر بن صعصعة، وذلك قبل الهجرة، وقبل أن تقوم للدين شوكة، فقال كبيرهم : أراءيت إن نحن تابعتك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أ يكون لنا الأمر من بعدك ؟ فأجابه صلى الله عليه وسلم بتلك الكلمة الحكيمة الخالدة :

« الأمرُ لله يضعه حيث يشاء » ! فقال له كبيرهم أفهـدف^(١) نحورنا للعرب دونك فإذا أظهرَكَ الله كان الأمرُ لغيرنا ؟ لاحتاجة لنا بأمرِكَ .

وهنا تتجلى سياسة الإسلام ، وأنها سياسة صريحة مكشوفة ، ورشيدة شريفة ، لاتعرف اللف والدوران ، ولا تعتمد الكذب والتضليل ، كما تتجلى صراحة نبي الإسلام ، وصدق نبي الإسلام ، وشرف نبي الإسلام ؛ عليه الصلاة والسلام !! .

نعم : لقد كان محمد ﷺ في ضيق أى ضيق ، يحتاج إلى أقل معاونة من عدو أو صديق ، وهذا حتى من العرب يستطيع أن يكتسبه ويتقوى به ولكنه عليه الصلاة والسلام ، لا يستطيع أن يعدّ فيخلف ، ولا أن يحدث فيكذب ، ولا أن يعاهد فيفدر ! يسألونه أن يكونوا الخلفاء من بعده إذا أسلموا فيقول بملء فيه « الأمرُ لله يضعه حيث يشاء » ولو أنه قال إن شاء الله مثلاً لدانوا له أجمعين ، وأصبحوا من حزبه وجنده المسلمين ! .

مرحى مرحى لسياسة الإسلام . وأخلاق نبي الإسلام !! .

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة في رسول الله ، فكيف لا يقتبسون من هذه الأنوار ، ولا يضربون في حياتهم على هذه الأوتار ؟ فضلاً

(١) في القاموس : أهدف له الشيء عرضاً .

وقال في لسان العرب ، الإهداف : الدنو . أهدف له القوم أى قربوا . . وكل شيء قد استقبلك استقبالا فهو مهـدف ومستهدف . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : أهدف له الشيء واستهدف : انتصب وعرض . وقال عبد الرحمن بن أبي بكر لأبيه أبي بكر رضى الله تعالى عنهما : لقد أهدفـت لى يوم بدر فصغتُ عنك ا هـ فالفعل لازم غير متعدي . ومعنى صغتُ عنك : ملت وأعرضت . تدبر .

عن أن يقال عنهم : إنهم يكذبون أو لا يتحرون في كتاب الله وسنة رسول الله
« سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

العامل العاشر

سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام كلها ، وكمال تأديبهم بآداب هذا الدين
الحنيف وشده خوفهم من الله ، وصفاء نفوسهم إلى حد لا يتفق والكذب
خصوصاً الكذب على الله تعالى ، والتجنى على أفضل الخليفة صلوات الله
وسلامه عليه .

يقول علماء الأخلاق والمشتغلون بعلم النفس وعلوم الاجتماع : إن الكذب جنابة
قبيحة ، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفس ساقطة لم تتأدب ، ولا يتصور أن يفشو إلا في
شعب شاذ لم يتهذب .

ونحن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة — رضوان الله عليهم — نشاهد العجب في
عظمة تأديب الإسلام لهم ، وتربيته إياهم تربية سامية جعلتهم أشباه الملائكة يمشون
على الأرض ، لاسيما ناحية الصدق والأمانة ، والتثبت والتحرى والاحتياط . وذلك من
كثرة ماقرّر القرآن فيهم لهذه الفضائل ، ومن عناية الرسول ﷺ بهم علماء وعملًا
ومراقبة ، حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضل منطبعة قلوبهم على هذه الجلائل ، متشبعة
نفوسهم بمبادئ الشرف والنبيل ، تأبى عليهم كرامتهم أن يقاربوا الكذب أو يقارفوا
التهجم . لاسيما التهجم على مقام الكتاب العزيز ، وكلام صاحب الرسالة ﷺ .

قالت عائشة رضي الله عنها : « ما كان خلق أشدّ على أصحاب رسول الله ﷺ
من الكذب . ولقد كان رسول الله ﷺ يطالع على الرجل من أصحابه على الكذب
فما ينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبة لله عز وجل » رواه مسلم في مقدمة صحيحه .

عوامل أخرى

إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، تجد منها عوامل صالحة أيضاً لأن تكون دواعي تثبتهم في الكتاب والسنة ، ولهذا أكتفى بالإشارة إليها دون إعادتها :

١ - فذكاء العرب وقوة حوافظهم وصفاء طبعهم إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك . لا شك أنه داعية من دواعي تثبتهم أيضاً ، لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات ؛ أن يكون واثقاً مما حفظ ، فلا يحتاج إلى تزبدٍ ولا يقع في تهجم .

٢ - وحب الصحابة لله ولرسوله عامل كذلك من عوامل التثبيت ، لأن الحب الصادق لا يقنع إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبسٍ ولا شك ، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه ، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهم في كلامه ، خصوصاً إذا عرف أنه يكره ذلك منه . (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ) .

٣ - وموقف الصحابة في محراب الفصاحة والبيان ، وعلو كعبهم في نقد الكلام ، وكمال ذوقهم في إدراك إعجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام ، كل أولئك يسر عليهم التثبيت ، ويهون عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله ، ضرورة أنهم يدركون الفوارق بين الأساليب الفاضلة والمفضولة ، ويزنون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة . (انظر العامل الخامس من عوامل الحفظ) .

٤ - وعلم الصحابة بمنزلة الكتاب والسنة من الدين ، يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبيت منهما ، والحيلة لهما . (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ) .

٥ - واقتران الكتاب بالإعجاز ، واقتران السنة ببعض المعجزات والغرائب ، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول بالحوادث والوقائع ، كل أولئك مما يجعل

النفوس تتوثق منهما ولا تشقه فيهما ولا تقبل التزيد والكذب عليهما . (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ) .
إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة المسطورة بين يديك ، رأيت بضعة عشر عاملا من الدواعي للتوافرة ، والأدلة القائمة ، على أمانة الصحابة وتثبتهم من الكتاب والسنة .

مظاهر هذا التثبت

وهكذا نقصفح تاريخ الصحابة ، ونقتفي آثارهم ، فإذا هي شواهد حق على تغافل فضيلة الصدق فيهم ، وشدة نفورهم ، ونقاء ساحتهم من الكذب وما يشبه الكذب .
هذا عمر رضي الله عنه يقول : « أَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا مَا لَمْ نَرَكُمُ أَحْسَنُكُمْ أَنْفًا ، فَإِذَا رَأَيْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا ، فَإِذَا اخْتَبَرْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا » . وهذا على كرم الله وجهه يقول : « أَعْظَمُ اخْطَايَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اللِّسَانُ الْكَذُوبُ » . ويقول مرة أخرى : « إِذَا حَدَّثَكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَا تَأْخِزْهُ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ » .

وإن شئتم فاعجبوا من سعيد بن المسيب وهو أحد من ربّاهم الصحابة : رمدت عيناه مرة حتى بلغ الرمد خارجهما (والرمد وسخٌ أبيض من مجرى الدمع من العين) فقليل له : لو مسحت عينيك . فقال : وأين قول الطبيب : لا تمسّ عينيك فأقول : لا أفعل !؟ .

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال : جاء بشير العدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل ابن عباس

لَا يَأْذَنُ لَهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ . فقال : يا بن عباس ، مالي لا أراك تسمع لحديثي ، أهدئك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ! فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ : ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا ، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بَأْذَانِنَا ، فلما رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ .

ومن هذا الورع البالغ والحذر الدقيق، تخرج كثير من أكابر الصحابة عن الرواية والتحديث ، فلم يسمع منهم إلا النزر اليسير ، مع أن لديهم من رسول الله الغمر الكثير . يُحَدِّثُ ابن الزبير - رضي الله عنه - فيقول : قلت لأبي : مالي لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان ؟ فقال : أما إني لم أفارقه منذُ أسلمت ولكني سمعته يقول : من « كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رواه البخاري وأبو داود .

وإذا كان هذا مظهرًا من مظاهر حذرهم واحتياطهم للسنة النبوية ، فإذا تقدر من مظاهر حذرهم واحتياطهم لكتاب الله العزيز ؟ إني أعتقد أنك إذا رجعت إلى أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف ، تشاهد العجب العاجب من روائع هذه المظاهر .

فهذا عمر يأخذ بخناق هشام بن حكيم ويسوقه إلى النبي ﷺ وما نقم عليه إلا أنه قرأ سورة الفرقان على وجه لم يقرأه عمر ، ولم يكن يعرف عمر أنه هكذا نزل ، ولم يرسل عمر هشامًا حتى انتهى به إلى رسول الله ﷺ وأمره الرسول أن يرسله ، ثم استقرأها عليه الصلاة والسلام ، وقال في قراءة كليهما : « هَكَذَا أَنْزَلَتْ » . وقال : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسر منه » هذا ملخص ما كان بين عمر وهشام ، ومثل ذلك وقع من أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهما مع أصحابهم ، مما تعرضه عليك الروايات المبسوطة هناك في هذا الموضوع !

أضف إلى هذا تلك الدقة البالغة التي أجهلناها لك في دستور أبي بكر ودستور عثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن بالصحف والمصاحف ، وهي على مقربة منك . فارجع إليها إن شئت .

ويشبه هذين الدستوريين في جمع القرآن ، دستور أبي بكر في حماية السنة والحيفة لها والتثبت منها ، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم في الأمر ، ثم انتهوا إلى اتباع ما يأتي : -

أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة ، يعرضونه على كتاب الله تعالى وماتواتر أو اشتهر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن خالف شيئاً منها زبفوه وردوه ، وإن لم يخالف نظروا نظرة ثانية فيمن جاء به ، فلا يقبلون إلا من عرف بالعدالة والضبط والصدق والتحرى ، وإلا طالبوه بالتزكية من طريق آخر يشهد معه ويروى مارواه ، وبرغم هذا وذلك فقد التزموا التقليل من الرواية لأن الإكثار مَظَنَّة الخطأ ومثار الاشتباه .

نعم : حدام ورعهم وشدة خوفهم من الله ، أن يحصنوا حديث رسول الله بهذا الدستور الدقيق الرشيد القائم على رعاية هذه القواعد الثلاث : النظر في الخبر والنظر في المخبر ، والإقلال من الرواية .

ويرحم الله ابن الخطاب فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر لحياطة الكتاب والسنة ، ثم بنى عليها ، وشمخ بها ، وزاد فيها ، حتى تشدد مع الأمناء الموثقين ، وضيق الخناق على الصحابة المسكرين ، حتى روى أنه حبس ثلاثة من مشاهير الصحابة سنة كاملة ، ومانعهم منهم إلا أنهم أكثروا الرواية . وإذا صح هذا فهو درس قاسٍ من الفاروق لعامة الشعب في الاحتياط لأصول التشريع والتبصر والتدقيق في الرواية تحملاً وأداءً ، على حد قول الشاعر :

« إني وقتلي سُلَيْمًا كَأَنَّمَا كَالْتَوَزِ بِضَرْبِ لَمَاعَاتِ الْبَقَرِ »

ثم جاء دور عثمان وعلى ، فحَذَّوْا أَبَى بَكْرَ وعمر ، إذ أوى الكتاب في كنفهما إلى ركن ركين وظل ظليل ، وبقيت السنة في عهدهما رفيعة العِمَاد ، قوية السُّنَاد ، حتى تلقَّاهَا بنو أمية على ما تركها الخلفاء ، بيضاء مشرقة ، ليلها كنهارها .

ولبثت السنة في العهد الأموي معقصة بعزتها ومنعتها ، حتى طلع نجم الملك العادل عمر بن عبد العزيز ، على رأس المائة الثانية فردَّدَ صدى جده عمر بن الخطاب ، في ضرورة صون السنة ووعيتها ، ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة والنقش في السطور بعد أن وُعيت في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور . وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سميد ، هو دور التأليف والكتابة والتقييم ، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزوناً بأدق موازين العلم والبحث الدقيق .

نتيجة ذلك

ولقد كان من نتيجة ذلك كله أن أحيط الكتاب والسنة بسياج من الفولاذ والحديد ، وأن حُفِظَ الدين من العبث بأصول التشريع ، وأن أخذ خلف الأمة درساً قيماً عن سلفهم الصالح في ضرورة الاستبراء للدين ، واليقظة في حراسة الكتاب والسنة ، ووجوب نقد الرواة وفحص الرويات . وبهذا أيضاً أخذ الطريق على الدس والذسائير وحيكَّت الشباك للدجالين والوضَّاعين ، وأصبح الدين الإسلامي منبع الحوزة محفوظ الذمار ، إلى درجة تفاخر بها شعوب العالم ؛ وأمم الأرض ، وأديان الدنيا ، مما لا يكاد يوجد مثله ولا قريب منه في تاريخ أية شريعة من الشرائع السماوية والوضعية ، منذ خلق الله السموات والأرض إلى يوم الناس هذا ! ! .

الموقف خطير

ولا تحسبن أيها القارىء الكريم أنى بالفت أو أسرفت ، وإن كنت قد أطلت وأكثرت ، فإن هذا البحث جليل وخطير يتصل فى جلالته وخطورته بتلك الطائفة المتميزة التى اختارها الله لتلقى كتابه ، ومعاصرة رسوله ﷺ وحسن النياية عنه فى نشر هداية الإسلام ، والدفاع عن حجة الدين الحنيف .

أولئك هم حجر الزاوية فى بناء هذه الأمة المسلمة ، عنهم قبل غيرهم تلقت الأمة كتاب الله ، وحذقت سنة رسول الله ، وعرفت تعاليم الإسلام ، فالفض من شأنهم والتحقير لهم ، بل النظر إليهم بالعين الجردة من الاعتبار ، لا يتفق والمركز السامى الذى تبوءوه ، ولا يوائم المهمة الكبرى التى انتدبوا لها ونهضوا بها ، كما أن الطعن فيهم والتجريح لهم ، يزلزل بناء الإسلام ، ويقوّض دعائم الشريعة ، ويشكك فى صحة القرآن ، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام ! .

ومن أشد ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط وأمرهم بالكذب والافتراء على الله ورسوله ، ونبزههم بعدم الثبوت والتجريح فى نقلهم كتاب الله وسنة رسوله إلى الأمة ! .

لذلك غنى علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة ، لأنه - كما رأيت - دفاع عن عرين الإسلام . ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى ، ولا نبوة عصبية ، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية ، وأبحاث تاريخية ، وتحقيقات بارعة واسعة ، أحصتهم عدداً ، ونقدتهم فرداً فرداً ، وعرضتهم على أدق موازين الرجال ، مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال .

وبعد هذا التحقيق والتدقيق ، خرج الصحابة رضى الله عنهم من بوتقة هذا البحث ، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس ، وأسمى طائفة عرفت التاريخ ، وأنبل

أصحاب نبيّ ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استُحفظوا عليه من كتاب الله وهدى رسول الله ﷺ .

وقد اضطرّ أهل السنة والجماعة، أن يملنوا رأيهم هذا كعقيدة، فقرّروا أن الصحابة عدول . ولم يشذّ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة قبيحهم الله . قال أبو زرعة الرازي : « إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة . وهؤلاء (بمعنى الزنادقة) يريدون أن يمحّروا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة ! اهـ .

شهادة عليا من الله للصحابة

وفوق ماتقدم نجد الحق سبحانه وتعالى، يمدح أصحاب محمد ﷺ غير مرة، ونرى الرسول ﷺ يُطري صحابته في غير موضع . اقرأ إن شئت قوله جلّ جلاله : « مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ » إلى آخر سورة الفتح . ثم اقرأ إن شئت قوله عزّ اسمه : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ ، أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا ، وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْخَاسِرِينَ » وقوله جلّت حكمته : « لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ » إلى قوله : « وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » في سورة الحشر . وتأمل قوله عزّ من قائل : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » الخ ، وقوله : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » ولا ريب أن الصحابة هم المشافهون بهذا الخطاب ، فهم داخلون في مضمونه بادئ ذي بدء ، متحققون بمزاياه أول الأمر !!

شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه

وكذلك نقرأ في صحيح السنة ما يشهد بفضل الصحابة وكمال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين . روى الترمذى وابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرَضاً ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله فيوشك أن يأخذه » .

وروى البزار في مسنده رجال كلهم موثقون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » وجاء في صحيح البخارى ومسلم أنه ﷺ قال في شأن أصحابه : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مدَّ أحدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » . وتواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خيرُ القُرُونِ قُرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . . . » .

فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة ، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً ولا شبه دليل .

حكمة الله في اختيار الصحابة

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب ، يحيل على الله في حكمته ورحمته ، أن يختار لحل شريعته الختامية أمة مفعوزة أو طائفة مملوزة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة ، يعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية ، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية ، ويعتبر تقديرًا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظيمة من ناحية ثالثة . كما أن توهينهم

والنيل منهم ، بُعْدُ غَمَزَا فِي هَذَا الْاِخْتِيَارِ الْحَكِيمِ ، وَلَمَزَا فِي ذَلِكَ الْاِصْطِفَاءِ وَالتَّكْرِيمِ ،
فَوْقَ مَا فِيهِ مِنْ هَدْمِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَالدِّينِ .

عَلَى أَنْ الْمُتَصَفِّحَ لِتَارِيخِ الْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَطِبَائِعِهَا وَمُمَيَّزَاتِهَا ، يَرَى مِنْ سَلَامَةِ عُنْصُرِهَا ،
وَصَفَاءِ جَوْهَرِهَا ، وَسُمُوِّ مُمَيَّزَاتِهَا ، مَا يَجْعَلُهُ يَحْكُمُ مُطْمَئِنِّئًا ، بِأَنَّهَا صَارَتْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ ، بَعْدَ أَنْ صَهَرَهَا الْإِسْلَامُ . وَطَهَّرَهَا الْقُرْآنُ ، وَنَفَى خَبَثَهَا سَيِّدُ الْأَنْامِ ، عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَلَكِنْ الْإِسْلَامُ قَدْ ابْتُلِيَ حَدِيثًا بِمَثَلٍ أَوْ بِأَشَدَّ مِمَّا ابْتُلِيَ بِهِ قَدِيمًا ، فَانْطَلَقَتِ السَّنَةُ
فِي هَذَا الْعَصْرِ تُرْجَفُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَتَخْوِضُ فِي السَّنَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَتَطْعَنُ فِي
الصَّحَابَةِ دُونَ اسْتِحْيَاءٍ ، وَتَنَالُ مِنْ حَقِّقَةِ الشَّرِيعَةِ بِلا حِجَّةٍ ، وَتَهْتَمُّهُمْ تَارَةً بِسُوءِ الْحِفْظِ ،
وَأُخْرَى بِالْتَّزْيِيدِ وَعَدَمِ التَّثَبُّتِ وَقَدْ زُوِّدْنَاكَ وَسَلَّحْنَاكَ فَانْزِلْ فِي الْمِيدَانِ وَلَا تَخْشَ عِدَاكَ .
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصَرُّوْا لِلَّهِ يَنْصَرُّكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ » نَصَرْنَا اللَّهَ
بِنَصْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَثَبَّتْ مِنْهُ الْأَقْدَامُ وَالْأَقْلَامُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي الْبَدءِ وَفِي الْخِتَامِ ، وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحَابَتِهِ الْأَعْلَامِ ، آمِينَ .

المبحث التاسع

فِي تَرْتِيبِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَسُورِهِ

مَعْنَى الْآيَةِ :

آيَاتُ الْقُرْآنِ جَمْعُ آيَةٍ ، وَالْآيَةُ تَطْلُقُ فِي لِسَانِ اللُّغَةِ بِإِطْلَاقَاتٍ :

أَوَّلُهَا : الْمَعْجَزَةُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « سَلِّ بْنِ إِسْرَءِيلَ كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ »

أَيَّ مَعْجَزَةٍ وَاضِحَةٍ .

ثانيها : العلامة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ » أى علامة ملكه .

ثالثها : العبرة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً » أى عبرة لمن يعتبر .

رابعها : الأمر العجيب . ومنه قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا آيَنَ مَرِيَمَ وَآمَةَ آيَةً »

خامسها : الجماعة . ومنه قولهم : خرج القوم بأيهم أى بجماعتهم . والمعنى أنهم لم يدعوا وراءهم شيئاً .

سادسها : البرهان والدليل ، نحو قوله جلّ ذكره : « وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ » والمعنى أن من براهين وجود الله واقتداره واتصافه بالكمال ، خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألوان تلك كلها إطلاقات لغوية ، وقد يستلزم بعضها بعضاً . ثم خُصَّت الآية في الاصطلاح بأنها طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة في سورة من القرآن ، والمناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحي والمعاني اللغوية السالفة واضحة ، لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام غيرها إليها ، ثم هى علامة على صدق من جاء بها ﷺ ، وفيها عبرة وذكري لمن أراد أن يتذكر ، وهى من الأمور العجيبة لمساكنها من السموات والإعجاز ، وفيها معنى الجماعة لأنها مؤلفة من جملة كلمات وحروف ، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية وعلم ، وعلى قدرة الله وعلمه وحكمته ، وعلى صدق رسوله في رسالته .

طريقة معرفة الآية :

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع ، لأنه ليس للقياس والرأى مجال فيها ، وإنما هو محض تعليم وإرشاد ، بدليل أن العلماء عدّوا « المص » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « المّر » آية ، وعدّوا « يس » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « طس » آية ، وعدّوا « حمّسق » آيتين ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « كهيمص » آيتين ، بل آية واحدة ، فلو كان الأمر مبنيًا على القياس لكان حكم المثليين واحدًا فيما ذكر ، ولم يجرى هكذا مختلفًا .

ذلك مذهب الكوفيين ، لأنهم عدّوا كل فاتحة من فوائح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى حمّسق ، فإنهم عدّوها آيتين ، وسوى طس . ولم يعدّوا من الآيات ما فيه « ر » وهو « آر » و « المّر » ، وما كان مفردًا وهو « ق ، ص ، ن » أى لم يعدّوا شيئًا منها آية .

وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئًا من الفوائح آية إطلاقًا . وحيث قلنا : إن المسألة توقيفية ، فلا يشتبهن عليك هذا الخلاف . لأن كلاً وقف عند حدود ما بلغه أو علمه . ولا تقولن كيف عدّوا ما هو كلمة واحدة آية ؟ لأن الوارد عن الشارع هو هذا ، كما عدت كلمة « الرحمن » في صدر سورة الرحمن آية ، وكما عدت كلمة « مدهامتان » آية ، وقوفًا عند الوارد .

أخرج البخارى وأبو داود والنسائى عن أبى سعيد بن المعلى قال : كنت أصلى فى المسجد ، فدعانى رسول الله ﷺ فلم أجبه ، ثم أتيتُهُ فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلى . فقال : ألم يقل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ » . ثم قال : لأعلمنك سورةً هى أعظمُ السورِ فى القرآنِ قبل أن يخرجَ من المسجدِ ثم أخذَ بيدي ، فلما أراد أن يخرجَ قلت له : ألم تقل :

لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ « هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أَوْ تَبَتُّهُ ، هـ . فَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعُ آيَاتٍ ، وَعَلَى أَنَّهَا هِيَ الْمُرَادَةُ بِالسَّبْعِ الْمَثَانِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ » .

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا ، وَإِنْ سَنَامَ ، الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ : آيَةُ الْكَرْسِيِّ » هـ .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَبَا الْمُنْذِرِ . أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ ؟ قُلْتُ : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ » هـ .

وَأَخْرَجَ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كِفْتَاهُ » هـ .

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ « أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةً مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنْ آلِ حَمٍّ » قَالَ : يَعْنِي الْأَحْقَافَ ، لِأَنَّ السُّورَةَ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً سَمِيَتْ الثَّلَاثِينَ .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعُ آيَاتٍ ، وَسُورَةُ الْمَلِكِ ثَلَاثُونَ آيَةً » هـ .

رَأْيُ آخَرٍ :

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الْآيَاتِ ، مِنْهُ مَا هُوَ سَمَاعِيٌّ تَوْقِيفِيٌّ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ قِيَامِيٌّ ، وَمُرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْفَاصِلَةِ ، وَهِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي تَكُونُ آخِرَ الْآيَةِ ، نَظِيرُهَا قَرِينَةُ السَّجْعِ فِي النَّثْرِ ، وَقَافِيَةُ الْبَيْتِ فِي الشَّعْرِ . يَقُولُونَ : فَمَا ثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وقف عليه دائماً تحقّقنا أنه فاصلة ، وما وصله دائماً تحقّقنا أنه ليس فاصلة ، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة ، واحتمل الوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدّم تعريفها ، وفي هذا مجال للقياس ، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لأمر يقتضى ذلك . ولا محذور فيه لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في القرآن ، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل .

وقد يلاحظ في الكلمة الواحدة من القرآن أمران ، يقتضى أحدهما عدّها من الفواصل ، والآخر يقتضى خلاف ذلك . مثال ذلك كلمة « عليهم » الأولى في سورة الفاتحة ، منهم من يعتبرها رأس آية ، ومنهم من لا يراها كذلك . وسبب هذا أنهم اختلفوا في البسمة أم هي آية من الفاتحة أم لا ؟ مع اتفاقهم على أن عدد آيات الفاتحة سبع . فالذين ذهبوا إلى أن البسمة آية من الفاتحة جعلوا « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » إلى آخر السورة آية واحدة . والذين ذهبوا إلى أن البسمة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة « عَلَيْهِمْ » الأولى ، واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها في آخر الآية السادسة . ومن المرجحات لعدّها فاصلة تحقّق التناسب بين الآيات في المقدار ، بخلاف ما إذا لم يعتبر فاصلة فإن هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيراً . ومن المرجحات لعدم عدّها فاصلة أنها لا تشاكل فواصل الفاتحة ، فإنه جاء في كل واحدة منها قبل الحرف الأخير بامتداد بخلاف هذه . أضف إلى ذلك أنه لم تجيء فاصلة على هذا النمط في سورة من السور .

واعلم أنه قد تطلق الآية القرآنية ويراد بعضها أو أكثر . ولكن على ضرب من الجواز والتوسّع ، فلا تتوقّف فيه . مثال إطلاق الآية على بعضها ، قول ابن عباس : أَرْجَى آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » فإن هذه

الجملة الكريمة بعض آية باتفاق . ومثال إطلاق الآية على أكثر منها قول ابن مسعود :
 أَحْكُمُ آيَةَ « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .
 فإنهما آيتان باتفاق .

عدد آيات القرآن :

قال صاحب التبيان مانصه : وأما عدد آي القرآن فقد اتفق العادون على أنه ستة
 آلاف ومائتا آية وكسر ، إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم :
 ففي عدد المدني الأول سبع عشرة ، وبه قال نافع .

وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شعبة ، وعشر عند أبي جعفر .
 وفي عدد المكي عشرون .

وفي عدد الكوفي ست وثلاثون . وهو مروى عن حمزة الزيات .

وفي عدد البصري خمس ، وهو مروى عن عاصم الجحدري . وفي رواية عنه أربع ،
 وبه قال أيوب بن المتوكل البصري ، وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا : تسع عشرة ،
 وروى ذلك عن قتادة .

وفي عدد الشامي ست وعشرون وهو مروى عن يحيى بن الحارث الذماري ١٨٠ .
 وقال صاحب التبيان أيضاً قبل ذلك مانصه : « عدد المكي منسوب إلى عبد الله
 ابن كثير أحد السبعة ، وهو يروى ذلك عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب .
 وعدد المدني على ضربين : عدد المدني الأول وعدد المدني الأخير . فعدد المدني
 الأول غير منسوب إلى أحد بعينه . وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مُرسلاً ،
 ولم يسموا في ذلك أحداً ، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص .
 وعدد المدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن القعقاع أحد العشرة ، وشعبة
 ابن نَصَّاح . وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري بواسطة

سليمان بن جاز . وقد وهم من نسب عدد المذني الأول إلى أبي جعفر وشيبة ، وعدد المذني الأخير إلى إسماعيل بن جعفر . وكان الذي أوقعه في ذلك ما ذكر في بعض الكتب من أن نافعاً روى عنهما عدد المذني الأول ، وأن أبا عمرو عرض العدد المذكور على أبي جعفر ، فإن رواية ذلك عنهما لا تقتضي نسبته إليهما . وأما نسبة عدد المذني الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه « ٥١ . ما أردنا نقله ، تنويراً في هذا الموضوع ، الذي اضطربت فيه بعض النقول .

سبب هذا الاختلاف :

سبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي تعليماً لأصحابه أنها رؤوس آي ، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى ، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة ، فيصلها بما بعدها معتبراً أن الجميع آية واحدة ، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها . وقد علمت أن الخطب في ذلك سهل ، لأنه لا يترتب عليه في القرآن زيادة ولا نقص .

وآيات القرآن مختلفة في الطول والقصر ، فأطول آية هي الذين في سورة البقرة التي هي أطول سورة ، وأقصر آية كلمة « يس » الواقعة في صدر سورة يس .

فوائد معرفة الآيات :

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن . ولرد عليهم نذكر لهذه المعرفة ثلاث فوائد لا فائدة واحدة :

(الفائدة الأولى) : العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم . وفي حكمها الآية الطويلة التي تعدل بطولها تلك الثلاث القصار . ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدي بالسورة الواحدة فقال سبحانه : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ

عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » والسورة تصدق بأقصر سورة كما تصدق بأطول سورة . وأقصر سورة في القرآن هي سورة الكوثر ، وهي ثلاث آياتٍ قصار . فثبت أن كل ثلاث آياتٍ قصار معجزة ، وفي قوتها الآية الواحدة الطويلة التي تكافئها .

(الفائدة الثانية) : حسن الوقف على رءوس الآي عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنة ، بناءً على ظاهر الحديث الذي استدلوا به فيما يرويه أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية ، يقول « بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف . » الحمد لله رب العالمين ثم يقف . « الرحمن الرحيم » ثم يقف .

قال صاحب التبيين في موضع آخر ما نصه : (قال بعض العلماء : وفي الاستدال به — أي بذلك الحديث — على ما ذكر نظر ، وذلك لأنه حديث غريب غير متصل الإسناد . رواه يحيى بن سعد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة . والأصح ما رواه الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ وصلاته فقالت : ما لكم وصلاته ؟ ثم نعتت قراءته مفسرة حرفاً حرفاً . ذكر ذلك الترمذي) ١ هـ .

أقول : ويمكن الجمع بين هذين الحديثين بأن النبي ﷺ كان تارة يقف على كل فاصلة ولو لم يتم المعنى ، بياناً لرءوس الآي . وكان تارة يتبع في الوقف تمام المعنى فلا يلتزم أن يقف على رءوس الآي ، لتسكون قراءته مفسرة حرفاً حرفاً . وعلى هذا يمكن أن يقال : حيثما كان الناس في حاجة إلى بيان الآيات حسن الوقف على رءوس الآي ، ولو لم يتم المعنى ، وحيثما كان الناس في غنى عن معرفة رءوس الآي لم يحسن الوقف إلا حيث يتم المعنى .

ويمحتمل أن كلمة «مفسرة حرقاً حرقاً» في الحديث الآنف يراد بها الترتيل وإخراج الحروف من مخارجها ، فلا تعارض الحديث الأول .

(الفائدة الثالثة) اعتبار الآيات في الصلاة والخطبة ؛ قال السيوطي مانصه : « يترتب على معرفة الآي وعددها وفواصلها أحكام فقهية ، منها اعتبارها فيمن جهل الفاتحة ، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات . ومنها اعتبارها في الخطبة ، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما حققه الجمهور . ثم قال : ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها ، وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالسنتين إلى المائة . ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل إلى آخر ما قال » اهـ ما أردنا نقله . بيد أنه نقل عن الهذلي في كامله مانصه : « اعلم أن قومًا جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفراني : إن العدد ليس بعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم ليرؤج به سوقه . قال : وليس كذلك ففيه من الفوائد معرفة الوقف ، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ، وآخرون بثلاث آيات ، وآخرون لا بد من سبع . والإعجاز لا يقع بدون آية . فللمعد فائدة عظيمة في ذلك » اهـ غير أنا لا ندري ما الذي أراده الهذلي على التعيين من كلامه هذا ؟ ولا عن أي مذهب يتحدث ؟ .

ترتيب آيات القرآن

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف ، كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى ، وأنه لا مجال لظرائر والاجتهاد فيه . بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول صلى الله عليه وسلم ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها . ثم يقرؤها النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ،

ويأمر كتاب الوحي بكتابتها معيّنًا لهم السورة التي تكون فيها الآية ، وموضع الآية من هذه السورة. وكان يتلوهم عليهم مراراً وتكراراً في صلاته وعظاته وفي حكمه وأحكامه. وكان يعارض به جبريل كل عام مرة ، وعارضه به في العام الأخير مرتين . كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف . وكذلك كان كل من حفظ القرآن أوشبثاً منه من الصحابة ، حفظه مرتب الآيات على هذا النمط . وشاع ذلك وذاع ، وملاً البقاع والأسماع ، يتدارسون فيه فيما بينهم ، ويقرءونه في صلاتهم ، ويأخذ بعضهم عن بعض ، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يدٌ ولا تصرفٌ في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم . بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العسب واللاخاف وغيرها في صحف ، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف في مصاحف . وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى . أجل : انمقد الإجماع على ذلك تاماً لا ريب فيه . ومن حكى هذا الإجماع جماعة ، منهم الزركشي في البرهان ، وأبو جعفر في المناسبات إذ يقول ما نصه : (ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين) .

واسقند هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة منها ما سبق لك قريباً ، ومنها ما رواه الإمام أحمد عن عثمان بن أبي العاص قال : كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخّص ببصره ثم صوّبه ثم قال : « أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة : **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى** » إلى آخرها .

ومنها ما ثبت في السنن الصحيحة من قراءة النبي ﷺ بسور عديدة كسورة البقرة وآل عمران والنساء ومن قراءته لسورة الأعراف في صلاة المغرب وسورة « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » وسورة الروم في صلاة الصبح ، وقراءة سورة السجدة وسورة « هَلْ أَتَى عَلَى

الْإِنْسَانَ « في صبح يوم الجمعة ، وقراءته سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة ، وقراءته سورة ق في الخطبة وسورة اقتراب وق في صلاة العيد ، كان يقرأ ذلك كله مرتب الآيات على النحو الذي في المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة .

ومنها ما أخرجه البخارى عن ابن الزبير قال قلت لعثمان بن عفان : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها (والمعنى لماذا تكتبها ؟ أو قال لماذا تتركها مكتوبة ؟ مع أنها منسوخة) قال يابن أخى لا أغير شيئاً من مكانه .

فهذا حديث أبلغ من الصبح في أن إثبات هذه الآية في مكانها مع نسخها توقيفي لا يستطيع عثمان باعترافه أن يتصرف فيه ، لأنه لا مجال للرأى في مثله .

ومنها : ما رواه مسلم عن عمر قال : ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله حتى طعن بأصبعه في صدرى ، وقال : « تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء » .

فأنت ترى أنه ﷺ دلّه على موضع تلك الآية من سورة النساء ، وهى قوله سبحانه : « يَسْتَفْتُونَكَ ؟ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » الخ .

ملاحظة :

ذكر بعضهم أن كلمات القرآن ٧٧٩٣٤ أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة ، وذكر بعضهم غير ذلك . قيل وسبب الاختلاف في عدد الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ، ولفظ ورسم ، واعتبار كل منها جائز ، وكل من العلماء اعتبر أحدها هو جائز ؛ قال السخاوى : « لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة ، لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان . والقرآن لا يمكن فيه ذلك » اهـ ولكن

ورد من الأحاديث في اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حَسَنَةٌ . والحسنةُ بِعَشْرٍ أمثالها ، لا قول : « أَلَمْ » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولا م حرف ، وميم حرف » وأخرج الطبراني عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً « القرآنُ أَلْفُ أَلْفِ حرفٍ وسبعةٌ وعشرون أَلْفَ حرف ، فمن قرأه صابراً مُحْتَسِباً كان له بكلِّ حرفٍ زوجةٌ من الخُورِ العِينِ » . قال السيوطي بمد أن أورده: رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس تسكلم فيه الذهبي ثم قال : وقد حمل ذلك (أى العدد المذكور في هذا الحديث) على مانسخ رسمه من القرآن ، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد ، وهو يريد أن هذا الرقم الكبير الذي روى في هذا الحديث ملحوظ فيه جميع الحروف النازلة من القرآن مانسخ منها وما لم ينسخ والله تعالى أعلم .

شبهة وتفنيدها

يقولون : إن ابن أبي داود أخرج بسنده ، عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : « أتى الحارثُ بنُ خزيمةَ بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال : أشهدُ أني سمعتهما من رسول الله وَوَعَيْتُهُمَا . فقال عمر : أنا أشهدُ لقد سمعتهما ثم قال : لو كانتا ثلاث آيات لجمعتهما على حدة ، فانظروا آخر سورة من القرآن فالحقوها في آخرها » يقولون : هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف ، إنما كان عن هَوًى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض .

ونجيب : (أولاً) بأن هذا الخبر معارض للقاطع ، وهو ما أجمعت عليه الأمة . ومعارض القاطع ساقط عن درجة الاعتبار ، فهذا خبر ساقط مردود على قائله .

(ثانياً) أنه معارض لما لا يُحصى من الأخبار الدالة على خلافه ، وقد تقدم كثير منها . بل لابن أبي داود أخرجه خبر يعارضه ، ذلك أنه أخرج أيضاً عن أبي أنهم

جعفوا القرآن ، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة : « ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » ظنوا أن هذه آخر ما نزل ، فقال أبي : إنا رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ » إلى آخر السورة .

ترتيب السور

معنى السورة :

السورة في اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس بقوله : « والسورة : المَنَزلة » ومن القرآن معروفة ، لأنها منزلة بعد منزلة : مقطوعة عن الأخرى ، والشرف ، وما طال من البناء وحسن ، والعلامة ، وعرق من عروق الحائط » اهـ .

ويمكن تعريفها اصطلاحاً ، بأنها طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع . قالوا : وهي مأخوذة من سور المدينة . وذلك إما لما فيها من وضع كلمة بجانب كلمة ، وآية بجانب آية ، كالسور توضع كل آية فيه بجانب لبنة ، ويقام كل صف منه على صف .

وإما لما في السورة من معنى العلو والرفعة المعنوية الشبيهة بعلو السور ورفعته الحسية ، وإما لأنها حصن وحماية لمحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن ، ودين الحق الإسلام ، باعتبار أنها معجزة تحرس كل مكابر ، ويحقُّ الله بها الحق ويبطل الباطل ، ولو كره المجرمون . أشبه بسور المدينة ، يُحصَّنُها ويحميها غارة الأعداء ، وسطوة الأشقياء . وسور القرآن مختلفة طولاً وقصراً . فأقصر سورة فيه سورة الكوثر ، وهي ثلاث آيات قصار . وأطول سورة فيه سورة البقرة ، وهي خمس وثمانون وأوست وثمانون ومائتا آية . وأكثر آياتها من الآيات الطوال . بل فيها آية الدين التي هي أطول آية في القرآن كما سبق . وبين سورة البقرة وسورة الكوثر سور كثيرة تختلف طولاً وتوسطاً وقصراً ومرجع الطول

والقصر والتوسط وتحديد المطلع والمقطع ، إلى الله وحده ، لحكم سامية ، علمها من علمها ،
وجهلها من جهلها .

حكمة تسوير السور :

لتجزئة القرآن إلى سُور فوائده وحكم :

« منها : التيسير على الناس وتشويقهم إلى مدارس القرآن وتحفظه ، لأنه لو كان سبيكةً
واحدة لا حلقات بها لصعب عليهم حفظه وفهمه ، وأعيانهم أن يخوضوا عباب هذا البحر
الْخِضَمِّ الذي لا يشاهدون فيه عن كثبٍ مرافٍ ولا شواطئ .

ومنها : الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام ، فإن في كل سورة موضوعاً
بارزاً تتحدث عنه ، كسورة البقرة ، وسورة يوسف ، وسورة النمل ، وسورة الجن .
ومنها : الإشارة إلى أن طول السورة ليس شرطاً في إعجازها ، بل هي معجزة وإن
بلغت الغاية في القصر كسورة الكوثر .

قال صاحب الكشف في فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سُوراً كثيرة مانعه : منها
(أى الفوائد) أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف ، كان أحسن وأغنى من أن
يكون باباً واحداً .

ومنها : أن القارىء إذا أتم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان
أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ، ومثله المسافر
إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك عنه ونشط للسير ، ومن ثمَّ جُزئ القرآن
أجزاء وأخاساً .

ومنها : أن الحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة
مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده ما حفظه ، ومنه حديث أنس : « كَانَ الرَّجُلُ

إِذْ قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَدًّا فِينَا . وَمِنْ نَمِّ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ بِسُورَةِ أَفْضَلِ .

ومنها : أن التفصيل بحسب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض ، وبذلك تتلاحق المعاني والنظم ، إلى غير ذلك من الفوائد « ١٥ » .

أقسام السور :

قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام ، خَصُّوا كلامها باسم معين ، وهي : الطوال ، والمئين ، والمثنى ، والمفصل . فالطوال سبع سور : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف . فهذه ستة ، واختلفوا في السابعة أي الأنفال وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة أم هي سورة يونس ؟؟ .

والمئون : هي السور التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها .

والمثنى : هي التي تلي المئين في عدد الآيات وقال الفراء : هي السور التي آياتها أقل من مائة آية لأنها تُثنى (أي تكرر) أكثر مما تُثنى الطوال والمئون .

والمفصل : هو أواخر القرآن ، واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً ، ف قيل أوله « ق » ، وقيل غير ذلك ، وصحح النووي أن أوله الحجرات . وسمى بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة ، وقيل لقلة المنسوخ منه ، ولهذا يسمى المحكم أيضاً ، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير قال : « إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمَفْصَلَ هُوَ الْحَكَم » .

والمفصل ثلاثة أقسام : طوال ، وأوساط ، وقصار . فطواله من « أول الحجرات » إلى سورة « البروج » . وأوساطه من سورة « الطارق » إلى سورة « لم يكن » . وقصاره من سورة « إذا زلزلت » إلى آخر القرآن .

المذاهب في ترتيب السور :

اختلف في ترتيب السور على ثلاثة أقوال : (الأول) أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ ؛ إنما كان باجتهاد من الصحابة . وينسب هذا القول إلى جمهور العلماء ، منهم مالك والقاضي أبو بكر فيما اعتمده من قوايه . وإلى هذا المذهب يشير ابن فارس في كتاب المسائل الخمس بقوله : « جمع القرآن على ضربين : أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين ، فهذا هو الذي تولته الصحابة رضى الله عنهم . وأما الجمع الآخر وهو الآيات في السور ، فذلك شيء تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه عز وجل .

وقد استدلوا على رأيهما هذا بأمرين : (أحدهما) أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد عثمان ، فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ساغ لهم أن يهملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوّرناه الروايات . فهذا مصحف أبي بن كعب ، روى أنه كان مبدوءاً بالفاحة ، ثم البقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ، ثم الأنعام . وهذا مصحف ابن مسعود كان مبدوءاً بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران الخ على اختلاف شديد . وهذا مصحف علي كان مرتباً على النزول ، فأوله « اقرأ » ثم المدثر ثم « ق » ، ثم المزمل ، ثم « تبت » ثم التكوثر ، وهكذا إلى آخر المسكى والمدنى .

(الدليل الثانى) : ما أخرجه ابن أشته في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشى قال : « أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع ، ولم يفصل بينهما بيسم الله الرحمن الرحيم » اهـ ولعله يشير بهذا إلى ما رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال : « قلت لعثمان ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهى من الثانى ، وإلى براءة وهى من

المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتوها في السبع الطوال ؟ فقال عثمان رضى الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد ، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول : ضموا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا » . وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً . وكانت قصتها شبيهة بقصتها . فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها ، فمن أجل ذلك قرنت بينهما . ولم أكتب بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتهما في السبع الطوال » ١٠١ .

ويمكن أن يناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني . ويمكن أيضاً مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف من خالف من الصحابة في الترتيب ، إنما كان قبل علمهم بالتوقيف ، أو كان في خصوص ما لم يرد فيه توقيف دون ما ورد فيه . ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاص بمجل وروده ، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس ، فلا يصح أن يصاغ منه حكم عام على القرآن كله .

القول الثاني :

أن ترتيب السور كلها توقيفي بتعليم الرسول ﷺ كترتيب الآيات وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ . واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد . وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف ، لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم . لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم ، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها ، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعاً . ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلة يستند إليها الإجماع .

منها مارواه الإمام أحمد وأبو داود عن حذيفة الثقفى قال كنت فى الوفد الذين أسلموا من ثقيف . إلى أن جاء فى هذه الرواية ما نصه :

فقال لنا رسول الله ﷺ : « طرأ على حزب من القرآن فأردت ألا أخرج حتى أقضيه فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، وتسع سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من « ق » حتى نختم . قالوا : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو فى المصحف الآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

لكن هذه الدلالة غير ظاهرة فيما نفهم ، اللهم إلا فى ترتيب حزب المفصل خاصة بخلاف ما سواه .

واحتجوا المذهب أيضاً بأن السور المتجانسة فى القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء ، ولو كان الأمر بالاجتهاد للوحظ مكان هذا التجانس والمائل دائماً ، لكن ذلك لم يكن ، بدليل أن سور المسبحات لم ترتب على التوالى بينما هى متماثلة فى افتتاح كل منها بتسبيح الله . بل فصل بين سورها بسورة « قد سمع » والممتحنة والمنافقين ، وبدليل أن (طسم الشعراء وطسم القصص) لم يتعاقبا مع تماثلهما ، بل فصل بينهما بسورة أقصر منهما وهى « طس » .

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النحاس فقال : « المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث وائله : أعطيت مكان التوراة السبع الطوال » . وكذلك انتصر أبو بكر الأنبارى لهذا المذهب فقال : أنزل الله القرآن إلى سماء الدنيا ثم فرقته فى بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث ، والآية جواباً لمستخبر ، ويقف جبريل النبى ﷺ على موضع السورة والآيات والحروف . كله من النبى صلى الله عليه وسلم فمن قدم سورة أو آخرها أفسد نظم القرآن » .

وأخرج ابن أشتة فى كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال : سمعت ربيعة يسأل لم قدمت البقرة وآل عمران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون

سورة بمكة، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ فقال: قدمنا وألف القرآن على علم من ألقه به. إلى أن قال: فهذا مما يُذتّهى إليه ولا يُسأل عنه اهـ.

ويمكن مناقشة هذا المذهب (أولاً): بأن الرواية التي ساقوها وأمثالها خاصة بمحالتها، فلا ينسحب حكم التوقيف على الكل. ثم هي ظنية في إفادة كون الترتيب عن توقيف.

(ثانياً): أن حديث ابن عباس السابق في القول الأول صريح في أن عثمان كان قد اجتهد في ترتيب الأنفال والتوبة ويونس.

(ثالثاً): أن الإجماع الذي استندوا إليه لا يدل على توقيف في ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نص في ترتيب جميع السور، فحسب الصحابة أن يحملهم الاجتهاد الموفق على أن يجمعوا على ترتيب عثمان للسور ويتركوا ترتيب مصاحفهم، توحيداً لكلمة الأمة، وقطعاً لعرق النزاع والفتنة، إذا ترك كل ورأيه في هذا الترتيب.

القول الثالث:

أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء. ولعله أمثل الآراء، لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيب البعض كما مرّ بك من الرأي الثاني القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف. بل وردت آثار تصرّح بأن الترتيب في البعض كان عن اجتهاد كالحديث الآنف في القول الأول المروى عن ابن عباس.

بيد أن المؤيدين لهذا المذهب اختلفوا في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد. فقال القاضي أبو محمد بن عطية: «إن كثيراً من السور

قد علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ كالسبع الطوال والخواص والمفصل. وأما ما سوى ذلك فيمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ، ويبقى فيها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف كقوله ﷺ « اقرءوا الزهراوين : البقرة وآل عمران » رواه مسلم .

وكحديث سميد بن خالد : « قرأ رسول الله ﷺ بالسبع الطوال في ركعة » رواه ابن أبي شيبه في مصنفه . وفيه « أنه عليه الصلاة وسلم كان يجمع المفصل في ركعة » وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال صلى الله عليه وسلم في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء : « إِنْهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي » (١)

(١) العتاق : جمع عتيق ، وهو القديم من كل شيء ، والمراد بالعتاق هنا ما نزل أولا . والتلاد - بكسر التاء وفتحها - ضد الطارف وهو المستحدث من المال ونحوه . والمراد بالتلاد هنا ، ما نزل أولا أيضا . قال في المختار : وفي الحديث « هُنَّ مِنْ تِلَادِي » يعني السور ، أي من الذي أخذته من القرآن قديما .

فذكرها تسقا كما استقر ترتيبها . وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ قل هو الله أحد ، والمعوذتين .

وقال السيوطي ما نصه : الذي ينشر له الصدر ما ذهب إليه البيهقي ، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال . ولا ينبغي أن يستدل بقراءة سور أو لا على أن ترتيبها كذلك . وحينئذ فلا يرد حديث قراءة النساء

قبل آل عمران ، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب . ولعله فعل ذلك لبيان الجواز « ١١ » .

والأمر على كل حال سهل ، حتى لقد حاول الزركشي في البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظياً فقال : والخلاف بين الفريقين - أي القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد ، والقائلين بأنه عن توقيف - لفظي ، لأن القائل بالثاني يقول : إنه رمز إليهم ذلك ، لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته ، ولهذا قال مالك : إنما ألّفوا القرآن على ما كانوا يسمعون من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور كان باجتهاد منهم ، قال الخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي ، أو بمجرد إسناد فعلي ، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر ، وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير « ١١ » .

احترام هذا الترتيب :

وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه ، خصوصاً في كتابه للمصاحف ، لأنه عن إجماع الصحابة ، والإجماع حجة . ولأن خلافه يجرّ إلى الفتنة ، ودَرْء الفتنة وسدّ ذرائع الفساد واجب .

أما ترتيب السور في التلاوة ، فليس بواجب ، إنما هو مندوب . وإليك ما قاله الإمام النووي في كتابه التبيان إذ جاء في هذا الموضوع بما نصه : « قال العلماء : الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة ، ثم البقرة ، ثم آل عمران ، ثم ما بعدها على الترتيب ، سواء أقرأ في الصلاة أم في غيرها ، حتى قال بعض أصحابنا : إذا قرأ في الركعة الأولى سورة « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة .

قال بعض أصحابنا : ويستحبُّ إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها . ودليل هذا أنَّ ترتيب المصحف إنما جُمِلَ هكذا لحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الأولى سورة السجدة ، وفي الثانية « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » . وصلاة العيد في الأولى « ق » ، وفي الثانية « اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ » . وركعتي الفجر في الأولى « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » وفي الثانية « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » . وركعات الوتر في الأولى « سَبِّحْ آمَنَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » وفي الثانية « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » وفي الثالثة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ .

ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى ، أو خالف الترتيب فقرأ سورة قبلها ، جاز ؛ فقد جاءت بذلك آثار كثيرة . وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف ، وفي الثانية بيوسف .

وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف . وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف . وبإسناده الصحيح عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً فقال : « ذلك منكوس القلب » .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعا كذاً ، لأنه يذهب بعض ضروب الإيجاز ، ويُرْبِلُ حكمة ترتيب الآيات . وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل وعن الإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك ، وأن مالكاً كان يعيبه ويقول : هذا عظيم . . وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن ، وليس هذا من الباب ، فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة ، على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم ، والله أعلم . اهـ رحمه الله .

شبهتان خفيفتان :

(الشبهة الأولى) ، يقولون : كيف كان ترتيب القرآن توقيفياً مع أن مصاحف

الصحابة كانت مختلفة ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القائلين بأن ترتيب السور كلها اجتهادى أما القائلون بأن منه اجتهادياً ومنه توقيفياً ، فمن السهل الجواب عنهم بأن الاختلاف بين الصحابة وقع فى القسم الاجتهادى لا التوقيفى . وأما القائلون بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فيمكن الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلموا التوقيف فيه . ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه ، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم ، وأخذوا بترتيب عثمان . ويهوّن الأمر فى اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية ، لم يكونوا يكتبونها للناس إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم ، فبدى أن الواحد منها لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردى ، وقد يفوته ما لم يفته سواء من تحقيق أدق أو علم أوسع . ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة ، وربما لم يبلغ صاحب ذلك المصحف نسخها . وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات ، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة . وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن فى نفس المصحف كما تقدم ذلك فى قنوت الحنفية الذى روى أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفد .

(الشبهة الثانية) يقولون : كيف يكون ترتيب القرآن توقيفياً على حين أن رواية

ابن عباس السابقة تصرح بأن عثمان لم يسمع فى شأن ترتيب الأنفال مع براءة شيئاً إنما هو اجتهاد ونظر منه ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القول بأن الترتيب اجتهدى ، ولا على القول بأن منه اجتهدا ومنه توقيفيا . أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن اجتهد عثمان كان فيما لم يرد فيه توقيف من الشارع .

أما القول بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فقد أجابوا على هذه الشبهة بجوابين :

(أولهما) : أن حديث ابن عباس هذا غير صحيح لأن الترمذى - وهو راويه - قال فى

تخرجه : إنه حسن غريب لا يعرف إلا من طريق يزيد الفارسى عن ابن عباس . ويزيد هذا مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذى انفرد به فى ترتيب القرآن .

(ثانيهما) : أنه على فرض صحته يجوز أن جواب عثمان لابن عباس كان قبل أن يعلم

بالتوقيف ثم علمه بعد ذلك . لكن يرد على هذا الجواب أن الرواية تفيد أن جواب عثمان

هذا كان بعد جمع القرآن وترتيب سورة ، فكيف كان توقيفيا وعثمان هو الجامع والمرتب

ولا يعلم دليل التوقيف ؟ .

المبحث العاشر

فى كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

١ - الكتابة

معروف أن الأمة العربية كانت مؤسومة بالأمية مشهورة بها لا تدرى ما الكتابة

ولا الخط . وجاء القرآن يتحدث عن أميتها هذه فقال : « هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ

رُسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا

مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ » .

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا أفراد قليل فى قریش ، تعلموا الخط ودرسوه قبيل الإسلام

وكان ذلك كان إرهاباً من الله وتمهيداً لمبعث النبي صلى الله عليه وسلم وتقرير دين الإسلام، وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن، لأن الكتابة أدعى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه .

وكادت تنفق كلمة المؤرخين على أن قريشاً في مكة لم تأخذ الخط إلا عن طريق حرب بن أمية بن عبد شمس . لكنهم اختلفوا فيمن أخذ عنه حرب . فرواية أبي عمرو الداني تذكر أنه تعلم الخط من عبد الله بن جدعان ، وفيها يقول زياد بن أنعم : « قلت لابن عباس : معاشر قريش هل كنتم تكتبون في الجاهلية بهذا الكتاب . العربي تجمعون فيه ما اجتمع ، وتفرقون فيه ما افترق ، هجاء بالالف واللام والميم ، والشكل والقطع ، وما يكتب به اليوم ؟ قال ابن عباس : نعم . قلت : فمن علمكم الكتابة ؟ قال : حرب بن أمية ، قلت : فمن علم حرب بن أمية ؟ قال : عبد الله بن جدعان ، قلت : فمن علم عبد الله بن جدعان ؟ قال : أهل الأنبار ، قلت : فمن علم أهل الأنبار ؟ قال : طاريء طراً عليهم من أهل اليمن من كندة ، قلت : فمن علم ذلك الطاريء ؟ قال : الخلدان بن الموم كان كاتب هود نبي الله عز وجل » .

أما رواية الكلبي فتقص علينا أن حرباً تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك ؛ وفيها يقول عوانة : « أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم ، مرامر بن مرة ، وأسلم بن سدره ، وكذا عامر بن جذرة ، وهم من عرب طي » تعلموه من كاتب الوحي لسيدنا هود عليه السلام ، ثم علموه أهل الأنبار ، ومنهم انتشرت الكتابة في العراق والحيرة وغيرها . فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل وكان له صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم في بلاد العراق ، فتعلم حرب منه الكتابة ، ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج الصهباء بنت حرب أخت أبي سفيان فتعلم منه جماعة من أهل مكة » اهـ .

ومن هنا وجد عدد يحذق الخط والكتابة قبيل الإسلام ، ولكنهم نزر يسير
بجانِب تلك الكثرة الغامرة من الأميين . وفي ذلك يمتنُّ رجل من أهل دومة الجندل
على قریش فيقول :

« لا تمجدوا نعاء بشرٍ عليكمو فقد كان ميمون النقيية أزهررا
أناكم بخط الجزم^(١) حتى حفظتمو من المال ما قد كان شقي مبعثرا
فأجريت الأقلام عوداً وبدأة وضاهيتمو كتاب كسرى وقيصرا
وأغنيتمو عن مسند الحى حمير وما زرت في الصحف أقلام حميرا »

أولئك أهل مكة . أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود ، وقد
دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وفيها يهودى يعلم الصبيان الكتابة ، وكان فيها بضعة
عشر رجلاً يحذقون الكتابة ، منهم المنذر بن عمرو ، وأبى بن وهب ، وعمرو بن سعيد
وزيد بن ثابت الذى تعلم كتابة اليهود بأمر من النبي ﷺ .

شأن الكتابة فى الإسلام :

ثم جاء الإسلام ، فخارب فيما حارب أمية العرب ، وعمل على محوها ، وطفق
يرفع من شأن الكتابة ويعلى من مقامها . وإن كنت فى شك ، فهذه أوائل آيات نزلن
من القرآن الكريم ، يشيد الحق فيها بالقلم ، وما يعلم الله عباده بوساطة القلم ، إذ يقول
جلت جكمته : « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ » إلى أن قال : « وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ،
الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » .

وهذه سورة « ن » يخالف العلى الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون ، إذ يقول « نَّ وَالْقَلَمِ
وَمَا يَسْطُرُونَ . مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ . » وهذا من أروع ألوان التنبيه إلى
جلال الخط والكتابة ومزاياها .

(١) سمي بالجزم لأنه جزم - أى قطع - من الخط المسمى بالسند ، وهو خط حمير .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع أصحابه دفعاً إلى أن يتعلموا الخطَّ ويحذقوا الكتابة ، ويهيئ لهم السبل بكل ما يستطيع من وسيلة مشروعة .

حتى لقد ورد أن المسلمين في غزوة بدر أسروا ستين مشركاً فكان مما يقبل الرسول صلى الله عليه وسلم في فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من أصحابه الكتابة والخط . وهكذا أعلن الرسول بعمله هذا أن القراءة والكتابة عديلان للحرية ، وهذا منتهى ما نصل إليه المهم في تحرير شعب أمي من رق الأمية .

وبمثل هذه الطريقة أخذت ظلمات الأمية تقبِّد بأفوار الإسلام شيئاً فشيئاً ، وحلَّ محلها العلم والكتابة والقراءة . وهذا من أدل الأدلة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية .

النبي ﷺ يقرأ ويكتب :

حتى لقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم عرف القراءة والكتابة في آخر أمره بعد أن قامت حجته . وعلت كلمته ، وعجز العرب في مقام التحدُّى عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الذي جاء به ، وكان الحكمة في ذلك هي الإشارة إلى شرف الخط والكتابة . وأن أمية الرسول صلى الله عليه وسلم في أول أمره إنما كانت حالاً وقتية اقتضاها إقامة الدليل والإعجاز واضحا على صدق محمد في نبوته ورسالته ، وأنه مبعوث الحق إلى خليفته ولو كان وقتئذ كاتباً قارئاً وهم أميون ، لراجت شبهتهم في أن ماجاء به نتيجة اطلاع ودرس ، وأثرُ نظر في الكتب وبُحث .

وفي هذا المعنى يقول سبحانه :

« وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَنْ لَا رِتَابَ

الْمُبْطُلُونَ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ * .

قال العلامة الألوسي بعد تفسيره لهذه الآية ما نصه : واختلف في أنه صلى الله عليه وسلم أكان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا ؟ فقيل إنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يحسن الكتابة ، واختاره البغوي في التهذيب ، وقال : إنه الأصح . وادعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها ، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية ، فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمر الارتياب^(١) تعرف الكتابة حينئذ . وروى ابن أبي شعبة وغيره : « ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ » ونقل هذا للشعبي فصدقه وقال : سمعت أقواما يقولونه وليس في الآية ما ينافيه . وروى ابن ماجه عن أنس قال : قال ﷺ : « رأيت ليلة أُسرى بي مكتوبا على باب الجنة : الصدقةُ بعشر أمثالها والقرضُ بثمانية عشر » .

ثم قال : ويشهد للكتابة أحاديث في صحيح البخاري وغيره كما ورد في صلح الحديبية : فأخذ رسول الله ﷺ الكتابَ وليس يحسنُ يكتبُ فكتبَ : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله « الحديث .

ومن ذهب إلى ذلك أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ، وأبو الفتح النيسابوري ، وأبو الوليد الباجي من المغاربة ، وحكاه عن السمناني . وصنف فيه كتابا ، وسبقه إليه ابن منية . ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمى بالزندقة وسب على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مدعاه ، وكتب به إلى علماء الأطراف ، فأجابوا بما يوافقه ، ومعرفة الكتاب بعد أميته صلى الله عليه وسلم لا تنافي المعجزة ، بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم .

(١) لعل مراده بهذه الكلمة ، ظهور فساد الارتياب وأنه لا قيمة له .

وقد ردَّ بعض الأجلة كتاب الباجي لما في الحديث الصحيح : « إنا أمة أمية » لا نكتب ولا نحسب . وقال : كل ما ورد في الحديث من قوله « كتب » فعناه أمر بالكتابة ، كما يقال : كتب السلطان بكذا الفلان . وتقديم قوله تعالى : « مِنْ قَبْلِهِ » على قوله سبحانه : « وَلَا تَخْطُوهُ » كالصريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكتب مطلقاً . وكون القيد المتوسط راجعاً لما بعده غير مطرد . وظنَّ بعض الأجلة رجوعه إلى ما قبله وما بعده ، فقال : يفهم من ذلك أنه عليه الصلاة والسلام كان قادراً على التلاوة والخط بعد إنزال الكتاب ، ولو لا هذا الاعتبار ، لكان الكلام خلوّاً عن الفائدة . وأنت تعلم أنه لو سلم ما ذكره من الرجوع ، لايتم أمر الإفادة إلا إذا قيل بحجية المفهوم ، والظان بمن لا يقول بحجتيه .

ثم قال الألوسي في تفنيد هذه الردود مانصه :

« ولا يخفى أن قوله عليه الصلاة والسلام : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » ليس نصّاً في استمرار نفي الكتابة عنه عليه الصلاة والسلام . ولعل ذلك باعتبار أنه بعث عليه الصلاة والسلام وهو وأكثر من بعث إليهم وهو بين ظهرانيهم من العرب أميون ، لا يكتبون ولا يحسبون ، فلا يضر عدم بقاء وصف الأمية في الأكثر بعد . وأما ما ذكر من تأويل كتب بأمر بالكتابة ، بخلاف الظاهر . وفي شرح صحيح مسلم للنووي عليه الرحمة نقلاً عن القاضي عياض ، إن قوله في الرواية التي ذكرناها : « ولا يحسن يكتب فكتب » كالنص في أنه ﷺ كتب بنفسه ، فالمدلول عنه إلى غيره مجاز لا ضرورة إليه ثم قال : « وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة ، وشنعت كل فرقة على الأخرى في هذا . فالحق تعالى أعلم » اهـ .

وأقول إن التشنيع ليس من أدب العلماء ولا من أدب الباحثين . والمسألة التي نحن بصدد حلها مسألة نظرية . والحكم في أمثالها يجب أن يكون لما رجح من الأدلة لاللهوى

والشهوة . ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء وهؤلاء نلاحظ أن أدلة أميته ﷺ قطعية يقينية . وأن أدلة كونه كتب وخطاً بيمينه ظنية غير يقينية ، ولم يدع أحد أنها قطعية يقينية . ثم إن التعارض ظاهرٌ فيما بين هذه وتلك . غير أنه تعارض ظاهريٌّ يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمية على أولى حالاته صلى الله عليه وسلم ، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته ؛ وذلك جمعاً بين الأدلة . ولا ريب أن الجمع بينها أهدى سبيلاً من إعمال البعض وإهمال البعض ، مادام في كلٍّ منها قوة الاستدلال ، وما دام الجمع ممكناً على أية حال . أما لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذٍ في قبول القطعي ورد الظني ؛ لأن الأول أقوى من الثاني « وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا » .. هذا هو الميزان الصحيح ، لدفع التعارض والترجيح ، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه ، « وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » .

كتابة القرآن :

بعد ما قصصنا عليكم من تلك الفضيلة التاريخية ، في الخطوط والكتابة العربية ، نلفت نظرك إلى أن كتابة القرآن ، وفيهاها بحثها في مبحث جمع القرآن (من ص ٢٣٢ إلى ص ٢٥٦) وذكرنا هناك كيف كتب القرآن ؟ وفيم كتب ؟ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم على عهد عثمان (رضي الله عنهما) .

ومنه تعلم أن عناية الرسول ﷺ وأصحابه بكتابة القرآن ، كانت عناية فائقة . يدلك على هذه العناية أن النبي ﷺ كان له كتاب يكتبون الوحي ، منهم الأربعة الخلفاء ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت ابن قيس ، وأرقم بن أبي ، وحنظلة بن الربيع ، وغيرهم . فكان ﷺ إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كتّابه هؤلاء ، وبأمره بكتابة ما نزل عليه ، ولو كان كلمة ، كما روى أنه

لما نزل عليه قوله تعالى : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ » قال ابن أم مكتوم وعبد الله ابن جحش : يا رسول الله، إنا أعميان، فهل لنا رخصة ؟ فأنزل الله « غير أولي الضرر » . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ائتموني بالكتف والدواة » وأمر زيداً أن يكتبها . فكتبها فقال زيد « كأنى أنظرُ إلى موضعها عند صدع الكتف » . ورواية البخاري اقتضت هنا على عبد الله بن أم مكتوم وليس فيها ابن جحش .

ولعلك لم تنس حديث ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب ، فقال : « ضعوا هذه في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا » . وقوله صلى الله عليه وسلم « من كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحاه » وقول أبي بكر لزيد ابن ثابت : إنك رجلٌ شابٌّ لا تهملُك . وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ . أضف إلى ذلك أن الصحابة كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسر لهم حتى في العظام والرقاع وجريد النخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك مما يدلُّ على عظيم بلائهم في هذا الأمر الجلل ! (رضى الله عنهم أجمعين) .

ب - رسم المصحف

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضى الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه . والأصل في المکتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق ، من غير زيادة ولا نقص ، ولا تبديل ولا تغيير . لكن للمصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل ، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق ، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد .

وقد عني العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات التي جاء خطها على غير مقياس لفظها . وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ ألف فيه كتابه المسمى «المقنع» . ومنهم العلامة أبو عباس المراكشي إذ ألف كتاباً أسماه : «عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل» . ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي إذ نظم أرجوزة سماها «الأولو المنظوم في ذكر جملة من الرسوم» ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقاريء بالديار المصرية ، فشرح تلك المنظومة ، وذيّل الشرح بكتاب سماه «مرشد الخيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن» .

قواعد رسم المصحف :

وللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه ، حصرها علماء الفن في ست قواعد ، وهي الحذف ، والزيادة ، والهمز ، والبديل ، والفصل والوصل ، وما فيه قراءتان فقرئ على إحداها . وهالك شيئاً عنها بالإجمال ، ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط في عصرنا على بال منك :-

(قاعدة الحذف) : خلاصتها أن الألف تحذف من ياء النداء نحو «يأيها الناس»

وَمِنْ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ « هَأَنْتُمْ » وَمِنْ كَلِمَةِ « نَا » إِذَا وَلِيَهَا ضَمِيرُ نَحْوِ « أَنْجَيْنَاكُمْ » ^(١) وَمِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ « اللَّهُ » ، وَمِنْ كَلِمَةِ « إِلَه » ، وَمِنْ لَفْظِي « الرَّحْمَنُ ، وَسُبْحَانَ » ، وَبَعْدَ لَامِ نَحْوِ كَلِمَةِ « خِلَافٍ » وَبَيْنَ اللَّامَيْنِ فِي نَحْوِ « السَّكَلَالَةِ » وَمِنْ كُلِّ مُشْتَقٍّ نَحْوِ « رَجُلَانِ » ، وَمِنْ كُلِّ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ لِمَذْكَرٍ أَوْ لِمَوْثَقٍ نَحْوِ « سَمَاعُونَ ، الْمَوْلَمَاتِ » ، وَمِنْ كُلِّ جَمْعٍ عَلَى وَزْنِ مَفَاعِلٍ وَشَبِيهِهِ نَحْوِ « الْمَسَاجِدِ ، وَالنَّصَارَى » ، وَمِنْ كُلِّ عَدَدٍ نَحْوِ « ثَلَاثَ » . وَمِنْ الْبَسْمَلَةِ ، وَمِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْ سَأَلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، (إِلَّا مَا اسْتَنْتَنِي مِنْ هَذَا كُلِّهِ) . وَتَحْذِفُ الْيَاءَ مِنْ كُلِّ مَنْقُوصٍ مَنْوًى رَفْعًا وَجَرًّا ، نَحْوُ « غَيْرَ بَاقٍ وَلَا عَادٍ » . وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ : « أَطِيعُونَ ، اتَّقُونَ ، خَافُونَ ، أَزْهَبُونَ ، فَأَرْسِلُونِ ، وَاعْبُدُونِ » ، (إِلَّا مَا اسْتَنْتَنِي) .

وَتَحْذِفُ الْوَاوَ : إِذَا وَقَعَتْ مَعَ وَاوٍ أُخْرَى فِي نَحْوِ : « لَا يَسْتَوُونَ » ، فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ .

وَتَحْذِفُ اللَّامَ : إِذَا كَانَتْ مَدْغَمَةً فِي مِثْلِهَا نَحْوِ « اللَّيْلِ ، وَالَّذِي » (إِلَّا مَا اسْتَنْتَنِي) . وَهَنَّاكَ حَذْفُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَاعِدَةِ كَحْذِفِ الْأَلْفَ مِنْ كَلِمَةِ « مَالِكٌ » وَكَحْذِفِ الْيَاءَ مِنْ « إِبْرَاهِيمَ » ، وَكَحْذِفِ الْوَاوَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةِ : « وَيَدْعُو الْإِنْسَانَ ، وَيَمْجُو اللَّهُ الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ ، سَنَدْعُو الزَّبَانِيَّةَ » .

(قَاعِدَةُ الزِّيَادَةِ) . خِلَاصُهَا أَنَّ الْأَلْفَ تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي آخِرِ كُلِّ اسْمٍ مَجْمُوعٍ أَوْ فِي حَكْمِ الْمَجْمُوعِ ، نَحْوُ : « مُلَاقُوا رَبَّهُمْ » ، بَنُوا إِسْرَائِيلَ ، أَوَلُوا الْأَنْبِيَاءَ . وَبَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمَرْسُومَةِ وَاوٍ نَحْوُ « تَالَهُ تَفْتَأُ » فَإِنَّهَا تَرْسَمُ هَكَذَا : « تَالَهُ تَفْتَوُا » . وَفِي كَلِمَاتِ « مِائَةٌ ، وَمِائَتَيْنِ ، وَالظُّنُونُ ، وَالرَّسُولُ ، وَالسَّبِيلُ » ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا » . « وَأَطْمَنَا الرَّسُولَا » . « فَأَضْلُونَا السَّبِيلَا » .

(١) كُلُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ تَرْسَمُ بِدُونِ أَلْفٍ هَكَذَا : أَنْجَيْنَكُمْ . إِلَه . الرَّحْمَن . إلخ .

وتزاد الياء في هذه الكلمات: «نَبَأٌ، آثَاءٌ، مِنْ تِلْقَاءٍ. بِأَيْكُمْ اللَّفْتُونَ، بِأَيْدٍ»
من قوله تعالى: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ».

وتزاد الواو في نحو «أُولُو، أُولَئِكَ، أَوْلَاءٌ، أُولَاتٍ».

«قاعدة الهمز» خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها
نحو «أَنْذَنْ، أَوْثَمِينَ الْبُشَاءَ»، (إلا ما استثنى). أما الهمزة المتحركة، فإن كانت
أول الكلمة واتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، سواء أكانت مفتوحة أم
مكسورة نحو «أَيُّوبُ، أُولُو، إِذَا، سَأَصْرَفُ، سَأُنْزِلُ، فَبِأَيِّ» (إلا ما استثنى).
وإن كانت الهمزة وسطاً، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها، نحو «سَأَلُ،
سُئِلَ، تَقْرَؤُهُ» (إلا ما استثنى). وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة
ما قبلها نحو «سَبَأُ، شَاطِئُ، أُولُؤُ» (إلا ما استثنى) وإن سكن ما قبلها حذفت^(١) نحو
«مِلْءُ الْأَرْضِ، يُخْرِجُ الْخَبْءَ» (إلا ما استثنى). والمستثنيات كثيرة في الكل.
(قاعدة البدل): خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتفخيم في مثل الصلاة والزكاة
والحياة، (إلا ما استثنى) وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو «يَتَوَفَّأَكُمُ، يَأْخَسِرَتَا
يَأْسَاءُ». وكذلك ترسم الألف ياء في هذه الكلمات: «إِلَى، عَلَى، أُنَى—بمعنى كيف؟—
مَتَى، بَلَى، حَتَّى، لَدَى» ما عدا «لَدَى الْبَابِ» في سورة يوسف، فإنها ترسم ألفاً.
وترسم النون ألفاً في نون التوكيد الخفيفة، وفي كلمة «إِذَنْ».

وترسم هاء التأنيث تاء مفتوحة في كلمة «رَحْمَتُ» بالبقرة والأعراف، وهود
ومريم، والروم، والزخرف. وفي كلمة «نِعْمَةُ» بالبقرة، وآل عمران، والمائدة،
وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وقاطر، والطور. وفي كلمة «لَعْنَةُ اللَّهِ». وفي كلمة

(١) أي حذفت من الحرف ورسمت مفردة.

معصية « بسورة قلم سمع . وفي هذه الكلمات : « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ، قُرَّةَ عَيْنٍ ، جَنَّةُ نَعِيمٍ ، يَقِيَّةُ اللَّهِ » وفي كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو « أَمْرَأَةُ عِرَّانَ ، أَمْرَأَةُ نُوحٍ » وفي غير ذلك .

(قاعدة الوصل والفصل) : خلاصتها أن كلمة « أَنْ » بفتح الهمزة توصل بكلمة « لا » إذا وقعت بعدها . ويستثنى من ذلك عشرة مواضع . منها : « أَنْ لَا تَقُولُوا ، أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ » .

وكلمة « مِنْ » توصل بكلمة « ما » إذا وقعت بعدها . ويستثنى « مِنْ مَمْلَكَتِ أَيْمَانُكُم » في الفساد والروم ، « وَمِنْ مَارَزَقْنَاكُمْ » في سورة المنافقين .
وكلمة « مِنْ » توصل بكلمة « مَنْ » مطلقا .

وكلمة « عَنْ » توصل بكلمة « ما » . إلا قوله سبحانه « عَنْ مَا هُوَ عَنْهُ » .
وكلمة « إِنْ » بالكسر توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه :
وَإِنْ مَارِئُ بَنِكَ .

وكلمة « أَنْ » بالفتح توصل بكلمة « ما » مطلقا من غير استثناء .
وكلمة « كُلَّ » توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه « كُلَّ مَارْدُوا إِلَى الْفِتْنَةِ ، مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ » .

وتوصل كلمات « نَعِمًا ، وَرَبَّمَا ، وَكَأَنَّمَا ، وَيَكُنَّ » ونحوها .
(قاعدة ما فيه قراءتان) خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين ، تكتب برسم أحدهما ، كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف وهي : مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ، يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَوَاعَدْنَا مَوْسَى ، تُفَادُوهُمْ ، ونحوها ، وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها . وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة ، وهي غِيَاثَةُ الْجُبِّ ، أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً في المنكبات « ثَمَرَةٍ مِنْ أَكَامِيهَا » في فصلت ، « وَهُمْ فِي الْعُرْفَةِ آمِنُونَ »

في « سبأ » . وذلك لأنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد . وغير هذا كثير ، وحسبنا ما ذكرناه للتبثيل والتنوير .

مزايا الرسم العثماني :

لهذا الرسم مزايا وفوائد :

(الفائدة الأولى) الدلالة في في القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان ، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر ، كتبت بصورة تحتل هاتين القراءتين أو الأكثر . فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل ، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل . وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به ، مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعددة قوله تعالى : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أِن » رُسمت في المصحف العثماني هكذا : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أ » من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف في نوني إِنْ وهذان ، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هذان .

وحجىء الرسم كما ترى ، كان صالحاً عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلها بأسانيدهم صحيحة . (أولها) قراءة نافع ومن معه إذ يشددون نون « إِنْ » ويخففون « هذان » بالألف .

(ثانيها) : قراءة ابن كثير وحده إذ يخفف النون في « إِنْ » ويشدد النون في « هذان » .

(ثالثها) قراءة حفص إذ يخفف النون في « إِنْ » و « هذان » بالألف .

(رابعها) : قراءة أبي عمرو بتشديد « إِبْ » وبالياء وتخفيف النون في « هذين » فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان في قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظراً وأهدى سبيلاً .

القاعدة الثانية :

إفادة المعاني المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة ، وذلك نحو قطع كلمة « أم » في قوله تعالى : « أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا » ووصلها في قوله تعالى : « أَمْ مَنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » إذ كتبت هكذا « أمن » بإدغام الميم الأولى في الثانية وكتابتهما ميماً واحدة مشددة ، فقطع أم الأولى في الكتابة للدلالة على أنها أم المنقطعة التي بمعنى بل ووصل أم الثانية للدلالة على أنها ليست كذلك .

القاعدة الثالثة :

الدلالة على معنى خفي دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة « أيدٍ » من قوله تعالى : « وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ » إذ كتبت هكذا « بأيدٍ » وذلك للإيحاء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهي : زيادة الميم تدل على زيادة المعنى .

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهي :

« وَيَدْعُو الْإِنْسَانُ ، وَيَمْخُو اللَّهُ الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِ ، سَنَدْعُوا الزَّبَانِيَةَ » فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا : « وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ ، وَيَمْخُ اللَّهُ ، الْبَاطِلَ ، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ، سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ » ولكن من غير شط ولا شكل في الجميع .

قالوا : والسُرُّ في حذفها من « وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ » هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير ! بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير . والسُرُّ في حذفها من « وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ » الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله .

والسُرُّ في حذفها من « يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ » الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين . والسُرُّ في حذفها من « سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ » الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش ! ويجمع هذه الأسرار قول المراكشي :
« والسُرُّ في حذفها من هذه الأربعة سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل للتأثر به في الوجود » اهـ .

الفائدة الرابعة :

الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه « وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى » إذ تكتب هكذا « وَإِيتَائِي ذِي الْقُرْبَى » ومثل كتابة الضمة واواً في قوله سبحانه : « سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ » إذ تكتب هكذا (سأوريكم) ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبها هكذا : « الصلوة ، الزكوة » ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو . (من غير نقط ولا شكل كما سبق) .

الفائدة الخامسة :

إفادة بعض اللغات الفصيحة ، مثل كتابة هاء التانيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيبي ، وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع . ومثل قوله سبحانه : « يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا إِلَّا بِإِذْنِهِ » كتبت بحذف الياء هكذا « بَاتِ » للدلالة على لغة هذيل .

الفائدة السادسة :

حملُ الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال ، ولا يتكلموا على هذا الرسم العثماني الذي جاء غير مطابق للنطق الصحيح في الجملة . وينضوى تحت هذه الفائدة مزيتان : (إحداهما) التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله ونجويدم . فإن ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المصحف ، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابه . فقد تخطى المطبعة في الطبع ، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده ، كالقلقلة والإظهار والإخفاء والإدغام والروم والإشمام ونحوها ، فضلاً عن خفاء تطبيقتها .

ولهذا قرّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها . بل لابد من التثبت في الأداء والقراءة ، بالأخذ عن حافظٍ ثقة . وإن كنت في شكٍ قل لي بربك : هل يستطيع المصحف وحده بأي رسم يكون ، أن يدل قارئاً أبداً كان على النطق الصحيح بفوائح السور الكريمة ؟ مثل « كهيعص حم عسق ، طسم » ؟ ؟ ؟ ومن هذا الباب الروم والإشمام في قوله سبحانه « مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ » من كلمة « لَا تَأْمَنَّا » !

(المزية الثانية) اتصال السند برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وتلك خاصّة من خواص هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم . قال ابن حزم : « نَقُلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، خصّ الله به المسلمين دون سائر الملل . وأما مع الإرسال والإعصال فيوجد في كثير من كتب اليهود ، ولكن لا يقربون فيه من موسى قريباً من محمد صلى الله عليه وسلم . بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عمراً . إنما يبلغون إلى شمعون ونحوه . ثم قال : وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق . وأما

النقل المشتمل على طريق فيه كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى، وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعي، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص . ا . هـ

هل رسم المصحف توقيفي؟

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة :

(الرأي الأول) : أنه توقيفي لا يجوز مخالفته . وذلك مذهب الجمهور . واستدلوا بأن النبي ﷺ كان له كُتَّاب يكتبون الوحي ، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرَّهم الرسول على كتابتهم ، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه السكتبة لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل . بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع الدستور لكتاب الوحي في رسم القرآن وكتابته . ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتبة الوحي : « أَلَيْسَ اللَّهُ وَاهٌ وَحَرَفِ الْقَلَمِ وَأَنْصَبَ الْبَاءَ ، وَفَرَّقِ السَّيْنَ ، وَلَا تُعَوِّرِ أَلِيمَ ، وَحَسِّنِ اللَّهَ ، وَمُدِّ الرَّحْمَنَ ، وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ ، وَضَعْ قَلَمَكَ عَلَى أَذُنِكَ الْيُسْرَى ، فَإِنَّهُ أَذْكَرُ لَكَ » .

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف ، ثم حذا حذوه عثمان في خلافته ، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك السكتبة وأقر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين ، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين ، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم ، ولم ينقل أن أحداً منهم فهِكَّرَ أن يستبدل به رسماً آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف ، ونشاط التدوين ، وتقدم العلوم . بل بقي الرسم العثماني محترماً متبعاً في كتابة المصاحف لا يُمسُّ استقلاله ، ولا يُباح حمله ! .

وملخص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية ، ظفر بأمور كل واحد منها يجعله

جديراً بالتقدير ووجوب الاتباع . تلك الأمور هي إقرار الرسول ﷺ عليه ، وأمره بدستوره . وإجماع الصحابة - وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي - عليه ، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين !

وأنت خير بأن اتباع الرسول واجب فيما أمر به أو أقر عليه؛ لقوله تعالى : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » والاهتداء بهدى الصحابة واجب خصوصاً الخلفاء الراشدين ، لحديث العزْبَاض بن سارية وفيه يقول صلى الله عليه وسلم « فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، فَمَعْلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَصُوا عَلَيْهَا بِالْبُغَاةِ » ولا ريب أن إجماع الأمة في أي عصر واجب الاتباع ، خصوصاً العصر الأول . قال تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا » .

وعن حكي إجماع الأمة على ما كتَبَ عثمان ، صاحب المفتح إذ يروى بإسناده إلى مصعب بن سعد قال : « أدركتُ الناسَ حين شَقَّقَ عثمان رضى الله عنه المصاحف ، فأعجبهم ذلك ولم يعبه أحدٌ » وكذلك يروى شارح العقيلة عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفًا ، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم . ولم يُعرف أن أحداً خالف في رسم هذه المصاحف العثمانية .

وانعقاد الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها . ويرحم الله الإمام الخراز إذ يقول :

«وبعد جرده الإمام في مصحف ليقضى الأناض
ولا يكون بعده اضطراب وكان فيما قد رأى صواب

وقصة اختلافهم شهيرة كقصة اليمامة المسيرة
فبينى لأجلِ ذا أن نقتفى مرسوم ما أصله في المصحف
ونقتدى بفعله وما رأى في جعله لمن يخط ملجأ ،

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني :

روى السخاوي بسنده أن مالكا رحمه الله سئل : أرايت من استكتب مصحفاً
أترى أن يكتب على ما استعده الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لأرى ذلك ، ولكن
يكتب على الكتابة الأولى . قال السخاوي : والذي ذهب إليه مالك هو الحق ، إذ فيه
بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأخرى بعد
الأخرى . إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى .

وقال أبو عمرو الداني : لا يخالف لمالك من علماء الأمة في ذلك . وقال أبو عمرو
الداني أيضاً : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف ، أترى أن يغير
من المصحف إذا وجد فيه كذلك ؟ قال : لا . قال أبو عمرو : يعنى الألف والواو المزيدين
في الرسم العدومتين في اللفظ نحو « أولوا » .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ألف
أو ياء أو غير ذلك .

وجاء في حواشي المنهج في فقه الشافعية ما نصه : « كلمة الربا تكتب بالواو
والألف كما جاء في الرسم العثماني ، ولا تكتب في القرآن بالياء أو الألف ، لأن رسمه
سنة متبعة » .

وجاء في المحيط البرهاني في فقه الحنفية ما نصه « إنه ينبغي ألا يكتب المصحف
بغير الرسم العثماني » .

وقال العلامة نظام الدين النيسابوري مانصه: «وقال جماعة من الأئمة إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا للرسم في خط المصحف؛ فإنه رسم زيد بن ثابت، وكان أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه». وقال البيهقي في شمع الإيمان: «من كتب مصحفًا ينبغي أن يحافظ على المصاحف الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئًا؛ فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم». اهـ.

ويمكن مناقشة هذا الرأي الأول بأن الأدلة التي ساقوها لاتدل على تحريم كتابة القرآن بغير هذا الرسم؛ إذ ليس فيها زجر الإثم ووعيده، ولا نهى الحرام وتهديده، إنما قصارها الدلالة على جواز الكتابة بالرسم العثماني ووجاهته ودقته. وذلك محل اتفاق وتسليم.

الرأي الثاني:

أن رسم المصاحف اصطلاحى لاتوقيفى، وعليه فتجاوز مخالفته. ومن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته. ومن تحمس له القاضى أبوبكر فى الانتصار؛ إذ يقول مانصه:

«وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطّ المصاحف رسمًا بعينه دون غيره أوجب عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف. وليس فى نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا فى إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية.

بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعله بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال. ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوّج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والمجاء القديمين؛ وجاز أن يكتب بالخطوط والمجاء الحديثة، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأنيب ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حدة محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دالٌّ على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أى صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه. وأنى له ذلك؟ اه بتلخيص.

ونقش هذا المذهب:

(أولاً): بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم. وهامى بين يديك عن

كُتُب، بعضها من السنة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(ثانياً): أن ما ادّعاه من أنه ليس في نصوص السنة ما يوجب ذلك وبديل عليه مردود

بما سبق من إقرار الرسول كُتَاب الوحي على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذي كتب

المصحف لأبي بكر وكتب للمصاحف لثمان، والحديث الأنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية: «أَلَيْسَ الدَّوَاةَ وَحَرَفِ الْقَلَمِ الْحُ». فإنه حجة على أنه ﷺ كان واضع دستور الرسم لهم. (ثالثاً) أن قول القاضي أبي بكر: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف» الخ لا بُدَّ له بعد قيام الإجماع وانقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفي وهو رسم عثمان على ماقرروه هناك.

وتزيدك هنا ما ذكره العلامة ابن المبارك نقلاً عن العارف بالله شيخه عبدالعزيز الدباغ إذ يقول في كتابه الإبريز ما نصه: «رسم القرآن سرٌّ من أسرار الله الشاهدة وكال الرفعة، قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو «الصلاة، والزكاة، والحياة، ومِسْكَاة». وزيادة الواو في «سَاورِكُمْ، وأُولَئِكَ، وأولاء، وأولات». وكالياء في نحو «هُدْيُهُمْ، ومَلَانَهُ، وبِأَيْبُكُمْ، وبِأَيْبِدِهِ». هذا كله صادر من النبي صلى الله عليه وسلم، أو من الصحابة؟ فقال: «هو صادر من النبي ﷺ وهو الذي أمر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه من النبي» فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخصوا في أمر الرسم وقالوا: إنما هو اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية. وإنما صدر ذلك من الصحابة لأن قريشاً تعلموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة ينطقون بالواو في الربا، فكتبوا على وفق منطقتهم. وأما قريش فإنهم ينطقون فيه بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليد لهم، حتى قال القاضي أبو بكر البلاقاني: كل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على ذلك؟. فقال:-

«ما للصحابة ولا للغيرهم في رسم القرآن ولا شمعة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها، لأسرار

لا تهتدى إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خَصَّ الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية . وكما أن نظم القرآن معجز ، فرسمه أيضاً معجزاً وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف في « مائة » دون « فئة » . وإلى سر زيادة الياء في « بَأْيِدِ وَايَّيْكُمْ » ؟ أم كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في « سَمَوْا » بالحج، ونقصانها من « سَعَوْا » بسبأ ؟ وإلى سر زيادتها في « عَمَّوْا » حيث كان ، ونقصانها من « عَمَّوْا » في الفرقان ؟ وإلى سر زيادتها في « آمَنُوا » ، وإسقاطها من « بَأَوْ ، جَاوْ ، تَبَوَّؤْ ، فَاوْ » بالبقرة ؟ وإلى سر زيادتها « يَمْعُوْا الَّذِي » ، ونقصانها من « يعفو عنهم » في النساء ؟ أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض ، كحذف الألف من « قُرْءَانَا » بيوسف والزخرف ، وإثباتها في سائر المواضع ؟ وإثبات الألف بعد واو « سموات » في فصلت وحذفها من غيرها . وإثبات الألف في « الميعاد » مطلقاً ، وحذفها من الموضع الذي في الأنفال وإثبات الألف في « سِرَاجَا » حيثما وقع ، وحذفه من موضع الفرقان وكيف تتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها في بعض ؟ فكل ذلك لأسرار إلهية ، وأغراض نبوية . وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الرباني ، فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المقطعة التي في أوائل السور ، فإن لها أسراراً عظيمة ، ومعاني كثيرة . وأكثر الناس لا يهتمون إلى أسرارها ، ولا يدركون شيئاً من المعاني الإلهية التي أشير إليها ! فكذلك أمر الرسم الذي في القرآن حرفاً بحرف .

وأما قول من قال : إن الصحابة اصطَلَحُوا على أمر الرسم المذكور ، فلا يخفى ما في كلامه من البطلان ، لأن القرآن كتب في زمان النبي ﷺ وبين يديه . وحينئذ فلا يخلو ما اصطَلَحَ عليه الصحابة ، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها ، فإن كان عينها

بطل الاصطلاح ، لأن أسبقية النبي ﷺ تنافي ذلك وتوجب الانبعاث . وإن كان غير ذلك فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسي مثلاً ، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى ؟ فلا يصح ذلك لوجهين : (أحدهما) نسبة الصحابة إلى المخالفة ، وذلك محال ، (ثانيهما) : أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن ولا نقصان حرف منه . وما بين الدفتين كلام الله عز وجل ، فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً ، ولم يزد الألف في «مائة» ولا في «ولأضعوا» ولا الياء في «بأيد» ونحو ذلك ، والصحابة عاكسوه في ذلك وخلفوه ، لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة والنقصان ، ووقفوا فيما أجمعوا عليه وغيرهم على ملأ يحل لأخذ فعله ، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين ، لأننا مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي ﷺ وعلى ما عنده وأنها ليست بوحي ولا من عند الله ولا نعلمها بعينها ، شككنا في الجميع . ولئن جوزنا لصحابي أن يزيد في كتابته حرفاً ليس بوحي ، لزمنا أن يجوز لصحابي آخر نقصان حرف من الوحي ، إذ لا فرق بينهما ، وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية !

ثم قال ابن المبارك بعد كلام . . . فقلت له : فإن كان الرسم توقيفياً بوحي إلى النبي ﷺ وأنه كالألفاظ القرآن فلم لم ينقل تواتراً حتى ترتفع عنه الريبة وتطئن به القلوب كالألفاظ القرآن ؟ فإنه ما من حرف إلا وقد نقل تواتراً لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب . وأما الرسم فإنه إما نقل بالآحاد ، كما يعلم من الكتب الموضوعة فيه . وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النقلة في كثير منه . وكيف تضع الأمة شيئاً من الوحي ؟ . فقال : « ما ضيعت الأمة شيئاً من الوحي ، والقرآن بحمد الله محفوظ ألفاظاً ورسمًا . فأهل العرفان والشهود والعيان ، حفظوا ألفاظه ورسمه ، ولم يضيعوا منها شعرة واحدة ، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذي هو فوق التواتر . وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر واختلافهم

في بعض حروف الرسم لا يقدح ولا يصير الأمة مضیعة ، كما لا یضر جهل العامة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه « ١٥١ .

الرأى الثالث :

یمیل صاحب التبیان ومن قبله صاحب البرهان ، إلى ما يفهم من كلام العز ابن عبد السلام ، من أنه يجوز بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات للمعرفة الشائعة عندهم ، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول ، لثلا یوقع في تغییر من الجهال . ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني ، كأثر من الآثار النفیسة الموروثة عن سلفنا الصالح ، فلا یهمل مراعاة لجهل الجاهلین ، بل یبقى فی أیدی العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض . وهاك عبارة التبیان في هذا المقام إذ یقول ما نصه :

وأما كتابته (أى المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء ، فقد جرى علیه أهل المشرق ، بناء على كونها أبعد من اللبس ، وتحاماه أهل المغرب بناء على قول الإمام مالك وقد سئل . هل یكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء ؟ فقال : « لا : إلا على السكتبة الأولى » . قال فی البرهان : قلت : وهذا كان فی الصدر الأول ، والعلم حی غض . وأما الآن فقد یخشى الالتباس ، ولهذا قال الشیخ عز الدین بن عبد السلام : « لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة ، لثلا یوقع في تغییر من الجهال . ولكن لا ینبغی إجراء هذا على إطلاقه ، لثلا یؤدى إلى دروس العلم . وشيء قد أحكمته القدماء لا یترك مراعاة لجهل الجاهلین . » وإن تخلو الأرض من قائم لله بحجة « ١٥١ .

أقول : وهذا الرأى یقوم على رعاية الاحتیاط للقرآن من ناحیتین : ناحية كتابته في كل عصر بالرسم المعروف فيه ، إبعاداً للناس عن اللبس والخطأ فی القرآن ، وناحية إبقاء

رسمه الأول المأثور ، يقرؤه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس . ولا شك أن الاحتياط
مطلب ديني جليل ، خصوصاً في جانب حماية التنزيل .

ج - الشبهات التي أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه

الشبهة الأولى :

يقولون : روى عن عثمان أنه حين عرض عليه المصحف قال : « أحسنتم وأجملتم ،
إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها » .

ويقولون : روى عن عكرمة أنه قال : « لما كتبت المصاحف عرضت على
عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال : لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو
قال : ستعربها بألسنتها . لو كان الكاتب من ثقيف والملى من هذيل لم توجد فيه
هذه الحروف .

أورد أعداء الإسلام هاتين الروایتين وقالوا : إنهما طعنان صريحان في
رسم المصحف ، فكيف يكون مصحف عثمان وجمعه للقرآن ، موضع ثقة ،
وإجماع من الصحابة ؟ وكيف يكون توقيفاً ؟ وهذا عثمان نفسه يقول بملء فيه :
« إن فيه لحناً » .

ونجيب على هذه الشبهة أولاً : بأن ما جاء في هاتين الروایتين ضعيف الإسناد ،
وأن فيهما اضطراباً وانقطاعاً . . قال العلامة الألوسي في تفسيره : « إن ذلك لم يصح
عن عثمان أصلاً » اهـ ولعلك تلمح معي دليل سقوط هاتين الروایتين مائلاً فيهما

من جراء هذا التناقض الظاهر بين وصفهما نسخ المصحف بأنهم أحسنوا وأجلوا ،
ووصفهما المصحف الذى نسخوه بأن فيه لحناً . وهل يقال للذين لحنوا فى المصحف :
أحسنتم وأجلتم ؟ .

اللهم إلا إذا كان المراد معنى آخر .

ثانياً : أن المعروف عن عثمان فى دقته وكال ضبطه وتحريه يجعل صدور أمثال
هاتين الروایتين من المستحيل عليه . انظر إلى ما سبق من دستوره فى جمع القرآن .
ثم انظر إلى ما أخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن بن هانىء مولى عثمان قال : كنت
عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلنى بكتف شاة إلى أبى بن كعب فيها « لم
يَقْسَن » وفيها « لَا تَبْدِلْ لِخَلْقِ » وفيها « فَأَمِهْلِ السَّكَافِرِينَ » فدعا بدواة فحبا
أحد اللامين وكتب « نَخْلَقُ اللَّهَ » وحبا « فَأَمِهْل » وكتب « فَمَهْل » وكتب « لم يَتَسَنَّهُ »
فألحق فيها الماء .

قال ابن الأنبارى : فكيف يدعى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه ؟ وهو يوقف على
ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه ، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب
وتخليده .

ثالثاً : على فرض صحة ما ذكر يمكن أن نؤوله بما يتفق والصحيح للتواتر عن عثمان
فى نسخ المصاحف وجمع القرآن ، ومن نهاية التثبت والدقة والضبط .

وذلك بأن يراد بكلمة « لحناً » فى الروایتين المذكورتين قراءة ولغة . والمعنى أن فى
القرآن ورسم مصحفه وجهاً فى القراءة لاتلين به السنة العرب جميعاً ، ولكنها لاتلبث أن
تلين به السنة جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه . وقد ضرب بعض أجلاء
العلماء لذلك مثلاً كلمة (الصراط) بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملاً
بالرسم ، وبالسين عملاً بالأصل .

الشبهة الثانية :

يقولون : روى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ويقول « هُوَ مِنْ لَحْنِ الْكِتَابِ » .

والجواب : على غرار ما سبق ، أى أن ابن جبير لا يريد بكلمة « لحن » الخطأ . إنما يريد بها اللغة والوجه في القراءة على حد قوله تعالى : « وَاتَّعَزَّزْتُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ » . والدليل على هذا التوجيه أن سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ : « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ، فلو كان يريد باللحن الخطأ ماضى لنفسه هذه القراءة . وكيف يرضى ما يعتقد أنه خطأ ؟

وهذه الكلمة في آية من سورة النساء ونصها : « لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . أُولَٰئِكَ سَنُوْثِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيْمًا » فكلمة « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » قرأها الجمهور بالياء منصوباً كما ترى . وقرأها جماعة بالواو ، منهم أبو عمرو في رواية بونس وهارون عنه . ولكل من القراءتين وجه صحيح فصيح في اللغة العربية ، فالنصب مخرج على المدح ، والتقدير « وأمدح المقيمين الصلاة » . والرفع مخرج على العطف ، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى .

الشبهة الثالثة :

يقولون : ألا يسكني في الطمن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس في قوله تعالى : « حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا » أنه قال : إن الكاتب أخطأ والصواب : « حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا » .

ونجيب (أولاً) بما أجاب به أبو حيان إذ يقول ما نصه : إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك ، فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين ، وابن عباس برىء من ذلك القول ١٥٠ .

(ثانياً) بما أخرجه ابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسّر « تَسْتَأْنِسُوا » فقال : أى تستأذنون من يملك الإذن من أصحابها يعنى أصحاب البيوت .

(ثالثاً) أن القراء لم يرووا غير قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » فلو كان ذلك النقل صحيحاً عن ابن عباس لنقلوا عنه أنه قرأ « تَسْتَأْذِنُوا » .

(رابعاً) إذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح عن ابن عباس ، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصحة ، لأنه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » والقاعدة أن معارض القاطع ساقط ، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يعول عليها .

الشبهة الرابعة :

يقولون : ألا يكفي في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس أيضاً أنه قرأ « أَفَلَمْ يَذَّبَيْنِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً » . فقيل له : إنها في المصحف « أَفَلَمْ يَهْدِ الَّذِينَ آمَنُوا » فقال : أظن الكاتب كتبها وهو ناعس . ونجيب : بأنه لم يصح ذلك عن ابن عباس . قال أبو حيان : بل هو قول ملحد زنديق . وقال الزمخشري : ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكيف يخفى هذا ؟ حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام (أى المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان ، وكان متقلبا بين أيدي أولئك الأعلام ، الخطاطين

لدين الله المهيمنين عليه ، لا يفلون عن جلاله ودقائه ، خصوصاً عن القانون الذى إليه المرجع ، والقاعدة التى أقيم عليها البناء ؟ هذا والله فِرْيَةٌ ، ما فيها مِرْيَةٌ ١٥ . وقال الفراء : لا يتلى إلا كما أنزل : « أَفَلَمْ يَبْأَسْ » ١٥ . وعلى ذلك تكون رواية ذلك فى الدر المنثور وغيره عن ابن عباس رواية غير صحيحة . ومعنى « أَفَلَمْ يَبْأَسْ الَّذِينَ آمَنُوا » : أَفَلَمْ يَلْمُوا قال القاسم بن معن : هى لغة هوازن . وجاء بها الشعر العربى فى قول القائل :
« أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَبْأَسُوا أَنَّى ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٌ ^(١) »
أى ألم تعلموا .

الشبهة الخامسة :

يقولون : من وجوه الطعن أيضاً ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول فى قوله تعالى « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » إنما هى « وَوَصَّى رَبُّكَ » التزقت الواو بالصاد وكان يقرأ : ووصى ربك ، ويقول : أَمَرَ رَبُّكَ ، إِنْهُمَا وَاوَانِ التَّصَقَّتْ إِحْدَاهُمَا بِالصَّادِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا الْحَرْفَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ . وَوَصَّى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ . فَلَصَقَتْ إِحْدَى الْوَائِينَ بِالصَّادِ ، فَقَرَأَ النَّاسُ : « وَقَضَى رَبُّكَ » وَلَوْ نَزَلَتْ عَلَى الْقَضَاءِ مَا أَشْرَكَ أَحَدٌ .

ونجيب : عن ذلك كله (أولاً) بما أجاب به ابن الأنبارى إذ يقول : « إن هذه الروايات ضعيفة » .

(١) قال فى القاموس : زَهْدَمُ كَجَعْفَرٍ : فرس لعنترة ، وفرس لبشر بن عمرو الرِّياحى - إلى أن قال - والزَّهْدَمَانِ أَخْوَانُ مِنْ عَبَسَ : زَهْدَمٌ ، وَكَرَدَمٌ .

(ثانياً) أن هذه الروايات معارضة للمتواتر القاطع ، وهو قراءة « وقضى » ومعارض القاطع ساقط .

(ثالثاً) أن ابن عباس نفسه ، وقد استفاض عنه أنه قرأ : « وقضى » وذلك دليل على أن ما نسب إليه في تلك الروايات من الدسائس الرخيصة التي لفقها أعداء الإسلام . قال أبو حيان في البحر : والمتواتر هو « وقضى » وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة ، بمعنى أمر . وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى « وصى » اهـ إذن رواية « وقضى » هي التي انمقد الإجماع عليها من ابن عباس ، وابن مسعود ، وغيرهما فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا ملحد ، ولا يرفع عقيرته بها إلا عدو من أعداء الإسلام .

الشبهة السادسة :

يقولون : إن ابن عباس روى عنه أيضاً أنه كان يقرأ : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَرُونَ الْقُرْآنَ ضِيَاءً ^(١) » ويقول ، خذوا هذه الواو ، واجعلوها في « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا آكُفُّم . » وروى عنه أيضاً أنه قال : انزعوا هذه الواو ، واجعلوها في « الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ » .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات ضعيفة ؟ لم يصح شيء منها عن ابن عباس .

(ثانياً) أنها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها ، فهي ساقطة .

(ثالثاً) أن بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها ، لأن ابن عباس نفسه فسر الفرقان في الآية المذكورة بالنصر ، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة . فالتمام للواو لأجل هذا التفسير .

(١) الآية في سورة الأنبياء - لكن اتصال الواو بكلمة « ضياء » . ونص الآية الكريمة : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَرُونَ الْقُرْآنَ ضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ » .

الشبهة السابعة :

يقولون : روى عن ابن عباس في قوله تعالى : « مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ » أنه قال : هي خطأ من الكاتب . هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة . إنما هي : « مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ كَمِشْكَاةٍ » .

ونجيب (أولا) بأنها رواية معارضة للقاطع المتواتر ، فهي ساقطة .

(ثانياً) أنه لم ينقل عن أحد من القراء أن ابن عباس قرأ : مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ ، فكيف يقرأ رضى الله عنه بما يعتقد أنه خطأ ، ويترك ما يعتقد أنه صواب ؟ ألا إنها كذبة مفضوحة ! ولو أنهم نسبوها لأبي بن كعب ، لكان الأمر أهون ، لأنه روى في الشواذ أن أبي بن كعب قرأ : مَثَلُ نُورِ الْمُؤْمِنِ . والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الروايات أن أبياً رضى الله عنه . أراد تفسير الضمير في القراءة المعروفة للمتواترة وهي مثل نوره . فهي روايات عنه في التفسير لافي القراءة ، بدليل أنه كان يقرأ : « مَثَلُ نُورِهِ » .

دفع عام عن ابن عباس

كل ما روى عن ابن عباس في تلك الشبهات ، يمكن دفعه دفعا عاما بأن ابن عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب ، وهما كانا في جمع المصاحف . وزيد بن ثابت كان في جمع أبي بكر أيضاً . وكان كاتب الوحي ، وكان يكتب ما يكتب بأمر النبي ﷺ وإقراره . وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به ، فبحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن أو إلا فكيف يأخذ عن زيد وابن كعب ثم يعترض على جمعهما ورسمهما ؟

الشبهة الثامنة :

يقولون : روى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سألت عائشة عن الحسن القرآن ، عن قوله تعالى : « إِنْ هَٰذَا إِلَّا لَسَاحِرٌ أَرَانِ » وعن قوله تعالى : « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » وعن قوله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ » . فقالت : يابن أخى هذا من عمل الكتّاب ، قد أخطأوا فى الكتاب . قال السيوطى فى هذا الخبر : إسناده صحيح على شرط الشيخين . ويقولون أيضاً : روى عن أبى خلف مولى بنى مجح أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال : جئت أسألك عن آية فى كتاب الله ، كيف كان رسول الله ﷺ يقرأها ؟ قالت : آية آية ؟ قال : « الَّذِينَ يُؤْنُونَ مَا آتَوْا » أو « الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا » . قالت : أيهما أحب إليك ؟ قلت : والذى نفسى بيده لإحداهما أحبُّ إلىَّ من الدنيا جميعاً . قالت : أيهما ؟ قلت : « الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا » . فقال : أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرأها ، وكذلك أنزلت ، ولكن الهجاء حرف .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً ، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع ، ومعارض القاطع ساقط مردود ، فلا يلتفت إليها ، ولا يعمل بها .
(ثانياً) أنه قد نص فى كتاب إتحاف فضلاء البشر ، على أن لفظ « هذان » قد رسم فى المصحف من غير ألف ولا ياء ، ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها ، كما شرحنا ذلك سابقاً فى فوائد رسم المصحف . وإذن فلا يعقل أن يقال أخطأ الكتّاب ، فإن الكتّاب لم يكتب ألفاً ولا ياء . ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة ما كانت تنسبه للكتّاب ، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بنشديد (إن) وبالألف لفظاً فى (هذان) . ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذكر ، وكيف تنكر هذه القراءة وهى متواترة مجمع عليها ؟ ، بل هى قراءة الأكثر ، ولها وجه فصيح فى العربية لا يخفى على مثل عائشة . ذلك هو إلزام المثنى الألف فى جميع حالاته . وجاء منه قول الشاعر العربى : -

« واهالسى ثم واهأ واهأ ياليت عيناها لنا وفاها
وموضع الخللخال من رجلاها بثمان يرضى به أباهأ
إن أباهأ وأبأ أباهأ قد بلغأ في المجد غايهاأ »

فبعيد عن عائشة أن تذكر تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف .

(ثالثاً) أن مانسب إلى عائشة رضى الله عنها من تحطئة رسم المصحف في قوله تعالى :
« والمقيمين الصلاة » بالياء ، مردود بما ذكره أبو حيان في البحر إذ يقول ما نصه :
« وذكر عن عائشة رضى الله عنها وعن أبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب
المصحف . ولا يصح ذلك عنهما ، لأنها عريبان فصيحان ، وقطع النعوت مشهور في لسان
العرب . وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره وقال الزمخشري : « لا يلتفت
إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف . وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب
يريد كتاب سيبويه » ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص
من الافتنان ، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل
كانوا أبعدهمة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه ، من أن يتركوا في كتاب الله
ثلمة يسدها من بعدهم ، وخرقا يرفوه من يلحقهم » .

(رابعاً) أن قراءة « والصابئون » بالواو ، لم ينقل عن عائشة أنها خطأت من
يقرأ بها ، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو . فلا يعقل أن تكون خطأت من
كتب بالواو .

(خامساً) أن كلام عائشة في قوله تعالى : « يؤتون ما آتوا » لا يفيد إنكار
هذه القراءة المتواترة المجمع عليها . بل قالت للسائل : أيهما أحب إليك ؟ ولا تحصر
للمسوع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هي به . بل قالت : إنه مسموع ومنزل فقط .

وهذا لا ينافي أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كذلك . خصوصاً أنها متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم . أما قولها : ولكن المجيء حرف ، فكلمة حرف مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللغة ، والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف ، لغة ووجه من جوه الأداء في القرآن الكريم . ولا يصح أن تكون كلمة حرف في حديث عائشة مأخوذة من التحريف الذي هو الخطأ ، وإلا كان حديثاً معارضاً للتواتر ، ومعارض القاطع ساقط .

الشبهة التاسعة :

يقولون : روى عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال : « قالوا يزيد يا أبا سعيد « أوهمت » إنما هي « ثمانية أزواج من الضأن اثنتين ^(١) اثنتين ، ومن المعز اثنتين اثنتين ومن الإبل اثنتين اثنتين ، ومن البقر اثنتين اثنتين » . فقال : لا . إن الله تعالى يقول « فجعل مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » فهما زوجان ، كل واحد منهما زوج . الذكر زوج ، والأنثى زوج » اهـ . قال أعداء الإسلام : فهذه الرواية تدل على تصرف نساخ المصحف واختيارهم ما شاءوا في كتابة القرآن ورسمه .

والجواب أن كلام زيد هذا لا يدل على ما زعموا . إنما يدل على أنه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعاً وأخذاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصرفاً وتشهياً من تلقاء نفسه . وكيف يتصور هذا من الصحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وتثبتهم في الكتاب والسنة . لاسيما زيد بن ثابت ، وقد عرفت فيما سبق من هو زيد في حفظه

(١) يريدون آية سورة الأنعام ونصها : « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ قُلْ » الخ .

وأما منه ودينه وورعه ؟ ! وعرفت دستور الدقيق الحكيم في كتابة الصحف والمصاحف !
« فأنى يؤفكون » ؟

الشبهة العاشرة :

يقولون : إن مروان هو الذى قرأ « ملك يوم الدين » من سورة الفاتحة بحذف الألف من لفظ « مالك » . ويقولون : إنه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يرد ذلك عن النبي ﷺ فضلاً عن أن يتواتر عنه قراءة ولفظاً ، أو يصح كتابته ورسمه .
والجواب أن هذا كذب قاضح (أولاً) لأنه ليس لهم عليه حجة ولا سند .
(ثانياً) أن الدليل قام ، والتواتر تم ، والإجماع انمقد ، على أن النبي ﷺ قرأ لفظ « مالك يوم الدين » بإثبات الألف وحذفها ، وأخذ أصحابه عنه ذلك . فمَن قرأ بهما على وابن مسعود وأبى بن كعب . ومَن قرأ بالقصر أى حذف الألف أبو الدرداء وابن عباس وابن عمر . ومَن قرأ بالمد أى بإثبات الألف أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم أجمعين . وهؤلاء كلهم كانوا قبل أن يكون مروان ، وقبل أن يولد مروان ، وقبل أن يقرأ مروان . وقصارى ما فى الأمر أن مروان اتفق أن روايته كانت القصر فقط . وذلك لا يضرنا فى شيء . كما اتفق أن رواية عمر بن عبد العزيز كانت المد فقط .
(ثالثاً) أن كلمة « إمالك » رسمت فى المصحف العثمانى هكذا « ملك » كما سبق .

خلاصة الدفاع :

والخلاصة أن تلك الشبهة وما مائلها ، مدفوعة بالنصوص القاطعة ، والأدلة الناصعة ، على أن جميع القرآن الذى أنزله الله وأمر بإثباته ورسمه ؛ ولم ينسخه ناسخ فى تلاوته ، وهو هذا الذى حواه مصحف عثمان بين الدفتين ، لم ينقص منه شيء ، ولم يزد فيه شيء ، بل

إن ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمه الله سبحانه وتعالى ورتبه رسوله ﷺ من آى وسور . لم يقدم من ذلك مؤخر ، ولم يؤخر منه مقدم . وقد ضبطت الأمة عن النبي ﷺ ترتيب آى كل سورة ومواقعها ، كما ضبطت منه نفس القراءات وذات التلاوة على ما سبق وما سيجىء فى الكلام على القراءات إن شاء الله .

فليلاحظ دائماً فى الرد على أمثال تلك الشبهات أمران : (أولهما) تلك القاعدة الذهبية التى وضعها العلماء : وهى أن خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار ، وضرب به عرض الحائط ، مهما تكن درجة إسناده من الصحة .

(ثانيهما) خطأ الدفاع الذى أقمناه فى المبحث الثامن حصناً حصيناً دون النيل من الصحابة وأتباعهم بسوء الحفظ أو عدم الثبوت والتحزى ، خصوصاً فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا العصر :

يقولون : إن كثيراً من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته فى المصحف ، لعدم معرفتهم الرسم العثمانى . فلماذا ننفق بهذا الرسم ولا نكتب المصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف ، تسهيلاً على الناشئة ، وتيسيراً على الناس ؟

والجواب (أولاً) أن للعلماء آراء فى ذلك بالجواز ، بل قال بعضهم - وهو العز ابن عبد السلام - بوجوب كتابة المصحف للعامة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس كما يجب كتابته بالرسم العثمانى محافظةً على هذا التراث العزيز . وقد سبق شرح آراء العلماء قريباً . وما هى منك ببعيد .

(ثانياً) أن فى الرسم العثمانى مزايا وفوائد ذكرناها سابقاً .

(ثالثاً) أن مذهب الجمهور قائم على أدلة متوافرة على وجوب التزام هذا الرسم عندهم . وقد تقدمت تلك الأدلة أيضاً .

(رابعاً) أن مصطلح الخط والكتابة في عصرنا ، عرضة للتغيير والتبديل . ومن المبالغة في قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه .

(خامساً) أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة ، ربما يجرُّ إلى فتنة ، أشبه بالفتنة التي حدثت أيام عثمان ، وحملته على أن يجمع القرآن . فربما يقول بعض الناس لبعض ، أو بعض الشعوب لبعض ، عند اختلاف قواعدهم في رسم المصحف : رسمى خير من رسمك ، أو مصحفى خير من مصحفك ، أو رسمى صواب ورسمك خطأ . وقد يجر ذلك إلى أن يؤثَّم بعضهم بعضاً ، أو يقاتل بعضهم بعضاً . ومن المقرر أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

(سادساً) أن الرسم العثماني أشبه بالرسم العام الذي يجمع الأمة على كتابة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار ، كاللغة العربية ، فإنها اللسان العام الذي يجمع الأمة على قراءة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار . وما يكون لنا أن نفرط في أمر هذا شأنه يجمع الشتات ، وينظم الأمة في سلك واحد لافرق بين ماض وحاضر وآت .

(سابعاً) أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيراً بإذاعة مضبوطة دقيقة ، وبإذاعة فن التجويد في المدارس وفي أوساط المتعلمين ، وأخيراً يمكن - كما قالت مجلة الأزهر - أن ننَّبِّه في ذيل كل صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف ، والاصطلاح للألوف . لاسيما أن رسم المصاحف العثمانية لا يخالف قواعدنا في الخط والإملاء إلا قليلاً ، وفي كلمات معدودة : أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرسمين لا يوقع القارئ اليقظ في لبس عند تأمله وإمعانه غالباً .

ولقد مرت على الأمة أجيال وقرون، وما شعرت بفضاضة في التزامها الرسم العثماني، على أن المعوّل عليه أولاً وقبل كل شيء هو التلقّي من صدور الرجال . وبالتلقّي يذهب القموض من الرسم كأنثما ما كان . وليس بعد العيان بيان .

د - المصاحف تفصيلاً

لعلك لم تنس ما ذكرناه في المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها ورسمها ، وتحريق عثمان ما سواها من المصاحف الفردية التي كانت لبعض الصحابة ، والتي كان يخالف بعضها بعضاً ، على مقدار ما وصل إليه علم الواحد منهم بأحرف القراءات ، وبما نسخ وما لم تنسخ تلاوته في العرصة الأخيرة . ولأجل الإحاطة بما يتّصل بالمصاحف العثمانية ، يجدر بنا أن نتحدث عما يأتي :

الحروف السبعة في المصاحف العثمانية :

المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملاً على الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، كما بينا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ، فارجع إليه إن شئت . ويؤيده هنا أن هذه المصاحف نسخت من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر وكانت عند حفصة .

ومن المتفق عليه أن هذه الصحف كتب فيها القرآن بحروفه السبعة التي نزل عليها ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفاً واحداً كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء . فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينفيه . فما يكون لنا أن نترك اليقين للشك . ثم إن دفع الفتنة ، وتوحيد الكلمة بين المسلمين لا يتوقف على ترك ستة

أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التي نزل عليها القرآن، بل إن الذي يدفع الفتنة ويوحد الكلمة، هو إقرار النازل كما نزل، من تعدد حروفه إلى سبعة، رحمة بهذه الأمة. غاية ما يجب في هذا الباب، هو إحاطة المسلمين علماً بهذه الحروف، حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها؛ وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره مادامت قراءته لا تتعدها. ومن هنا تجتمع كلمتهم وتنطفي فتنتهم، على نمط ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين اشتعلت مثل هذه الفتنة بين بعض الصحابة، فعالجهم بأن أفهمهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقرر فيهم هذا المعنى، وحكم بأن كلاً من المختلفين على صواب في قراءته وأنها هكذا أنزلت. وما كان لعثمان وجهور الصحابة وجميع الأمة أن يتركوا هدى الرسول في هذا « وإِنَّ خَيْرَ الْمَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ».

بقي أن نفسر لك معنى قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا » فقد فهم بعضهم من هذه الجملة أن عثمان أمر أن يتركوا ستة أحرف، ويقتصروا في نسخ المصاحف على حرف قريش ولقمتهم وحدهم. وهذا مردود بوجوه :

(أحدها) أن اللفظ لا يؤدي ذلك المعنى.

(ثانيها) أن القرآن فيه كلمات كثيرة من لغات قبائل أخرى وليست من لغة قريش : انظر في ذلك ما قدمناه في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً، وما ذكره السيوطي في الإتيان في النوع السابع والثلاثين .

(ثالثها) أن المصاحف العثمانية كانت مشتملة على الأحرف السبعة كما بينا آنفاً .

(رابعها) أنه لم ينقل إلينا نقلاً صحيحاً صريحاً أنهم تركوا من الأحرف السبعة شيئاً

فضلا عن أن يتركوها ما عدا واحدا ، ولو فعلوا ذلك لنقل متواتراً ، لأن هذا الأمر الجلل ، مما تتوافر الدواعى على نقله وتواتره . وقصارى ما وصلنا من بعض الطرق أنهم اختلفوا فى كلمة « التابوت » فى قوله تعالى من سورة البقرة : « وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ » الخ أَيْ كَتَبُونَهَا بِالتَّاء المفتوحة ؛ أم بالهاء ، فأمرهم عثمان أن يكتبوها بالتاء المفتوحة ، لأنها كذلك فى لغة قريش .

وهذا يوضح لنا أن عثمان فى كلمته تلك ، إنما يريد الاختلاف فى الكتابة والرسم لا فى الألفاظ والألفات والحروف . أو يريد أن لغة قريش متوافر فيها التواتر أكثر من غيرها فليأخذوا بها عند الاختلاف لهذا الغرض وحده ، وهو التواتر الذى شرطوه فى دستور كتابتهم وجمعهم . أضف إلى ذلك أن المصاحف نقلت من الصحف التى جمع أبو بكر رضى الله عنه القرآن فيها ، والتى ظفرت بالتواتر وإجماع الأمة كما قدمنا . فهل يرضى عثمان ويوافق الصحابة جميعاً على أن يخرقوا هذا الإجماع ، ويعيشوا بذلك التواتر ، فى أمر جعل الله تعدد الوجوه والحروف فيه رحمة بالأمة إلى هذا اليوم ؟ ذلك فهم بعيد .

الصحف والمصاحف

قلنا : إن أبا بكر رضى الله عنه جمع القرآن فى صحف ، وإن عثمان جمعه ونسخه فى مصاحف . والفرق بين الصحف والمصاحف فى الأصل أن الصحف جمع صحيفة ، وهى القطعة من الورق أو الجلد يكتب فيها .

أما المصحف فهو بَزْنَةٌ اسم للمفعول من أصحفه أى جمع فيه الصحف . فكان للمصحف ملحوظ فى معناه اللغوى دفته ، وهما جانباه أو جلده اللذان يتخذان جامعاً لأوراقه ، ضابطاً لصحفه ، حافظاً لها .

ولا يلحظ هذا في معنى الصحف ، وإن كان يصح استعمال كلا اللفظين في كلا المعنيين استعمالاً متوسعاً فيه .

هذا في أصل اللغة ، أما في الاصطلاح فالمراد بالصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر ، وكانت سوراً مرتبة آياتها فقط ؛ كل سورة على حدة ، لكن لم يترتب بعضها إثر بعض . والمراد بالصحف اصطلاحاً الأوراق التي جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعاً على الوجه الذي أجمعت الأمة أيام عثمان رضي الله عنه . وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صحف أبي بكر ، وتوجيهه لا يخفى .

ولقد بقيت الصحف عند أبي بكر حتى حضرته الوفاة فدفن بها إلى عمر لأنه وصّى له بالعهد ، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنته أم المؤمنين حفصة بوصية من عمر ، ثم طلبها عثمان ونسخ المصاحف منها وردها إليها وبقيت عندها حتى توفيت رضي الله عنها .

وقد حضر جنازتها مروان وإلى المدينة وقتئذ ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يبعث إليه بالصحف ، فبعثها إليه ، وكان مروان قد طلبها من السيدة حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها . أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرق هذه الصحف ؟ وفي رواية أنه غسلها ، وفي رواية شققها . ولا مانع من الجمع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غسلها أولاً ، ثم شققها ثانياً ، ثم أحرقها أخيراً ، مبالغة في التكريم والحو ، كما روى أنه قال : إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ، أي يظن أن فيها ما يخالف المصاحف ، فإنها كانت صحفاً منشورة ، لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة .

عدد المصاحف

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه ، فصبّ ابن عاشر

أنها ستة : المكي ، والشامي ، والبصري ، والكوفي ، والمدني العام الذي سيره عثمان رضي الله عنه من محل نسخه إلى مقره ، والمدني الخاص به الذي حبسه لنفسه وهو المسمى بالإمام . وقال صاحب زاد القراء : لما جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الإمام ونسخ منه مصاحف فأنفذ منها مصحفاً إلى مكة ، ومصحفاً إلى الكوفة ، ومصحفاً إلى البصرة ، ومصحفاً إلى الشام ، وحبس مصحفاً بالمدينة ، وهذا القول كسابقه في أنها ستة ، وذهب السيوطي وابن حجر إلى أنها خمسة . ولعلهما أرادا بالخمسة ماعدا المصحف الإمام فيكون الخلاف لفظياً بينه وبين سابقيه .

وقيل إنها ثمانية ، خمسة متفق عليها وهي الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والمدني الخاص ، وثلاثة مختلف فيها وهي المكي ، ومصحف البحرين ، ومصحف اليمن . وقيل إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفاً .

ولعل القول بأن عددها ستة ، هو أولى الأقوال بالقبول . والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه ، قد أسفنسخ عدداً من المصاحف في حاجة الأمة وجمع كلماتها وإطفاه فتنتها . ولا يتعلق بتعين العدد كبير غرض ، فيختلفوا في هذا التعيين ما وسعهم أدلة ذلك الاختلاف . والله تعالى أعلم بالحقيقة .

كيف أنفذ عثمان المصاحف الثمانية ؟

كان الاعتماد في نقل القرآن - ولا يزال - على التلقي من صدور الرجال ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ . لذلك اختار عثمان حُفَظاً يثق بهم وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية واعتبر هذه المصاحف أصولاً ثوابي مبالغة في الأمر ، وتوثيقاً للقرآن ولجمع كلمة المسلمين . فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب . روى أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني ، وبعث عبد الله بن السائب

مع المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السلي مع الكوفي ، وعامر ابن عبد القيس مع البصري . ثم نقل التابعون عن الصحابة فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم تلقياً عن الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ . ثم تفرغ قوم للقراءة والأخذ والضبط ، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم واعتماد روايتهم . ومن هنا نسبت القراءة إليهم ، وأجمعت الأمة - وهي معصومة من الخطأ في إجماعها - على ما في هذه المصاحف ، وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال ، لأنه لم يثبت عندهم ثبوتاً متواتراً أنه من القرآن .

أين المصاحف العثمانية الآن ؟

وليس بين أيدينا دليل قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلاً عن تعيين أمكنتها . وقصارى ما علمناه أخيراً أن ابن الجزري رأى في زمانه مصحف أهل الشام ، ورأى في مصر مصحفاً أيضاً .

أما المصاحف الأثرية التي تحتويها خزائن الكتب والآثار في مصر ويقال عنها إنها مصاحف عثمانية فإننا نشك كثيراً في صحة هذه النسبة إلى عثمان رضى الله عنه ، لأن بها زركشة ونقوشاً موضوعة ككلمات للفصل بين السور ، ولبیان أعشار القرآن ، ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت خالية من كل هذا ، ومن النقط والشكل أيضاً كما علمت .

نعم إن المصحف المحفوظ في خزانة الآثار بالمسجد الحسيني والنسب إلى عثمان رضى الله عنه ، مكتوب بالخط الكوفي القديم ، مع تجويف حروفه وسعة حجمه جداً . ورسمه يوافق رسم المصحف المدني أو الشامي حيث رسم فيه كلمة «من يرتد» من سورة المائدة بدالين اثنين

مع فك الإدغام ، وهى فيها بهذا الرسم . فأكبر الظن أن هذا المصحف منقول من المصاحف العثمانية على رسم بعضها . وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة ويقال إن على بن أبى طالب رضى الله عنه كتبه بخطه ، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الخط الكوفى القديم . بيد أنه أصغر حجماً ، وخطه أقل تجويفاً من سابقه ، ورسمه يوافق غير المدنى والشامى من المصاحف العثمانية ، حيث رسمت فيه الكلمة السابقة « من يرتد » بدال واحدة مع الإدغام ، وهى فى غيرها كذلك . فمن الجائز أن يكون كاتبه علياً ؛ أو يكون قد أمر بكتابه فى الكوفة .

ثم إن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرنا شيئاً مادام المعول عليه هو النقل والتلقى ثقة عن ثقة ، وإماماً عن إمام ، إلى النبى ﷺ . وذلك متواتر مستفيض على أكمل وجه فى القرآن حتى الآن .

على أن المصاحف العثمانية نسخت على غرارها الآلاف المؤلفة فى كل عصر ومصر ، مع المحافظة على الرسم العثمانى ؛ كما سيجىء إن شاء الله ، فاصبر « وما صبرك إلا بالله » .

المصاحف فى دور التجويد والتحسين :

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء ، فأصاب أرضاً خصبة صالحة ، ولكنها ظامئة ممتطة . فما كاد يصل إليها الماء حتى اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج . كذلك المصاحف الشريفة ، ما كاد عثمان يرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كل صوب وحـدب ، وحتى اجتمعت عليها الكلمة فى الشرق والغرب ، وحتى نسخت على غرارها آلاف مؤلفة من المصاحف المقدسة فى كل جيل وقبيل .

ومما يلفت النظر أن يد التجويد والصَّقل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتى وضروب متنوعة ، فهناك تحسينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك . وهذه لا تمنينا كثيراً ، لأن أمرها هين ، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم . وهناك تحسينات معنوية أو جوهرية ترجع إلى تقريب نطق الحروف وتمييز الكلمات وتحقيق الفروق بين التشابهات عن طريق الإعجام والشكل ونحوهما . وفي هذه نسوق الحديث .

الإعجام :

إعجام الكتاب : نَقَطَهُ . قال في القاموس : « أَعْجَمَ فُلَانٌ الْكَلَامَ : ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْعُجْمَةِ ، وَالْكِتَابَ : نَقَطَهُ كَعَجْمَةٍ وَعُجْمَةٍ (أى بتخفيف الجيم وتضعيفها) » . والمعروف أن المصحف العثماني لم يكن منقوطةً ، وذلك للمعنى الذى أسلفناه ، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تقرأ بكل ما يمكن من وجوه القراءات فيها . بيد أن المؤرخين يختلفون ، فمنهم من يرى أن الإعجام كان معروفاً قبل الإسلام ولكن تركوه عمداً فى المصاحف للمعنى السابق . ومنهم من يرى أن النقط لم يعرف إلا من بعد على يد أبى الأسود الدؤلى .

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن إعجام المصاحف لم يحدث على المشهور إلا فى عهد عبد الملك بن مروان إذ رأى أن رقعة الإسلام قد اتسعت ، واختلط العرب بالعجم ، وكادت المعجمة تمس سلامة اللغة ، وبدأ اللبس والإشكال فى قراءة المصاحف يُبلِغُ بالناس ، حتى ليشق على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهى غير معجمة . هناك رأى بشاقب نظره أن يتقدم للإنقاذ ، فأمر الحاجاج أن يعنى بهذا الأمر الجلال ، وندب الحاجاج - طاعةً لأمير المؤمنين - رجلين يمالجان هذا المشكل ، هما نصر بن عاصم الليثى ، ويحيى بن يعمر العدوانى . وكلاهما كف ، قدير على ما ندب إليه ،

إذ جمعا بين العلم والعمل، والصلاح والورع، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن . وقد اشتهر كما أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلى .

ويرحم الله هذين الشيخين ، فقد نجحنا في هذه المحاولة ، وأعجبا المصحف الشريف لأول مرة ، ونقط جميع حروفه المتشابهة ، والتزمنا ألا تزيد النقط في أى حرف على ثلاث . وشاع ذلك في الناس بعد ، فكان له أثره العظيم في إزالة الإشكال واللبس عن المصحف الشريف .

وقيل إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلى ، وإن ابن سيرين كان له مصحف منقوط ، نقطه يحيى بن يعمر . ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية ، ثم تبعه ابن سيرين ، وأن عبد الملك أول من نقط المصحف ، ولكن بصفة رسمية عامة ، ذاعت وشاعت بين الناس ، دفعاً للبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن .

شكل المصاحف :

شكل الكتاب في اللغة رديف لإعجامة . وقد عرفت أن الإعجام هو النقط . قال صاحب القاموس مانصه : « .. والكتاب (أى وشكل الكتاب : أعجمه ، كأشكله كأنه أزال عنه الإشكال) » ا هـ . ثم شاع استعمال الشكل في خصوص ما يعرض للحروف من حركة أو سكون . والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ، لأن في كل منهما إزالة لإشكال الحرف ودفعاً للبس عنه .

واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول ، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها . ذلك لأن سلامة لغتهم ، وصفاء سليقة تمهم وذلافة ألسنتهم

كل أولئك كان يغنيهم عن الشكل . ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة ؛ منهم العجم الذي لا يعرفون العربية ، بدأت المعجمة تخيف على لغة القرآن . بل قيل إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى : « أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » . فغراها بجر اللام من كلمة « رسوله » . فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله . ثم ذهب إلى زياد وإلى البصرة وقال له وقد أجبتك إلى ما سألت . وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله ، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث . وهنا جدَّ جدُّه ، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله ، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف ، وجعل علامة السكون نقطتين

طفق الناس ينهجون منهجه ، ثم امتدَّ الزمان بهم فبدوا يزيدون ويبتكرون ، حتى جعلوا للحرف المشدَّد علامة كالقوس ، ولألف الوصل جرّة فوقها أو تحته أو وسطها ، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة . ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك ابن مروان ، فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها ، وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط ، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق . وهناك اضطّر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط ، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون . والذي اضطره إلى هذا الاستبدال ، أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هي عليه نقطاً ، ثم جاءت هذه الأخرى نقطاً كذلك لتشابهاً واشتبه الأمر . فميز بين الطائفتين بهذه الطريقة . وَنِعْمًا فَعَلَّ !

حكم نقط المصحف وشكله

كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله ، مبالغةً منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف ، وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه .

ومن ذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال: جرّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء. وما روى عن ابن سيرين أنه كره النقطة والفواتح والخواتم إلى غير ذلك. ولكن الزمان تغير - كما علمت - فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أن يؤدي تجرده من النقطة والشكل إلى التغيير فيه.

فمقول حينئذ أن يزول القول بكرهه ذينك الإعجام والشكل، ويحل محلّه القول بوجوب أو باستحباب الإعجام والشكل. لما هو مقرر من أن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدمًا. قال الذروي في كتابه التبيان مانعه: قال العلماء: ويستحب نقطة المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن فيه. وأما كراهة الشعبي والنخعي النقطة، فإنما كراهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغيير فيه. وقد أمن ذلك اليوم فلا يمنع من ذلك لكونه محدثاً، فإنه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كمنظائره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك. والله أعلم اهـ.

تجزئة القرآن :

كانت المصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التي نذكرها، كما كانت مجردة من النقطة والشكل. ولما امتدّ الزمان بالناس جعلوا يفتنون في المصاحف وتجزئتها عدّة تجزئات، مختلفة الاعتبارات. فمنهم من قسم القرآن ثلاثين قسماً، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء بحيث لا يخطر بالبال عند الإطلاق غيره، حتى إذا قال قائل: قرأت جزءاً من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءاً من الثلاثين جزءاً التي قسموا المصحف إليها. وجرى على ذلك أصحاب الربعات، إذ طبعوا كل جزء نسخة مستقلة، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه (رَبْعَة). ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدي صفار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

ومن الناس مَنْ قسموا الجزء إلى حزبين، وَمَنْ قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سموها كل واحد منها رُبْعاً .

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة خمس ، عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة عشر عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمس عشر أعادوا كلمة عشر وهكذا دواليك إلى آخر السورة. وبعضهم يكتب في موضع الأُخماس رأس الخاء بدلاً من كلمة خمس ، ويكتب في موضع الأعشار رأس العين بدلاً من كلمة عشر . وبعض الناس يرمز إلى رموس الآي برقم عددها من السورة أو من غير رقم. وبعضهم يكتب فواتح السور كمنوان ينوّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المسكية والمدنية إلى غير ذلك .

والعلماء في ذلك كلام طويل ، بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال ، مادام الغرض هو التيسير والتسهيل، ومادام الأمر بعيداً عن اللبس والتزبد والدخيل . « وَكَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ » .

احترام المصحف :

ليس فيما نرى ونسمع ، كتابٌ أُحيط بهالة من الإجلال والتقديس ، كالقرآن الكريم . حتى لقد وصفه الحق جل شأنه بأنه كتاب مكنون ، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون ، وأقسم على ذلك إذ يقول : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدو ، إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم . والحديث مرّوى في الصحيحين .

وحق أفتى العلماء بكفر من رمى به في قاذورة ، وبجرمة من باعه لكافر ولو ذميًّا ،
وقالوا بوجوب الطهارة لاسمه وحمله ، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق
على الصحيح .

واستحبوا تحسين كتابته ، وإيضاحها ، وتحقيق جرونها .

قال النووي : ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قُدِمَ به عليه ، لأن القيام يستحب
للعلماء والأخيار ، فالمصحف أولى اهـ .

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه ، ومع كافة من اصطفاهم من عباده ، آمين .

المبحث الحادى عشر

فى القراءات ، والقُرَّاء والشبهات التى أثبتت فى هذا المقام

١ — القراءات

القراءات جمع قراءة ، وهى فى اللغة مصدر ممتاعى لقراء . وفى الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره فى النطق بالقرآن الكريم ، مع اتفاق الروايات والطرق عنه ، سواء أ كانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئاتها . قال السيوطى عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازل مانصه : ومما يشبه هذا التقسيم الذى لأهل الحديث ، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه . فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم ؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه ، فهو قراءة . وإن كان للراوى عنه ، فرواية . أو لمن بعده فنازلاً ، فطريق . أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخير القارىء فيه ، فوجه . اهـ .

وفى منجد المقرئين لابن الجزرى ما نصّه : « القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعز و الناقلة ^(١) » ... والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة ، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شؤفه به مسلسلاً ، لأن فى القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة . والقارىء المبتدىء من شرع فى الأفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات . والمبتهى من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها . اهـ .

نشأة علم القراءات :

قلنا غير مرة : إن الدعوى عليه فى القرآن الكريم إنما هو التلقى والأخذ ، فقة

(١) قال فى القاموس : « الناقلة : ضد القاطنين » .

عن ثقة ، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب . إنما هي مرجع جامع للمسلمين ، على كتاب ربهم ، ولكن في حدود ما تدل عليه وتعيّنه ، دون ما لا تدل عليه ولا تعيّنه . وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة ، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة ، وإذا لم نحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف ، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهم جرا . فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن .

وقلنا : إن عثمان رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب ، وهذه القراءة قد تخالف الذائع الشائع في القطر الآخر عن طريق المبعوث الآخر بالمصحف الآخر .

ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ، ومنهم من أخذه عنه بحرفين ، ومنهم من زاد . ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال ، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم ، وأخذ تابع التابعين عن التابعين ، وهم جراً حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات بضبطونها ويعتنون بها وينشرونها كما يأتي . هذا منشأ علم القراءات واختلافها ، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم : لكنه - على كل حال - اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلها من عند الله ، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء أو غيرهم .

وللنويري كتاب مخطوط بدار الكتب في مصر ، وضعه شرحاً للطيبة في القراءات العشر ، يحمل بي أن أنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية :

« والاعتماد في نقل القرآن على الحفاظ . ولذلك أرسل (أى عثمان رضى الله عنه)

كل مصحف مع مَنْ يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم . وقرأ كل مصحف بما في مصحفهم ، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ . ثم تجرد للأخذ عن

هؤلاء قوم أسهروا ليلهم في ضبطها ، وأتعبوا نهارهم في نقلها ، حتى صاوروا في ذلك أئمةً للاقتداء ، وأنجحاً للاعتداء ، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم ، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم . ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم ، وكان المعوّل فيها عليهم .

« ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا ، وفي البلاد انقشروا ، وخلفهم أمم بعد أمم ،

وعرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية ، ومنهم المحصّل لوصف واحد . ومنهم المحصل لأكثر من واحد ، فيكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقلّ منهم الائتلاف .

فقام عند ذلك جهابذة الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالقوا في الاجتهاد بقدر الحاصل ، وميزوا بين الصحيح والباطل ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزّوا الأوجه والروايات ، وبينوا الصحيح والشاذّ ، والكثير والفاذّ ، بأصول أصلوها ، وأركان فضلوها ، إلخ . اهـ .

طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل :

ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقراءه .

فالمشهورون من الصحابة بإقراء القرآن عثمان ، وعلي ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري ، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية .

والمشهورون من التابعين : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز وسليمان ابن يسار ، وأخوه عطاء وزيد بن أسلم ، ومسلم بن جندب ، وابن شهاب الزهري ،

وعبد الرحمن بن هرمز ، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القاري . (وكل هؤلاء كانوا بالمدينة) .

وعطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، وعكرمة ، وابن أبي مُلَيْكَةَ ، وعبيد بن عمير ، وغيرهم (وهؤلاء كانوا بمكة) .

وعامر بن عبد القيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن بَعْر (١) وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم . (وهؤلاء كانوا بالبصرة) .

وعلقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعُبَيْدَةُ ، والربيع بن خَثِيم ، والحارث بن قيس ، وعمر بن شُرَحْبِيل ، وعمر بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، وعبيد ابن فضالة ، وأبو زُرْعَةَ بن عمرو ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، والشعبي . (وهؤلاء كانوا بالكوفة) .

والغيرة بن أبي شهاب الخزومي صاحب مصحف عثمان ، وخُلَيْد بن سَعِيد صاحب أبي الدرداء ، وغيرها . (وهؤلاء كانوا بالشام) .

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها ويُنَوِّنُونَهَا . فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شَيْبَةُ بن نَصَّاح (٢) ، ثم نافع بن أبي نعيم .

وكان بمكة عبد الله بن كثير ، وحديد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن مُحَيْصِن . وكان بالكوفة يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبي النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة بن الكسائي .

(١) قال في القاموس : « يَمْرُ كَيْفَعَلْ أَسْمَاء » .

(٢) قال في القاموس : وَنِصَاحَةٌ وَالدُّشَيْبَةُ الْقَارِي هَكَذَا بِالنَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ . وَلَكِنْ الَّذِي فِي كُتُبِ الْقُرَّاءِ كَالنَّشْرِ وَطَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ « نِصَاح » مِنْ غَيْرِ نَاءٍ مَرْبُوطَةٍ .

وكان بالبصرة عبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلبي، وإسماعيل بن عبدالله ابن المهاجر. ثم يحيى بن الحارث الذمماري، ثم شريح بن يزيد الحضرمي. وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدة مهروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرُحل إليهم، ويؤخذ عنهم.

أعداد القراءات :

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقليل : القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

وأحظى الجميع بالشهرة ونباهة الشأن، والقراءات السبع.

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم : نافع، وعاصم، وحزرة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعلى الكسائي. والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة : أبي جعفر، ويعقوب، وخلف. وعلم القراءات أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً. ثم أهل عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أول من صنف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي. وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تروى على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية. فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع.

ومكثت القراءات السبع على هذه الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حين خاتمة القرن الثالث ، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب .

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقاً ، من غير قصد ولا عمد . ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروى إلا عن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العرفي ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه . فلم يتم له ما أراد هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم . وإلا فأئمة القراء لا يحصون كثرة ، وفيهم من هو أجل من هؤلاء قدراً ، وأعظم شأنًا .

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصر للقراء فيهم ، ولا بملزم أحداً أن يقف عند حدود قراءاتهم . بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها^(١) .

ومن هنا كانت القراءات العشر ، بزيادة قراءات : يعقوب ، وأبي جعفر ، وخلف . على قراءات أولئك السبعة .

وكانت القراءات الأربع عشرة ، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة ، وهي قراءات الحسن البصري ، وابن محيصن ، ويحيى اليزيدي ، والشنبوذي .

(١) أى إن وجدت الآن . ولكن هيهات أن توجد ، بعد أن استقر الأمر في الواقع وعرف أنه ليس بعد القراءات العشر التي بين أيدينا قراءة أخرى متواترة . وسيستعبدك تحقيقه فيما بعد فانتظره .

فوائد اختلاف القراءات :

استوفينا هذه النقطة بياناً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف (من ص ١٣٨ - ص ١٤٢) .

أنواع اختلاف القراءات

تكلمنا على هذا الموضوع في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً (من ص ١٢٨ - ص ١٨٠) .

ضابط قبول القراءات

لعلماء القراءات ضابط مشهور ، يزنون به الروايات الواردة في القراءات فيقول : كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرأ ، ووافقت العربية ولو بوجه ، وصح إسنادها ولو كان عن فوق العشرة من القراء ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن . وهذا الضابط نظمه صاحب الطيِّبة فقال :

« وكلُّ ما وافقَ وجهَ النحويِّ وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً ، هو القرآنُ فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ ركنٌ أثبت شذوذُهُ لو أنه في السبعة »

والمراد بقولهم : « ما وافق أحد المصاحف العثمانية » أن يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض . كقراءة ابن عامر : « قالوا اتخَذَ اللهُ ولداً » من سورة البقرة ، بغير واو . وكقراءته : « وبالزبر وبالكاتب النير » بزيادة الباء في الاسمين ، فإن ذلك ثابت في

المصحف الشامي . وكقراءة ابن كثير : « جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » في الموضع الأخير من سورة التوبة ، بزيادة كلمة « مِنْ » فإن ذلك ثابت في المصحف المسكي .

والمراد بقولهم : « ولو تقديرأ » أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف ، ولو موافقة غير صريحة ، نحو : « مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ » ، فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة « مالك » . فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب « مَالِكِ النَّاسِ » ، وقراءة الألف تحتمله تقديرأ كما كتب : « مَالِكِ الْمَلِكِ » ، فتكون الألف حذفت اختصاراً ، كما حذفت في حالات كثيرة ألعنا إليها سابقاً في قواعد رسم المصحف . أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه : « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا » فإنها كتبت في المصحف بدون نقط . وهنا وافقت قراءة « نُشِزُهَا » بلزاي وقراءة « نُشِزُهَا » بالراء .

ومن بعد نظر الصحابة في رسم المصحف أن الكلمة التي رُويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل ، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين ، إذ يدل على إحداها بالحروف وعلى الثانية بالأصل . نحو كلمتي (الصراط ، والمصيطرون) بالصاد المبدلة بالسين ، فإنهم كتبوها بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل ، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان ، وتكون قراءة الإشمام أيضاً محتملة . ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل كليهما . ولذلك كان الخلاف المشهور في بصطة الأعراف دون بسطة البقرة ؛ لتكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد .

والعلامة النويري على الطيبة كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصه :

« اعلم أن الرسم هو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والعماني هو الذي رُسم في المصاحف العثمانية. وينقسم إلى قياسي، وهو ما وافق اللفظ، وهو معنى قولهم: تحقيقاً. وإلى سماعي وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرًا وإلى احتمالي وسيأتي.

ومخالفة الرسم اللفظ محصورة في خمسة أقسام، وهي الدلالة على البدل نحو: «الصراط» وعلى الزيادة نحو: «مالك»، وعلى الحذف نحو: «لكننا هو»، وعلى الفصل نحو: «فإل هؤلاء»، وعلى أن الأصل الوصل نحو: «ألا يسجدوا» قراءة الصاد والحذف والإثبات والفصل والوصل خمستها وافقها الرسم تحقيقاً، وبغيرها تقديرًا، لأن السين تبدل صادًا قبل أربعة أحرف منها الطاء كما سيأتي، وألف مالك عند المثلث زائدة، وأصل «لكننا» الإثبات، وأصل «فإل» الفصل، وأصل «ألا يسجدوا» الوصل. فالبديل في حكم المبدل منه، وكذا الباقي. وذلك ليتحقق الوفاق التقديري، لأن اختلاف القراءتين إذا كان يتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو في حكم الموافق، وإذا كان يتضاد أو تناقض ففي حكم المخالف. والواقع الأول فقط، وهو الذي لا يلزم من صحة أحد الوجهين فيه بطلان الآخر.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وفقها، فالرسم هنا حصر جهة اللفظ، فمخالفة مناقض. وتارة يكون له جهات فيرسم على إحداها، فلا يحصر جهة اللفظ، فاللفظ به موافق تحقيقاً، وبغيره تقديرًا، لأن البدل في حكم المبدل منه. وكذا بقية الخمسة.

والقسم الثالث ما وافق الرسم احتمالاً. ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة والسكون نحو «القدس»، وبالتخفيف والتشديد نحو «ينشركم» بيونس، وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو «ادخلوا» بغافر، وباختلاف الإجماع نحو «يعلمون» و«يفتح»، وبالإجماع والإهمال نحو «ننشرها» وكذا المختلف في كيفية لفظها

كالمُدغمِ والمسَّهلِ والمُمَّالِ والمرقَّقِ والمدوَّرِ، فإن المصاحف العثمانية هكذا كلها، لتجرحها عن أوصافها.

فقول الناظم : « وكان للرسم احتمالاً » دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقاً بطريق الأولى، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر « قَالُوا آتَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا » وبالنزُّبِ وبالكتاب « فإنه ثابت بالشامى، وكان كثير في « جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » بالتوبة، فإنه ثابت في السكوفى، إلى غير ذلك.

وقوله « احتمالاً » يحتمل أن يكون جعله مقابلاً للتحقيقى . فتسكون التهمة عنده ثنائية، وهو التحقيق والاحتمالى، ويكون قد أدخل التقديرى فى الاحتمالى، وهو الذى فعله فى نشره . ويحتمل أن يكون ثلث التهمة، ويكون حكم الأولين ثابتاً بالأولوية . ولولا تقدير موافقة الرسم للزم السكل مخالفة السكل فى نحو « السَّمَوَاتِ وَالصَّالِحَاتِ والليل ».

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقاً والأخرى تقديرًا، نحو « مَلِكٌ »، وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقاً، نحو « أَنْصَارًا لِلَّهِ، فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَبَعَثْنَا لَكُمْ، وَهِيَ لَكَ ».

واعلم أن مخالف صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك، لا يُعدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة. ألا ترى أنهم يعدُّون إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء « تَسْأَلْنِي » بالكهف، وقراءة « وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ » ونحو ذلك من مخالف الرسم غير مردود، لرجوعه لمعنى واحد، وتمشيه مع صحة القراءة وشهرتها. بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف معنى فإن له حكم الكلمة، ولا نسوغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحدُّ الفاصل فى حقيقة اتباع الرسم ومخالفته اهـ.

وقولهم في الضابط المذكور : « وافق العربية ولو بوجه » يريدون وجهاً من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحاً ، مجعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية .

هاك الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان كلمة « بَارِئُكُمْ » و « بِأَمْرِكُمْ » في قراءة أبي عمرو ، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك ، يقول مانصه : « والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء . وهو الذي اختاره وأخذ به ، إلى أن قال : وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الألف في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فُشُوْ لغة لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها » اهـ .

(قلت) وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعدهم من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا بمقواعدهم إليه ، لا أن ترجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لحكمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية !

وقولهم في ذلك الضابط : « وصحَّ إسناده » يريدون به أن يروى تلك القراءة عدلً ضابط عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذ ولا علة قاذحة . بل شرطوا فوق هذا أن تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، ولا مما شذَّ به بعضهم . والمحقق ابن الجزرى يشترط للتواتر ويصرح به في هذا الضابط ، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض موافقاً للرسم والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته ، وإن كان غير متواتر .

منطوق هذا الضابط ومفهومه :

يدل هذا الضابط بمنطوقه، على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحد^(١)ها . سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة؛ أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ويدل هذا الضابط بمفهومه على أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة . يحكم بعدم قبولها . وبعدم كفر من يجحد^(٢)ها . سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاماً، وأعظم شأنًا . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف الخلف، كما صرح به الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة . وناهيك بهؤلاء الأربعة أنهم أئمة في قراءات القرآن وعلوم القرآن .

قال أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز ما نصه : « فلا ينبغي أن يفتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها كذلك أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط . وحينئذ فلا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لأعلى من تُنسب إليه . والقراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجموع عليه والشاذ . غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم » اهـ لكن رأى أبي شامة وأضرابه في القراءات السبع غير سديد كما سيجيء .

(١) قد يقال : لا يعلم لم ذلك إلا إن كانت القراءة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ويمكن أن يجاب بأن هذه الأركان الثلاثة أمانة التواتر والعلم من الدين بالضرورة . كما يأتي تفصيله . وإذن يكون الحكم صحيحاً .

ثم إن مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تنضوى تحته بضع صور
يخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإن اشتركت كلها في الحكم عليها إجمالاً بعدم قبولها
كما علمت .

ذلك أن الضابط المذكور يصدق مفهومه بنفى الأركان الثلاثة، وبصدق بنفى واحد
واثنين منها . ولكل حالة حكم خاص تعلمه من عبارة الإمام مكى التى نسوقها إليك
ونصها : « فإن سأل سائل : ما الذى يقبل من القراءات الآن فيقرأ به ؟ وما الذى يقبل
ولا يقرأ به ؟ وما الذى لا يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب أن جميع ما روى من القراءات
على أقسام : قسم يقرأ به اليوم : وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهن أن ينقل عن
الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن سائغاً ، ويكون
موافقاً لخط المصحف .

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على تعينه وصحته وصدقه ،
لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جحده . قال : والقسم الثانى :
ما صح نقله عن الآحاد وصحَّ وجهه فى العربية وخالف لفظه خط المصحف . فهذا
يقبل ولا يقرأ به ^(١) لعلتين : إحداهما أنه لم يؤخذ عن إجماع ، إنما أخذ أخبار الآحاد ،
ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد . والعللة الثانية أنه يخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع
على تعينه وصحته ، ومالم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جحده ،

(١) ومعنى هذا أنه يقبل على اعتبار أنه خبر شرعى يصح الاحتجاج به عند من يرى
ذلك وهم الحنفية دون الشافعية ، ولا يقرأ به على أنه قرآن ، ولا ليوم القارىء أحداً أنه
قرآن . قال النووي : « اعلم أن الذى استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أن من
قرأ بها (أى الشواذ) غير معتمد أنها قرآن ولا موهم أحداً ذلك بل لما فيها من الأحكام =

ولبس ما صنع إذا جعده . والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف . قال : ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً « ١٥ » .

ثم انبرى المحقق ابن الجزرى لذلك التمثيل الذى تركه مكى اختصاراً فقال : -
(مثال القسم الأول) : ملك ومالك ، ويخدعون ، ويخادعون ، وأوصى ووصى ، ويطوَّع ، وتطوَّع ونحو ذلك من القراءات المشهورة .

(ومثال الثانى) قراءة ابن مسعود وأبى الدرداء : « والذكر والأنثى » في قوله تعالى « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى » بحذف لفظ « ماخلق » . وقراءة ابن عباس « وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا » ، بإبدال كلمة أمام من كلمة وراء ، وبزيادة كلمة صالحة « وأما الغلام فكان كافراً » بزيادة كلمة « كافراً » ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات إلى أن قال :

(ومثال القسم الثالث) مما نقله غير ثقة كثير كما في كتب الشواذ مما غالب إسناداه ضعيف كقراءة ابن السميع وأبى التتال وغيرهما في « نُنَجِّيكَ ^(١) بِبَدَنِكَ » بالجيم المعجمة « وَلَنْ خَلَقَكَ آيَةً » بفتح اللام أى من قوله « خَلَقَكَ » بسكونها . وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه والتي جمعها أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزازى ونقلها عنه أبو القاسم الهذلى وغيره « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ = الشرعية عند من يحتج بها أو الأحكام الأدبية ؛ فلا كلام في جواز قراءتها . وعلى هذا يحمل حال من قرأها من المتقدمين . وكذلك أيضاً يجوز تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها . وإن قرأها باعتماد قرآنيها أو لإيهام قرآنيها حرم ذلك . ونقل ابن عبد البر في تهذيبه إجماع المسلمين عليه « ١٥ » .

(١) هنا سقط . والصواب « نُنَجِّيكَ » بالحاء المهملة في « نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ » الخ .

العلماء « برفع الهاء ونصب الهمزة ، بمعنى برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء .
وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه فتكلف توجيهها ، فإنها لا أصل
لها ، وإن أبا حنيفة لبرىء منها .

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية - ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو
والغلط وعدم الضبط ، يعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون ، وهو قليل جداً بل
لا يكاد يوجد .

وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع « معائش » بالهمز ثم قال : ويدخل
في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شراح الشاطبية في وقف حمزة نحو :
« أَسْمَائِهِمْ ، وَأُولَئِكَ » بياء خالصة ، ونحو « شُرَكَاءُكُمْ ، وَأَحِبَّاءُكُمْ » بواو خالصة .
ونحو « بَدَأَكُمْ ، وَأَخَاهُ » بألف خالصة ، ونحو « رَأَى رَأَى ، وَتَرَى تَرَى » واشمزت
في اشمازت ، وفادّاراً ثم في فادّاراً ثم « بحذف الهمزة في ذلك كله مما يسمونه للتخفيف
الرسمي ولا يجوز في وجه من وجوه العربية ، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة - ولا سبيل
إلى ذلك - فهو مما لا يقبل ، إذ لا وجه له . وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة ؛ فنعه
أخرى وردّه أولى . مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمة لا بطريق صحيحة
ولا ضعيفة .

ثم قال : ويبقى قسم مردود أيضاً ، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل
ألبتة . فهذا ردّه أحق ، ومنعه أشد ؛ ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر .
وقد ذكر جواز ذلك عن محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان
بعد الثلاثمائة .

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان : « وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم
أن كل ما صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقرأته جائزة في
الصلاة وغيرها . فابتدع بدعة ضلّ بها قصد السبيل (قلت) : وقد عقد له بسبب ذلك

مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء ، وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، ورجع ،
وكتب عليه محضر بذلك . كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ، وأشرنا
إليه في الطبقات « ١٨ .

ملاحظة :

إعنا اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين
ولم يشترطوا التواتر : مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة : -
أحدها : أن هذا ضابط لا تعريف ، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شرط
أو شرط على الأقل . ولم يلحظ في الضابط لأنه يفتقر في الضوابط ما لا يفتقر في التعاريف .
فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة .

ثانيها : التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها ، فإنه يسهل عليه
بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة . أما إذا اشترط
التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز ، لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع
يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهيئات أن
يتيسر له ذلك .

ثالثها : أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم
القاطع بالقراءات المقبولة . بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه
من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة ، فإذا صحَّ سند القراءة ووافقت قواعد
اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر ، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة
هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً .

ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتقت به
قرينة توجب ذلك .

فكان التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن . أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه ، فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب .

قال صاحب الكواكب الدرية نقلاً عن المحقق ابن الجزرى مانصه : « قولنا : « وصحَّ سندها » نعى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله ، وهكذا حتى ينتهى ، وتسكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ به بعضهم .

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر^(١) . وأن ما جاء بحجى الأحاد لا يثبت به قرآن . وهذا مما لا يخفى مافيه ، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقه الرسم وغيره . إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً ، سواء وافق الرسم أم خالفه » اهـ .

وبهذا التوجيه الذى وجهنا به الضابط المذكور ، يهون اعتراض العلامة النويزى فى شرحه على الطيِّبة ، إذ يقول مانصه : وقوله : « وصحَّ إسناداً » ظاهره أن القرآن يكتفى فى ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر . وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، كما استراهم إن شاء الله تعالى . ولقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً ، ويقولون : التواتر

(١) أى فى هذا الضابط الذى لوحظ فيه وجود الركنين الآخرين مع هذا الركن . وإنما فسرنا كلامه بذلك لأن التواتر مجرد شرط أو شرط فى القرآن كما هو التحقيق . ولأن موضوع حديثه هنا إنما هو اشتراط التواتر فى هذا الركن الذى هو جزء من الضابط ، كما صرح به أولاً ، كما يرشد إليه كلامه آخرأ .

ليس بشرط . وإذا طولوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك . ولا يدّ هذه المسألة من بعض بسط ، فلذلك نلخصت فيها مذاهب القراء والفقهاء الأربعة المشهورين وما ذكر الأصوليون والمفسرون وغيرهم . رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وذكرت في هذا التعليق المهم من ذلك ، لأنه لا يحتمل التطويل ، فأقول :

« القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسى وابن مفلح والطوفي ، هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً . وقال غيرهم : هو الكلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه . وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى ، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله . والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة ، لأن التواتر عندهم جزء من الحد ، فلا تتصور ماهية القرآن إلا به . وحينئذ فلا بدّ من التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة ، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد . وصرح به جماعات لا يحصون ، كابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والتونسي في تفسيره والنووي والسبكي والإسنوي والأذري والزرکشي والدميري وابن الحاجب والشيخ خليل وابن عرفة وغيرهم ، رحمهم الله تعالى .

وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك وكذلك في آخره ، لم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مسكي ، وتبعه بعض المتأخرين . وهذا كلامهم . . الخ » اهـ . ثم ساق نقولاً كثيرة عزاهما إليهم يقصر المقام هنا عن عرضها . وفيما ذكرناه كفاية . وهذا التوجيه الذي وجهناه بالضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي ، ويسير بجماعات القراء على جدّد الطريق في تواتر القرآن « وَمَنْ سَلَكَ الْجَدَدَ أَمِنَ الْعِثَارَ » .

أنواع القراءات من حيث السند :

ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة :-

(الأول المتواتر) . وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن

مثلهم : مثاله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة . وهذا هو الغالب في القراءات .

(الثاني المشهور) : هو ما صحَّ سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا ، ووافق

العربية ، ووافق أحد المصاحف العثمانية ، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعدَّوه من الغلط ولا من الشذوذ ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر . مثاله : ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين التيسير للداني ، والشاطبية ، وطيبة النشر في القراءات العشر . وهذان النوعان هما اللذان بقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ، ولا يجوز إنكار شيء منهما .

(النوع الثالث) ما صحَّ سنده ، وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار

المذكور . وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده . من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : « مُتَكَيِّثِينَ عَلَى رَفَارِفِ خُضِرٍ وَعَبَّاقِرِيَّ حِسَانَ » . ومنه قراءة « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » بفتح الفاء .

(الرابع الشاذ) وهو ما لم يصحَّ سنده ، كقراءة ابن السَّمِيعِ : « فَالْيَوْمَ

نُحَيِّيكَ بِيَدِنِكَ » بالحاء المهملة « لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً » بفتح اللام من كلمة « خَلَقَكَ » .

(الخامس الموضوع) وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل . مثال ذلك القراءات

التي جمعها محمد بن جعفر الخزازي ، ونسبها إلى أبي حنيفة . وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الآنف .

(النوع السادس) ما يشبه المذرج من أنواع الحديث . وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ » بزيادة لفظ « من أم » . وقراءة : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ » بزيادة لفظ « في مواسم الحج » . وقراءة الزبير : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » بزيادة لفظ « وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » .

وإنما كان شيها ولم يكن مذرجاً ، لأنه وقع خلاف فيه . قال عمر رضى الله عنه : « فما أدري أكانت قراءاته (يعنى الزبير) أم فسر » أخرجه سميد بن منصور ، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير . وكان الحسن يقرأ : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ، الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » قال ابن الأنباري : قوله « الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » ، تفسير من الحسن لمعنى الورد . وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن .

قال ابن الجزرى و آخر كلامه : « وربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام بإيضاحاً ، لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله ﷺ قرأنا . فهم آمنون من الاقتباس » انتهى بتصرف تبعنا فيه صاحب الكواكب الدرية .

تواتر القرآن :

أكتفى في هذا الموضوع بأن أسوق إليك نقولاً ثلاثة فوق ما نقلته عن النويرى من قبل :

أولها : يقول الإمام الغزالي في المستصفى مانصه : حَدُّ الْكِتَابِ مَا نَقَلَ إِلَيْنَا مِنْ دَفْتِي الْمَصْحَفِ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ نَقْلًا مَتَوَاتِرًا . ونعنى بالكتاب القرآن المنزل . وقيدناه بالمصحف لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله ، حتى كرهوا التعاشير والنقط ،

وأمروا بالتجريد ؛ كيلا يختلط بالقرآن غيره ؛ ونقل إلينا متواتراً ، فنعمل أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن ، وأن ما هو خارج عنه فليس منه ؛ إذ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يهمل بعضه فلا ينقل ، أو يختلط به ما ليس منه . ثم قال : فإن قيل : لم شرطتم التواتر ؟ قلنا ليحصل العلم به ، لأن الحكم بما لا يعلم جهل وكون الشيء كلام الله تعالى أمر حقيقي ليس بوضعي حتى يتعلق بظننا ، فيقال : إذا ظننتم كذا فقد حرمننا عليكم فعلاً ، أو حللناه لكم ، فيكون التحريم معلوماً عند ظننا ، ويكون ظننا علامة لتعلق التحريم به . إلى أن قال :

ويتشعب عن حد الكلام مسألتان : « (إحداهما) مسألة التتابع في صوم كفارة اليمين : فإنه ليس بواجب على قول ، وإن قرأ ابن مسعود « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ » لأن هذه الزيادة لم تتواتر ، فليست من القرآن ، فتحتمل على أنه ذكرها في معرض البيان ، لما اعتقده مذهبها ، فلمعله اعتقد التتابع حملاً لهذا المطلق على المقيّد بالتتابع في الظهار . وقال أبو حنيفة : يجب التتابع ، لأنه وإن لم يثبت كونه قرآنًا ، فلا أقل من كونه خبراً ، والعمل يجب بخبر الواحد . وهذا ضعيف ، لأن خبر الواحد لا دليل على كذبه ، وهو ^(١) إن جملة من القرآن فهو خطأ قطعاً ، لأنه وجب على رسول الله ﷺ أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم ، وكان لا يجوز له مناجاة الواحد به . وإن لم يجعله من القرآن ، احتمل أن يكون ذلك مذهباً له ، لا دليل قد دلّه عليه ، واحتمل أن يكون خبراً . وما ترددين

(١) كذا بالأصل الذي نقلت عنه . وأمل الواو في لفظ « وهو » زادتها المطبعة خطأ . وجملة « لا دليل على كذبه » حالية من لفظ « الواحد » ، والمعنى هكذا : لأن خبر الواحد هنا حال كونه لا دليل على كذبه ، ولفظ هو ضمير فصل أو عائذ على خبر الواحد ، إن جملة (أي أبو حنيفة) من القرآن الخ . ويمكن أن تكون كلمة « وهو » كلها مدرجة في الطبع أو النسخ فتدبر .

أن يكون خيراً أو لا يكون ، فلا يجوز العمل به ، وإنما يجوز العمل بما يصرح الراوى بسماعه من رسول الله ﷺ .

(أما المسألة الثانية) فهى أن البسملة آية من القرآن لكن هل هى آية من أول كل سورة ؟ فيه خلاف . وميل الشافعى - رحمه الله - إلى أنها آية من سورة الحمد وسائر السور ، لكنها فى أول كل سورة آية برأسها ، أو هى مع أول آية من سائر السور آية هذا مما نقل عن الشافعى فيه تردد . وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعى على أنها هل هى من القرآن فى أول كل سورة ؟ بل الذى يصح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن ، فهى من القرآن « ١٥١ ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

ثانيها : يقول صاحب مسلم الثبوت وشارحه ما نصه : « ما نقل آحاداً فليس بقرآن قطعاً ؛ ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل المذاهب ، واستدل بأن القرآن مما تتوافر الدواعى على نقله ، لتضمنه التجدى ، ولأنه أصل الأحكام ، باعتبار المعنى والنظم جميعاً ، حتى تعلق بنظمه أحكامه كثيرة ، ولأنه يتبرك به فى كل عصر بالقراءة ، ولذا علم جهد الصحابة فى حفظه بالتواتر القاطع . وكل ما تتوافر دواعى نقله ، ينقل متواتراً عادة . فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة ، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر ، انتفى الملزوم قطعاً . وللنقل آحاداً ؛ ليس متواتراً فليس قرآناً « ١٥١ .

ثالثها : يقول الحافظ جلال الدين فى الإتيان ما نصه : لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه . وأما فى محله ووضعه وترتيبه ، فكذلك عند محقق أهل السنة ، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله ، لأن هذا المعجز العظيم ، الذى هو أصل الدين القويم ، والصراط المستقيم ؛ مما تتوافر الدواعى على نقل جملة وتفصيله ، فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن .

« وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله . وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه . بل يكثر فيها نقل الآحاد . قيل وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة . ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه . أما الأول فلا نألو لم نشترط التواتر في المحل ، جاز ألا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن . مثل « فبأى آلاء ربكما تكذبان » . وأما الثاني فلا نأله إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل ، جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد . وقال القاضي أبو بكر في الانتصار : « ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بنسخ الواحد دون الاستفاضة . وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية ، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به » . اهـ

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسملة قولهم على هذا الأصل ، وقرروا أنها لم تتواتر في أوائل السور ، ومالم يتواتر فليس بقرآن . وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر ؛ فرب متواتر عند قوم دون آخرين ، وفي وقت دون آخر . ويكفي في تواترها إثباتها في مصاحف الصحابة فن بعدهم بخط المصحف مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه ، كأسماء السور وآمين والأعشار . فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد كونها قرآناً . فيكونون مفررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً ، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة . فإن قيل : لعلها أثبتت للفصل بين السور . أجيب : بأن هذا فيه تغيير ،

ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل ، ولو كانت له لكثرت بين براءة والأنفال . اهـ .
كلام السيوطي .

وهذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كما ترى لأن عبارتي المستصفي ومسلم الثبوت
يقينان الدليل واضحاً على تواتر القرآن وإن اختلف طريقتهما في الاستدلال . وعبرة
السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أصلاً وغير أصل ، وتؤيد هذا العموم
وتردُّ على من قصر التواتر على أصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه .

الآراء في القراءات السبع :

هنا يجد الباحث نفسه في معترك مليء بكثرة الخلافات واضطراب النقول واتساع
المسافة بين المختلفين إلى حد بعيد .

وإليك صورة مصغرة تشهد فيها حرب الآراء والأفكار مشوبةً بين السكاتبين
في هذا الموضوع :

(١) يبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السبع ويقول : من زعم أن القراءات السبع
لا يلزم فيها التواتر فقله كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة . ويعزى هذا
الرأى إلى مفتي البلاد الأندلسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب ، وقد تحمس لرأيه كثيراً
وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه والرد على من رد عليه .

ولكن دليله الذي استند إليه لا يسلم له ، فإن القول بعدم تواتر القراءات السبع
لا يستلزم القول بعدم تواتر القرآن . كيف ؟ وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع بحيث
يصح أن يكون القرآن متواتراً في غير القراءات السبع ، أو في القدر الذي اتفق عليه
القراء جميعاً ، أو في القدر الذي اتفق عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب قرءاء كانوا

أو غير قراء ، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة ، وذلك في القدر الذي يختلف فيه القراء ولم يجتمع على روايته عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة ، وإن كان احتمالاً ينفيه الواقع كما هو التحقيق الآتي .

(٢) يبالغ بعضهم في توهين القراءات السبع والفض من شأنها ، فيزعم أنه لا فرق بينها وبين سائر القراءات ، ويحكم بأن الجميع روايات آحاد . ويستدل على ذلك بأن القول بتواترها منكر يؤدي إلى تكفير من طعن في شيء منها ، مع أن الطعن وقع فعلاً من بعض العلماء والأعلام .

ونناقش هذا الدليل بأننا لانسلم أن إنكار شيء من القراءات يقتضي التكفير على القول بتواترها . وإنما يحكم بالتكفير على من علم تواترها ثم أنكره . والشيء قد يكون متواتراً عند قوم غير متواتر عند آخرين ، وقد يكون متواتراً في وقت دون آخر فطعن من طعن منهم يحمل على مالم يعلموا تواترها منها ، وهذا لا ينفي التواتر عند من علم به ، « وفوق كل ذي علم عليم » .

ويمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بأن طعن الطاعنين إنما هو فيما اختلف فيه وكان من قبيل الأداء . أما ما اتفق عليه فليس بموضع طعن . ونحن لا نقول إلا بتواتر ما اتفق عليه دون ما اختلف فيه .

(٣) يقول ابن السبكي في جمع الجوامع وشارحه ومحشيته : « القراءات السبع متواترة تواتراً تاماً أي نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم ، وهم جرا . ولا يضر كون أسانيد القراء آحاداً ، إذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ، بل هو الواقع ، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجُم الغفير عن مثلهم ؛ وهم جرا . وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين ورواتهم المذكورين في أسانيدهم ، لتصددهم

لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكل فيها « ١ هـ .
وقد يناقش هذا بأنها لو تواترت جميعاً ، ما اختلف القراء في شيء منها لكنهم اختلفوا
في أشياء منها ، فإذا لا يسلم أن تكون كلها متواترة .
ويجاء عن هذا بأن الخلاف لا ينفي التواتر بل الكل متواتر وهم فيه يختلفون ،
فإن كل حرف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بلغه الرسول ﷺ إلى جماعة يؤمن
تواطؤهم على الكذب حفظاً لهذا الكتاب ، وهم بلغوه إلى أمثالهم وهكذا . ولا شك أن
الحروف يخالف بعضها بعضاً ، فلا جرم تواتر كل حرف عند من أخذ به وإن كان الآخر
لم يعرفه ولم يأخذ به . وهنا يجتمع التخالف والتواتر . وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات
السبع بل القراءات العشر كما يأتي .

(٤) ويذهب ابن الحاجب إلى تواتر القراءات السبع ، غير أنه يستثني منها ما كان
من قبيل الأداء كالمدا والإمالة وتخفيف الهمزة . قال البناني على جمع الجوامع : « وكان وجه
ذلك أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ يتحقق اللفظ بدونها ، كزيادة المد على أصله
وما بعده من الأمثلة ، وما كان من هذا القبيل لا يضبطه السماع عادة لأنه يقبل الزيادة والنقصان ؛
بل هو أمر اجتهدى . وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد . فإن قيل
قد يتصور الضبط في الطبقة الأولى للعلم بضبطها ما سمعته منه ﷺ على الوجه الذي صدر
منه من غير تفاوت بسبب تكرار عرضها ما سمعته منه ﷺ . قلنا إن سلم وقوع ذلك
لم يفد ، إذ لا يأتي نظيره في بقية الطبقات ، فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على القطع بأن
ما تلقته الثانية جارٍ على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ . وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد
على أصل المد وما بعده لا في الأصل فإنه متواتر .

الحاصل أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله ، كأن
يراد تواتر المد من غير نظر لمقداره ، وتواتر الإمالة كذلك ، فالوجه خلاف ما قال

ابن الحاجب ، للعلم بتواتر ذلك . وإن أريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل ، فالوجه ما قاله ابن الحاجب . قاله ابن قاسم « ا هـ بقليل من التصرف .

لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجدها كما يقول في مختصر الأصول هـ :
« القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالد والإمالة وتخفيف الهزرة ونحوه » ا هـ وهذا زعم صريح منه بأن اللد والإمالة وتخفيف الهزرة ونحوها من قبيل الأداء وأنها غير متواترة . وهذا غير صحيح ، كما يأتيك نبؤه في مناقشة ابن الجزرى له طويلاً .

(٥) يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء ، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر ، سواء كان الاختلاف في أداء الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها . فالاستثناء هنا أعم مما استثناء ابن الحاجب . وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي : « ما شاع على السنة جماعة من متأخرى المقرئين وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة ، ونقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبعة ، دون ما اختلفت فيه ، بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق . وذلك موجود في كتب القراءات ، لاسيما كتب المغاربة والمشاركة ، فبينهما تباين في مواضع كثيرة . والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء . أى بل منها المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم ، وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق . وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء وما هو من قبيله » ا هـ . نقلًا عن الجلال الحلى في شرح جمع الجوامع بتذييل منه .

ورأى أبو شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى إنه أمثل الآراء فيما أرى ، وذلك لأمرين أربعة :

أولها : أنه رأى سليم من التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة .

ثانيها : أن يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله . ذلك أن القراءات السبع وقع اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة ، وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى . ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع . ثم إن دليله يقوم على الواقع أيضاً في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء ، فبعضهم نفاها وبعضهم أثبتها . وذلك أمانة انتفاء التواتر ، لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب لازم من لوازم التواتر . وقد انتفى هذا الاتفاق هنا فينتفى التواتر ، لما هو معلوم من أنه كلما انتفى اللازم انتفى للزم .

ثالثها : أن هذا الرأي صادر عن إخصائي متمهر في القراءات وعلوم القرآن وهو أبو شامة « وصاحب الدار أدرى بما فيها » .

رابعها : أن هذا الرأي يتفق وما هو مقرر لدى المحققين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضابط المشهور ، وقد تنتفى هذه الأركان الثلاثة كلاً أو بعضاً ، لا فرق في هذا بين القراءات للسبع وغير السبع على نحو ما تقدم . ويتفق هـذا الرأي أيضاً وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق .

استدراك :

لكنني بعد معاودة البحث والنظر ، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن ، تبين لي أن أبا شامة أخطأه الصواب أيضاً فبين أخطأ ، وأنتى أخطأت في مشايخته وتأيبده .

ويضطرني إنصاف الحق أن أكرر على الوجوه التي أيدت بها بين يديك ، فأنتفضها وجهاً وجهاً . « والرجوع إلى الحق فضيلة » .

١ - فرأى أبى شامة المسطور لم يسلم من مثل تلك التوهينات التى نوقشت بها الآراء السابقة ، وسترى قريباً شدة مناقشته الحساب فى كلام ابن الجزرى .

٢ - ثم إن الغطاء قد انكشف عن أن القراءات السبع بل القراءات العشر كلها متواترة فى الواقع ، وأن الخلاف بينها لا ينفي عنها التواتر ، فقد يجتمع التواتر والتخالف ، كما بينا عند عرض رأى ابن السبكي ، وكما يستبين لك الأمر فيما يأتى من تحقيق ابن الجزرى .

٣ - أما أن أباشامة إخصائى متمهر ، فسبحان من له العصمة ، والكمال لله تعالى وحده . على أن الذى رد عليه واختارنا رأيه - وهو ابن الجزرى - إخصائى متمهر أيضاً ، وإليه انتهت الزعامة فى هذا الفن ، حتى إذا أطلق لقب المحقق لم ينصرف إلا إليه « وكم ترك الأول للآخر » .

٤ - وأما ما قرره المحققون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر ، فهو تقسيم لا ينفى عن أبى شامة شيئاً فى رأيه هذا ، لأن كلامهم هناك كان فى مطلق القراءات ، أما كلامنا وكلام أبى شامة هنا فهو فى خصوص القراءات السبع . وبينهما برزخ لا يبغيان .

الآراء فى القراءات الثلاث المتممة للعشر :

لقد علمت فيما سبق ما قيل فى القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة . أما القراءات الثلاث المكملّة للعشر ، فقيل فيها بالتواتر ، ويعزى ذلك إلى ابن السبكي . وقيل فيها بالصحة فقط ، ويعزى ذلك إلى الجلال الحلى . وقيل فيها بالشذوذ ، ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كل ما وراء القراءات السبع شاذاً .

التحقيق تواتر القراءات العشر كلها :

والتحقيق الذى يؤيده الدليل ، هو أن القراءات العشر كلها متواترة ، وهو رأى المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزرى والنويرى ، بل هو رأى أبى شامة فى نقل آخر صححه الناقلون عنه ، وجوزوا أن يكون رأى الآنف مدسوساً عليه ، أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد . ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزرى ، يصول فيه ويحول ، ويسهب ويطرب ، واضعاً للحق فى نصابه ، دافعاً للخطأ وشبهاته . فاقراءه واصبر على الإكثار والتطويل ، فإن المقام دقيق وجليل ، « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

قال - رحمه الله - فى كتابه منجد المقرئين ، ابتداء من الصفحة السابعة والخمسين ما نصه :

(الفصل الثانى فى أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأصولاً ، حال اجتماعهم وافتراقهم ، وحلّ مشكل ذلك) اعلم أن العلماء بالغوا فى ذلك نفيًا وإثباتًا ، وأنا أذكر أقوال كلٍّ ثم أبين الحق من ذلك . أما من قال بتواتر الفرش ^(١) دون الأصول فابن الحاجب . قال فى مختصر الأصول له : « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه » اهـ . فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الراءات وتنفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الهمزة ، من قبيل الأداء وأنه غير متواتر . وهذا قول غير صحيح كما سنبينه .

(١) يراد بالفرش الجزئيات التى يقع الخلاف فى قراءتها ولا يقاس عليها . كقراءة « يَخْدَعُونَ » فى سورة البقرة لا يقاس عليها ما جاء فى سورة النساء من كلمة « يَخَادِعُونَ » الله » مع أن الخلاف وقع فى قراءة الأولى . ويراد بالأصول الكلليات التى تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة ، كقواعد المد والهمز والإمالة .

أما المدُّ فأطلقه وتحتته ما يسكب العبرات ، فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عرضياً .
والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حروف المد بدونه ، كالآلف من قال ، والواو من يقول ،
والياء من قيل . وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره ، إذ لا تمكن القراءة بدونه . والمدُّ
العرضيُّ هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز . فأما السكون فقد
يكون لازماً كما في فوائح السور ، وقد يكون مشدداً نحو « آلم ، ق ، ن ، ولا الضالين »
ونحوه ، فهذا يلحق بالطبيعي لا يجوز فيه القصر ؛ لأن المدَّ قام مقام حرف توصلاً للنطق
بالساكن . وقد أجمع المحققون من الناس على مدّه قدرأ سواء . وأما الهمز فعلى قسمين :
(الأول) إما أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في أخرى وهذا تسميه القراء منفصلاً ،
واختلفوا في مدّه وقصره ، وأكثرهم على المد . فادعاه عدم تواتر المد فيه ترجيح بلا مرجح ،
ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته ، لأن أكثر القراء على المد . (الثاني)
أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة ، وهو الذي يسمى متصلاً . وقد أجمع القراء
سلفاً وخلفاً من كبير وصغير وشريف وحقير ، على مدّه ، لا خلاف بينهم في ذلك
إلا ما روى عن بعض من لا يمول عليه بطريق شاذة فلا تجوز القراءة به . حتى إن إمام
الرواية أبا القاسم الهذلي - الذي دخل المشرق والمغرب وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة
وستين شيخاً ، وقال : رحلت من آخر المغرب إلى فرغانة يميناً وشمالاً ، وجبلًا وبحراً ،
وألف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين الذرة وأذن الجرّة ، من صحيح وشاذ ومشهور
ومنكر - قال في باب المدِّ في فصل المتصل : « لم يختلف في هذا الفصل أنه ممدود على
وتيرة واحدة ، فالقراء فيه على نمط واحد ، وقدروه بثلاث ألفات - إلى أن قال - وذكر
العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين ، ولم أسمع هذا الغيرة .
وطالما مارسنا الكتب والعلماء فلم نجد من يجعل مدَّ الكلمة الواحدة كمدَّ الكلمتين
إلا العراقي » . قلت : والعراقي هو منصور بن أحمد المقرئ كان بخراسان . ولقد أخطأ

في ذلك ، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم : الإمام أبو بكر بن مهران ، وأبو الفرج الشنبوذي ، وإبراهيم بن أحمد الروزي ، ولم يرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق . فإذا كان ذلك يحسر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم على ما أجمع عليه فيقول : هو غير متواتر ، فهذه أقسام المد العرضي أيضاً متواترة : لا يشك في ذلك إلا جاهل . وكيف يكون المد غير متواتر وقد أجمع عليه الناس خلفاً عن سلف ؟

فإن قيل : قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيسير للعافظ الداني وغيره ، جعل لهم فيما مَدَّ للهمز مراتب في المد إشباعاً وتوسطاً وفوقه ودونه ، وهذا لا ينضبط ؛ إذ لا حد له . وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً ؟ قلت : نحن لا ندعي أن مراتبه متواترة ، وإن كان قد ادَّعاه طائفة من القراء والأصوليين . بل نقول : إن المد العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به قرأه النبي ﷺ ، وأنزل الله تعالى عليه ، وأنه ليس من قبيل الأداء ، فلا أقل من أن نقول : القدر المشترك متواتر . وأما ما زاد على القدر المشترك كما صم وحمة وورش ، فهو إن لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض^(١) متلقى بالقبول . ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين .

وأما الإمامة على نوعيها ، فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، مكتوبتان في المصاحف ، متواترتان ، وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء ؟ وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمامة لغة لقبائل العرب ، دعاهم إلى الذهاب إليها التماس الخلفة . وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب الكامل : إن الإمامة والتفخيم لغتان ليست إحداها أقدم من الأخرى : بل نزل القرآن بهما جميعاً . إلى أن قال - والجملة

(١) كذا بالأصل . ولعل صوابه « مستفيض » .

بعد التطويل أن من قال: إن الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمالة أخطأ وأعظم الفرية على الله تعالى، وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى.

قلت: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف نحو «يحيى، وموسى، وهدى، ويسعى، والهدى، وبغشياً، وجليها، وآسى، وآتينسكم» وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تشبه هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله عز وجل في سورة إبراهيم: «وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» حتى إنهم كتبوا «تَعْرِفُهُمْ بِسَمَائِهِمْ» في البقرة بالياء، وكتبوا «سَمَائِهِمْ فِي وَجُوهِهِمْ» بالألف وأي دليل أعظم من ذلك؟

قال الهذلي: وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم. وذكر أشياء، ثم قال: وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلت أو كثرت - إلى أن قال - وهي (يعني الإمالة) لغة هوازن، وبكر بن وائل، وسعد بن بكر.

وأما تخفيف الهمزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فتواتر قطعاً، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره، وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء؟ وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل «مُدَّكِرٍ، أَثْقَلَتْ»^(١) دَعَوْا اللَّهَ رَبَّهُمَا، مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ» وكذلك أجمع القراء في مواضع على تخفيف الهمز نحو «آلآنَ، اللَّهُ، أَلَذَّ كَرِينٍ» في الاستفهام، وفي مواضع على النقل نحو «لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»، و«يرى، ونرى». وعلى ترقيق الراءات في مواضع نحو «فِرْعَوْنَ، وَمِرْيَةَ» وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة.

(١) لعله يريد إدغام التاء في الدال.

وأجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران : « أَوْ نَبِّئُكُمْ » بواو . قال أبو عمرو الداني وغيره : إنما كتبوا ذلك على إرادة تسهيل الهمزة بين بينا هـ . وكيف يكون ما أجمع عليه القراء إنما عن أم غير متواتر . وإذا كان اللدّ وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق ، فما الذي يكون متواتراً ؟ أقصر « الهم » ودابة ، وأولئك » الذي لم يقرأ به أحد من الناس ؟ أم تخفيف همزة « آلد كرين » ، الله » الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحن ؟ أم إظهار « مدكر » الذي أجمع الصحابة والمسلمون على كتابته وتلاوته بالإدغام ؟ فليت شعري من الذي تقدمه قبل بهذا القول ، ففني أثره ، والظاهر أنه لما سمع قول الناس : إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ، ظن أن اللد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء ، فقال غير مفكر فيه . وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه ، لما أقدم عليه ، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار ، حيث قال : « جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم استفاض نقله . ولم يدخله في حكم الشذوذ ، بل رآه سائماً جائزاً من همز وإدغام ومدّ وتشديد وحذف وإمالة ، أو ترك ذلك كله أو شيء منه ، أو تقديم أو تأخير ، فإنه كله منزل من عند الله تعالى ، وما وقف الصحابة على صحته ، وخير بينه وبين غيره ، وصوب للجميع القراءة به قال : ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يُملّهُ الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة أو غير ذلك ، لسوغنا لهم جميع قراءة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطال - رحمه الله - الكلام على تقدير ذلك ، وجوز أن يكون النبي ﷺ أقرأ واحداً بعض القرآن بحرف . وبعضه بحرف آخر ، على ما قد يراه أيسر على القاري » . هـ .

قلت : وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذته الصحابي كذلك من رسول الله ﷺ ، وأقرأه كذلك ، إلى أن اتصل بالقراء . نحو قراءة حفص « تجزّيها » بالإمالة فقط ، ولم يُملّ في القرآن غيره ، وقراءة ابن عامر

« إِبْرَاهِيمَ » في مواضع محصورة ، وقراءة أبي جعفر « يُحْزِنَ » في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي ، وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي ، وقراءة نافع عكسه في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي ، وشبه ذلك مما يقول القراء عنه : جمع بين اللفتين .

وليت الإمام ابن الحاجب أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها ، كما أخلى غيره كتبهم منها . وإذ قد ذكرها فليت لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء . وإذ قد تعرض فليت سكت عن التمثيل ، فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله ، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك . وإنما إن صحَّ شيء منها فوجهٌ ، والباقي لاشك أنه من قبيل الأداء ^(١) .

ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع : « والسبع متواترة ، قيل : فيما ليس من قبيل الأداء كالد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه » وسُئِلَ عن زيادته على ابن الحاجب « قيل » المقتضية لاختياره أن ما هو من قبيل الأداء كالد والإمالة إلى آخره متواترٌ فأجاب - رحمه الله - في كتابه منع الموانع : اعلم أن السبع متواترة ، والد متواتر ، والإمالة متواترة ، كل هذا بين لا شك فيه . وقول ابن الحاجب : « فيما ليس من قبيل الأداء » صحيح لمو تَجَرَّدَ عن قوله : كالد والإمالة . لكن تمثيله بهما أوجب فساداً كما سنوضحه من بعد ، فلذلك قلنا : « قيل » ليتبين أن القول بأن الد والإمالة والتخفيف غير متواترة

(١) لعلك فهمت أن مرادهم بكلمة « من قبيل الأداء » ما يتصل بتقدير الأصول المتواترة . مثلاً الد للهمز أصل جاء متواتراً . أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر ، لأنه لا يسهل ضبطه . وقيل فيه بالتواتر أيضاً .

ضعيف عندنا ، بل هي متواترة . ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف - إلى أن قال - فإذا عرفت ذلك فكلما نأقاص بتواتر السبع . ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمز بلا شك .

أما من قال : إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لآحال افتراقهم ، فأبو شامة قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه : « فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى الجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم . فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم ، الجمع بين الساكنين في تاءات البرزى ، وإدغام أبي عمرو ، وقراءة حمزة « فاستطاعوا » وتسكين من أسكن « بارئكم » ونحوه « وسبأ ، ويابى ، ومكر السيء » وإشباع الياء في « يرتقى ، ويتقى ، ويبصر ^(١) وأفتدة من الناس » وقراءة « ملائكة » بفتح الهمزة ، وهمز « ساقها ^(٢) » وخفض « والأرحام » في أول النساء ، ونصب « كن فيكون » والفصل بين المتضايقين في الأنعام ، وغير ذلك ، إلى أن قال : فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ، ثم قال : وإن صحَّ النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية ، فصيحاً كان أو دون ذلك . وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل ، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قريش وما نسبها ، حملاً لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم والسادة من أصحابه على ما هو اللائق ، فإنهم إنما كتبوه على لغة قريش ، فكذا قراءتهم به . قال : وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين : أن القراءات السبع كلها متواترة ؛ أى في (١) كذا بالأصل فتأمل .

(٢) لعل الصواب « سوقه » من قوله سبحانه : « فاستَوَى عَلَى سُوْقِهِ » فتدبر .

كل فرد فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب . قال : ونحن بهذا نقول ، لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه الفرق من غير تكبير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقول من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها .

فانظر يا أخى إلى هذا الكلام الساقط ، الذى خرج من غير تأمل ، المتناقض ، فى غير موضع فى هذه الكلمات اليسيرة ! أو قفت عليه شيخنا الإمام ولى الله تعالى أبامحمد ابن محمد بن محمد الجالى رضى الله عنه ، فقال : ينبغى أن يُعدم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر البتة ، وإنه طعن فى الدين . قلت : ونحن - يشهد الله - أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبى شامة ، إذ الجواد قد يعثر ، ولا يجهل قدره . بل الحق أحق أن يُتبع . ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلّة ، ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة .

أما قوله : « فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة الخ » فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكراً عند أهل اللغة . وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً ، يوجبونها ويستدلون بها . وأنى يسمهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نوبس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار ، جدوا على ما علموا من القياسات ، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شئ من القرآن على غير النحو الذى أنزل الله يوافق قياساً ظاهراً عنده ولم يقرأ بذلك أحد ، لقطع له بالصحة . كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها ، حتى إن بعضهم قطع فى قوله عز وجل : « مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا » بأن الإدغام الذى أجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم والمسلمون لحن وأنه لا يجوز عند العرب ، لأن الفعل الذى هو تأمين مرفوع ، فلا وجه لسكونه حتى يدغم فى النون التى تليه ! .

فانظر يا أخى - إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى . يجعلون ماعرفوه من القياس أصلاً والقرآن والعظيم فرعاً ! حاشا العلماء المتقدي بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك . بل يحيثون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه ، يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره . حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته السكافية الشافية في الفصل بين المتضايقين :

« وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَسَكَّمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرٍ »

ولو لا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده ، لأوردت مازعم أن أهل اللغة أنكروه ، وذكرت أقوالهم فيها ، ولكن إن مد الله في الأجل ، لأضعن كتاباً مستقلاً في ذلك ، يشفى القلب وبشرح الصدر ، أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة .

والله در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » كلام الزجاجي في تضعيف قراءة الخفض . ثم قال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به . وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو . ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لاندعى أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ، عند ذكر إسكان « بَارِئُكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ » لأبي عمرو بن العلاء : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية . بل على الأثبت في الأثر والأصح في

النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، فازم قبولها والمصير إليها .

قلت : ثم لم يكف الإمام أبا شامة حتى قال : « فكل ذلك (يعني ما تقدم) محمول على قلة ضبط الرواة » لا والله . بل كله محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجها وشواهد صحيحة تخرج عليها ، كما سنبيّن إن شاء الله تعالى في الكتاب الذي وعدنا به آنفاً ، إذ هي ثابتة مستفاضة ؛ وروايتها أئمة ثقات . وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم ، فليت شعري أكان الدين قد هان على أهله ؟ حتى يحىء شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها ، فيسمع منه ويؤخذ عنه ، ويقرأ به في الصلاة وغيرها ، ويدكره الأئمة في كتبهم ، ويقرءون به ويستفاض ، ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به ، مع أن الإجماع منمقد على أن من زاد حركة أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مُهرّاً على ذلك يكفر ؛ والله جلّ وعلا تولى حفظه : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ » .

وأعظم من ذلك تنزله ؛ إذ قال : « وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، لا ينبغي قراءتها ، ، حملاً لقراء النبي ﷺ وأصحابه على ما هو السائق بهم » . فإذا كان النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم لم يقرءوا بها مع تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرءوا بها .

ثم يقول : « فلا أقل من اشتراط ذلك » يعني اشتراط الشهرة والاستفاضة . قلت : ألا تنظرون إلى هذا القول ؟ ثم أحد في الدنيا يقول : إن قراءة ابن عامر وحزمة وأبي عمرو ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ، وقراءة

البرزى وقنبل وهشام ، إن تلك غير مشهورة ولا مستفاضة وإن لم تكن متواترة ١٩ هذا كلام مَنْ لم يدرك ما يقول ، حاشا الإمام أبا شامة منه . وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء . ربما يكون بعض الجملة المتعصين الحق به بكتابه ، أو أنه ألف هذا الكتاب أول أمره ، كما يقع لكثير من المصنفين . وإلا فهو في غيره من مصنفاته كشرحه على الشاطبية ، بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة « والأرحام » بالخفض ، والفصل بين المتضامين . ثم قال في الفصل : ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على النفي بالإجماع . قال : ولو نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله . فما باله ما يكتفى بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم ثم أخذ في تقرير ذلك . قلت : هذا الكلام مبين لما تقدم ، وليس منه في شيء . وهو الأليق بمنه ، رحمه الله .

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول : « فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها » . قلت : ونحن كذلك ؛ لكن في القليل منها ، كما تقدم في الباب الثاني (١) .

قال : « وغاية ما يبيده مدعى تواتر المشهور منها ، كما دغام أبي عمرو ، ونقل الحركة لورش ، وصلة ميم الجمع وها السكناية لابن كثير ، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نُسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة ، إلا أنه بقي عليه التواتر

(١) يشير بذلك إلى مثل قراءة هشام « أفئدة » بياء بعد الهمز . فإنه اعتبره صحيحاً مقطوعاً به وإن لم يتواتر ، لأن استفاضته وموافقته الرسم والعربية قرائن مثلها يفيد العلم في غير المتواتر . انظر المنجد ص ١٩ .

من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك . ومن ثمّ نسكب العبرات ، فإنها من ثمّ لم ينقلها إلا آحاداً إلا اليسير منها .

قلت : هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم . أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرو الشافعي ، فقال لي : معذور أبو شامة ، حيث إن القراءات كالحديث ، مخرجها كمخرجه ، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية ؛ وخفي عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً ؛ وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرءونها أخذوها أمّا عن أم . ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد ، بل كانوا يمتنعونها ويأمرون باجتنابها .

قلت : صدق . وما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد : قال لي قنبل : قال القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين : اتى هذا الرجل (يعنى البزى) فقل له : هذا الحرف ليس من قراءتنا . يعنى « وما هو بميت » مخففاً . وإنما يخفف من الميت من قد مات ، ومن لم يميت فهو مشدد . فلقيت البزى فأخبرته ، فقال له : قد رجعت عنه ... وقال محمد بن صالح : سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو : كيف تقرأ « لا يعذب عذابه أحد » . ولا يوثق وثاقه أحد ؟ فقال : « لا يعذب » بالكسر . فقال له الرجل : كيف ؟ وقد جاء عن النبي ﷺ « لا يعذب » بالفتح . فقال له أبو عمرو : لو سميت الرجل الذى قال : سميت النبي ﷺ ما أخذته عنه . أو تدري ماذا ؟ لأنى أنهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة . قال الشيخ أبو الحسن السخاوى : وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر . قلت : صدق ؛ لأنها قراءة الكسائى . قال السخاوى : وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم . وإنما أنكرها أبو عمرو ؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر .

قلت : وهذا كان من شأنهم على أن تعين هؤلاء القراء ليس بلازم ، ولو عين غير

هؤلاء جاز . وتعيينهم إما لكونهم تصدوا للإقراء أكثر من غيرهم ، أو لأنهم شيوخ
المعين كما تقدم . ومن ثم كره من كره من السلف أن تنسب القراءة إلى أحد . روى
ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون سند فلان وقراءة فلان . قلت :
وذلك خوفاً مما توهمه أبو شامة من القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية . ولم يدر
أن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها
في هذا الزمن وأضعافهم . ولو لم يكن انفراد القراء متواترا لكان بعض القرآن غير متواتر
لأننا نجد في القرآن أحرفاً تختلف القراء فيها ، وكل منهم على قراءة لا توافق الآخر ،
كأرجه وغيرها ، فلا يكون شيء منها متواترا . وأيضاً قراءة من قرأ « مالك ويخادعون »
فكثير من القرآن غير متواتر ، لأن التواتر لا يثبت باثنين ولا بثلاثة .

قال الإمام الجعفي في رسالته : وكل وجه من وجوه قراءته كذلك (يعني متواتراً)
لأنها أبعاضه . ثم قال : فظهر من هذا فساد قول من قال : هو متواتر دونها ، إذ هو عبارة
عن مجموعها .

ثم قال ابن الجزري : وما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم
أن الإمام الشافعي رضي الله عنه جعل البسملة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك
تقتضي عدم كونها من القرآن ، لأنه من أهل مكة وهم يشبهون البسملة بين السورتين
ويعملونها من أول الفاتحة آية ، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسطنطيني
ابن كثير ، فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسملة ، لأنها آحاد ، واعتمد على
قراءة ابن كثير لأنها متواترة ، وهذا لطيف فتأمل ، فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا
يقولون : إن الشافعي رضي الله عنه روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعمل عليه ،
فدل على أنه ظهرت له فيه علة ، وإلا لما ترك العمل به . قلت : ولم أر أحداً من أصحابنا

بين العلة ، فبيننا أنا ليلة مفكر ، إذ فتح الله تعالى بما تقدّم - والله تعالى أعلم - أنها هي العلة . مع أنى قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعى عن ابن كثير كالبرزى وقنبل . ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لى : أريد أن أقرأ عليك القرآن بها .

ومما يزيدك تحقيقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني ، قال : أول من تتبع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبّع الشاذّ منها هارون بن موسى الأعمور . قال : وكان من القراء . فكره الناس ذلك ، وقالوا : قد أساء حين ألفها . وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة ، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من راوٍ راوٍ . قلت : يعنى آحاداً آحاداً .

وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلى العلاتى فى كتابه المجموع للذهب : وللشيخ شهاب الدين أبى شامة فى كتابه المرشد الوجيز وغيره كلام فى الفرق بين القراءات السبع^(١) والشاذّة منها . و^(٢) كلام غيره من متقدمى القراء ما يؤم أن القراءات السبع ليست متواترة كلها ، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصيح من لغة العرب ، وأنه يكفى فيها الاستفاضة ، وليس الأمر كما ذكر هؤلاء . والشبهة دخلت عليهم مع انحصار أسانيدنا فى رجال معروفين ، وظنوها كاجتهاد الآحاد^(٣) .

(١) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « المتواتر » ، ولعل كلمة « والشاذّة »

أصلها « والشاذ » بدون تاء مربوطة . فتدبر .

(٢) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « فى » ويكون الصواب : « وفى كلام

غيره » فتأمل .

(٣) لعل أصله : « فظنوها كأخبار الآحاد » .

قلت : « وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضع فقال : انحصار الأسانيد في طائفة ، لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم . فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد ، يقرؤه منهم الجمل الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائماً . والتواتر حاصل لهم . ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جهتهم ^(١) . وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى ^(٢) ، ولم تزل حجة الوداع منقولة ، فن ^(٣) يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر ، فهذه كذلك . وقال : هذا موضع ينبغي التنبيه له . انتهى والله أعلم . »

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزرى في هذا المقام من كتابه المنجد ، ولعله فصل الخطاب في هذا الموضوع ، ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصراً بقدر الإمكان . ولقد كنت أود أن تكون النسخة التي نقلت منها أكثر تحريراً مما رأيت ، ولكن ما الحيلة ؟ وهى أول طبعة عن نسخة مخطوطة برواق المغاربة من الأزهر الشريف ، ومن شأن البدايات أن يكون فيها نقص ، ثم تصير إلى الكمال في النهاية إن شاء الله .

(١) (٢) لعل في هذين الموضعين سقطاً .

(٣) صواب هذه الفاء أن تكون عينا أو ميماً أو باء .

ب - القراء

القراء جمع قارىء وهو في اللغة اسم فاعل من قرأ . ويطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات السابقة . وقد سردنا عليك أسماءهم . ونتحلفك هنا بنبذة قصيرة عن كل واحد من مشهورهم وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه ، لتطلع على لمحة من فضلهم ، ولتتصل انصالاً علمياً بهذه الفئة الكريمة التي لها هذا الأثر الرائع في المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوَّنة في جميع أنحاء العالم الإسلامي مدى تلك القرون الطويلة .

ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأدوار التي مرت قراءاتهم . فذلك شوط واسع . أفردته بالتأليف جماعة ، منهم الذهبي وابن الجوزي في طبقات القراء^(١) .

القراء السبعة رحمهم الله :

١ - ابن عامر

اسمه عبد الله اليحصبي ، نسبة إلى يحصب ، وهو فخذ من حمير ويكنى أبا نعيم ، وأبا عمران . وهو تابعي جليل ، لقي واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير ، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب الحزمي ، عن عثمان بن عفان ، عن رسول الله ﷺ وقيل إنه

(١) طبقات القراء لابن الجزري عوّلت عليها في تراجم القراء خصوصاً عند الاختلاف بين للراجع ، لأنه هو المعروف بالحق . وبهذه المناسبة أريد أن تقضى العجب أو الأسف معي على أن الذي عني بطبع هذا الكتاب ونشره هو المستشرق الألماني (ج . برجستراسر) كما سمعت أنه طبع كتاباً بمصر أيضاً في القراءات لابن خالويه ، ثم نقله إلى بلاده ، ومصر كلها محرومة منه !! .

قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثمانى عشرة ومائة، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

(فأما هشام) فقد أخذ القراءة عن عراك بن خالد المزى، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عن ابن عامر. وكان هشام قاضياً فقيهاً محدثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين.

(وأما ابن ذكوان) فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى، الدمشقى. أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عن ابن عامر يقول أبو زرعة فيه: «إنه الحافظ الدمشقى، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عنده أقرأ منه»، توفي سنة ٢٤٢ اثنتين وأربعين ومائتين.

وفى ابن عامر وراوية يقول صاحب الشاطبية: -

«وأما دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَمَّدًا
هشامٌ، وعبدُ اللَّهِ، وهو انْقِسَابُهُ لِدِ ذِكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلَا»

٢ - ابن كثير

هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الدارى. كان إمام الناس فى القراءة بمكة، تحفه السكينة ويحوطه الوقار. لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب الخرومى. وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب. وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفى سنة ١٢٠ عشرين ومائة بمكة المكرمة.

وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البرزى وقنبل.

(أما البزّي) فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بركة. قالبزي نسبة إلى بركة هذا وهو جدّه الأعلى. كان إماماً ضابطاً ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة روى عن عكرمة بن سليمان عن شبل بن عباد وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين عن ابن كثير. وكان إمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه توفي سنة ٢٥٠ خمسین ومائتين. (وأما قنبل) فهو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد الخزومي المكي يسكنى أبا عمر، ويلقب بقنبل لشدته^(١). كان إماماً في القراءة ضابطاً ثقة يؤمه الناس من أقطار الأرض. أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القواس عن وهب، عن القسط، عن شبل ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير. توفي سنة ٢٩١ إحدى وتسعين ومائتين. وفي ابن كثير وراويه يقول صاحب الشاطبية :

« ومكة عبدُ الله فيها مُقامُهُ هو ابنُ كثيرٍ كثيرُ القومِ مُعتَلًا
روى أحمدُ البزّي له ومحمدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الملقَّبُ قُنْبَلًا »

٣ - عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي (والنجود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإنقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن قرأ على زر بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام علي، وأخذ الإمام علي قراءته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي بالكوفة أو بالسماوة سنة ١٢٧ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

(١) قُنْبَلٌ كَقُنْفُذٍ : الغلامُ الحادُّ الرأسِ الخفيف الروح. ذلك أصل معناه، ثم

سمى به محمد بن عبد الرحمن القاري. انظر القاموس إن شئت.

(أما شعبة) فهو المشهور بابن عيَّاش بن سالم الأسدي وقيل اسمه محمد، وقيل مطرق، ويكنى أبا بكر لأن شعبة اسم مشترك بينهما وبين أبي بسطاط شعبة بن الحجاج البصري. كان إماماً عالماً كبيراً. توفي بالكوفة سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة.

(وأما حفص) فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز كان ربيب عاصم: تربي في حجره، وقرأ عليه، وتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، فلا جرم كان أدقَّ إِتقاناً من شعبة. توفي سنة ١٨٠ ثمانين ومائة.

وفي عاصم وراويه يقول صاحب الشاطبية :

« وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذى وقرّ نقلًا
فأما أبو بكر وعاصمُ اسمه فشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَنْضَلًا
وذاك ابنُ عيَّاشٍ أبو بكرٍ الرضا وحَفْصٌ وبالإتقانِ كَانَ مُفَضَّلًا

٤ — أبو عمرو

هو أبو عمرو زَبَّان بن العلا عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين. روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبيرة، عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر وزيد بن القَعْقَاع والحسن البصري. وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية. وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب. توفي سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

ومن اشتهر بالرواية عنه الدوري والسوسي، ولكن بواسطة اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك العدوى المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين. وسمى باليزيدي نسبة إلى يزيد ابن منصور خال الخليفة المهدي، لأنه كان يؤدب ولده.

(أما الدورى) فهو أبو عمر حفص بن عمر المقرئ الضريز ، ولقب بالدورى نسبة إلى الدور ، وهو موضع بالجانب الشرقى من بغداد ، كان ثقة ضابطاً ؛ أول من جمع القراءات . روى عن اليزيدى عن أبي عمرو ، وتوفى سنة ٢٤٦ ست وأربعين ومائتين .
(وأما السوسى) فهو أبو شبيب صالح بن زياد ، روى عن اليزيدى عن أبي عمرو . وكان ثقة ضابطاً . توفى سنة ٢٦١ إحدى وستين ومائتين .

وفى أبي عمرو وراوييه يقول صاحب الشاطبية :

« وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَا
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّبُهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّومِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً »

٥ - حمزة

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى مولى عكرمة بن ربيع التميمى . قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش ، على يحيى بن وثاب ، على زر بن حبیش ، على عثمان وعلى وابن مسعود ، على النبى ﷺ . كان ورعاً بكتاب الله ، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية ، حافظاً للحديث . توفى بجلوان سنة ١٥٦ ست وخمسين ومائة .

ومن اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد ، لكن بواسطة أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفى الكوفى المتوفى سنة ١٨٨ ، ثمان وثمانين ومائة .

(أما خلف) فهم أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار . كان زاهداً عابداً . روى عن سليم بن عيسى الحنفى عن حمزة . وتوفى سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين .
(وأما خلاد) فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفى . روى عن سليم بن

عيسى عن حمزة. وكان أضبط أصحاب سليم وأجلهم عرفانا وتحقيقا. توفي بالكوفة سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

« وَحَزَنَةُ مَا أَرَزَ كَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا ، صَبُورًا ، لِلْقُرْآنِ مُرَتَّلًا
رَوَى خَلْفَ عَنْهُ وَخِلاَّدُ الَّذِي رَوَاهُ سَلِيمٌ مُتَقِنًا وَمُحَصَّنًا »

٦ - نافع

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللدني . أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعمين من التابعين ، وهم أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة . توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة .

ومن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش :

(أما قالون) فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوي . ولقب بقالون لجودة قراءته لأن قالون معناه الجيّد في أصل وضعها . قرأ على نافع واختصّ به كثيراً ، وقال : قرأت على نافع غير مرة ، وكتبت عنه . توفي سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين .

(وأما ورش) فهو عثمان بن سعيد المصري ، يكنى أبا سعيد ، ويلقب بورش لشدة بياضه ^(١) . رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة ١٥٥ خمس وخمسين ومائة ، ثم رجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها ، وكان حسن الصوت جيد القراءة . توفي سنة ١٩٧ سبيع وتسعين ومائة .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

(١) الْوَرَشُ في أصل اللغة : يطلق على شيء يصنع من اللبن . فيصح أن يضرب به المثل في البياض . انظر القاموس .

« فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ ^(١) نَافِعٌ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُوا عَيْسَى ثُمَّ عَمَّانُ وَرَشْمُهُمْ بِصُحُفِهِ الْمَجِيدِ الرَّفِيعِ تَأْتِلًا

٧ - الكسائي

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي . لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام
لابسًا كساءً ، قال أبو بكر الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو
وأوحدهم بالغريب ، وكان أوحد الناس بالقرآن ، فكانوا يكثرُونَ عليه ، حتى يضطر
أن يجلس على الكرسي ويقلو القرآن من أوله إلى آخره ؛ وهم يسمعون منه ويضبطون
عنه . توفي سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة .

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والودري .

(أما أبو الحارث) فهو الليث بن خالد المروزي . كان من أجلاء أصحاب الكسائي
تفة وضبطًا . توفي سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين .

(وأما الودري) فهو أبو عمر حفص بن عمر الودري الذي أئعننا إليه في الرواية
عن أبي عمرو .

وفي الكسائي وروايته يقول صاحب الشاطبية :

« وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَفْتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبَلًا
رَوَى كَثِيرُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا وَحَفْصٌ هُوَ الْوَدْرِيُّ وَفِي الدُّكْرِ قَدْ خَلَا ،

(١) يشير بهذه الكلمة إلى ما روى عنه أنه كان إذا تكلم يشم فيه ريح المسك

بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه منامًا ؛ كما أخبر نافع بذلك .

تمام القراء العشرة :

وهالك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أضيفوا إلى السبعة السابقين ، تكمل بهم عدّة القراء العشرة أصحاب القراءات العشر المعروفة ، والتي سبق الكلام عليها قريباً .

٨ — أبو جعفر

هو يزيد بن القعقاع القارى ، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى : قارا . وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، عن رسول الله ﷺ .
توفى أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة ، وكان تابعياً جليلاً القدر ، رفيع المنزلة .
وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الحذاء ، وأبو الربيع سليمان ابن مسلم بن جَاز .

(أما ابن وردان) فهو أبو موسى عيسى بن وردان ، المدني ، الحذاء ، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر . كان مقرئاً ضابطاً ثقة . وتوفى سنة ١٦٠ ستين ومائة .

(وأما ابن جَاز) فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَاز . قرأ على أبي جعفر وشيبة بن نصاحة ونافع . وتوفى بعد سنة ١٧٠ سبعين ومائة بالمدينة المنورة .

٩ — يعقوب

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي . قرأ على أبي المنذر سلام بن سليمان الطويل . وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو . توفى يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين .
ومن اشتهر بالرواية عنه رَوْحُ بن عبد المؤمن ، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي الملقب برؤيس وغيرها .

(أما رُوْحُ) فهو أبو الحسن رُوْحُ بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النحوي،
قرأ على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق
الحضرمي، وكان إماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري. وتوفي سنة ٢٣٤ أربع أو خمس
وثلاثين ومائتين.

(وأما رُوَيْسُ) فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، المعروف برويس.
كان من أصدق أصحاب يعقوب. وتوفي بالبصرة سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين.

١٠ — خلف

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة،
وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل
الضبي، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم. وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين
كما سبق في ترجمة حمزة.

ومن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المروزي،
ثم البغدادي، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين.
ومن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي،
المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

تمام القراء الأربعة عشر :

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة
القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١ — الحسن البصري

هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الفقيه المشهور بشهرته عن
تأليفه . المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة .

١٢ — ابن مخين

هو محمد بن عبد الرحمن السهمي السكي، مقيم أهل مكة مع ابن كثير . المتوفى سنة
١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة .

١٣ — يحيى اليزيدي

هو يحيى بن المبارك بن الفيرة الإمام أبو محمد المدوني البصري المعروف باليزيدي .
المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين .

١٤ — الشنوبدي

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنوبدي
الشنوبدي البغدادي . المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة .

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة ، وحافظوا على الكتاب والسنة ،
وفيهما يقول السيوطي بإتقانه : « ثم لما اتسع الطرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ،
قام جهابذة الأمة وبالغوا في الاجتهاد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعرجوا الوجوه
والروايات ، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ ، بأصول أصلوها ، وأركان فصلوها . فأول
من صنّف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام ، ثم أحمد بن حنبل الكوفي ، ثم إسماعيل

ابن إسحاق المالكي صاحب قالون ، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري ، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجوني ، ثم أبو بكر مجاهد ، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها ، جامعاً ومفرداً ، موجزاً ومسهباً . وأئمة القراءات لا تحصى . وقد صنف طبقاً لهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي ، ثم حافظ القرآن أبو الخير بن الجزري « ١٠١ » .
أسأل الله تعالى أن يغفر للجميع بواسع رحماته ، وأن يجزيهم أفضل الجزاء على خدمتهم الكتابه . آمين .

حكم ماراء العشر :

وقع الخلاف أيضاً في القراءات الأربع التي تزيد على العشر وتكمل الأربع عشرة : قليل بتواتر بعضها . وقليل بصحتها . وقليل بشذوذها ، إطلاقاً في السكل . وقليل : إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد ، بل هي قواعد ومبادئ . فأما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهي مقبولة ، وإلا فهي مردودة . لا فرق بين قراءات القراء السبع والقراء العشر والقراء الأربعة عشر وغيرهم ، فالميزان واحد في السكل والحق أحق أن يتبع .

قال صاحب الشافى : « التمسك بقراء سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخريين فانتشروا . ووهم من قال : إنه لا تجوز الزيادة على ذلك . وذلك لم يقل به أحد » ١٠١ شىء من التصرف .

وقال الكواشى : « كل ما صح سنده ، واستقام وجهه في العربية ، ووافق خط المصحف الإمام ، فهو من السبعة المنصوصة . (يريد السبعة الأحرف في الحديث النبوى المعروف) ثم قال : وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية » ١٠١ .

وهذا رأى قريب من الصواب ، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم بيننا اليوم من القراءات ، ولم يطبق الحكم ولم يفصله فيه ، بل أساق الكلام عاماً كما ترى .

والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير بن الجزرى ، من أن القراءات العشر التى بين أيدينا اليوم متواترة دون غيرها . قال فى منجد المقرئين ما يفيد أن الذى جمع فى زمننا هذه الأركان الثلاثة (أى فى ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد بتواتره) هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقىها بالقبول . أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا . فقراءة أحدهم كقراءة الباقين فى كونها مقطوعاً بها . أما قول من قال : إن القراءات المتواترة لا حد لها فإن أراد القراءات المعروفة فى زماننا فغير صحيح ؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر . وإن أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فمحتمل .

ثم إن غير المتواتر من القراء على قسمين :

(القسم الأول ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية والرسم . وهذا ضربان : ضرب استيفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول ، كما انفرد به الرواة وبفض الكتب المعتمدة ، أو كراتب القراء فى المدِّ ونحو ذلك ، فهذا صحيح مقطوع به وبأنه منزل من عند الله على النبي ﷺ من الأحرف السبعة . وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها ، لأنه من قبيل أخبار الآحاد التى احتفت بها قرأتان تفيد العلم والضرب الثانى لم تتلقه الأئمة بالقبول ولم يستفيض . وهذا فيه خلاف العلماء : منهم من يجوز القراءات والصلاة به ، ومنهم من يمنع القراءة بما وراء العشر منع تحريم لا كراهة . قال ابن السبكي فى جمع الجوامع : « ولا تجوز القراءة بالشاذ » والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ ، وفقاً لبغوى والشيخ الإمام . ويريد بالشيخ الإمام والده مجتهد العصر أبا الحسن على بن عبد الكافي السبكي .

(القسم الثاني) من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده ، وخالف الرسم ، كلذى يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، مما جاء عن أبى الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم ، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان إسنادها صحيحاً . فلا تجوز القراءة بها لا فى الصلاة ولا فى غيرها . قال الإمام أبو عمر بن عبد البر فى كتاب التمهيد : « وقال مالك إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يَصَلِّ وراءه . وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا ولا يبرج عليهم » .

وحكى ابن عبد البر الإجماع أيضاً على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ .

وقال ابن الجزرى : قال أصحابنا من الشافعية وغيره : لو قرأ بالشاذ فى صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً . وإن كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة . واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستنابته على قراءته وإقرائه بالشاذ . ذلك كله فيما صح فيه النقل والعربية ولكنه خالف الرسم .

أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يسمى شاذاً ، ولو وافق العربية والرسم . بل هو قراءة مكذوبة يكفر بمتممها .

حكى المحقق ابن الجزرى أن استفاء رُفِع من العجم إلى دمشق فى حدود الأربعين والسماة صورته : هل تجوز القراءة بالشاذ ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارىء عشر كل آية بقراءة ورواية ؟ . فأجاب عليه الإمامان : أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو ابن الحاجب .

أما ابن الصلاح فقال : يشترط أن يكون القارئ به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً ، واستفاض نقله كذلك . وتلقته الأمة بالقول ، كهدم القراءات السبع ، لأن المعتبر

في ذلك اليقين والقطع ، على ما تقرر وتمهد في الأصول . فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة بمنع تحريم لا منع كراهة ، في الصلاة وخارج الصلاة ، وممنوع مَنْ عَرَفَ المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك ، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك . وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها . هذا طريق مَنْ استقام سبيله . - ثم قال - والقراءة الشاذ ما نقل قرآنًا من غير تواتر ولا استفاضة متلقاة بالقبول من الأمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جنى وغيره . وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنًا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً . والمجتزئ على ذلك مجتزئ على عظيم ، وضالٌّ ضلالاً بعيداً ، فيُعزَّر ويمنع بالحبس ونحوه ، ولا يُحَلَّى ذو ضلالة ، ولا يحلُّ ذلك المتمكن من ذلك إمامه . ويجب منع القارىء بالشاذ وتأنيبه بعد تعريفه ، وإن لم يمتنع فعلياً التعزير بشرطه .

وإذا شرع القارىء بقراءة ينبغي ألا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلّق بما ابتدأ به . وما خالف هذا فمنه جائز وممتنع . وعذر المرض مانع من بيانه بحقه . والعلم عند الله تعالى . اهـ .

وأما ابن الحاجب فقال : لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها ، عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً . وإذا قرأ بها قارىء ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِفَ به وأمر بتركها ، وإن كان عالمًا أُدِّبَ بشرطه ، وإن أصرَّ على ذلك أُدِّبَ على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك . وأما تبديل آتينا بأعظنا ، وسَوَّلَتْ بزيَّنت ، ونحوه ، فليس هذا من الشواذ ، وهو أشدُّ تحريماً ، والتأديب عليه أبلغ ، والمنع منه أوجب . اهـ .

فذلكم البحث .

يخلص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أمور مهمّة ؛ يجدر بنا أن نوليها الالتفات والانتباه الخاص :

أولها - أن القراءة ، لا تكون قرآنًا إلا إن كانت متواترة ، لأن التواتر شرط في القرآنية .

ثانيها - أن القراءات العشر الذائعة في هذه العصور متواترة على التحقيق الآنف . وإذن هي قرآن . وكل واحدة منها يطلق عليها أنها قرآن .

ثالثها - أن ما وراء القراءات العشر مما صحّت روايته آحاداً ولم يستفص ولم تلقه الأمة بالقبول ، شاذّ وليس بقرآن ، وإن وافق رسم المصحف وقواعد العربية .

رابعها - أن ركن صحة الإسناد المذكور في ضابط القرآن المشهور ، لا يراد بالصحة فيه مطلق صحّة ، بل المراد صحّة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقّي الأمة لها بالقبول ، حتى يكون هذا الركن بقرينة الركنين الآخرين في قوة التواتر الذي لا بد منه في تحقّق القرآنية . كما فصلنا ذلك من قبل .

خامسها - أن القراءة قد تكون متواترة عند قوم ، غير متواترة عند آخرين . والمأمور به ألا يقرأ المسلم إلا بما تواتر عنده ، ولا يكتفى بما روى له آحاداً وإن كان متواتراً عند الراوى له ، كما ردّ الشافعي رواية مالك مع صحّتها ، لخالفها ما تواتر عنده . ولا تنس ما قاله ابن الجزري في ذلك آنفاً .

سادسها - أن هذا الذي روى من طريق الآحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة ، هو أصل الداء ، ومثار كثير من الشبهات والخلاف . أما الشبهات فقد مرّ عليك منها نماذج ، وأما الخلافات فقد شاهدت منها في هذا البحث ما شاهدت ، وسقشاهد ما شاهد ؛ وإنّي أسترعى نظرك إلى أمرين :

أولهما أن طريق الآحاد المحضة هذا هو الذى فتح باب المطاعن لبعض الأئمة فى بعض الروايات الواردة فى القراءات السبع ، كابن جرير الطبرى الذى ذكر فى تفسيره شيئاً من ذلك ، وألف كتاباً كبيراً فى القراءات وعليها ، وضمنه بعض تلك المطاعن .

وثانيهما - أن وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتط ويسرف ، فسحب حكمها على الجميع وقال : إن القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد . وهذا قول فى نهاية الإسفاف والخطر : أما إسفافه فلأنه لا يليق مطلقاً أن يسحب حكم الأقل الضئيل على الأكثر الجليل ، وأما خطره فلأنه يؤدي إلى نقض تواتر القرآن ، أو إلى عدم وجود القرآن الآن مادام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم . ولا يعقل أن يكون القرآن المفروض فيه التواتر موجوداً على حين أن وجوه قراءاته كلها غير متواترة ، ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة .

ذلك ما وصلنا إليه بعد إعادة النظر فى هذا الموضوع . والحمد لله الذى هدانا لهذا
« وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ » .

ج - نقض الشبهات التى أثيرت فى هذا المقام

هناك شبهات أثيرت حول القراءات فى اختلافها وتعددتها مما فى صحتها وتواتر التواتر منها ، وفى القرآن الكريم وتواتره وإجماع الأمة عليه . من تلك الشبهات ما تجده مذكوراً فى مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف . ومنها ما تجده مذكوراً فى مبحث جمع القرآن . فارجع إليها - إن شئت - ولا داعى إلى التطويل بإعادتها .

بيد أن الرواية التى نسبوها لابن مسعود فى إنكاره قرآنية المؤذنين تسكاد تكون أقوى هذه الشبهات ، من جهة أنها وردت بأسانيد صححها بعض

أعلام الحديث يكابن حجر . وقد سبق عرضها من توجهها وتمحيصها حتى على هذا
الاحتمال .

ومزيدك هنا في توهم هذه الشبهة المورأ :

(أولها) أن عاصماً وهو أحد القراء السبعة ، قرأ القرآن كله وفيه الموءذتان بأسانيد
صحيحة ، بعضها يرجع إلى ابن مسعود نفسه . ذلك أن عاصماً قرأ على أبي عبد الرحمن
عبد الله بن حبيب ، وقرأ على أبي مريم زر بن حبيش الأسدي ، وعلى سعيد بن عياش
الشيباني .

وقرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه ، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ .
(ثانيها) أن حمزة وهو من القراء السبعة أيضاً ، قرأ القرآن كله بأسانيده الصحيحة
وفيه الموءذتان عن ابن مسعود نفسه . ذلك أن حمزة قرأ على الأعشى أبي محمد سليمان
ابن مهران وقرأ الأعشى على يحيى بن وثاب ، وقرأ يحيى على علقمة الأسود ، وعبيد ابن
فضلة الخزازي ، وزر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمي . وهم قرءوا على ابن مسعود ،
على النبي ﷺ .

ولحمزة سند آخر بهذه القراءة إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك أنه قرأ على أبي إسحاق
السبيعي ، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ وعلى الإمام جعفر الصادق . وهؤلاء
قرءوا على علقمة بن قيس ، وعلى زر بن حبيش ، وعلى زيد بن وهب ، وعلى مسروق .
وهم قرءوا على المنهال وغيره وهم على ابن مسعود وأمير المؤمنين على كرم الله وجهه
وما على النبي ﷺ .

(ثالثها) أن الكسائي قرأ القرآن وفيه الموءذتان بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك
أنه قرأ على حمزة الذي انتهى بين يديك سنده إلى ابن مسعود من طريقين .

(رابعها) أن خلفاً يقرأ المعوذتين في ضمن القرآن الكريم بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . وذلك أنه قرأ علي سليم وهو على حجة .

وهذه القراءات كلها التي رويت بأصح الأسانيد ويأجماع الأمة فيها المعوذتان والفاتحة على اعتبار أن هذه السور الثلاث أجزاء من القرآن وداخله فيه .

فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة محض افتراء عليه . وكل ما في الأمر أنه لم يكتب الفاتحة في مصحفه اتسكالا على شهرتها وعدم الخوف عليها من النسيان حتى تكتب . وكذلك القول في المعوذتين . وقيل إنه لم يكن يعلم أول الأمر أن المعوذتين من القرآن ، بل كان يفهم أنهما رُقِيَّةٌ يعوذ بهما الرسولُ الحسنُ والحسين . ومن هنا جاءت روايات إنكاره أنهما من القرآن . ثم علم بعد ذلك قرآنيتهما . ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما . كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض ، وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين ، منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا .
أما بعد فيصح أن نعتبر ما كتب في هذا الموضوع هنا كلاماً عن الشبهة الأولى التي أثبتت فيه .

الشبهة الثانية :

يقولون : إن التواتر في جميع القرآن غير مسلم ، لأن الدواعي التي ذكرتموها في دليل تواتره ، لا تتوافر في جميع أجزاء القرآن . وآية ذلك أن البسمة على رأى من يجعلها من القرآن لا يجرى فيها التحدى ، ولا يتحقق فيها أنها أصل الأحكام ، حتى يكون ذلك من الدواعي للتوافرة على نقلها وتواترها .

ونجيب (أولاً) بأن التحدى يجرى فيها باعتبار انضمامها إلى غيرها من آيتين أخريين، ليتألف من الجميع ثلاث آيات يقوم بهنّ الإحجاز. وذلك كافٍ في أن يكون من دواعي الاعتناء بها ونقلها تواتراً.

(ثانياً) أنه يتعلق بنظمها تلك الأحكام المعروفة من أن لقارئها أجراً عظيماً إن كان طاهراً، ووعيداً شديداً إن كان جنباً وقرأها بقصد القرآنية أو مسها، ونحو ذلك. وهذا من الدواعي للتوافرة على نقلها وتواترها.

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو كان القرآن متواتراً لوقع التكفير في البسمة ، على معنى أن من يقول بقرآنيته يحكم بكفر منكرها ، ومن لا يقول بقرآنيته يحكم بكفر مثبتها . وعلى ذلك يكفر المسلمون بعضهم بعضاً .

والجواب : أن قرآنية البسمة في أوائل السور اجتهادية مختلف فيها . وكل ما كان من هذا القبيل لا يكفر منكره ولا مثبتته ، شأن كل أمر اجتهادي . إنما يكفر من أنكر متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة . وقرآنية البسمة في أوائل السور ليست متواترة معلومة من الدين بالضرورة .

أما منكر البسمة التي في قصة كتاب سليمان من سورة النمل . فهو كافر قطعاً ، لأن قرآنيته متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، ولا خلاف بين المسلمين في قرآنيته حتى يكفر بعضهم بعضاً كما يزعم أولئك المعتضون .

الشبهة الرابعة :

يقولون : إن استدلالكم على تواتر القرآن بتوافر الدواعي على نقله ، منقوض

بالسنة النبوية، فإنها غير متواترة، مع ذلك تتوافر الدواعي على نقلها، فإنها أصل الأحكام كما أن القرآن أصل الأحكام.

ونجيب (أولاً) بأن توافر الدواعي على نقل القرآن متواتراً، لم يجر من ناحية أصالة الأحكام فحسب. بل جاء منها ومن نواحي الإعجاز والتعدي والتعبد بتلاوته والتبرك به في كل عصر وقراءته في الصلاة ونحو ذلك.

والسنة النبوية لا يجمع فيها كل هذا. بل يوجد فيها بعضه فقط وذلك لا يكفي في توافر الدواعي على نقلها متواترة.

(ثانياً) أن المراد بأصالة الأحكام الفرد الكامل الذي لا يوجد إلا في القرآن. ذلك لأن أصالة الأحكام فيه ترجع إلى اللفظ والمعنى جميعاً. أما المعنى فواضح. وأما اللفظ فمن ناحية الحكم بإعجازه، وبثواب من قرأه. وبالوعود الكريمة والعطايا العظيمة لمن حفظه، وبالوعيد الشديد لمن نسيه بعد حفظه ولن مسه أو قرأه جنباً، إلى غير ذلك والسنة النبوية ليس للفظها شيء من هذه الأحكام. ولهذا تجوز روايتها بالمعنى. أما معناها فإن كان مما تتوافر الدواعي على نقله وجب تواتره وإلا فلا. ولهذا يقطع بكذب نقل الروافض ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ من أنه نص على أن الإمامة العظمى من بعده، محصورة في عليٍّ وولده. رضى الله عنهم. بيان ذلك أنه لو صح ما زعموه لنقل متواتراً، فإنه مما تتوافر الدواعي على نقله، لتعلقه بأمر يتجمل بمستقبل الحكم الأعلى والولاية العظمى في الإسلام لجميع بلاد الإسلام.

الشبهة الخامسة :

يقولون : إن تواتر القرآن منقوض بأن ابن مسعود وهو من أجلاء الصحابة لم يوافق على مصحف عثمان بدليل الروايات الآتية وهي :

(١) أن شقيق بن سلمة يقول : « خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال : « وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . غلوا مصاحفكم . « أى أخفوها حتى لا تحرق » وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت ، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ؟ » رواه النسائي وأبو عوانة وابن أبي داود .

(٢) أن خير بن مالك يقول : « لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال : من استطاع أن يغل مصحفه « أى يخفيه حتى لا يحرق » فليفعل . وقال في آخره : أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ؟ »

(٣) أن الحساکم يروى من طريق أبي ميسرة قال : « رحت فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود . فقال ابن مسعود : « والله لا أدفعه يعني مصحفه . أقرأني رسول الله ﷺ » فذكره .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات لا تدل أبداً ، على عدم تواتر القراءات ولا على عدم تواتر ما جاء في مصحف عثمان . غاية ما تدل عليه أن ابن مسعود لم يوافق أول الأمر على إحراق مصحفه . وهذا لا ينقض تواتر ما جاء في مصحف عثمان . لأنه ليس من شرط التواتر على ما في مصحف عثمان أن يحرق ابن مسعود مصحفه ، ولا أن يحرق أحد مصحفه . بل المحقق للتواتر أن يرويه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة . وهذا موجود في مصحف عثمان لأن ما فيه رواه ووافق عليه جموع عظيمة من الصحابة محال أن تكذب وحسبك عثمان ودستوره في جمع القرآن . فارجع إليه إن شئت .

(ثانياً) أنه على فرض مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ، فإن هذه المخالفة لا تذهب بتواتر القرآن . لأن أركان التواتر متحققة في المصحف العثماني على رغم هذه المخالفة المفروضة ولم يقل أحد في الدنيا : إن من شرط التواتر ألا يخالف فيه مخالف حتى تكون مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ناقضة لتواتر القرآن .

(ثالثاً) أن هذه الروايات التي ساقوها طعننا في تواتر القرآن ، لا تدل على أن ابن مسعود يخالف في القراءة بمصحف عثمان . بل هو يقرأ به كما يقرأ بروايته التي انفرد بها وسمعها وحده من فم النبي ﷺ . ألا ترى إلى قوله : « وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله » فإن كلمة « مثله » فيها اعتراف منه بأن زيد بن ثابت قرأ مثله من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن ما انفرد ابن مسعود به تعتبر روايته آحادية . وأنت خير بأن رواية الآحاد لا تكفي في ثبوت القرآنية . لذلك لم يوافق الصحابة على ما انفرد به ابن مسعود ، بخلاف مصحف عثمان فقد وافقه عدد التواتر ، وظفر بإجماع الأمة ولم يكتب فيه إلأما استقر في العريضة الأخيرة من غير نسخ لتلاوته ، على ما سبق بيانه هناك في مبحث جمع القرآن .

(رابعاً) أن عدم دفع ابن مسعود مصحفه ليحرق كان توقعاً منه في أول الأمر . ثم عاد بعد ذلك وحرقه حين بلغه أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ كرهوا ذلك في مقالاته ، كما جاء في حديث شقيق من رواية ابن أبي داود عن طريق الزهري . وبهذا اتحدت الصفوف ، واتفقت الكلمة ، وتم للمصالحف العثمانية الظفر من كل وجه بإجماع الأمة حتى ابن مسعود . والحمد لله على هذا الكرم والجود . حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، ويستنزل رضاه ، آمين .

فهرس

الموضوع	صفحة
خطبة الكتاب	٢
مقدمة الكتاب	١٠
المبحث الأول فى معنى علوم القرآن	١٢ - ٢٨
العلم عند الحكماء والمتكلمين	١٢
العلم فى لسان الشرع العام	١٢
العلم عند الماديين وعلماء التدوين	١٣
القرآن فى اللغة	١٤
القرآن فى الاصطلاح	١٥
القرآن عند المتكلمين	١٧
القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية	١٩
هل القرآن علم شخص ؟	٢١
هل تصاغ للأعلام تعاريف ؟	٢١
إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه	٢٢
معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافى	٢٣
القرآن كتاب هداية وإعجاز	٢٤
القرآن يحض على الانتفاع بالكون	٢٥
إعجاز علمى للقرآن	٢٥
علوم القرآن بالمعنى المدون ، وموضوعه ، وفائدته .	٢٧
المبحث الثانى فى تاريخ علوم القرآن	٢٨ - ٤٠
عهد ما قبل التدوين	٢٨
عهد التمهيد لعلوم القرآن	٣٠
عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافى	٣١

الموضوع	صفحة
أول عهد لظهور هذا الاصطلاح	٣٤
علوم القرآن في القرن السادس والسابع والثامن والتاسع	٣٦
علوم القرآن في العصر الأخير .	٣٨
خلاصة	٣٩
كلمة لا بد منها	٣٩
المبحث الثالث في نزول القرآن	٤٠
معنى نزول القرآن	٤٠
تنزيلات القرآن	٤٣
التنزيل الأول إلى اللوح المحفوظ	٤٣
التنزيل الثاني إلى بيت العزة	٤٤
التنزيل الثالث على النبي ﷺ	٤٧
كيفية أخذ جبريل القرآن ، وعنم أخذ ؟	٤٧
ما الذي نزل به جبريل ؟	٤٨
ما نزل على النبي ﷺ مما سوى القرآن	٥٠
مدة النزول على النبي ﷺ	٥١
دليل تنجيم هذا النزول	٥٢
الحكم والأسرار في تنجيم القرآن	٥٣-٦٢
الحكمة الأولى بوجوهها الخمسة	٥٣
الحكمة الثانية بوجوهها الخمسة أيضاً	٥٥
الحكمة الثالثة بوجوهها الأربعة	٥٨
الحكمة الرابعة الإرشاد إلى مصدر القرآن	٦٠
الحركة الطاحنة بين معتقدي الوحي ومنكريه (وهو بحث جديد مفيد)	٦٣-٩١

الموضوع	صفحة
حقيقة الوحي وأنواعه وكيفية آياته	٦٣
الوحي من ناحية العلم	٦٥
الدليل الأول التنويم المغناطيسى	٦٦
الدليل الثانى بعض عجائب المخترعات	٦٩
الدليل الثالث الحاكي « الفونوغراف »	٧٩
الدليل الرابع عجائب بعض الحيوانات الدنيا	٧٠
الدليل الخامس العبقريّة	٧١
الدليل السادس المظاهر الروحانية فى بعض الناس	٧٢
الوحي من ناحية العقل	٧٣
للمعجزة	٧٣
دفع الشبهات عن الوحي	٧٦
الشبهة الأولى وجوابها	٧٦
الشبهة الثانية وجوابها	٧٦
الشبهة الثالثة والرابعة والخامسة وجوابها	٧٧
الشبهة السادسة وجوابها	٧٨
الشبهة السابعة وجوابها	٧٩
الشبهة الثامنة وجوابها	٨١
الشبهة التاسعة وجوابها	٨٢
الشبهة العاشرة وجوابها	٨٤
ذيل لهذه الشبهة والجواب عليه	٨٢
خاتمة المبحث	٩١
المبحث الرابع فى أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن	٩٢ - ١٠٥
فوائد الإسلام بأول ما نزل وآخره	٩٢

الموضوع	الصفحة
القول الأول في أول ما على نزل الإطلاق	٩٣
القول الثاني في أول ما نزل على الإطلاق	٩٤
القول الثالث في أول ما نزل على الإطلاق	٩٥
القول الرابع في أول ما نزل على الإطلاق	٩٦
آخر ما نزل على الإطلاق	٩٦
القول الأول والثاني والثالث في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٧
القول الرابع والخامس في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٨
القول السادس والسابع والثامن والتاسع	٩٩
القول العاشر	١٠٠
مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة	١٠١
ما نزل في الحجر	١٠١
ما نزل في أمر الجهاد والدفاع	١٠١
شبهة في هذا المقام	١٠٢
جواب هذه الشبهة	١٠٣
ملحوظة وتحقيق	١٠٤
المبحث الخامس في أسباب النزول	١٠٦ - ١٣٦
معنى سبب النزول	١٠٦
فوائد معرفة أسباب النزول	١٠٩
الفائدة الأولى والثانية	١٠٩
الفائدة الثالثة والرابعة	١١٢
الفائدة الخامسة والسادسة والسابعة	١١٣
طريق معرفة سبب النزول	١١٤

الموضوع	الصفحة
التعبير عن سبب النزول	١١٤
تعدد الأسباب والنازل واحد	١١٦
شبهة في الموضوع وجوابها	١٢١
تعدد النازل والسبب واحد	١٢١
العموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه	١٢٣
عموم اللفظ وخصوص سببه	١٢٥
أدلة الجمهور	١٢٧
شبهات المخالفة وتنقيدها	١٣٠
شبيه بالسبب الخاص من اللفظ العام	١٣٥
المبحث السادس في نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٧ - ١٩١
أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٩
شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة	١٤٥
فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف	١٤٦
معنى نزول القرآن على سبعة أحرف	١٥٣
الوجوه السبعة في المذاهب المختار	١٥٥
لماذا اخترنا هذا المذهب ؟	١٥٧
الذين قالوا بهذا المذهب	١٥٨
النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي	١٦١
دفع الاعتراضات الواردة على المذهب المختار	١٦٤
بقاء الأحرف السبعة في المصاحف	١٦٨
الأقوال الأخرى ودفعها	١٧٢
القول الأول	١٧٢

الموضوع	صفحة
القول الثانى إلى القول السابع	١٧٣
القول الثامن والتاسع	١٧٤
العناية بدفع هذا القول لقوة شبهته	١٧٥
القول العاشر ودفعه	١٨٠
القول الحادى عشر إلى الأربعين	١٨٢
ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة	١٨٣
علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع	١٨٤
الشبهة الأولى وجوابها	١٨٥
الشبهة الثانية وجوابها	١٨٧
الشبهة الثالثة وجوابها	١٨٩
الشبهة الرابعة وجوابها	١٩٠
البحث السابع فى المكى والمدنى من القرآن الكريم	١٩٢ - ٢٣٨
الاصطلاحات فى معنى المكى والمدنى	١٩٣
فائدة العلم بالمكى والمدنى	١٩٥
الطريق الموصول إلى معرفة المكى والمدنى	١٩٦
الضوابط التى يعرف بها المكى والمدنى	١٩٦
السور المكية والمدنية والمختلف فيها	١٩٨
أنواع السور المكية والمدنية	١٩٩
وجوه تتعلق بالمكى والمدنى	٢٠٠
فروق أخرى بين المكى والمدنى	٢٠٢
نقض الشبهات التى أثبتت حول هذا الموضوع	٢٠٥
الشبهة الأولى وفى طيها شبهات أربع	٢٠٦
ظاهرة مسكنة	٢١٣

الموضوع	الصفحة
الشبهة الثانية وجوابها	٢١٦
الشبهة الثالثة وجوابها	٢١٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٢٢٠
الشبهة الخامسة وجوابها	٢٢٥
رأى فى فواتح السور المعترض بها	٢٢٥
الرأى الثانى فى تلك الفواتح وتشتمل على وجوه مهمة	٢٢٨
الشبهة السادسة وجوابها	٢٣٧
المبحث الثامن فى جمع القرآن الكريم وما يتعلق به	٢٣٩ - ٢٨٨
جمع القرآن بمعنى حفظه فى الصدور	٢٤٠
جمع القرآن بمعنى كتابته فى عهد رسول الله ﷺ	٢٤٦
جمع القرآن على عهد أبى بكر رضى الله عنه	٢٤٩
دستور أبى بكر فى كتابة المصحف	٢٥٢
مزايا هذه المصحف	٢٥٣
جمع القرآن على عهد عثمان رضى الله عنه	٢٥٥
تنفيذ عثمان لقرار الجمع ودستوره فى كتابة المصاحف .	٢٥٧
تمحيق عثمان للمصاحف والمصحف المخالفة	٢٦٠
فذلكة البحث	٢٦٢
الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبه	٢٦٣
الشبهة الأولى وهى تعتمد على سبع شبه	٢٦٣
نقض هذه المزاعم الباطلة	٢٦٥
الشبهة الثانية وجوابها	٢٧٥
الشبهة الثالثة وجوابها	٢٨٠

الموضوع	الصفحة
» الرابعة وجوابها	٢٨٣
» الخامسة وجوابها	٢٨٤
» السادسة وجوابها	٢٨٦
خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة (وهو بحث جديد مهم)	٢٨٩-٣٣٧
الجهة الأولى في عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة	٢٩١
العامل الأول أنهم كانوا أميين	٢٩١
العامل الثانى أنهم كانوا مضرب المثل فى الذكاء والحفظ	٢٩٣
» الثالث بساطة معيشتهم والعامل الرابع حبهم لله ورسوله	٢٩٤
» الخامس إيجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام	٢٩٦
» السادس ترغيبهم فى الإقبال على الكتاب والسنة	٢٩٧
» السابع منزلة الكتاب والسنة من الدين	٢٩٩
» الثامن ارتباط كلام الله ورسوله بما يثير الاهتمام	٣٠٠
» التاسع اقتران الكتاب والسنة بأمر خارق للعادة	٣٠٢
» العاشر حسن سياسة الكتاب والسنة لهذه الأمة	٣٠٤
» الحادى عشر الترغيب والترهيب اللذان فى الكتاب والسنة	٣٠٨
» الثانى عشر حمل الصحابة بالكتاب والسنة	٣١١
» الثالث عشر وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم	٣١٢
عوامل خاصة بالقرآن الكريم أولها التحدى	٣١٢
ثانيها العناية بكتابة القرآن الكريم وثالثها تشريع قراءته فى الصلاة	٣١٣
رابعها الترغيب فى تلاوة القرآن فى غير الصلاة	٣١٣
خامسها عناية الرسول بتعليم القرآن وإذاعته ونشره	٣١٤
سادسها القداسة التى امتاز بها القرآن	٣١٥

الموضوع	صفحة
الجهة الثانية في عوامل ثبت الصحابة من الكتاب والسنة	٣١٦
العامل الأول أمر القرآن بالثبوت ونهيه عن التهجم	٣١٦
العامل الثاني الترهيب الشديد في الكذب على الله ورسوله	٣١٧
العامل الثالث الحض على الصدق والتنفير من الكذب	٣١٨
العامل الرابع غرام الصحابة بالتفقه والتعلم	٣٢٠
العامل الخامس سر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يقتبوا	٣٢١
العامل السادس شجاعة الصحابة ومراحمهم	٣٢٢
العامل السابع تكافل الصحابة تكافلا اجتماعيا	٣٢٣
العامل الثامن ترويضهم على الصدق عملا	٣٢٥
العامل التاسع الأسوة الحسنة التي كانوا يمدونها في رسول الله ﷺ	٣٢٦
العامل العاشر سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام	٣٢٩
عوامل أخرى	٣٣٠
مظاهر هذا التثبوت	٣٣١
نتيجة ذلك	٣٣٤
الموقف خطير	٣٣٥
شهادة علينا من الله للصحابة	٣٣٦
شهادة الرسول ﷺ لأصحابه	٣٣٧
حكمة الله في اختيار الصحابة لحل شريعته الخلقامية	٣٣٧
المبحث التاسع في ترتيب آيات القرآن وسوره	٣٣٨ - ٣٦٠
معنى الآية	٣٣٨
طريق معرفة الآية	٣٤٠
عدد آيات القرآن	٣٤٣

الموضوع	صفحة
سبب الاختلاف في عدد الآيات	٣٤٤
فوائد معرفة الآيات	٣٤٤
ترتيب آيات القرآن	٣٤٦
ملاحظة في عدد كلمات القرآن وحروفه	٣٤٨
شبهة تتصل بالموضوع وتفنيدها	٣٤٩
معنى السورة	٣٥٠
حكمة تسوير السور	٣٥١
أقسام السور	٣٥٢
المذاهب في ترتيب السور	٣٥٣
احترام هذا الترتيب	٣٥٨
شبهتان خفيفتان وجوابهما	٣٦٠
المبحث العاشر في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه	٣٦١ - ٤١٠
الكتابة	٣٦١
شأن الكتابة في الإسلام	٣٦٣
هل كان النبي ﷺ يقرأ ويكتب ؟	٣٦٤
كتابة القرآن	٣٦٧
رسم للمصحف وقواعد هذا الرسم	٣٦٩
قاعدة الحذف	٣٦٩
قاعدة الزيادة	٣٧٠
قاعدة الممز وقاعدة البدل	٣٧١
قاعدة الموصل والفصل وقاعدة ما فيه قراءتان	٣٧٢
مزايي الرسم العثماني	٣٧٣

الموضوع	صفحة
هل رسم المصحف توقيفي؟	٣٧٧
الرأى الأول أنه توقيفي	٣٧٧
الرأى الثانى أنه اصطلاحى لا توقيفى	٣٨٠
و الثالث وسط بين الرأين	٣٨٥
الشبهات التى أثبتت حول كتابة القرآن ورسمه	٣٨٦
الشبهة الأولى	٣٨٦
جواب هذه الشبهة	٣٨٦
الشبهة الثانية وجوابها	٣٨٨
الشبهة الثالثة وجوابها	٣٨٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٣٨٩
الشبهة الخامسة	٣٩٠
جواب الشبهة الخامسة وتصوير الشبهة السادسة	٣٩٠
جواب السادسة وتصوير السابعة وجوابها	٣٩١
الشبهة السابعة وجوابها	٣٩٢
الشبهة الثامنة وجوابها	٣٩٣
تصوير الشبهة التاسعة	٣٩٥
جواب التاسعة وتصوير العاشرة وجوابها	٣٩٦
خلاصة الدفاع	٣٩٦
شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا المصنف	٣٩٧
جواب هذه الشبهة	٣٩٧
المصاحف تفصيلا والحروف السبعة فى المصاحف العثمانية	٣٩٩
المصحف والمصاحف	٤٠١

الموضوع	الصفحة
عدد المصاحف العثمانية	٤٠٢
كيف أنقذ عثمان المصاحف العثمانية	٤٠٣
أين المصاحف العثمانية الآن؟	٤٠٤
المصاحف في دور التجويد والتحصين	٤٠٥
إجماع المصاحف	٤٠٦
شكل المصاحف	٤٠٧
حكم نقط المصحف وشكله	٤٠٨
تجزئة القرآن	٤٠٩
احترام المصحف	٤١٠
٤١٢ - ٤٧٥ البحث الحادى عشر فى القراءات والقراء والشبهات فيها	
القراءات	٤١٢
نشأة علم القراءات	٤١٢
طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل	٤١٤
أعداد القراءات	٤١٦
ضابط قبول القراءات	٤١٨
منطوق هذا الضابط ومفهومه	٤٢٣
ملاحظة فى الاكتفاء بصحة الإسناد فى الضابط المذكور	٤٢٧
أنواع القراءات من حيث السند	٤٢٩
تواتر القرآن الكريم	٤٣١
الآراء فى القراءات السبع	٤٣٥
الآراء فى القراءات الثلاث المتممة للعشر	٤٤٠
التحقيق تواتر العشر كلها	٤٤١

الموضوع	صفحة
القرءاء	٤٥٦
ابن عامر	٤٥٦
ابن كثير	٤٥٧
عاصم	٤٥٨
أبو عمرو	٤٥٩
حمزة	٤٦٠
نافع	٤٦١
الكسائي	٤٦٢
أبو جعفر ويعقوب	٤٦٣
خلف	٤٦٤
الحسن البصري وابن محيىن ويحيى اليزيدى والشنبوذى	٤٦٥
حكم ماوراء العشر	٤٦٦
فذلكة هذا البحث	٤٧٠
نقض الشبهات التى أثبتت فى هذا المقام	٤٧١
الشبهة الأولى وجوابها	٤٧١
الشبهة الثانية	٤٧٣
الشبهة الثالثة والرابعة	٤٧٤
الشبهة الخامسة	٤٧٥

شكر ورجاء

أما بعد شكر الله تعالى وحده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فإنني أتوجه بأجزل الشكر إلى كل من عاونني في هذا الكتاب برأيه ، أو بسعيه ، أو بقراءته والإقبال عليه ، أو بتقديره وتشجيعي على المضي فيه .

وأرجو كل من يطلع عليه أن يلتمس لي العذر إن كنتُ قصرت ، وأن يرشدني إلى شاكلة الصواب إن كنتُ أخطأت ، وأن يصحح نسخته على ما جاء في هذه الطبعة ، وأن يعلم أنني حاولت جهد طاقتي حسن الإخراج وجودة الطبع ، ولكن الظروف أبت إلا أن تقف بي عند هذا الحد . ولعلني سددتُ أو قاربتُ ، وعلى كل حال فالعودُ أحمدُ إن شاء الله .

وأستغفر الله من كل خطيئة وزلل ، وأسأله أن يقابل بالقبول ما وقفنا إليه من نافع العلم وصالح العمل ، وأن يُصالح منا جميعاً الحال والمآل ، وأن يحقق للإسلام والمسلمين جميع الآمال . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان في البدايات والنهايات ، آمين . وسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .